

أكاديمية شرطة دبي



شرح قانون العقوبات الاتحادي

القسم العام
الجزء الثاني

الدكتور
حسن محمد ربيع

بمعية لأكفة ديكا أكاديمية لأكفة ديكا أكاديمية لأكفة ديكا

حقوق الطبع محفوظة لأكاديمية شرطة دبي
الطبعة الرابعة ٢٠٠٥ م

شرح
قانون العقوبات الاتحادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة
القسم العام

الجزء الثاني
المبادئ العامة للجزاء الجنائي
(العقوبة والتدبير)

دكتور
حسن محمد ربيع
استاذ القانون الجنائي المساعد
جامعة القاهرة - كلية حقوق بني سويف
كلية شرطة دبي

المؤلف : الأستاذ الدكتور / حسن محمد ربيع
العنوان : القسم العام ج 2 - شرح قانون العقوبات الاتحادي
الموضوع : القانون الجنائي
الرقم الدولي للسلسلة : ISBN 9948 - 13 - 143- 6
الرقم الموضوعي : 345
الصف التصويري : مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر
التنفيذ الطباعي : مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر
التجليد الفني : مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر
عدد الصفحات : 458 صفحة
قياس الصفحة : 17 X 24 سم
عدد النسخ : 500 نسخة

جميع الحقوق محفوظة

يمنع نسخ هذا الإصدار أو أجزاءه بكل الطرق كالطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والإلكتروني إلا بإذن خطي من أكاديمية شرطة دبي :

ص . ب : 12085 أم سقيم - دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : +971403482255

فاكس : +97140341144

البريد الإلكتروني college@dubai.police.gov.ae

البريد الإلكتروني col_law@dubai.police.gov.ae

الطبعة الأولى

1414 هـ - 1993 م

(ط1) 1993 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ
أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النور. الآية ١١)

إهداء

**إلى
ابنتي الحبيبة
«أميرة»**

كلمة عامة :

من المعلوم أن المسؤولية الجنائية هي الالتزام بتحمل النتائج القانونية المترتبة على توافر اركان الجريمة، وموضوع هذا الالتزام هو الجزء الجنائي الذي ينزله القانون بالمسئول عن الجريمة، وأن الغرض من الجزء الجنائي كأداة للمسؤولية الجنائية، هو منع وقوع جريمة أخرى من ذات الشخص الذي أجرم، باعتبار أن المنع الخاص - طبقاً للاتجاه الحديث في السياسة الجنائية - أولى بالاعتبار من مقتضيات المنع العام، لكون الأنسب والأكرم لأدمية المجرم، والأمن والأصلح للمجتمع ألا يسحق المجرم سحقاً بسبب ما بدر منه، وأن يضع المجتمع يده في يده كي يزيل ما علق بنفسيته من شائبة فاسدة، ليحول إلى عضو نافع في الجسم الاجتماعي.

ولما كانت الوسيلة الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، لا يمكن أن تكون وحيدة، بل لابد بطبيعة الحال من أن تكون متعددة متنوعة تنوع المجرمين، لم يكن بد من أن يختلف الجزء الواجب توقيعه باختلافهم.

فمن المجرمين من لا يلزم معهم أي جزء، لانتفاء خطورتهم، وبالتالي لا يكون ضرورياً في سبيل منعهم من اجرام جديد أن يلقوا جزاءً على الجريمة الواقعة منهم أذ يكفي في شأنهم ما اتخذ معهم بسبب هذه الجريمة من إجراءات تحقيق ومحاكمة.

ومن المجرمين من يلزم توقييع الجزء الجنائي عليهم، تبعاً لوجود الخطورة الإجرامية فيهم، وهؤلاء هم مجال الكلام عن تصنيف المسؤولية وتنويع الجزاء.

فإذا كان المجرم ممن يستطيعون الإقلاع عن الجريمة إذا شاءوا وإيثار

طريق آخر عليها، بدلا من التزام السير في طريقها، كانت وسيلة حملة حملها على هذا الإقلاع هي إيلامه بسبب الجريمة التي وقعت منه، حتى يتذوق ما يجره ارتكابها من ألم له، فلا يعود إليها مستقبلا كي لا يعاني بسببها نفس الألم مرة أخرى.

فإذا كانت وسيلة الجزاء إلى المنع من الإجرام، هي الإيلاام، سمي هذا الجزاء عقوبة.

أما إذا كان المجرم مجنونا أو صغيراً، لا يستطيع الإقلاع عن الجريمة واختيار غيرها، بسبب كونها نتيجة حتمية للمرض العقلي أو لعدم بلوغ النضج النفساني، فإن إيلامه لا يجدي في الحيلولة بينه وبين الجريمة، مادام باقيا لديه المرض العقلي، أو القصور النفسي.

ويكون السبيل إلى منعه من العودة إلى الإجرام، لا إيلامه، وإنما علاج مرضه العقلي المنتج للجريمة أو علاج قصوره عن بلوغ النضج.

فإذا كانت وسيلة الجزاء إلى المنع من الإجرام هي العلاج، سمي هذا الجزاء بالتدبير الوقائي أو «الاحترازي».

وليس بلامم أن تكون العقوبة إيلاما بحتا بدون علاج، بل أن هذا محظور وممنوع حسب الأسلوب العصري المستقر عليه في تشكيل العقوبات وفي أسلوب تنفيذها، بمعنى أن العقوبة لا يجوز لها أن تخلو من علاج كذلك. إذ يجب أن يقترن بها هذا العلاج سواء في صورة الطب الجنائي أو النفساني، أو في صورة التعليم المهني والتأهيل الديني.

ومن المجرمين أخيراً، من استمروا ألم العقوبة واعتادوا عليه حتى صارت نفوسهم غير قابلة للشعور به مهما استمر وتكرر، وليس لجرمهم بميت إيلاام، ويسمون في عرف الفقه الجنائي بعدم القابلين للتقويم^(١).

(١) الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام : النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعارف الإسكندرية، سنة ١٩٦٨، رقم ١٧٢، ص ٩٩٢.

أما إن تقويمهم مستحيل حقيقة، فهذا ما لا يسهل القطع به، والمقصود بهم العائدون عوداً متكرراً أو معتادي الإجرام.

وكل ما يترتب على استمرارهم بإلام العقوبة، أن يتبع في تقويمهم سبيل آخر غير هذا الإيلاء، يخلب فيه العلاج على الإيلاء، أي أن يتخذ معهم تدبير وقائي.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اتحاد العقوبة والتدبير الاحترازي في توقيعهما بناءً على الجريمة واستهدافهما غرضاً عاماً واحداً هو «مكافحة الإجرام»، فإن بينهما فروقاً جوهرية عديدة أهمها ما يحدد مجال كل منهما: فمجال العقوبة حيث يتوافر الخطأ والصلاحيات للمسئولية العقابية، أما مجال التدبير الاحترازي فهو حيث تتوافر «الخطورة الإجرامية» محددة في معنى احتمال اقدام المجرم على ارتكاب جريمة أخرى مستقبلاً^(١)، ويكشف هذا الاختلاف في المجال عن اختلاف في الوظيفة القانونية: فالعقوبة جزاء يكافئ خطيئة، ومن ثم كانت منظوية على اللوم الموجه إلى من تنزل به، أما التدبير الاحترازي فمجرد أسلوب للدفاع الاجتماعي، ولا يستهدف غير توقي خطر اجتماعي، ومن ثم كان متجرباً من معنى اللوم والفحوى الأخلاقي.

وغنى عن البيان أن التحديد الدقيق لوظيفتي العقوبة والتدبير الاحترازي ومجاليهما على النحو السابق يكفل الاتساق بينهما، إذ يكون لكل منهما استقلاله من حيث مجال تطبيقه، فلا يكون وجه لتنازع أو تزاحم بينهما، ولكن يتصور ذلك التزاحم حين تتوافر الخطيئة والخطورة لدى شخص، كالمجرم الشاذ أو المجرم المعتاد، وحل ذلك التنازع ميسور:

فأما أن يجمع بينهما فيتعاقبان على ذات الشخص وأما أن يكتفي

(١) Luis Jiménez de Asua : La Mesure de sureté, Revue de Science Criminelle, 1954, P. 32.

بأحدهما بعد تعديله على وجه يصير به صالحاً لتحقيق أغراض النظامين معاً،
إزاء الشخص الذي ينزل به (١).

وفي الحقيقة أن مدارس الوسط أو الانتقاء، التي تلت الثورة الجنائية
الوضعية حتى يومنا هذا، سعت في الغالب إلى إحداث التزاوج بين العقوبات
التقليدية و "التدابير" الوضعية، وذلك باعتبار أن الأولى تليق بالمجرم الكامل
الاهلية الجنائية، أي الذي تتوفر في حقه شروط المسؤولية الجنائية قانوناً عن
جريمة محددة، بينما تليق الثانية بعديمي الاهلية وناقصيها، أو بمن لا تجدي
أو تكفي العقوبات في توقيمهم من المسؤولين جنائياً مثل معتادي الإجرام، بل أن
«الاتحاد الدولي للقانون الجنائي» ذهب في مؤتمره المنعقد في «بروكسل» سنة
١٩١٠ إلى اقتراح الجمع بين العقوبات والتدابير، وذلك بالنسبة إلى طوائف
معينة من المجرمين هم على التحديد الشواذ من الناحية العقلية ومعتادو
الإجرام، فبالعقوبة تستوفي أغراض العدالة، وبالتدابير تتحقق الغايات النفعية
أي أغراض الدفاع الاجتماعي.

ولاتخرج خطة التشريعات الجنائية إزاء نظامي العقوبة والتدبير
الاحترازي عن واحدة من ثلاثة: الاختصار على الاعتراف بالعقوبات، والاختصار
على التدابير الاحترازية، والاعتراف بالنظامين معاً، فالخطة الأولى هي خطة
التشريعات التقليدية التي لا تعترف بالتدابير الاحترازية كنظام مستقل (٢)،

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية
العامّة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي، دار النهضة العربية،
القاهرة، سنة ١٩٨٢ رقم ٧٢٧، ص ٦٦٤.

وانظر على العكس من ذلك الأستاذ الدكتور، وميسس بهنام، المرجع السابق الإشارة
إليه، رقم ١٧٢ ص ٩٩٢، حيث يرى أن العقوبة كوسيلة إيلام تتعارض مع التدبير
الواقعي «الاحترازي» كوسيلة علاج، ولا يسوغ الجمع بينهما معاً في معاملة مجرم واحد
بعينه، إذ الطبيعي أن يحكم عليه، إما بالعقوبة وإما بالتدبير الوقائي العلاجي، طبقاً لما
تقتضيه حالته، لا بهما معاً.

(٢) يلاحظ أن التشريع العقابي المصري لا يعرف إلا «العقوبات» «المواد ١٢ - ٢٨» هذا وإن
كانت تدخل تحت هذا الوصف بعض التطبيقات الصريحة لفكرة «التدابير»، مثال ذلك
المصادرة الوجوبية (المادة ٢٠ الفقرة الثانية)، ومراقبة البوليس (المادتان ٢٨، ٢٩) =

والخطة الثانية هي خطة قلة من التشريعات تبنت في صورة مطلقة تعاليم المدرسة الوضعية وانكرت بذلك وظيفة العقوبة في المجتمع (١)، أما الخطة الثالثة فهي خطة أغلب التشريعات الجنائية الحديثة التي تعترف بالعقوبة والتدبير الاحترازي معاً وتخصص لكل منهما موضعاً على حدة بين نصوص قانون العقوبات وتحدد له مجال تطبيقه والقواعد العامة التي تحكمه، وقد اعتنق المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة هذه الخطة، فميز في قانون العقوبات رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بين العقوبات والتدابير الجنائية وتدابير الدفاع الاجتماعي وأخضع كل منها لأحكام متميزة تتسق مع طبيعتها وأغراضها المباشرة، وقد خصص للعقوبات البابين الخامس والسادس من الكتاب الأول (المواد ٦٦ - ١٠٨)، وخصص للتدابير الجنائية الباب السابع من ذلك الكتاب (المواد ١٠٩ - ١٣٢) أما الدفاع الاجتماعي فقد خصص له الباب الثامن من ذلك الكتاب أيضاً (المواد ١٣٣ - ١٤٢) .

خطة الدراسة :

على أساس من التمييز بين العقوبات والتدابير، واتباعاً لنهج المشرع الاتحادي نقسم الدراسة إلى بابين نخصص الأول لبيان أحكام العقوبات ونفرد الثاني لبيان أحكام التدابير.

= وإيداع المجرم المجنون في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية (المادة ٢٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية)، بل إن التدابير التهذيبية المقررة للأحداث المنحرفين - والوارد النص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤، بشأن الأحداث - هي في حقيقة تكييفها القانوني «تدابير احترازية». أما مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦ فقد أدخل نظام «التدابير» بكل أنواعها، أي أنه يضم «العقوبات» التقليدية باعتبارها الأصل العام، والتدابير على اختلاف أنواعها لمواجهة الحالات الخاصة التي تكون فيها وظيفة القانون الجنائي هي الدفاع الاجتماعي لا مجرد العقاب، وهذا يفسر احتفاظ هذه التشريعات الحديثة في الكثير من بلادنا العربية - ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة - بمصطلح قانون العقوبات.

(٢) كان قانون العقوبات السوفيتي الصادر سنة ١٩٢٦ مثالا لهذه التشريعات فاستبعد العقوبات وأحل محلها «تدابير دفاع اجتماعي». ولكنه عدل عن هذه الخطة سنة ١٩٥٨ فأعاد للعقوبة مكانها، ومن هذا القبيل كذلك مشروع قانون العقوبات الإيطالي الذي أعده «فيري» سنة ١٩٢١، وحرص فيه على استبعاد لفظ العقوبة من بين مصطلحاته.

أنظر في ذلك الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٦٦٦، هامش رقم (١).

الباب الأول

المقدمة

ماهية العقوبة :

العقوبة هي الجزاء الذي يقرره القانون ويوقعه القاضي بحكم قضائي باسم المجتمع على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة ويتناسب معها (١).

ويكفل هذا التعريف استظهار عناصر العقوبة وخصائصها الأساسية، فالعقوبة جزاء لأنها تقابل ضرراً وتكافؤ خطأ، وهذا ما يضيف عليها طابعاً أخلاقياً.

وكون العقوبة جزاء يقتضي أن تنطوي على ألم يحيق بالمجرم نظير مخالفته نهى القانون أو أمره، وذلك بحرمانه من حق من حقوقه التي يتمتع بها، سواء في شخصه أو حريته أو مباشرته لنشاطه السياسي، كما أن هذا الجزاء يتعين أن يكون مقابلاً لجريمة، فلا عقوبة مالم ترتكب جريمة وتتوافر لها جميع أركانها وتنشأ المسؤولية عنها، وهذا ما يميزها عن غيرها من الوسائل القهرية لمنع وقوع الجريمة مثل تدابير الأمن أو الوقاية من الجرائم كما يميزها في نفس الوقت عن آثار أخرى للجريمة ليس لها طابع الجزاء كالتعويض المدني والجزاء التأديبي.

(١) - Rene' Garraud : Traite' Theorique et pratique du droit Pe'nal francars, to 11. Libraire (١) du Recueil Sirey, 1913, No 461, P. 70

- H. Donnedieu de Vabres: Traite de droit criminel et de legislation penale comparee, 1947, No. 404, P. 274.

الأستاذ الدكتور محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم العام، مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٨٣، رقم ٣٧٧ ص ٥٥٥.

الأستاذ الدكتور محمو، نجيب حسني القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٦٥٥، ص ٦٦٧.

والعقوبة كجزاء يمنحها دوراً تربوياً في المجتمع، وهو تحقيق مصلحته عن طريق مكافحة الإجرام، ومن ثم كان للمجتمع وحده الحق في المطالبة بتوقيع العقاب، ومن هنا كان الإصطلاح على تسمية الدعوى الجنائية بالدعوى العمومية، والنص على أنها لا تقام ولا تبأشر إلا ممن نصبه المجتمع ممثلاً له في طلب العقاب، وهو النيابة العامة^(١)، وينبني على ذلك أن المجتمع وحده هو - في الأصل - المختص بالنزول عن حقه هذا، ويتخذ هذا النزول صورتي العفو والتقادم الذي ينطوي على نزول ضمنّي.

والعقوبة كجزاء لا تقرر إلا بنص، وهذا هو مبدأ قانونية العقوبات "Legalité des peines" الذي نادى به المدرسة التقليدية مستوحية آياه من أقوال عدد من الفلاسفة، والذي يعتبر حجر الأساس في كل تشريع عقابي معاصر وقد حرصت الدساتير الحديثة على النص على مبدأ القانونية في موادهما باعتبارها ضماناً للحريات الفردية من عسف السلطة أو تجاوزاتها فعبّر عنه المشرع الدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة في المادة (٢٧) من الدستور بقوله "ويحدد القانون الجرائم والعقوبات، ولا عقوبة على ماتم من فعل أو ترك قبل صدور القانون الذي ينص عليها"^(٢)، وقد نص على هذا المبدأ قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، رقم (٣)، لسنة ١٩٨٧. فنصت المادة

(١) تنص المادة السابعة من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ على أن "تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجزائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وتضيف المادة التاسعة من هذا القانون أن "يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العام برفع الدعوى الجزائية ومباشرتها على الوجه المبين في القانون". كما أن تنفيذ العقوبة ليس من شأن المجني عليه أو المضرور من الجريمة، وإنما هو من شأن النيابة العامة، ولذلك نصت المادة (٢٧٢) أ. ج اتحادي على أن تتولى النيابة العامة تنفيذ الأحكام الصادرة في جميع الدعاوي الجزائية التي ترفعها أمام المحاكم ولها عند اللزوم أن تستعين بالسلطة العامة مباشرة، ويؤكد ذلك الطابع العام للعقوبة.

(٢) وقد نص على هذا المبدأ في الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ بقولها أنه : «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون».

الأولى منه على أن «تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدد الجرائم والعقوبات التعزيرية وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية الأخرى» كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن «لا يفرض تدبير جنائي إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في القانون....».

والقضاء هو الجهة المختصة بتقرير العقاب الذي يحكم به على من تثبت مسئوليته عن الجريمة، بعد أن يتأكد من توافر أركانها واسنادها إليه واستبعاد الأسباب التي قد تحول دون ذلك.

وأخيراً فإن العقوبة كجزاء يتعين أن تكون متناسبة مع جسامة الجريمة، وهي لا تكون عادلة محققة وظيفتها في المجتمع إلا بهذا الشرط، ولتناسب العقوبة مع الجريمة وجهان: تناسبها مع جسامة مادياتها، وتناسبها مع مقدار الخطيئة والأثم فيها، ويقتضي التطبيق السليم للعقوبة التنسيق بين هذين الوجهين بحيث يستخرج منهما معاً ضوابط هذا التطبيق.

تقسيم :

تقتضي دراستنا للعقوبة بيان مبادئها العامة، ثم بيان أنواع العقوبات، ثم تحديد ضوابط تطبيقها وأحكام تعددها، وأخيراً نعرض لأسباب انقضاءها ونفرد لكل موضوع من هذه الموضوعات فصلاً مستقلاً.

الفصل الأول

المبادئ العامة للعقوبة

تمهيد وتقسيم :

من الطبيعي أن تتفاوت الأنظمة العقابية من جميع زواياها بحسب تفاوت العصور والمجتمعات، فيخضع تنويع العقوبات وكيفية تنفيذها للمبادئ السياسية والفلسفية والدينية السائدة، وللقيم الأخلاقية والاجتماعية التي تحدد للعقاب وسائله وأهدافه، إلا أن هناك مع ذلك مبادئ عامة للعقوبة أصبحت تراعيها كافة الشرائع العقابية الحديثة بوجه عام، بصرف النظر عن ظروفها الخاصة التي قد توجه التشريع العقابي في وضعه أو في تطبيقه، وتتعلق هذه المبادئ بجوهر العقوبة، وخصائصها، والفرق بينها وبين آثار الجريمة الأخرى، وأغراضها الاجتماعية، وتقسيماتها المختلفة.

ولذا ستقوم دراستنا في هذا الفصل وفقاً للتقسيم التالي:

المبحث الأول : جوهر العقوبة وخصائصها

المبحث الثاني : العقوبة وآثار الجريمة الأخرى

المبحث الثالث : أغراض العقوبة

المبحث الرابع : تقسيم العقوبات

المبحث الأول

جوهر العقوبة وخصائصها

أولاً : جوهر العقوبة الإيلام المقصود :

تتميز العقوبة بأنها ألم أو ضرر يصيب المحكوم عليه بها، وذلك لأن للإنسان مقداراً من الاختيار يتصرف على أساسه، فإما أن يتجه نحو الخير أو ينحو نحو الشر بناء عليه، ومن ثم يتعين أن تشتمل العقوبة على معنى الألم والضرر لمنع المجرم من الإضرار بالغير مرة أخرى، والحيلولة دون سلوك خيار الناس سبيل الإجرام.

والإيلام المقصود من العقوبة لا يعني أن تؤدي العقوبة إلى امتحان المحكوم عليه وإذلاله أو تحقيره وإحساسه بالهوان، أو إلى إهدار أدميته على أي وجه كان هذا الامتحان أو الإهدار، ولذا فقد حظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الذي تم وضعه في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بمعرفة هيئة الأمم المتحدة - توقيع العقوبات القاسية المهينة على الجناة(١)، فسياسة العقاب بوجه

(١) إذ تنص المواد من ٢ إلى ٢١ منه على حق كل إنسان في التحرر من التعذيب أو التعريض لضروب من المعاملة أو العقوبات القاسية المهينة المناهضة للكرامة الإنسانية، بالإضافة إلى حق جميع الناس في حماية القانون، والتحرر من القبض أو الحبس أو النفي بغير مسوغ قانوني، وحق كل إنسان في محاكمة عادلة علنية أمام محاكم مستقلة نزيهة، وحق كل متهم في أن يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته.

راجع كتاب «حقائق أساسية عن الأمم المتحدة» مطبوعات مكتب الأمم المتحدة للإعلام سنة ١٩٧٢ ص ٨٥ وما بعدها.

وانظر في تحريم التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو العاطلة بالكرامة.

إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو العاطلة بالكرامة، والذي اعتمدته الجمعية العامة =

عام لا ينبغي أن تتضمن أي معنى من معاني أمتهان آدمية الإنسان بسبب توقيع العقاب، مهما قيل عن فداحة الذنب أو عن ضرورة الردع العام، الذي ثبت بالإحصائيات وبأدلة عديدة أنه أضعف وظائف العقوبة كلها، وأيضا لأن المجتمع مسئول عن الذنب بمقدار مسئولية الفرد، وهذا هو المحور الأساسي في جميع المذاهب العقابية المعاصرة.

وعلى ذلك فإن المقصود بالإيلاء هنا المساس بحق من حقوق من توقع عليه العقوبة، ويعني المساس بالحقوق الحرمان منه - كله أو جزء منه - أو فرض قيود عليه حين استعماله.

وتتنوع الحقوق التي يتصور أن يكون المساس بها هو صورة الإيلاء، وبقدر أهمية الحق ودرجة المساس به تتحدد جسامة العقوبة، وقد يصيب الإيلاء حق الإنسان في الحياة، كما هو الحال في عقوبة الإعدام، أو حقه في سلامة جسده، كالجلد في قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (الفقرة الرابعة من المادة ٢٩) أو حقه في حريته بحرمانه منها أما مؤبداً كالسجن المؤبد، أو مؤقتاً كالسجن المؤقت والحبس، أو حقه في ماله كالغرامة والمصادرة، أو حقه في شرفه واعتباره كنشر الحكم بالإدانة في الصحف، أو حقه في التمتع بالحقوق المقررة للمواطن سواء كانت سياسية أو مدنية أو غيرها، كالحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة (٧٥) من قانون العقوبات الاتحادي.

ويتميز إيلاء العقوبة بأنه مقصود، بمعنى أن توقيع العقوبة يستهدف

= للأمم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥، القرار ٣٤٥٢ د - ٢٠ وانظر أيضاً مشروع اتفاقية عربية لمنع التعذيب والمعاملة غير الإنسانية أو المهينة والذي تم إعداده بمعونة المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية سيراكوزا، إيطاليا سنة ١٩٩٠ هذا فضلاً عما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٩٢ من أنه «يحظر إيداء المتهم جسمانياً أو معنوياً، كما يحظر تعريض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة».

أساساً لإيلاء المحكوم عليه لكي يتحقق منها معنى الجزاء، أي مقابلة شر الجريمة التي ارتكبها الجاني بالشر المتمثل في ضورة الإيلاء المقصود من انزال العقوبة به، وعلى ذلك إذا انتفى الإيلاء، انتفت فكرة العقوبة ذاتها، فالإيلاء يعتبر أثراً ملازماً لانزال العقوبة بالجاني، وينبغي على ذلك انتفاء معنى العقوبة عن كل إجراء لا يقصد به الإيلاء، وأن انطوى عليه بالضرورة، كإجراءات القهر والإجبار مثل القبض والحبس الاحتياطي، إذ ما تجددته من إيلاء بالمتهم، ليس مقصوداً بل أن من أهم الفروق بين العقوبة والتدبير الاحترازي أن الأخير لا يقصد به إيلاء، وإنما يقصد به فحسب مجرد مواجهة الخطورة الإجرامية، وإذا قضت الضرورة أن يصيب من ينزل به بالإيلاء، كما لو اتخذ صورة سالبة للحرية، فهو إيلاء غير مقصود ولواستطاع الشارع تجريدته منه، أي تحقيق مقتضيات التدبير الاحترازي دون إيلاء، لما تردد في ذلك.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان إيلاء العقوبة مقصوداً، إلا أن ذلك لا يعني أنه مقصوداً لذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أغراض تعني المجتمع، وتقوم الدراسات العقابية على كشف هذه الأغراض ثم تحديد الأساليب التي تتيح استغلال الإيلاء لتحقيق تلك الأغراض^(١).

ثانياً : خصائص العقوبة :

للعقوبة خصائص تميزها عن غيرها من الجزاءات الأخرى، وهذه الخصائص ما هي إلا مبادئ تحكم نظام العقوبات الجنائية وتفرض أن يكون توقيعها على أساسها، ويمكن القول بأن المبادئ التي تحكم نظام العقوبات وتحدد بالتالي خصائصها الجنائية هي:

١ - شرعية العقوبة :

العقوبة ضرورة حتمية تفرضها اعتبارات حماية النظام القانوني

(١) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا في مبادئ علمي الإجرام والعقاب، دبي، مطابع البيان، طبعة ١٩٩١. ص ٢٩١، وما بعدها .

الذي انتهكه الجاني بسلوكه الإجرامي، ومن مبررات العقاب وأهدافه يبين لنا أن العقوبة هي جزاء عن فعل يعده المشرع جريمة، وهذا هو مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الذي يعتبر من المبادئ الأساسية المقررة في معظم الدساتير ومنها الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٧١ والذي ينص في المادة (٢٧) منه على أن «يحدد القانون الجرائم والعقوبات، ولا عقوبة على ما تم من فعل أو ترك قبل صدور القانون الذي ينص عليها»(١).

ويعني هذا المبدأ الدستوري الهام أن المشرع وحده هو الذي يملك بيان الأفعال المعاقب عليها وتحديد العقوبات التي توقع على مرتكبيها، وفي حدود النصوص القانونية وحدها يتحدد سلطان القاضي، فهو لا يستطيع أن يقرر عقوبة لفعل لم يرد نص بالعقاب عليه، ولا أن يوقع عقوبة غير ما نص عليه وفي الحدود المبينة قانوناً، مهما كان الفعل المعروض عليه ضار بالمصلحة أو منافياً للأداب.

ولهذا المبدأ فائدته في حماية حريات الأفراد، وصيانتها من تحكم السلطان، إذ بمقتضاه يكون القانون هو الحد الفاصل بين ما هو جائز وما هو مجرم، فلا يفاجم شخص بعقوبة على فعل لم يكن قد سبقه قانون يندرج بتجريمه ويعاقب عليه، ومن أجل ذلك ينص على هذا المبدأ في الدساتير بين المواد التي تقرر الحريات العامة للأفراد.

وتطبيقاً لهذا المبدأ فقد نص عليه المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في المادة الأولى من قانون العقوبات رقم ٢ لسنة ١٩٨٧، والتي تقر بأن «تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والسدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدد الجرائم والعقوبات التعزيرية وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية الأخرى» وأضاف في المادة الرابعة من ذات القانون أن: «لا يفرض تدبير جنائي إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في القانون».

(١) تقابل الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١.

وبهذا المفهوم يفرض مبدأ الشرعية على القاضي الجنائي التزامات معينة من أهمها :

١ - أن.يمتنع عن تطبيق أحكام قانون العقوبات بأثر رجعي، إلا إذا كانت أصلح للمتهم، لما في ذلك من اعتداء على حرية الافراد، ومساس بحقوقهم المكتسبة دون إنذار مسبق.

ب - على القاضي أن يلتزم بالعقوبات المقررة للجرائم في النصوص الجنائية التي نصت عليها نوعاً ومقداراً، فيمتنع عليه إذن توقيع عقوبة لم ترد في هذه النصوص، أو تقرير عقوبة تختلف في نوعها عن تلك المنصوص عليها، أو تطبيق عقوبة يزيد أو ينقص مقدارها عن الحدود المبينة فيها.

ج - لا يجوز للقاضي الجنائي استخدام القياس في تقرير العقوبات فضلاً عن وجوب التزامه بتفسير قواعد قانون العقوبات تفسيراً ضيقاً.

٢ - شخصية العقوبة :

من المبادئ الأساسية في قانون العقوبات ذلك المبدأ الذي يقضي بأن العقوبة شخصية، بمعنى. أنه لا يجوز أن تنفذ العقوبة على شخص عن جريمة ارتكبها غيره وادين فيها، فهي لا تنفذ إلا على نفس من انزلها القضاء عليه، ولا تصيب غيره من أفراد أسرته أو ورثته، أو غيرهم مهما كانت الصلة تربطه بهم(١).

(١) عبرت محكمة النقض المصرية عن هذا المبدأ في قولها «من المبادئ الأساسية في العلم الجنائي أن لا تزر وزر أخرى. فالجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبات شخصية محضة لا تنفذ إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه. وحكم هذا المبدأ أو الإجماع لا يحتمل الاستنابة في المحاكمة وأن العقاب لا يحتمل الاستنابة في التنفيذ».

نقض ١٤ مايو ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٢، ق ١٥٦، ص ٦٩٦
كما تقول محكمة النقض «إن المرء إذا توفاه الله وأمحي شخصه من الوجود وانقطع من هذه الدنيا سقطت كل تكاليفه الشخصية فإن كان قبل الوفاة جانياً لم يحاكم أمحت جريمته وأن كان محكوماً عليه سقطت عقوبته لا يرثه في هذه التكاليف أحد من أم أو أب أو صاحبه أو ولد».

نقض مصري ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٤ ص ١٠٦.

ونتيجة لهذا المبدأ فإنه إذا توفى الشخص مرتكب الجريمة قبل صدور الحكم، انقضت الدعوى الجنائية، (المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي)، وإذا توفى بعد الحكم عليه وقبل تنفيذ العقوبة سقط الحكم بوفاته، (المادة ٣١٩ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي) أما إذا توفى أثناء التنفيذ، أمتنع تنفيذ العقوبة على شخص غيره.

ومع ذلك فشخصية العقوبة لا يمكن أن تتحقق من الناحية العملية على الصورة المقررة في القانون، لأنه في الواقع كثيراً ما يصيب أثر العقوبة غير الجاني، فنجد مثلاً أن تنفيذ حكم الإعدام يسلب المحكوم عليه الحياة، ومع هذا يضار منه أفراد عائلته لحرمانهم من عائلهم، وقد يكون مصدر رزقهم الوحيد، وكذلك فإن تنفيذ العقوبة السالبة للحرية وإن كانت تصيب المحكوم عليه في حريته، إلا أن آثارها غير المباشرة تصيب أفراد أسرته وذلك لفقدانهم الكسب الذي كان يحصل عليه عائلهم، إلا أن هذه الآثار الجانبية وغير المباشرة لا تؤثر في كون العقوبة شخصية بالمعنى المقرر في القانون، لأن المقصود بذلك هو ألا تكون العقوبة موجهة مباشرة لغير الجاني، وتعدى أثرها لغيره غير مقصود فيها، وإنما يرجع إلى أسباب أخرى كاعتمادهم عليه ونحو ذلك.

٣ - عمومية العقوبة :

يقصد بذلك أن تكون العقوبة عامة، أي مقررة بالنسبة للجميع دون تفریق بينهم تبعاً لمراكزهم الاجتماعية وذلك تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون.

ويلاحظ أن مبدأ عمومية العقوبة لا يعني أنه يجب أن يوقع على كل من يرتكب جريمة من نوع معين عقوبتها بعينها، لا تختلف في نوعها ولا في مقدارها، لأن هذا لو جاز لادى إلى ظلم بين تنقفي معه كل فكرة في المساواة (١).

(١) فمثلاً انرامة المتساوية بالنسبة للجميع إذا لم نفردها تبعاً لاسلاخاس، قد ينثر الفقير بعبثها ولا يتأثر بها الغني، وبالتالي يكون لها تأثير فعال على الأول، ولا تأثير لها الآخر، وبهذا المعنى تكون غير متساوية.

ولذلك فقد خول المشرع للقاضي سلطة تفريد العقاب، أي أعمال سلطته في تقدير العقوبة في كل حالة تطرح عليه حسب قصد الجاني من الفعل أو درجة خطئه، وظروف وملابسات ارتكابه للجريمة، ودوافع ارتكابها، وسوابقه، وهذا ما يسمى بالتفريد العقابي.

وتفريد العقوبة على هذا الوجه هو المساواة بعينها في التطبيق بين الناس وليس فيه خروج على مبدأ المساواة في العقوبة مادامت العقوبة في الجملة مقررّة للجميع على السواء مهما اختلفت مراكزهم الاجتماعية.

٤ - تفريد العقوبة :

يعد مبدأ تفريد العقوبة ثمرة من ثمار العدالة في تطبيق القانون، ويعد من أهم الإسهامات الجوهرية التي ادخلت على نظام العقاب، ولأزال سائداً في التشريعات العقابية حتى الآن.

ويقصد بتفريد العقوبة إنه يتعين على القاضي في كل حالة تعرض عليه أن يحدد العقوبة تبعا لظروف الجاني الواقعية، سواء منها ما يتصل بظروف وملابسات ارتكابه للجريمة، أو ما يتصل منها بشخص الجاني ومدى خطورته الإجرامية.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التفريد العقابي هم: التفريد التشريعي، والقضائي، والإداري.

١ - التفريد التشريعي : وهو الذي يراعيه المشرع عندما يقرر - بعد تقدير العقوبة - الزام القاضي الجنائي بالأخذ بأسباب التشديد أو التخفيف أو الاعفاء من العقاب تبعا لتفاوت ظروف وملابسات الجرائم ودوافع ارتكابها.

ب - والتفريد القضائي : يعني أن المشرع بعد أن يحدد للعقوبة حد أدنى وحد أقصى، يترك للقاضي أعمال سلطته في تقدير العقوبة بين هذين الحدين أخذاً في الاعتبار الظروف الخاصة بارتكاب الجريمة من حيث جسامتها ومدى خطورة الجاني.

ومن صور هذا التفريد أن يترك المشرع للقاضي الخيار بين عقوبتين كالأعدام أو السجن المؤبد في بعض الجنايات، والخيار بين الحبس أو الغرامة، أو إمكانية الحكم بإحدى العقوبات التخيرية التي ينص عليها القانون في بعض الجرائم، أو الحكم بالعقوبة الأصلية مع النفاذ أو إيقاف التنفيذ إذا توافرت شروطه، كما أجاز المشرع للقاضي الأخذ بنظام الظروف المخففة إعمالاً لنص المادة (٩٨) من قانون العقوبات الاتحادي، والذي يسمح للقاضي بالنزول درجة أو درجتين من العقوبة الأصلية في الجنايات، إذا رأى أن ظروف الجريمة أو المجرم تستدعي الرأفة.

جـ - أما التفريد الإداري : فهو الذي تقوم به الإدارة العقابية القائمة على تنفيذ العقوبة دون أن ترجع في ذلك إلى السلطة القضائية، وليس لهذا التفريد من هدف سوى إصلاح حال المجرم، وذلك بفحص كل محكوم عليه بعقوبات سالبة للحرية فحصاً طبياً ونفسياً واجتماعياً، وأخضاعه تبعاً لنتيجة هذا الفحص لما يلائمه من المعاملة في المؤسسة العقابية... وذلك دون تعويل على الطبيعة القانونية للعقوبة التي حكم بها القضاء.

ومن مظاهر التفريد الإداري جواز الإفراج الشرطي عن المحكوم عليه إذا استوفى مدة معينة من العقوبة المحكوم بها عليه إذا كان وجوده في السجن يدمر إلى الثقة في أنه لن يعود إلى سلوك طريق الجريمة مرة أخرى على ما سنفصله فيما بعد.

٥ - قضائية العقوبة :

يقصد بقضائية العقوبة أن السلطة القضائية دون سواها هي المختصة بتوقيع العقوبات الجنائية (١)، وهذا يعني أنه حتى مع اعتراف المتهم بالجريمة، فإن سلطات الشرطة أو النيابة العامة لا تملك أن توقع عليه العقوبة المقررة

(١) ولقد ورد النص على هذا المبدأ في نص المادة ٦٦/٢ من الدستور المصري لسنة ١٩٧١ إذ تقرر بأن «لا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي» كما أكدته المادة ٤٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية المصري التي تقضي بأنه «لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لاية جريمة إلا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك».

للجريمة في القانون، بل يتعين رفع دعوى جنائية أمام القضاء المختص كي يصدر حكماً بالعقوبة المقررة مع تحديدها نوعاً ومقداراً.

والحق أن قضائية العقوبة تعد من أهم ما يميزها عن غيرها من الجزاءات الأخرى، فالجزاءات التأديبية يمكن أن توقعها السلطات الإدارية على مرتكبي الخطأ التأديبي، والتعويض وهو جزاء مدني يمكن أن يقع بالاتفاق بين محدث الضرر من جهة والمضرور من جهة أخرى، أما العقوبة فنظراً لكونها جزاء خطير يتمثل في حرمان المحكوم عليه من أحد حقوقه، فكان من الطبيعي أن تكون سلطة توقيعها حكراً على القضاء نظراً لما يتمتع به من حيطة ونزاهة، وما يتوافر لدى أعضائه من خبرة قانونية تحمي الجاني والمجني عليه والمجتمع من كافة احتمالات الجور والاستبداد، فالقضاء هو الحارس الأمين على حقوق الأفراد وحيرياتهم الأساسية.

المبحث الثاني

العقوبة وآثار الجريمة الأخرى

تمهيد :

العقوبة نظام قانوني له استقلاليته وذاتيته، ومن ثم فهي تختلف عن غيرها من الإجراءات القسرية التي قد تتخذ أو يحكم بها على الشخص بسبب الجريمة، كأجراءات التحقيق، والالزام بالتعويض، والجزاءات التأديبية.

أولا : العقوبة وإجراءات التحقيق :

يجوز قانون الإجراءات الجزائية لسلطة التحقيق بشروط معينة اتخاذ بعض الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم، كالقبض عليه أو حبسه احتياطياً، وذلك بقصد منعه من الهرب أو تأثيره على الأدلة، وهذه الإجراءات تختلف عن العقوبة سواء من حيث الغرض منها وشروط الأمر بها والجهات المختصة بذلك.

ثانيا : العقوبة والتعويض المدني :

تختلف العقوبة عن التعويض المدني في العديد من الأمور من أهمها:

١ - إن العقوبة نظام جزائي في حين يتجرد التعويض المدني من هذا الطابع.

٢ - إن حق توقيع العقوبة هو للمجتمع، تحتكر النيابة العامة - بوصفها ممثلة للمجتمع - حق المطالبة به، ومن ثم فهي لا تملك التنازل عنه، في حين أن حق المطالبة بالتعويض فهو للمضرور من التصرف أو من يحل محله، ويملك التنازل عنه.

٣ - ترمي العقوبة إلى مكافحة الإجرام، في حين أن التعويض يرمي إلى إعادة الأمور إلى نصابها التي كانت عليه قبل ارتكاب التصرف الضار عن طريق تحقيق التوازن بين الذم المالىة.

٤ - العقوبة لا تصدر إلا بحكم جنائي ينفذ جبراً على المحكوم عليه، أما الحكم بالتعويض فيكون - كقاعده عامة - من اختصاص المحاكم المدنية، كما يمكن الاتفاق على التعويض دون اللجوء إلى المحاكم، مع إمكانية ادائه اختياراً.

٥ - العقوبة لا توقع على بعض الأفعال ولو سببت ضرراً، لأن المشرع الجنائي لا يرى فيها ضرراً اجتماعياً، بينما يكون الفاعل مسؤولاً عن تعويض هذا الضرر، كما أنه قد يعاقب على الفعل أو الامتناع إذا أخل بنظام المجتمع ولو لم يسبب ضرراً لأحد، بينما لا يكون الفاعل مسؤولاً من الناحية المدنية (١).

٦ - وأخيراً فإن العقوبة لا توقع إلا على الجاني، ومن ثم تنقضي بوفاته، أما التعويض فيجوز أن يتحملة إلى جانب المدعي عليه المسئول مدنياً ويمكن أن ينفذ في تركة المتوفي (٢).

ثالثاً : العقوبة والجزاءات التأديبية :

تختلف العقوبة عن الجزاءات التأديبية في العديد من الأمور من أهمها:

١ - إن العقوبة جزاء جنائي تتجه أغراضه إلى حماية مصالح المجتمع وأمنه، باعتبارها جزاءً مفروضاً لمخالفة أمر أو نهى موجه للكافة، ومن ثم فهي تسري في حق أي فرد موجود على إقليم الدولة دون استثناء، أما الجزاءات

(١) وبعبارة أخرى يكفي قانون العقوبات بالضرر العام الذي يصيب المجتمع من ارتكاب الجريمة، وكثيراً ما لا يترتب على الجريمة ضرر لأحد الأفراد كما هو الشأن في جرائم التشرد والتسول واحراز السلاح بغير ترخيص والشروع في الجريمة إذا لم يلحق ضرراً بأحد.

(٢) الأستاذ الدكتور : السعيد مصطفى السعيد : الأحكام العامة في قانون العقوبات، القاهرة سنة ١٩٦٢، ص ٥٤٨

التأديبية فإنها مقررّة لمصلحة هيئة أو طائفة معينة، ومن ثم فهي لا توقع إلا على من يعمل بها، إذا خرج عن تنفيذ لوائحها أو تعليماتها.

٢ - الحق في توقيع العقوبة والنزول عنها هو حق للمجتمع وفقاً لما يحدده القانون من شروط وأوضاع، أما الحق في توقيع الجزاء التأديبي والنزول عنه فهو للهيئة الإدارية التي قرر حماية لمصالحها.

٣ - العقوبة لا تصدر إلا بحكم قضائي، أما الجزاء التأديبي فقد يصدر بحكم أو بقرار من السلطة التأديبية المختصة.

٤ - العقوبة تقابل الجريمة بوصفها خروجاً على المجتمع فيما ينهي عنه قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى أو تأمر به، بينما الجزاء التأديبي يقابل الخطأ الإداري بوصفه إخلالاً بواجبات الوظيفة، أو الخروج على مقتضياتها، ولذلك فإن الأفعال المكونة للذنب الإداري ليست محدودة حصراً ونوعاً، وإنما مردها بوجه عام إلى ذلك الإخلال أو الخروج، وكل فعل بالذات لم يحدد له ما يناسبه من جزاء تأديبي وإنما ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأهله من جزاء في حدود النصاب القانوني المقرر، هذا في حين أن مبدأ الشرعية يحكم نطق القانون الجنائي إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص على النحو السابق بيانه (١).

٥ - طبيعة الإيلام في العقوبة الذي يتمثل في المساس بحياة الفرد أو حريته أو ماله أو اعتباره، يختلف عن طبيعة الإيلام الناتج عن الجزاء التأديبي الذي لا يمس إلا المركز الوظيفي للموظف، وهذا يعني أن الجزاء التأديبي أقل خطورة من العقوبة الجنائية من حيث النتائج والآثار.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم مما سبق بيانه من اختلافات بين العقوبة والجزاء التأديبي إلا أن هناك ثمة تقارب بينهما، ويبدو هذا في استهدافهما الردع ومن ثم لا يمكن اتخاذ الإجراءات المطلوبة للحكم بأحدهما أو

(١) انظر ما تقدم ص ٢١.

تنفيذه إلا إذا كان الشخص المطلوب عقابه أو تأديبه حياً، فكما تنقض الدعوى الجنائية بالوفاء تنقضي بها كذلك الدعوى التأديبية والجزاء التأديبي... ومن ناحية ثانية، فالعقوبة والجزاء التأديبي لا يوقعان إلا على المسئول عن الجريمة الجنائية أو التأديبية، فلا يجوز توقيع أحدهما على ورثة المسئول أو أي شخص له به علاقة مهما كانت وثيقة، فكلاهما خاضعان لمبدأ الشخصية.

النتائج المترتبة على التمييز بين العقوبة من ناحية والتعويض والجزاء التأديبي من ناحية ثانية :

أهم هذه النتائج اثنتان :

الأولى : إنه يجوز الجمع بين هذه الجزاءات جميعاً. بمعنى إنه من المتصور أن يعاقب شخص من أجل فعله وأن يلزم بتعويض الضرر المترتب على هذا الفعل، وأن يوقع عليه جزاء تأديبي من أجله، وهذه النتيجة يبررها أن لكل جزاء هدفه وأشاره بحيث لا يغني واحد منها عن غيره، ومن ثم لا يعد الجمع بينها مخالفة للمبدأ القاضي بعدم جواز معاقبة الشخص من أجل فعل واحد مرتين، وقد أقرت ذلك بالنسبة للتعويض المادة (١١) من قانون العقوبات الاتحادي في قولها: «لا تخل أحكام هذا القانون بأية حال بما يكون للخصوم أو غيرهم من الحق في الاسترداد أو التضمينات أو المصروفات أو أية حقوق أخرى».

أما النتيجة الثانية : فمجمعها أن تجرد التعويض والجزاء التأديبي من الطابع الجنائي ينأى بهما عن الخضوع للقواعد الجنائية التي تختص بها العقوبة وتصدر عن طبيعتها الجنائية كوقف التنفيذ، والعود، ورد الاعتبار، والجب، والاقتصار على العقوبة الأشد.

وتطبيقاً لذلك فإنه إذا ارتكب شخص عدداً من الجرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وحكم عليه بعقوبة واحدة تطبيقاً لحكم المادة (٨٨) من قانون العقوبات الاتحادي، فإن ذلك لا يحول دون

الزامه بتعويض الضرر الناشئ عن كل فعل على حدة، ولا يحول كذلك دون الحكم عليه بجزاءات تأديبية متعددة إذا قضت بذلك قواعد القانون التأديبي(١).

(١) انظر في ذلك المعنى :

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه،
رقم ٧٤٨ ص ٦٧٨.

المبحث الثالث

أغراض العقوبة

تمهيد :

ليس هناك من شك في أن تحديد أغراض العقوبة هو السبيل المنطقي إلى تبريرها، والإقرار للمجتمع بشرعية الالتجاء إليها، ذلك أنها في ذاتها إيلاء، أي شر وإيذاء وحرمان من حق ذي أهمية اجتماعية، ولذلك لم يكن سائفاً تبريرها في ذاتها، وإنما تبرر بالنظر إلى الأغراض الاجتماعية التي تستهدفها. هذا فضلاً عما في تحديد هذه الأغراض من أهمية أساسية في وضع أحكام العقوبة وتطبيقها وتنفيذها على الوجه الصحيح.

ولما كانت أغراض العقوبة متنوعة، فإن من السائغ تأصيلها بردها إلى نوعين، معنوي: هو تحقيق العدالة، ونفعي هو الردع بنوعيه العام والخاص(١).

أولاً - تحقيق العدالة :

يرجع الفضل إلى الفيلسوف الألماني "كانت" Kant في التنبيه إلى أهمية اعتبار العدالة غرضاً معنوياً للعقوبة، حيث ذهب إلى القول بأن العدالة هي الغاية التي تسعى العقوبة إلى تحقيقها، وهي - أي العدالة - واجبة التطبيق، ولو لم يكن المجتمع من ورائها مغنماً، لأن الجريمة عمل عدواني ظالم باعتبارها حرماناً للمجنى عليه من حق له. ^١ بهذه الصفة تصدم شعور العدالة المستقر في ضمير الأفراد، وهذا الشعور راسخ في الأذهان منذ القدم، فإذا تجاهلناه، فإن ذلك يذكر شعور الانتقام التردّي.

(١) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا في مبادئ علمي "أ" : العقاب. المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٤١٥ ومابعدها.

وإذا كانت الجريمة تمثل اعتداء مزدوجاً على العدالة كقيمة اجتماعية، فإن العقوبة تهدف إلى محو هذا العدوان في شقيه، الأول: بأن تعيد للعدالة كقيمة اعتبارها الاجتماعي لما تنسم به العقوبة من ألم يصيب المجرم في شخصه أو ماله أو حرته بالضرر الذي يعيد التوازن بين المراكز القانونية التي أخل بها وقوع الجريمة، وهذا الشق يكفل صيانة قيمة أخلاقية يتعين أن تظل لها في المجتمع أهميتها، فضلاً عن أن ذلك يعيد إلى القانون هيئته وللسلطة احترامها بعد أن أخلت الجريمة بهما معاً أما الشق الآخر من هذه الوظيفة فيكفل إرضاء مشاعر واحساسات الأفراد التي هاجتها الجريمة، وتعيد الطمأنينة إلى نفوسهم، وتبعد عن كراهية المجتمع للمجرم، واحترامه للمعايير الاجتماعية، وفي هذا ما يحقق أمن المجتمع واستقراره. بل ويكفل الاستعداد لتقبل المجرم بين صفوفه عندما تنقضي العقوبة فيتحقق بذلك تأهيله.

ثانياً - الردع العام :

يراد بالردع العام انذار الجاني والناس كافة — عن طريق التهديد بالعقاب - بسوء عاقبة الإجرام كي يجتنبوه، وفي عبارة أخرى إن وظيفة العقوبة حماية المجتمع بمنع عودة الجاني إلى سلوكه الإجرامي مرة ثانية، وإنذار الكافة بسوء العاقبة لو انتهجوا طريقة، وسلوكاً سلوكه .

وتقوم فكرة الردع العام على أساس أن هناك دوافع إجرامية لدى أغلب الناس، وهي بقايا نوازع نفسية تنبع من الطبيعة البدائية للإنسان، وهذه الدوافع الإجرامية وإن كانت للإنسان الأول أهم اسلحته في اجتياز طريقه الشاق إلى إشباع حاجاته. إلا أنها مع التطور الحضاري بدأت تفقد الحاجة المشروعة إليها، وإن لم تختف تماماً من نفوس غالبية الناس، وهذه للدوافع تخلق في المجتمع (إجراماً كامناً)، والتطور العادي لهذا النوع من الإجرام هو أن يتحول إلى إجرام فعلي، والتهديد بالعقوبة هو الحائل دون تحول الإجرام إلى إجرام فعلي، ولها من هذه الوجه دور اجتماعي أساسي.

وتجدر الإشارة إلى أنه يرجع إلى المدرسة التقليدية الأولى فضل التنبيه إلى أهمية تحقيق الردع العام كغرض نفعي من أغراض العقوبة، وهو ما تناوله قطب هذه المدرسة الفقيه الألماني (فويرباخ) عند عرضه لفكرة «الإكراه النفسي» إذ يقرر بأن وظيفة العقوبة هي أن تخلق لدى الأفراد بواعث مضادة للبواعث الإجرامية تتوازن معها أو تفوقها فتقضى بهم عن سلوك طريق الجريمة.

ثالثا - الردع الخاص :

يراد بالردع الخاص علاج الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم والاجتهاد في استئصال خطورته على المجتمع ومنعه في المستقبل من العودة إلى الإجرام، ومن هنا يبين لنا أن للردع الخاص طابعا فرديا، إذ يتجه إلى شخص بالذات ليغير من معالم شخصيته ويحقق التآلف بينها وبين القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وذلك عن طريق علاج الخطورة الإجرامية الكامنة فيه والتي أظهرها ارتكابه للجريمة فعلا، وذلك على العكس من الردع العام الذي يواجه خطورة محتملة مصدرها كافة الناس الذين يخشى تقلدهم بالمجرم، وقد لا يفعل غالبيتهم هذا، فالردع الخاص إذن يضع في اعتباره السلوك المستقبل للمجرم ويهدف إلى القضاء على احتمال إقدامه على ارتكاب جريمة تالية في المستقبل، وثمرة الردع الخاص هي تأهيل المحكوم عليه، ويعنى التأهيل وضع المحكوم عليه في مركز يقره القانون، ويتطلب ذلك توفير عناصر هذا المركز له، بامداده بالإمكانيات التي تتيح له شغله والوسائل التي تتيح له البقاء فيه، وبعبارة أخرى فإن التأهيل يعني أن يخلق لدى المحكوم عليه اعتياد سلوك الطريق المنفق والقانون.

ونحن نعتقد بصواب الرأي الذي يذهب إلى القول بوجود الجمع بين أغراض العقوبة الثلاثة لأن تنوع الجوانب الاجتماعية للعقوبة فضلا عن أهميتها، ودورها في المجتمع يأبى أن يحصر غرضها في واحد فقط من هذه الأغراض، خاصة وأنها جميعا تصدر عن فكرة واحدة هي مكافحة الإجرام، ثم

إنه لا تناقض في اجتماعها ذلك لأن كل من هذه الأغراض له مجاله المستقل، فالمجال الأساسي للردع العام هو في وجود النصوص التي تجرم سلوكا معينا وتقرر له قدر العقاب الذي يجدر انزاله بفاعله، ومجال العدالة هو في نطق القاضي بالعقوبة وتنفيذ حكمه، أما مجال الردع الخاص فهو كيفية تنفيذ سلب الحرية، فالنحو الذي ينظم به هذا السلب، وأساليب المعاملة العقابية أثناءه والقواعد التي تحكمها هي المجال الذي تبذل فيه الجهود المحققة لاعتبارات الردع الخاص(١).

(١) لمزيد من التفاصيل حول المفاضلة بين أغراض العقوبة راجع كتابنا في مبادئ علمي الإجراء والعقاب. المرجع السابق الإشارة إليه. ص ٤١٩ وما بعدها.

المبحث الرابع

تقسيم العقوبات

تمهيد :

يمكن تقسيم العقوبات إلى عدة تقسيمات مختلفة تبعاً للوجهة التي ينظر إليها منها، على أن أهم هذه التقسيمات هي:

أولاً - تقسيم العقوبات من حيث جسامتها :

تتفاوت العقوبات من حيث جسامتها، فأشدّها مقرر للجنايات، والمتوسط منها جسامته مقرر للجنح، وأقلها جسامته مقرر للمخالفات.

ولقد أشار قانون العقوبات الاتحادي إلى هذا التقسيم في المواد (٢٨ - ٣٠)، فنص في المادة ٢٨ «على أن الجنائية هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية :

١- أية عقوبة من عقوبات الحدود أو القصاص فيما عدّ حدي الشرب والقذف.

٢ - الإعدام.

٣ - السجن المؤبد .

٤ - السجن المؤقت

كما نص في المادة ٢٩ «على أن الجنحة هي الجريمة المعاقب عليها بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية :

١ - الحبس .

٢ - الغرامة التي تزيد على ألف درهم.

٣ - الدية.

٤ - الجلد في حدي الشرب والقذف.

ونص كذلك في المادة ٣٠٠ من نفس القانون على أن «المخالفة هي كل فعل أو امتناع معاقب عليه في القوانين أو اللوائح بالعقوبتين التاليتين أو بأحدهما:

١ - - الحجز مدة لا تقل عن أربع وعشرون ساعة ولا تزيد على عشرة أيام ويكون الحجز بوضع المحكوم عليه في الأماكن التي تخصص لذلك.

٢ - الغرامة التي لا تزيد على ألف درهم.

وعلى الرغم من أن هذا التقسيم يقتصر على العقوبات الأصلية دون الفرعية والتبعية والتكميلية، إلا أن أهميته تبدو في أن المشرع الاتحادي قد أعتد كآساس رئيس في تقسيم الجرائم إلى جنایات وجنح ومخالفات، فهذه الأقسام الثلاثة من الجرائم تتميز فيما بينها تبعاً لما يقرره القانون لها من عقوبات، مع ملاحظة أن هذا التقسيم الثلاثي للعقوبات لا يثير الصعوبات التي يثيرها التقسيم الثلاثي للجرائم، وهي الصعوبات المتعلقة بالحالات التي يجوز فيها للقاضي أو يجب عليه تطبيق عقوبة الجنحة في الجنایات، وهو الشأن عند اقتران الجنایة بعذر قانوني أو بظرف قضائي مخفف (أنظر المادتين ٩٧، ٩٨ عقوبات اتحادي) أو توقيع عقوبة الجنایة في الجنح كما لو اقترنت بظرف مشدد كحالة العود المنصوص عليها في المادتين (١٠٧ و ١٠٨) عقوبات اتحادي، إذ من الجائز أن يحكم في الجنحة هنا بعقوبة السجن المؤقت مدة لا تزيد على خمس سنين، ذلك لأن عقوبة الجنایة تظل محتفظة بصفقتها هذه إذ حكم بها في جريمة يقرر لها أصلاً القانون عقوبة الجنحة، وكذلك عقوبة الجنحة تظل محتفظة بصفقتها هذه إذا حكم بها في جريمة يقرر لها أصلاً القانون عقوبة الجنایة.

ثانيا - تقسيم العقوبات بحسب أهميتها كجزاء قائم بذاته:

أساس هذا التقسيم هو الاختلاف بين العقوبات من حيث كفايتها لتحقيق معنى الجزاء المقابل للجريمة، والعقوبات من هذه الوجة قسمان: عقوبات تكفي بذاتها لتحقيق هذا المعنى، ومن ثم يتصور الاكتفاء بها، أي يتصور أن تكون الجزاء الوحيد الذي ينطق به القاضي، وبالنظر إلى أهميتها فإنها لا توقع ما لم ينطق بها، وهذه هي العقوبات الأصلية. أما القسم الثاني، فعقوبات ليست لها ذات الأهمية إذ لا تكفي بذاتها لتحقيق معنى الجزاء، ومن ثم لا يتصور أن تكون الجزاء الوحيد الذي ينطق به القاضي، وإنما توقع إلى جانب عقوبة أصلية، ويتصور ألا توقع على بعض المجرمين اكتفاء بالعقوبة الأصلية التي وقعت عليهم، وتدخل العقوبات الفرعية (التبعية والتكميلية) في نطاق هذا القسم.

والفرق بين العقوبات التبعية والتكميلية - على الرغم مما يجمع بينهما من أنها جميعا، عقوبات فرعية غير أصلية لا توقع بمفردها - أن العقوبة التبعية تتبع عقوبة أصلية معينة ومن ثم توقع لمجرد الحكم بهذه العقوبة الأصلية، وبغير حاجة لأن ينطق بها القاضي، فهي ملحقه بالعقوبة الأصلية وتدور معها وجوداً وهدماً دون تدخل قضائي، أما العقوبة التكميلية فترتبط بجريمة أو نوع معين من الجرائم^(١)، ولا توقع إلا إذا نطق بها القاضي، ويتصور ألا توقع على مرتكب هذه الجريمة إذا ارتأى القاضي - في حدود السلطة التقديرية المخولة له قانوناً - إعفائه منها.

ولقد نص قانون العقوبات الاتحادي على العقوبات الأصلية في المواد من ٦٦ إلى ٧٢، وعلى العقوبات الفرعية (التبعية والتكميلية)، في المواد من ٧٢ إلى ٨٢.

١ - العقوبات الأصلية :

العقوبات الأصلية هي تلك المقررة بصفة رئيسية لفاعل الجريمة ولا

(١) نقض مصري ٦ مارس ١٩٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١ ص ١.

يعلق تنفيذها على الحكم بسواها، ويتعين أن ينص عليها الحكم صراحة محددًا،
أيًاها في غير لبس(١).

وقد نصت المادة (٦٦) من قانون العقوبات الاتحادي العقوبات على
نوعين من العقوبات الأصلية:

الأول : نصت عليه في البند (أ) ويشمل عقوبات الحدود والقصاص
والدية.

والآخر : نصت عليه في البند (ب) ويشمل العقوبات التعزيرية وهي .

١ - الإعدام.

٢ - السجن المؤبد .

٣ - السجن المؤقت.

٤ - الحبس .

٥ - الغرامة.

ب- العقوبات الفرعية ،

قسم المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة العقوبات الفرعية
إلى عقوبات تبعية وعقوبات تكميلية وذلك على التفصيل الآتي:

١ - العقوبات التبعية :

وهي العقوبات التي تلحق بعقوبة أصلية بقوة القانون دون حاجة إلى أن
ينص القاضي عليها صراحة في الحكم(٢)، وقد بينت المادة (٧٣) من قانون
العقوبات الاتحادي العقوبات التبعية في قولها أن «العقوبات التبعية هي:

(١) عرفت محكمة النقض المصرية العقوبة الأصلية بأنها «تستمد وصفها من إنها العقاب
الأصلي أو الأساسي المباشر للجريمة والتي توقع منفردة بغیر أن يكون القضاء بها معلقاً
على الحكم بعقوبة أخرى».

نقض ١٧ مارس ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ ق ٧٣ من ٣٢٨.

(٢) ولما كانت العقوبات التبعية توقع بقوة القانون ودون حاجة لأن ينطق بها القاضي الذي
لا يدخل في سلطته الاعفاء منها. لما كان هذا فإنه يجوز للنائب العامة أن تطلب لأول مرة
من المحكمة الاستئنافية توقيع العقوبة التبعية التي أغفلت محكمة الدرجة الأولى =

١ - الحرمان من بعض الحقوق والمزايا.

٢ - مراقبة الشرطة.

وتلحق هذه العقوبات المحكوم عليه بقوة القانون دون حاجة إلى النص في الحكم وذلك على النحو المبين في هذا الفرع (الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الأول من قانون العقوبات الاتحادي).

٢ -العقوبات التكميلية :

تتفق هذه العقوبات مع العقوبات التبعية في كونها عقوبات فرعية لا يتصور أن يصدر بها حكم على أفراد، أي دون أن تكون هناك عقوبة أصلية تلحق بها هذه العقوبات الفرعية، إلا أن العقوبات التكميلية تتميز عن العقوبات التبعية بأن الأولى لا تقس بقوة القانون - كما هو الحال بالنسبة إلى العقوبات التبعية - وإنما بالنص عليها صراحة في الحكم.

والعقوبات التكميلية نوعان : وجوبية وجوازية، فإن كانت وجوبية التزم القاضي بأن ينطبق بها صراحة في حكمه المتضمن للعقوبة الأصلية وإلا كان حكمه محلاً للطعن، وهذا يعني أنه لا يجوز توقيع العقوبة التكميلية الوجوبية ما لم تصحح الحكم محكمة الطعن، لأنها لا توقع إلا استناداً لحكم قضائي (١)،

= القضاء بها، ويجوز للمحكمة الاستئنافية أن توقع هذه العقوبة دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع إلى طلب النيابة».

نقض مصري ٢١ مايو ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ق ٢٥٢ من ٢٢٢.

(١) ويلاحظ أن محل هذا الالتزام أن تتوافر جميع شروط الحكم بهذه العقوبة، فإن انتفى أحدها، فلا ينشأ الالتزام، وقد يعني ذلك أن تعتبر العقوبة جوازية أو لا يجوز الحكم بها إطلاقاً. وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية «أن التصبيح على العقوبة التكميلية في الحكم رهن بقيام موجهها فعلاً وقت صدوره والا كان توقيعها عبثاً لورود القضاء بها على غير محل».

نقض ٨ مارس ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ ق ٧٢ من ٢٧١.

وبناء على ذلك فإن الحكم الذي ينفذ النطق بعقوبة تكميلية وجوبية لانتفاء شروط توقيعها، لا يكون معيباً.

ومن أمثلة العقوبات التكميلية الوجوبية التي إذا لم يحكم بها كان الحكم معيباً، ولكنها مع ذلك لا تنفذ لأن هذا يعني تصحيحاً للحكم لا تملكه سلطة التنفيذ، المصادرة في الحالة المنصوص عليها في المادة (٨٢/٢) من قانون العقوبات الاتحادي، أما إذا كانت جوازية فللقاضي سلطة تقديرية في أن ينطق بها والنص على ذلك في حكمه أو ألا ينطق بها، وحين لا ينطق بها فحكمه يكون صحيحاً، ويعني ذلك أنه قرر ملاءمة أعفاء المتهم منها والاكتفاء بالعقوبة الأصلية.

ومثال ذلك، الحومان من حق أو مزية أو أكثر مما نص عليه في المادة (٧٥) عقوبات اتحادي عند الحكم في جنابة بالحبس (المادة ٨٠ عقوبات اتحادي)، والعزل من الوظيفة في الحالة المنصوص عليها في المادة (٨١) عقوبات اتحادي) والمصادرة في الحالات التي تنص عليها المادة (٨٢) من قانون العقوبات الاتحادي في فقرتها الأولى.

أهمية التقسيم :

أهمية تقسيم العقوبات إلى أصلية وتبعية وتكميلية تدور حول دور القاضي في النطق بالعقوبة، فإن كانت العقوبة أصلية فعليه أن ينطق بها ويحدد نوعها ومقدارها، وإن كانت تبعية فلا يلتزم بالنطق بها، وأن نطق بها فإن ذلك لا يضيف إلى حكمه شيئاً، أما إذا كانت العقوبة تكميلية فعليه أن ينطق بها، ولكن بالإضافة إلى عقوبة أصلية، ويترتب على ذلك اختلاف في كيفية صياغة النصوص الخاصة بكل نوع من أنواع العقوبات: فإذا كانت أصلية أو تكميلية اتجه خطاب الشارع إلى القاضي باعتبار أن عليه ينطق بها، أما إذا كانت تبعية فإن الخطاب التشريعي يتجه إلى سلطات التنفيذ باعتبار أنها تختص مباشرة بتنفيذها دون سند من نص صريح في الحكم(١).

(١) ليس معنى أن العقوبة التبعية توقع دون أن ينطق بها القاضي إنها توقع دون سند من حكم قضائي، فالقاعدة إن التدخل القضائي لازم في كل عقوبة، إنما يعتبر نطق القاضي بالعقوبة الأصلية هو في ذات الوقت سند توقيع العقوبات التبعية المرتبطة بها.

وأخيراً فإن العبرة بالعقوبة الأصلية - دون العقوبات التبعية أو التكميلية - في تحديد القانون الأصل للمتهم، وفي تحديد العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في بعض حالات تعدد الجرائم (١).

ثالثاً - تقسيم العقوبات بحسب مدتها

تنقسم العقوبات من حيث مدتها إلى مؤبدة ومؤقتة، وينصرف هذا التقسيم إلى العقوبات التي يستغرق تنفيذها زمناً، فتكون المدة أحد عناصرها والوسيلة إلى قياس مقدار جسامتها، بحيث تزداد جسامتها كلما طالت المدة، وتبلغ أقصى الجساماة حين تصل إلى التأبيد، والعقوبات التي يستغرق تنفيذها زمناً نوعان: العقوبات السالبة للحرية، والعقوبات السالبة للحقوق والمزايا، فلأجل لهذا التقسيم - بطبيعة الحال - بالنسبة إلى عقوبات الإعدام والمصادرة والغرامة، إذ لا يتصور في شأنها التأقيت والتأبيد، ومثال العقوبة المؤبدة السالبة للحرية السجن المؤبد، ومثال العقوبة المؤقتة السالبة للحرية السجن المؤقت، والحبس، ومثال العقوبة المؤقتة السالبة للحقوق والمزايا حالات الحرمان التي تقرها المادة (٧٥) عقوبات اتحادي.

. ولاحظ أن التفرقة بين العقوبات المؤبدة والمؤقتة هي صورة من التفرقة بين العقوبات حسب جسامتها، فعقوبة مؤبدة هي حتماً أشد من عقوبة مؤقتة من ذات نوعها، ولذلك لا يقرر المشرع العقوبات المؤبدة إلا لأخطر الجرائم، ويخضعها للأحكام التي تتسق مع خطورتها وتأبيدها، وقد لا تكون هذه الأحكام ملائمة للعقوبات المؤقتة وهذه التفرقة كذلك تفرقة بين عقوبات استثنائية من ناحية وعقوبات إصلاح وإنذار من ناحية أخرى، ولذلك لا يجوز للقاضي أن يحكم بالعقوبات السالبة للحرية المؤبدة إلا إذا قطع بخطورة المتهم خطورة تصل إلى حد استبعاد الأمل في صلاح حاله، فهي إذن تؤدي من هذه الناحية الدور الذي تؤديه عادة عقوبة الإعدام، ولكن في صورة مخففة، وعلى وجه يمكن الرجوع فيه إذا اتضح خطأ الحكم الذي قضى بها، ولذلك

(١) وأنظر نقض مصري ٥ مارس ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٤ ق ٢٥ ص ١٦٢.

تمثل العقوبة المؤبدة مكاناً أساسياً في التشريعات التي ألغى الإعدام فيها، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لاستئصال من لا أمل في إصلاحهم.

رابعاً - تقسيم العقوبات بحسب محلها :

أساس هذا التقسيم هو اختلاف الحقوق التي تمسها العقوبة حين توقع على من يحكم عليه بها، وإذا نظرنا إلى العقوبات من هذه الناحية أمكننا تقسيمها إلى:

١ - عقوبة سالبة للحياة :

ويقصد بها عقوبة الإعدام، أي إزهاق روح المحكوم عليه، وهي عقوبة بالغة القسوة، ولذا فإن المشرع لا يقررها إلا في أضيق نطاق، وبالنسبة لصنف من الجرائم ينطوي على قدر عظيم من الجسامة، ويفصح عن درجة عالية من الخطورة تكمن في نفس مرتكبها تستوجب استئصاله من عداد قومه، ويرى البعض أن عقوبة الإعدام هي العقوبة البدنية الوحيدة الباقية، لأن تنفيذها في العصور الماضية كان يصطبغ بالتعذيب البدني، إلا أن التشريعات التي لازالت تطبقها، ومنها قانون العقوبات الاتحادي، حرصت على أن يتجرد تنفيذها قدر المستطاع من أي عذاب بدني، لذا اقتصر على كونها عقوبة سالبة للحياة.

٢ - العقوبات البدنية :

العقوبة البدنية هي التي تصيب المحكوم عليه في بدنه، فتمس بتكامله الجسدي، أو بسلامة أعضائه، ولا توجد في التشريعات الحديثة عقوبات بدنية تمس التكامل الجسدي للإنسان، أو بسلامة أعضائه إلا في الدول التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية - كما هو الحال في التشريع العقابي لدولة الإمارات العربية المتحدة - وبرز مثال لها عقوبة الجلد المقررة لحدي الشرب والقفذ في نص المادة (٤/٢٩) من قانون العقوبات الاتحادي^(١)، والقطع في جرائم الحدود التي تستوجبها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

(١) كان التشريع المصري في سنة ١٩٠٤ قد أخذ بعقوبة الجلد كعقوبة تاديبية تطبق على الأحداث المتحرفين. وما لبث أن ألغاه في قانون سنة ١٩٣٧.

٣ - العقوبات السالبة للحرية

وهي تلك التي تنطوي على احتجاز المحكوم عليه داخل إحدى المؤسسات العقابية وهي متنوعة في قانون العقوبات الاتحادي وتشمل : السجن المؤبد، والسجن المؤقت، والحبس، والحجز(١).

٤ - العقوبات المقيدة للحرية :

هذه العقوبات وإن كانت لا تنطوي على احتجاز المحكوم عليه داخل إحدى المؤسسات العقابية إلا إنها تفرض قيوداً على حريته في التنقل أو مزاوله مهنة معينة، مثل عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة، أو إلزام المحكوم عليه بالإقامة في مكان معين، أو منعه من ارتياد مكان معين، أو منعه من مزاوله مهنة معينة.

٥ - العقوبات الماسة بالأعتبار :

وهي العقوبات التي تنال من اعتبار المحكوم عليه بأن تحقره عن طريق التشهير بجريمته أو إعلان عقوبته أو حرمانه من حقوق تفترض ثقة المجتمع فيمن يتمتع بها.

وأمثلة هذه العقوبات: العزل من الوظائف العامة طبقاً لحكم المادة (٢٧) من قانون العقوبات الاتحادي ، وحرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا التي تنص عليها المادة (٧٥) من نفس القانون.

(١) يلاحظ أن المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد استعمل تعبير «العقوبات المقيدة للحرية» للدلالة على السالبة للحرية. المواد ٢٩٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢م.

٦ - العقوبات المالية :

وهي العقوبات التي تصيب المحكوم عليه في ذمته المالية، سواء بالزيادة من عناصرها السلبية، أي إنشاء دين فيها، وهذه هي الغرامة، أو بالإنقاص من عناصرها الإيجابية بحرمان المحكوم عليه ملكية مال له، وهذه هي المصادرة^(١).

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا في علمي الإجرام والعقاب، المرجع السابق الإشارة إليه.
ص ٤٠٩ وما بعدها.

الفصل الثاني

أنواع العقوبات

في قانون العقوبات الاتحادي

تمهيد وتقسيم :

بعد أن بينا التقسيمات المختلفة للعقوبات، علينا أن نعرض لدراسة كل عقوبة على حدة، بما تبرزه كل واحدة منها من خصائص معينة، وبما يتصل بها من قواعد وأحكام. وما قد تثيره من بحث حول مزاياها وعيوبها، بالقدر اللازم لتفهم موقف المشرع منها، إذ لا يقف دوره عند تقدير العقوبة، بل يشمل أيضا الهيئنة على تنفيذها، خصوصا في أهمها شأنًا، وهي السالبة للحرية، فتنفيذ العقوبة وثيق الصلة بمبدأ شرعية الجرائم وعقوباتها، بقدر صلته بفلسفة القانون، وبعلمي الاجتماع والنفس .

وإننا ولئن كنا سنتناول أحكام العقوبات التي وردت في التشريع العقابي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي ما يتصل بها من نقاش حول قيمتها في التقويم أو في الردع، وكذلك حول طريقة تنفيذها وما يتصل به من قواعد تشريعية، لكن سيكون تعرضنا لتنفيذ هذه العقوبات بالقدر اللازم - فحسب - لتعرف موقف التشريع منه، إذ أن دراسة تنفيذ العقوبة بالتفصيل - خصوصا منها السالبة للحرية - أدخل في علم العقاب منه في تشريع العقاب، وذلك منذ التنفيذ حتى ينتهي، ومن باب أولى دراسة أنظمة رعاية المفرج عنهم حديثا، فهي علم عقاب صرف، وبالتالي لا محل لها في هذا المؤلف.

والملاحظ أن المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد قسم العقوبات تقسيماً ثنائياً هاماً عندما قسمها في الباب الخامس من الكتاب الأول إلى قسمين، ووضع القسم الأول منها في الفصل الأول تحت عنوان «العقوبات الأصلية» ويشمل المواد من ٦٦ إلى ٧٢، حين وضع القسم الثاني في الفصل الثاني تحت عنوان «العقوبات الفرعية» حيث تناول تحتها العقوبات التبعية والعقوبات التكميلية، ويشمل المواد من ٧٢ إلى ٨٢.

وقد رأينا أن نحذو حذو المشرع الاتحادي في هذا الفصل، فنقسمه إلى بحثين نتناول في أولهما بيان العقوبات الأصلية، وفي ثانيهما بيان العقوبات الفرعية «التبعية والتكميلية».

المبحث الأول العقوبات الأصلية

تمهيد وتقسيم :

لم يضع المشرع سواء في مصر أو في دولة الإمارات العربية المتحدة تعريفاً للعقوبة الأصلية، وإن كانت محكمة النقض المصرية قد عرفتها قاطلة: «إن العقوبة تعتبر أصلية إذا كونت العقاب المباشر للجريمة، ووقعت منفردة دون أن يعلق القضاء بها على حكم بعقوبة أخرى»(١).

ولما كان فقهاء الشريعة الإسلامية يقسمون العقوبات بحسب الجرائم التي فرضت عليها إلى عقوبة محدودة حددت بنص شرعي من الكتاب أو السنة، كعقوبة الحر وعقوبة الزنا، وعقوبة الردة عن الإسلام، وكالقصاص، والديات بكل أنواعها، وإلى عقوبات غير محدودة وهي في جرائم الاعتداء على الأشخاص أو على النظام الاجتماعي، وهي ما تسمى بالعقوبات التعزيرية.

ولما كان قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد قام على أساس أحكام الشريعة الإسلامية إذ تنص المادة الأولى منه على أن «تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدد الجرائم والعقوبات التعزيرية وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية الأخرى».

لما كان هذا كله فقد نصت المادة (٦٦) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «العقوبات الأصلية هي:

١ - عقوبات الحدود والقصاص والدية.

(١) نقض ١٧ مارس ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ ق ٧٢ ص ٢٢٨.

ب - عقوبات تعزيرية وهي :

١ - الإعدام.

٢ - السجن المؤبد.

٣ - السجن المؤقت.

٤ - الحبس .

٥ - الغرامة.

ولذا فقد رأينا تقسيم هذا الفصل الدراسي إلى مطلبين، نتكلم في الأول
منهما عن عقوبات الحدود والقصاص والدية، مردفين في المطلب الثاني الحديث
عن عقوبات التعازير .

المطلب الأول

عقوبات الحدود والقصاص والدية

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من نص الفقرة الأولى من المادة الأولى
من قانون العقوبات الاتحادي على أن «تسري في شأن جرائم الحدود
والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية»، وأنه على الرغم من أن مشروع
قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة - وتمشيا
مع نص المادة الأولى من قانون العقوبات الاتحادي - كان قد تناول في الكتاب
الخامس منه الإجراءات الخاصة بجرائم الحدود والقصاص والدية - المواد من
٢٣٧ إلى ٢٦٠ -، إلا أن القانون الاتحادي للإجراءات الجزائية لدولة الإمارات
العربية المتحدة رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ قد صدر دون أن يضمن بين دفتيه تلك
الإجراءات الخاصة بجرائم الحدود والقصاص والدية.

ولكي أن يتدخل المشرع الجنائي الاتحادي ويقوم بالتوفيق بين أحكام
قانون العقوبات وأحكام قانون الإجراءات الجزائية، أما بأضافة الإجراءات

الخاصة بجرائم الحدود والقصاص والدية إلى قانون الإجراءات الجزائية، وأما يحذف الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون العقوبات الاتحادي، فأئنا نتناول في هذا المطلب — وفي حدود ما يقتضيه المقام — عقوبات الحدود والقصاص والدية كما قال بها فقهاء الشريعة الإسلامية، مفردين لكل منها فرعاً على حده.

الفرع الأول

الحدود

أولاً - تعريف :

الحدود هي العقوبات الثابتة بنص قرآني أو حديث نبوي في جرائم كان فيها اعتداء على حق الله تعالى: (١)، وهذا يعني أن الحدود لا تزيد ولا تنقص، ولا تثبت بالقياس، بل حددت بموجب نصوص منقولة نقلاً صحيحاً، حتى لا تترك للحكام على مر الزمان فرصة للتحكم أو التصرف، وفق الأهواء أو الرغبات الشخصية، وحتى تضمن القدر الأعظم من الحماية، للمصالح المعتبرة التي شرعت الحدود من أجلها.

وتتماز العقوبات التي اعتبرت حدوداً بثلاث ميزات:

١ - إن هذه العقوبات شرعت لحماية المجتمع، وإن الغاية منها حماية حرمة الله تعالى. وجعل الناس يعيشون مطمئنين، في هذه الأرض، ولهذا كانت هذه العقوبات لا ينظر فيها إلى مقدار الفعل المرتكب، ولا إلى مقدار الاعتداء

(١) الشيخ محمد أبو زهرة : الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي. العقوبة، القاهرة. طبعة سنة ١٩٧٤ رقم ٥٩ ص ٩٠.

الشخصي الواقع على الأحاد، إنما ينظر في تقدير عقوبتها إلى الآثار المترتبة، سواء كانت قريبة أم بعيدة،

٢ - إن هذه العقوبات تعتبر ذات حد واحد، وإن كان فيها ما هو بطبيعته ذو حدين، وبالنظر إلى أنها عقوبات مقدرة فضلاً عن كونها لازمة، فإنها لا تقبل العفو^(١)، أو الشفاعة^(٢)، كما لا يستطيع القاضي - ومن باب أولى - أن ينقص منها أو يزيد فيها، أو أن يستبدل بها غيرها.

٣ - أن هذه العقوبات لا تشبه نوع الجريمة المرتكبة، فجلد الزاني حد، ولكن الجلد لا يشابه الزنا في شيء، وقطع يد السارق حد، ولكن القطع لا يشابه السرقة في شيء، وهكذا لا مماثلة بين الجريمة والعقاب النازل بسببها في الحدود.

٤ - لأن هذه الحدود تقام بالنص من الشارع، ولأنها عقوبات شديدة فإن الشريعة أوجبت ألا تستوى إلا إذا وقعت الجنابة وقوعاً قطعياً لا مجال فيه

(١) يلاحظ أن جرائم الحدود لا يجوز فيها العفو مطلقاً سواء من المجني عليه أو ولي الأمر أي الرئيس الأعلى للدولة، فإذا عفا أحدهما كان عفوهُ لغواً لا أثر له على الجريمة ولا على العقوبة.

الإستاد الدكتور عبدالقادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي. الجزء الأول، مؤسسة الرسالة. لبنان، بيروت، سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ رقم ٥٢ ص ٨١.

(٢) ويترتب على ذلك أن الحاكم يقيد في تطبيق أحكام النظام الجنائي الإسلامي بعدم جواز الشفاعة في حد من حدود الله، وهنا نذكر واقعة المرأة المخزومية التي سرقت وأراد القوم آنذاك أن يشفعوا لها عند رسول الله ﷺ الذي غضب غضباً شديداً وقال: «إنما أهلك الذين من قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

رواه البخاري ومسلم عن السيد عائشة رضي الله عنها.

ويراجع في التفاصيل الشيخ محمد أبو زهرة، العقوبة، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١١ ص ١٩

لشك أو شبهة، لذلك وضعت شروط دقيقة للتأكد من أن الجاني قد وقع في حد من حدود الله ووجب استيفاؤه.

فإذا لم تستوف تلك الشروط الدقيقة فإن الحد يسقط، لأن النبي ﷺ قال: «ادعوا الحدود بالشبهات» (١).

ثانياً - العقوبات المقررة للحدود :

العقوبات التي اعتبرت حدوداً سبعة «وان اختلف البعض في عددها وتفصيلها» (٢).

وهي : حد السرقة، وحد الزنا، وحد القذف، وحد قطع الطريق «الحراية»، وحد الشرب، وحد الردة، وحد البغي .

ويلاحظ أن كل هذه الحدود منصوصا عليها بنص قرآني، ولم يكن بنص نبوي إلا حد الشرب «على ما سنين» وكان النص النبوي متلاقيا مع النهي القرآني الذي شدد في هذا النهي، ونعرض لكل حد من هذه الحدود تباعاً.

(١) محمد الصادق المهدي، العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعي الإسلامي، الزمزم، للإعلام العربي، قسم النشر، القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٣٩.

(٢) اختلف لفقهاء اختلافاً بيناً حول بعض هذه الحدود وعقوباتها، ومن ذلك اختلافهم حول عددها حيث يخرج البعض جرائم (البغي وشرب الخمر والردة) من نطاقها، ومن ذلك أيضاً اختلافهم حول عقوبة الرجم، وعقوبة الشرب التي وقعها رسول الله ﷺ بأربعين جلدة ثم زادها عمر رضي الله عنه على فتوى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى ثمانين جلدة.

د. محمد العوا، أصول النظام الجنائي الإسلامي القاهرة، سنة ١٩٧٨، ص ١٢١ وما بعدها.

١ - حد السرقة :

تعرف السرقة في الشريعة الإسلامية بأنها : أخذ مال الغير، من حزن، خفية، دون اضطرار(١)

وتعاقب الشريعة الإسلامية على السرقة بالقطع لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنْ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(٢).

ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن لفظ أيديهما يدخل تحت اليد والرجل، فإذا سرق السارق أول مرة قطعت يده اليمنى، فإذا عاد للسرقة ثانية قطعت رجله اليسرى، وتقطع اليد من مفصل الكف، وتقطع الرجل من مفصل الكعب(٣).

(١) لمزيد من التفاصيل حول معنى السرقة أنظر.

الشيخ محمد أبو زهرة، العقوبة، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٧ من ١٢٦، وما بعدها.

(٢) سورة المائدة الآية رقم (٣٨).

(٣) لم يرد في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ أية نصوص تحدد لنا كيفية تنفيذ عقوبة القطع، في حين كان مشروع هذا القانون ينص في المادتين ٣٢٩، ٣٤٠، على الإجراءات الواجب اتباعها عند تنفيذ هذه العقوبة، فنصت المادة (٣٢٩) منه على أنه : يجب عند تنفيذ عقوبة القطع أن يسبقه مباشرة إجراء كشف طبي على المحكوم عليه بمعرفة الطبيب الشرعي، لتقرير انتفاء الخطورة من التنفيذ بسبب مرض أو حمل أو نحوه، وإذا رأى الطبيب تأجيل التنفيذ وجب عليه أن يحدد فترة التأجيل، وينفذ الحكم بالقطع في مستشفى عام بوساطة طبيب مختص، وابتاع الطرق الطبية المقررة، ويجب أن يحضر التنفيذ أحد أعضاء النيابة العامة ويحضر محضراً بذلك، ويكون قطع اليد من مفصل الكف وقطع الرجل من مفصل الكعب، ويظل المقطوع تحت الرعاية الطبية الدلة التي يحددها الطبيب الذي أجرى العملية سواء داخل المستشفى أم خارجه وتجرى له الاحتياطات ووجوه العلاج اللازمة لمنع أية مضاعفات محتملة.

أما المادة (٣٤٠) من هذا المشرع فقد نصت على أنه : «يمنع تنفيذ الحكم بالقطع في أي من حدي السرقة أو الحراية إذا تحققت في شأن الجاني إحدى الحالات الآتية بعد صدور الحكم:

أ - إذا شل محل القطع وخشى على الجاني من الهلاك.

ب - إذا قطعت يده اليسرى أو شلت أو قطع ابهامها أو أصبعان منها سوى الإبهام.

ج - إذا قطعت رجله اليمنى أو شلت أو أصابها عرج يمنع المشي عليها.

د - إذا ذهب محل القطع

وإذا أمتنع تنفيذ الحكم بالقطع لأحد الأسباب المذكورة تعيد النيابة العامة القضية إلى المحكمة الجنائية المختصة لمعاقبة الجاني تعزيراً.

٢ - حد الزنا :

للزنا في الشريعة الإسلامية ثلاث عقوبات هي :

١ - الجلد ٢ - التغريب ٣ - الرجم

والجلد والتغريب معا، هما عقوبة الزاني غير المحصن، أما الرجم فهو عقوبة الزاني المحصن، وأن كان أحدهما محصنا والثاني غير محصن رجم الأول وجلد الثاني وغرب.

الجلد :

تعاقب الشريعة الإسلامية الزاني الذي لم يحصن بعقوبة الجلد، وللعقوبة حد واحد فقط، ولو أنها بطبيعتها ذات حدين، لأن الشريعة عينت العقوبة وقدرتها فجعلتها مائة جلدة، وذلك لقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾ (١)

(١) سورة النور الآية رقم (٢).

ويلاحظ أن قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ لم يرد به أية نصوص نحدد لنا كيفية تنفيذ عقوبة الجلد، في حين كان مشروع هذا القانون ينص في المادة (٢١٩) منه على أن «تفخذ عقوبة الجلد بعد الكشف على المحكوم عليه طبيا وتقرير انتفاء الخطورة من التنفيذ ويتم التنفيذ أمام مركز الشرطة بحضور عضو النيابة العامة والطبيب المختص. ويوقف الجلد كلما كانت فيه خطورة على المحكوم عليه على أن يكمل الجلد في وقت آخر، ويكون تنفيذ العقوبة بسوط متوسط من الجلد ذي طرف واحد وغير معقد ويجرد المحكوم عليه من الملابس التي تمنع وصول الألم إلى الجسم ويغرب ضرباً معتدلاً، لا يعد فيه، ويوزع الضرب على الجسم وتتقي المواضع المخوفة، وتجلد المرأة حائضاً وهي مستورة الجسم، ويوزع الضرب على ظهرها وكتفها فقط ويؤجل تنفيذ عقوبة الجلد على الحامل إلى ما بعد شهرين من الوضع، ويتم التنفيذ على مشهد طائفة من المؤمنين ويحرر عضو النيابة العامة محضراً بالتنفيذ».

التغريب :

وتعاقب الشريعة الزاني غير المحصن بالتغريب، عاما بعد جلده، والمصدر التشريعي لهذه العقوبة حديث النبي ﷺ : «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر، جلد مائة ونفي سنة»

وهذا الحديث غير متفق عليه بين الفقهاء، ولذلك اختلفوا حيال هذه العقوبة، فأبو حنيفة وأصحابه يرون أن الحديث منسوخ أو غير مشهور، وإذا أعترفوا بالتغريب فإنما يعترفون به على إنه تعزير لا حد يجوز الحكم به إذا رآه الإمام، ومالك يرى التغريب حداً واجبا على الرجل دون المرأة (١)، والشافعي وأحمد يريان في التغريب حداً على كل زان غير محصن.

ويرى القائلون بالتغريب أن يغرب الزاني من بلده الذي زنا فيه إلى بلد آخر داخل حدود دار الإسلام على أن لا تقل المسافة بين البلدين عن مسافة القصر.

ويرى مالك أن يسجن الزاني في البلدة التي يغرب فيها، ويرى الشافعي أن يراقب في البلدة التي يغرب إليها ولا يحبس إلا إذا خيف هربه، ورجوعه إلى بلدته فيحبس، ويرى أحمد أن لا يحبس المغرب (٢).

الرجم :

الرجم عقوبة الزاني المحصن، رجلاً كان أو امرأة، ومعنى الرجم القتل

(١) وحكمة ذلك أن التغريب يؤدي إلى زيادة فسادها لا إلى علاجها وإن ذلك الكلام سليم مستقيم

وبتخريج كلام مالك التخريج الحق يمكن القول: أنه يقوم مقام التغريب الإمساك في البيوت، فإنه أصون لهن، غير أنه ليس له وقت معلوم.

الشيخ محمد أبوزهرة، العقوبة المرجع السابق الإشارة إليه . رقم ٧٠ ص ١٠٨

(٢) عبدالقادر عودة : المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٥٢ ص ٦٣٩ وما بعدها.

رميا بالحجارة، والمراد بالمحصن المتزوج، ولقد جاءت نصوص ثابتة وصحيحة عن النبي ﷺ من قول أو فعل كلها يعين ويحدد عقوبة الزاني المحصن، ومنها ذلك الحديث المتفق عليه والمروي عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رجلاً قال: أني زني، فأعرض عنه، فتنحى تلقاء وجهه، فقال له: يا رسول الله أني زني، فأعرض عنه، حتى ثني ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه رسول الله ﷺ، فقال: «أبك جنون؟»، قال: لا، قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: اذهبوا به فارجموه» (١)، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: إن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فقرأتها وعقلتها، ووعيتها، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشي أن طال بالناس الزمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، فالرجم حق على من زنى ممن أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف، وقد قرئ بها (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم» (٢)).

٣. ب. حد القذف :

يقصد بالقذف رمي المحصنات بلا ريب بالزنا.

وللقذف في الشريعة عقوبتان: أحدهما : أصلية وهي الجلد، والثانية :

(١) صحيح البخاري مع الحاشية ج ٤ ص ٤٤. وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٣١٨

(٢) انظر الشيخ محمد أبوزهرة، العقوبة المرجع السابق رقم ٧١ ص ١٠٩

- ويلاحظ أن قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ لم يرد به أية نصوص تبين لنا كيفية تنفيذ عقوبة الرجم، إلا أن مشروع هذا القانون كان ينص في المادة ٢٢٨ منه على أن «تنفيذ عقوبة الرجم برمي الجاني بحجارة متوسطة على المقاتل من الظهر أو البطن ابتداء من السرة إلى أعلى ويتقي الوجه وذلك حتى الموت، ويتم التنفيذ على مشهد طائفة من المؤمنين، وتسري فيما عدا ذلك القواعد والإجراءات المقررة في شأن تنفيذ عقوبة الإعدام تعزيراً».

تبعية وهي عدم قبول شهادة القاذف، ولقد وردت عقوبة القذف بنص القرآن الكريم، فقد قال تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً، وأولئك هم الفاسقون، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم﴾ (١).

وجمهور الفقهاء يرى أن العقوبة واحدة سواء أكان القاذف رجلاً أم امرأة وسواء أكان المقتوف رجلاً أم امرأة، لكن بعض فقهاء الخوارج يرون أن القذف الذي تعينه الآية هو قذف النساء لا قذف الرجال، لأن النص ذكر قذف النساء فقط، ولأن النساء أكثر تضرراً من القذف من الرجال، ويجاب على هذا الرأي الأخير بأن التساوي الذي يجعل الرمي واحداً سواء أكان المقتوف رجلاً أم امرأة لا ينظر فيه إلى الأذى الشخصي وإنما ينظر فيه إلى الأثر المترتب على الترامي بهذه الفاحشة. فإنه يؤدي إلى شيوعها، وإن ذلك يتحقق سواء أكان على الرجل أم كان على المرأة، فهما من حيث الأثر سواء، ولذلك يتساوى العقاب (٢).

(١) سورة النورة الأيتان (٤ - ٥)

(٢) الشيخ محمد أبو زهرة، العقوبة، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٧٥ ص ١١٦

ويلاحظ أنه إذا قذف الزوج زوجته بأن قال إنها زانية أو قذفته هي بذلك ولم يكن مع القائل أربعة شهود فإنهما يطالبان بالملاعنة، والملاعنة نص عليها كتاب الله في قوله تعالى: ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله، أنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين، ويدرونها عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾ سورة النور الآيات من ٦ إلى ٩.

وهذا يعني أن يقام حد الزنا على المقتوف الساکت، أما إذا لاعن الزوج ولاعن الزوجة كما ذكرت الآية بأداء اليمين خمس مرات فإن هذه الملاعنة تترتب عليها الأحكام الآتية:

أ - تدرأ حد القذف عنهما.

ب - وتدرأ حد الزنا عنهما أيضاً.

ج - تنسخ الزواج بينهما فسخاً نهائياً.

٤ - حد الحراية «قطع الطريق» :

الحراية جريمة فيها تحد للنظام العام، وتنطوي على قطع الطريق وترويع المارين ومغالبتهم بالقوة لأخذ أموالهم عنوة، أو إجبارهم على ما يريد الجاني، وقد فرضت الشريعة لجريمة الحراية أربع عقوبات هي :

١ .. القتل ٢ - القتل مع الصلب ٣ - القطع ٤ - النفي (١).

ومصدر هذه العقوبات هو القرآن الكريم حيث يقول الله جل شأنه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (٢)

١ - القتل :

تجب هذه العقوبة على قاطع الطريق إذا قتل، وهي حد لا قصاص، ومن ثم فلا تسقط بغفو ولي المجني عليه أو ولي الأمر، الرئيس الأعلى للدولة، وأعمالاً لنص المادة (٥٦) من القانون الإتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم المنشآت العقابية يكون تنفيذ عقوبات الإعدام وباقي عقوبات القصاص والحدود طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. على ما سنبينه فيما بعد.

ب - القتل مع الصلب :

تجب هذه العقوبة على قاطع الطريق إذا قتل وأخذ المال، فهي عقوبة على القتل والسرقة معاً.

ج - القطع :

تجب هذه العقوبة على قاطع الطريق إذا أخذ المال ولم يقتل، والمقصود

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر: د. عبدالقادر عودة، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٢٦٤ ص ١٥٦، وما بعدها.

(٢) سورة المائدة الآية رقم ٢٣

بالقطع هنا قطع يد المجرم اليمنى ورجله اليسرى دفعة واحدة، أي قطع يده ورجله من خلاف.

ويلاحظ أن عقوبة قاطع الطريق تساوي عقوبة السارق إذا سرق مرتين، وهي عقوبة لاشك عادلة، لأن خطورة قاطع الطريق لا تقل عن ضعف خطورة السارق العادي، ولأن فرصة قاطع الطريق في النجاح والإفلات قد تزيد على ضعف فرصة السارق العادي(١).

د - النُفسي :

تجب هذه العقوبة على قاطع الطريق إذا لم يقتل ولم يأخذ المال بل أخاف السبيل فحسب.

والرأي الراجح أن النفسي يكون من بلد إلى بلد آخر داخل حدود دار الإسلام، على أن لا تقل المسافة بين البلدين عن مسافة القصر، وعلى أن يحبس الجاني في البلد الذي ينفي إليه، وليس للحبس أمد معين بل هو متوقف على ظهور توبة المحكوم عليه، وصلاحه فإن ظهرت أطلق سراحه.

وتجدر الإشارة إلى أن ماسبق بيانه في عقوبات الحرابة هو رأي جمهور الفقهاء، ولكن الإمام مالك والظاهرية قالوا: إن الإمام مخير في انزال هذه العقوبات بالجناة فله أن يطبقها كلها أو بعضها مهما كانت الجناية، المهم أن يثبت أن الجناة قطعوا الطريق أو شهبوا السلاح لإجبار الناس(٢).

هـ - حد الشرب :

حد شرب الخمر عقوبة لحماية إحدى المصالح الخمس: العقل، والرأي الراجح بين فقهاء أهل السنة أن الشريعة تعاقب على شرب الخمر بالجلد ثمانين

(١) د. عبد القادر عودة: المرجع السابق الإشارة إليه . رقم ٤٦٥، ص ٤٥٦ وما بعدها.

(٢) محمد . نصادق المهدي، المرجع السابق الإشارة إليه . ص ٦.

جلدة، وهي عقوبة ذات حد واحد، لأن القاضي لا يستطيع أن ينقص منها أو يزيد عليها أو يستبدل بها غيرها.

ومصدر العقوبة التشريعي هو قول النبي ﷺ «من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه» أما تحريم الخمر فمصدره القرآن لقوله تعالى: ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾ (١).

وعن أنس بن مالك أن النبي ﷺ جلد في الخمر أربعين جلدة، أما تحديد مقدار عقوبة شرب الخمر بثمانين جلدة فلم يتم إلا في عهد الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حيث استشار أصحاب الرسول في حد شارب الخمر، فافترض علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بأن يحد ثمانين جلدة، لأنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذي، وإذا هذي أفترى، وحد المفتري أي القاذف ثمانون جلدة، ووافق أصحاب الرسول على هذا الرأي. إذن فتحريم الخمر مصدره القرآن، والعقاب مصدره السنة، ومقدار الحد مصدره الإجماع (٢).

٦ - حد الردة :

يقصد بالردة ترك الدين الإسلامي والخروج عليه بعد اعتناقه، وهذا يعني أنها لا تكون إلا من مسلم.

ولا يوجد في نصوص كتاب الله عقاب لمن يبدل دينه، وإن كان القرآن يذكر تبديل الدين ويمقته مقتاً شديداً، إذ يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ومن

(١) سورة المائدة الآية رقم ٩٠

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر

الشيخ محمد ابوزهرة : العقوبة المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١١٢ ص ١٧٧، وما بعدها

د. عبدالحادر عودة، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٥٧ ص ٦٤٨ وما بعدها

يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر، فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴿١﴾.

وأحكام الردة في الشريعة الإسلامية تستند إلى أحاديث مروية عن النبي ﷺ، روي البخاري وأبو دواد أنه ﷺ قال: «من بدل دينه فاقتلوه».

والردة عقوبتان : عقوبة أصلية وهي القتل، وعقوبة تبعية وهي المصادرة .

١ - القتل : المرتد إن كان رجلاً يقتل باتفاق الفقهاء، وأما المرتدة فبعض الفقهاء قرر أنها تقتل، وبعض آخر قال: إنها تستتاب، فإن لم تتب حبست، وقد ثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل المرتدين، وقتل منهم من قتل، وقد وافقه على ذلك كله الصحابة، وعاونوه في القتال فكان ذلك إجماعاً.

ب - المصادرة : وهي عقوبة تبعية للردة، وتعني مصادرة مال المرتد، لأنه بمجرد رده يصبح غير معصوم الدم، وقد اختلف فقهاء الشريعة في مدى المصادرة، فمذهب مالك والشافعي والراي الراجح في مذهب أحمد على أن المصادرة تشمل كل مال المرتد، ومذهب أبي حنيفة ويؤيده بعض الفقهاء في مذهب أحمد على أن مال المرتد الذي اكتسبه بعد الردة هو الذي يصادر، أما ماله الذي اكتسبه قبل الردة فهو من حق ورثته المسلمين، وهناك رواية عن أحمد بأن المال المكتسب بعد الردة لا يصادر أن كان للمرتد من يرثه من أهل دينه الذي اختاره، وهي رواية غير مشهورة (٢).

٧ - حد البغي :

البغي هو الخروج على النظام العام، ولا يوجد نص بحد البغي في كتاب

(١) سورة البقرة الآية رقم ٢١٧

(٢) د. عبدالقادر عودة، المرجع السابق الإشارة إليه . رقم ٤٦٨ ص ٦٦٢

الله، لكن ابغهاء استشهدوا بأيّتي الحجرات عليه، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَتَاءَ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَمُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (١).

واستندوا أيضاً على أحاديث النبي ﷺ مثل قوله: «ستكون هنان وهنات، إلا من خرج على أمتي وهم جميع فأضربوا عنقه بالسيف كائنًا من كان» وأحكام البغى في الفقه مفصلة توجب أن يقتل البغاة وتستباح أموالهم.

الفرع الثاني

القصاص

تعريف :

القصاص في اللغة معناه المساواة، وقص في اللغة تعنى أيضاً تتبع الأثر شيئاً بعد شيء، والمعنيان يدخلان في معنى القصاص في الشريعة: فالقصاص في الشريعة يعني المساواة بين الجريمة والعقوبة، ومعناه أيضاً تتبع الجاني حتى تنزل به العقوبة وتتبع المجنى عليه حتى يشفي غيظه، والقصاص الشرعي لا يعني الانتقام لأن القصاص يقوم على المائلة التامة بين الجريمة والعقاب، ولكن الانتقام ثورة غضب قد تتجاوز المائلة.

فالقصاص إذن أن يوقع على الجاني مثل ما جنى، النفس بالنفس والجرح بالجرح والفقهاء يريدون به هذا المعنى (٢).

(١) سورة الحجرات الآية رقم ٩

(٢) د. علي حسين كرار. القصاص في النفس في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة. القاهرة سنة ١٩٨١ ص ٢

وقد يعرف بأنه عقوبة مقدرة وجبت حقا للعبد، وضعها الشارع للردع والزجر، فهي تجعل الشخص يحجم عن ارتكاب الجريمة، فإذا ارتكبها زجر بالعقوبة حتى لا يعاود الجريمة مرة أخرى، ومقدرة: أي مبينة بالشرع أو المراد بها قدر خاص بالموت في القصاص في النفس، وبالجرح أو القطع فيما دون النفس، والحد يشترك مع القصاص في كونه عقوبة مقدرة، وخرج بهذا القيد التعزير فهو عقوبة غير مقدرة، وحقا للعبد: خرج به الحد، لأنه وجب حقا لله تعالى.

وإمارة كون القصاص حقا للعبد أن للمجنى عليه أو لولي الدم العفو عنه إذا شاء وبالعفو يسقط القصاص.

والقصاص عقوبة مقدرة ثبت أصلها بالكتاب، وثبت تفاصيلها بالسنة.

أما الكتاب فقد وردت فيه نصوص كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ، الْحَرِّ بِالْحَرِّ، وَالْعَبْدَ بِالْعَبْدِ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى، فَمَنْ عَفَى لَه مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ، فَاتَّبَاعْ بِمَعْرُوفٍ، وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ، ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ، فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ، وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١).

ويقول جل شأنه: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢)، وجاءت السنة مؤكدة لما جاء به القرآن فالنبي ﷺ يقول: «من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين، إن أحيوا فالقود، وإن أحبوا فالعقل - أي الدية» ويقول الرسول ﷺ «من أصيب بدم أو خبل (٣)، فهو بالخيار بين أحدى ثلاث: أن يقتص أو أن يأخذ العقل (الدية) أو أن يعفو فإن أراد رابعة فخذوا على يديه».

(١) سورة البقرة الآيتان ١٧٨ - ١٧٩

(٢) سورة المائدة الآية رقم ٤٥

(٣) الخبل يسكون الباء الجروح وقطع الأعضاء.

أنواع القصاص :

يتنوع القصاص إلى نوعين : (١)

النوع الأول : القصاص في النفس، ويجب في جناية القتل العمد.

النوع الثاني : القصاص فيما دون النفس، ويجب في الجناية عمداً على ما دون النفس أن تحققت شروطه فمن قطع أذناً لشخص قطعت إذنه.

وقد جمع نوعا القصاص في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا فِيهَا النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصاً﴾ (٢).

أستيفاء القصاص :

١ - صاحب الحق في طلب القصاص في الجنايات العمدية على ما دون النفس هو المجني عليه نفسه لأنه هو الذي أعتدى عليه وهو ولي نفسه، فإذا كان مجنوناً أو صبيّاً يكون لوليه المطالبة بالقصاص.

٢ - وإذا كان الاعتداء على النفس فإن الذي له حق طلب القصاص هو ولي دم المقتول.

وجنايات القصاص ينبغي أن ينظر فيها القضاء، وأن يشرف الحاكم على استيفاء القصاص بعد صدور الحكم، وذلك لأن الحكم بالقصاص يوجب التثبت من أمور تؤكد وقوع الجناية ونسبتها إلى الجاني وهذه أمور لا يقررها إلا قضاء عادل، وإذا ترك الأمر في يد ولي الدم لاستيفاء القصاص دون إشراف الحاكم فربما دفعه غيظه إلى تجاوز استيفاء القصاص.

(١) محمد الشريبي الخليلي : مغنى المحتاج إلى شرح المنهاج ج٤، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) سورة المائدة الآية رقم ٤٥

حق العفو عن عقوبة القصاص:

للمجني عليه ولولييه حق العفو عن عقوبة القصاص، فإذا عفا سقطت العقوبة، والعفو قد يكون مجانا، وقد يكون مقابل الدية، ولكن سقوط عقوبة القصاص بالعفو لا يمنع ولي الأمر أن يعاقب المجرم بعقوبة تعزيرية مناسبة.

حكم عدم إمكانية القضاء بالقصاص:

إذا كان القصاص هو عقوبة القتل العمد والجناية عمداً على مادون النفس فإن الحكم بالقصاص مقيد بإمكانه ويتوفر شروطه، فإذا لم تتوفر شروطه امتنع الحكم به ووجب الحكم بالدية ولو لم يطلب المجني عليه أو وليه الحكم بها، لأن الدية عقوبة لا يتوقف الحكم بها على طلب الأفراد (١).

وليس في الشريعة ما يمنع في حالة عدم إمكان الحكم بالقصاص من معاقبة الجاني بعقوبة تعزيرية مع الدية إذا اقتضت ذلك مصلحة عامة، ومذهب مالك على إيجاب عقوبة التعزير كلما سقط القصاص أو امتنع الحكم به في حالة القتل والجرح (٢).

والقصاص هو العقوبة الأصلية للقتل العمد والجناية عمداً على مادون النفس، أما الدية أو التعزير فكلاهما عقوبة بدلية تحل محل القصاص عند امتناعه أو سقوطه بالعفو. ولهذا نصت المادة (٣٣١) من قانون العقوبات الإتحادي على أنه «مع عدم الإخلال بالحق في الدية المستحقة شرعاً، يعاقب من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل - وهو خاص بجرائم المساس بحياة الإنسان وسلامته بدنه - بالعقوبات المبينة بها، وذلك في الحالات التي يمتنع فيها توقيع عقوبة القصاص».

(١) د. عبدالقادر عويدة، المرجع السابق رقم ٤٧١ ص ٦٦٧

(٢) محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، الجزء السادس بدون تاريخ طبع، ص ٢٦٨.

الفرع الثالث

الدية

تعريف :

الدية مال يدفع عقوبة لجناية على النفس أو لقطع العضو في الاعتداء على الأطراف والدية وإن كانت عقوبة ألا أنها تدخل في مال المجني عليه ولا تدخل خزانة الدولة، وهي من هذه الناحية أشبه بالتعويض خصوصا وأن مقدارها يختلف تبعا لجسامة الإصابات ويختلف بحسب تعدد الجاني للجريمة وعدم تعمه لها.

ومن الخطأ اعتبار الدية تعويضا لهذا التشابه القوي بينها وبين التعويض إذ الدية عقوبة جنائية لا يتوقف الحكم بها على طلب الأفراد، وكذلك من التجاوز اعتبارها عقوبة خالصة وهي مال خالص للمجني عليه، وأفضل ما يقال في الدية أنها عقوبة وتعويضاً معاً، فهي عقوبة لأنها مقررة جزاءً للجريمة، وإذا عفا المجني عليه عنها جاز تعزير الجاني بعقوبة تعزيرية مناسبة، ولو لم تكن عقوبة لتوقف الحكم بها على طلب المجني عليه، ولما جاز عند العفو عنها أن تحل محلها عقوبة تعزيرية، وهي تعريض لأنها مال خالص للمجني عليه ولأنه لا يجوز الحكم بها إذا تنازل المجني عليه عنها (١).

وقد ثبتت الدية بكتاب الله تعالى وسنة الرسول ﷺ، فأما في الكتاب ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَى أَنْ يَصَّدَّقُوا، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مِنْكُمْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنْ اللَّهِ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (٢).

(١) د. عبدالحقار عودة : المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٧٢ من ٦٦٨

(٢) سورة النساء الآية رقم ٩٢

وقال تعالى في آخر آية القصاص: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءً فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ فدل هذا على وجود بدل الدم في حالة العفو، وهو المال، وقد أوجب القرآن أن تكون المطالبة بالمعروف، وأن الأداء بإحسان من غير مطل.

وأما السنة فقد كتب النبي ﷺ إلى أهل اليمن في الفرائض والسنن والديات كتاباً جاء فيه: «وأن في النفس مائة من الأبل».

أقسام الدية :

الديات تنقسم إلى قسمين : دية وجبت ابتداء، ودية وجبت بدلا.

القسم الأول : الدية التي وجبت ابتداءً وهي دية الخطأ، فإن الخطأ يوجب الدية ولا يوجب القصاص، فكانت الدية هي الأصل في العقاب.

والقسم الثاني : الدية التي تكون بدل القصاص، وتكون في أحوال ثلاث:

الحالة الأولى : أن يرضى ولي الدم أو المجني عليه بالدية بدل القصاص وهذه هي التي أشار إليها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءً فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ إلى آخر النص.

والحالة الثانية : أن يتعذر استيفاء القصاص في النفس، بموت القاتل (علماً بأن من الفقهاء من يرى أن موته يسقط القصاص والدية)، أو تعذر استيفاء القصاص من الأطراف المرادة، ويدخل في هذه أكثر الجروح والشجاج.

والحالة الثالثة : إن وجدت شبهة تمنع القصاص فتصير العقوبة دية بدلا من القصاص، هذا ويلاحظ أن الدية قدر متساو بالنسبة لجميع المسلمين بلا فرق بين العلم والجهل، والمهنة العالية وغيرها، والشريف والضعيف، بل الجميع أمام الله تعالى على سواء، وفي حق الحياة وسلامة البدن سواء، فلا اختلاف بين المسلمين في مقدار التعويض عنها، ولذلك حددها النبي ﷺ حداً

واحدًا، لا فرق فيه بين أحد من الناس، ومن المتفق عليه أن دية المرأة على النصف من دية الرجل في القتل، أما في الجراح فأبو حنيفة والشافعي يريان أن ما يجب للمرأة هو نصف ما يجب للرجل بصفة مطلقة، بينما يرى مالك وأحمد أن المرأة تساوي الرجل إلى ثلث الدية فلأن زاد الواجب على ثلث الدية فللمرأة نصف ما يجب للرجل، وهناك خلاف على دية غير المسلمين فالبعض يسوي بين دية المسلم وغير المسلم والبعض يفرق بينهما (١).

الفرع الرابع

الإجراءات الخاصة بجرائم القصاص والدية

في التشريع الجنائي لدولة الإمارات العربية المتحدة

سلف لنا القول بأن قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ قد جاء خالياً من أية نصوص تبين لنا الإجراءات الواجب اتباعها في جرائم الحدود والقصاص والدية وذلك على الرغم من أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون العقوبات الاتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ قد نصت على أن: «تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية».

ولما كان مشروع قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي - المتقدم الذكر - قد حوى بين دفتيه الإجراءات الخاصة بجرائم القصاص والدية في (الباب الثاني من الكتاب الخامس المواد ٣٤٢ - ٣٦٠). لما كان هذا فقد رأينا استعراض ما جاء من نصوص في هذا المشروع - رغم حذفها من القانون الحالي عند صدوره - لبيان الأحكام الإجرائية في هذا الخصوص إلى أن يتدخل

(١) راجع في تفصيل ذلك.

الشيخ محمد أبو زهرة: العقوبة، المرجع السابق الإشارة إليه ص ٦٠٦ وما بعدها.
د. عبدالقادر عودة: المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٧٢ ص ٦٦٨ وما بعدها.

للشرع الاتحادي مرة أخرى ويقوم بالتوفيق بين أحكام قانون العقوبات وأحكام قانون الإجراءات الجزائية، أما بأضافة الإجراءات الخاصة بجرائم الحدود والقصاص والدية إلى قانون الإجراءات الجزائية الحالي، وأما بحذف الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون العقوبات الاتحادي، مع ملاحظة أننا سنكتفي باستعراض النصوص كما جاءت في مشروع القانون لأنها ليست في حاجة إلى مزيد من الأيضاح أو الشرح.

أولاً : أولياء الدم في جرائم القتل وأجراءاتها :

١ - أولياء دم القتل هم جميع ورثته وقت وفاته. ويعتبر في حكم أولياء الدم ورثة الجنين وقت أسقاطه (المادة ٣٤٢).

٢ - يكون لأولياء الدم في جريمة القتل العمد الموجبة للقصاص الحق في طلب القصاص أو العفو عنه مقابل الدية أو بدونها وذلك مع مراعاة الأحكام الآتية :

أ - إذا كان بعض الأولياء صغيراً لم يتم ثماني عشرة سنة أو مجنوناً، اقتصر الحق في طلب القصاص أو العفو على الأولياء البالغين العقلاء.

ب - وإذا كان ولي الدم صغيراً أو مجنوناً، كان للولي على النفس الحق في طلب القصاص أو العفو عنه مقابل الدية.

ج - وإذا لم يكن للمقتول وارث، أو اتضح بعد التحري أن السوارث مجهول كان للنيابة العامة الحق في طلب القصاص أو العفو عنه مقابل الدية.

د - وتتبع في شأن ولي الدم الفائب أحكام المادتين ٣٤٦، ٣٤٧، والمادة (٣٤٣).

٣ - في جريمة القتل العمد التي يتمتع فيها القصاص دون الدية وفي جرائم القتل الأخرى المعاقب عليها بالدية يكون لأولياء الدم الحق في المطالبة بالدية المستحقة، وإذا كان ولي الدم غير كامل الأهلية فعلى من ينوب عنه قانوناً المطالبة بنصيبه فيها وعلى النيابة العامة المطالبة بها إذا لم يكن للمقتول وارث

أو اتضح بعد التحري أن الوارث مجهول، ويتبع في شأن ولي الدم الغائب أحكام المادة ٣٤٦ (المادة ٣٤٤).

٤ - إذا كشف التحقيق الذي تجريه النيابة العامة عن جريمة قتل أو إسقاط معاقب عليها بالقصاص أو الدية وجب على النيابة العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحري عن أولياء الدم وإعلانهم وسماع أقوالهم، وإذا تجمعت أدلة أو قرائن كافية على ثبوت التهمة قبل الجاني طلبت النيابة العامة منهم تحديد موقفهم فيما يتعلق بطلب القصاص أن كان له محل أو العفو أو الدية، ويثبت ذلك في محضر رسمي يوقع عليه عضو النيابة العامة، وكذلك ولي الدم الذي حدد طلبه، ولكل من أولياء الدم أن يطلب، بهذه الصفة، من النيابة العام سماع أقواله وإثبات طلباته. «المادة ٣٤٥».

٥ - تعلن النيابة العامة ولي الدم الغائب إذا كان محل إقامته معلوماً وكان من الممكن وصول الإعلان إليه، ويطلب منه الحضور خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول الإعلان لسماع أقواله وتحديد موقفه من حيث القصاص إن كان له محل أو العفو أو الدية، أو أن يخطر النيابة العامة كتابة خلال المدة المذكورة بتحديد موقفه من هذه الأمور على أن يوثق الأخطار بالطريق الرسمي المقرر ، ويتضمن إعلان الغائب بياناً عن الواقعة والجاني، وكذلك ظروف ارتكاب الجريمة بقدر الإمكان» «المادة ٣٤٦».

٦ - يستبعد ولي الدم الغائب من الأولياء الذين لهم الحق في طلب القصاص أو العفو في الحالتين الآتيتين:

١ - إذا كان قد أعلن وفقاً لأحكام المادة السابقة ولم يحضر أو لم يصل منه أخطار خلال المدة المذكورة في المادة المشار إليها.

ب - إذا لم يكن له محل إقامة معلوم، أو كان من غير الممكن وصول الإعلان إليه.

على أنه في الحالتين السابقتين إذا حضر ولي الدم الغائب في أي وقت قبل التنفيذ كان له الحق في طلب العفو أو القصاص متى توافرت شروطه (المادة ٣٤٧)

٧ - في جرائم القتل العمد الموجب للقصاص يحبس المتهم احتياطياً حتى يحدد ولي الدم الغائب موقفه من القصاص أو العفو وفقاً لأحكام المواد السابقة، ولا يخل ذلك بحسبه احتياطياً وفقاً لأحكام هذا القانون المادة ٣٤٨.

٨ - يعتبر أولياء الدم خصوصاً في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وذلك في خصوص طلب القصاص أو العفو أو الدية وما يتفرع عن ذلك، وتسري في شأن كل منهم الأحكام التي تسري في شأن الخصوم عامة وبوجه خاص الأحكام التي تسري في شأن المدعي بالحقوق المدنية كما يكون لكل منهم حق الطعن في الأحكام في المواعيد ووفقاً للإجراءات المقررة المادة ٣٤٩.

٩ - مع عدم الإخلال باختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها دون توقف على طلب أولياء الدم، يتعين على النيابة العامة إدخالهم بهذه الصفة في الدعوى الجنائية ويكون لكل منهم، ولو كان قد رفض قبوله في التحقيق، أن يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية أماما المحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة، وفي جميع الأحوال تفصل المحكمة عند النزاع في قبول أولياء الدم خصوصاً في الدعوى بهذه الصفة وذلك بعد سماع أقوال المتهم، ويعفي أولياء الدم من الرسوم القضائية والمصاريف في جميع مراحل الدعوى المادة ٣٥٠.

ثانياً - إجراءات خاصة بجرائم الاعتداء على ما دون النفس :

١ - يجب على الجهة القائمة بجمع الاستدلالات أو التحقيق عند إبلاغها بجريمة من جرائم الاعتداء على ما دون النفس أن تثبت في محضر ضبط الواقعة الإصابات أو الإصابات التي لحقت بالمجني عليه وتصفها وصفا كافياً، وعليها أن تحيل المجني عليه إلى الطبيب المختص أو الطبيب الشرعي بحسب

الأحوال وذلك لتحديد إصابته أو ما قطع من أطرافه ووصفها وصفا دقيقا وتقدير المدة اللازمة لعلاجها وما قد يترتب عليها من آثار. «المادة ٣٥١».

٢ - يجب على النيابة العامة إثر انتهاء التحقيق في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة السابقة أن تتحقق من شفاء المجني عليه أو مآل الإصابة التي لحقت به بسبب الجريمة وذلك بمعرفة الطبيب المختص، وعلى النيابة العامة أن تعلن المجني عليه لشخصه للحضور خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه لأبداء طلبه فيما يتعلق بحقه في القصاص أو العفو أو الدية، وعلى أن يتضمن الإعلان التنبيه على المجني عليه أو من ينوب عنه قانوناً إذا تخلف عن الحضور في الأجل المضروب بدون عذر مقبول اعتبر متنازلاً عن حقه في القصاص أو الدية حسب الأحوال وتحرر النيابة العامة محضراً بإثبات طلب المجني عليه أو من ينوب عنه «المادة ٣٥٢».

٣ - إذا كان المجني عليه غير كامل الأهلية وجب إعلان الولي أو الوصي أو القائم عليه قانوناً طبقاً للمادة السابقة لأبداء طلبه فيما يتعلق بالقصاص أو العفو عن الجاني مقابل الدية المقررة قانوناً «المادة ٣٥٣».

٤ - إذا لم يحضر المجني عليه أو نائبه قانوناً بعد إعلانهما طبقاً للمادتين السابقتين ومضت المدة المشار إليها بعد الإعلان سارت النيابة العامة في إجراءات الدعوى الجنائية «المادة ٣٥٤».

٥ - يعتبر المجني عليه أو من ينوب عنه قانوناً خصماً في الدعوى الجنائية الناشئة عن جريمة من جرائم الاعتداء على ما دون النفس المنصوص عليها في قانون العقوبات في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة فيما يتعلق بطلب القصاص أو العفو أو الدية وما يتفرع عن ذلك وتسري في شأنه الأحكام التي تسري في شأن المدعي بالحقوق المدنية كما يكون له حق الطعن في الأحكام في المواعيد ووفقاً للإجراءات المقررة «المادة ٣٥٥».

٦ - مع عدم الإخلال بأختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها دون توقف على طلب المجني عليه، يتعين على النيابة العامة إدخال

للمجني عليه في الدعوى الجنائية وله أن يتدخل من تلقاء نفسه في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام المحكمة حتى صدور القرار بأقفال باب المرافعة، ويعفى المجني عليه أو من يقوم مقامه من الرسوم القضائية والمصاريف في جميع مراحل الدعوى الجنائية. المادة ٣٥٦.

ثالثاً - تنفيذ الحكم بالقصاص أو الدية :

١ - إذا فات محل القصاص لسبب وقع بعد صدور الحكم البات وقبل التنفيذ تعيد النيابة العامة القضية إلى المحكمة الجنائية المختصة للحكم بالدية إن كان لها محل وبالعقوبة التعزيرية المقررة المادة ٣٥٧.

٢ - تنفيذ عقوبة الإعدام قصاصاً طبقاً للقواعد والإجراءات المقررة لتنفيذ عقوبة الإعدام تعزيراً، وتنفذ عقوبة القصاص فيعادي النفس في مستشفى عام بمعرفة طبيب مختص وباتباع الطرق الطبية المقررة، وعلى النيابة العامة أن ترسل أوراق الدعوى والتقارير الطبية المتعلقة بالمجنى عليه إلى الجهة المكلفة بتنفيذ العقوبة قبل اليوم المحدد للتنفيذ بأسبوع على الأقل حتى يتم تنفيذ العقوبة على وجه المماثلة مع الجريمة، ويجرى الكشف الطبي على المحكوم عليه قبل التنفيذ، فإذا انتفى الخطر على حياته باشر الطبيب تنفيذ الحكم بالقصاص، ويقدم للمحكوم عليه بعد التنفيذ ما يلزم من أسعاف أو علاج لمنع أية مضاعفات محتملة، وإذا رأى الطبيب تأجيل التنفيذ وجب عليه أن يحدد فترة التأجيل المادة ٣٥٨.

٣ - يعلن أولياء الدم أو المجني عليه أو من يقوم مقامه بحسب الأحوال، ممن لهم الحق في طلب القصاص أو العفو، وذلك لحضور التنفيذ، ويتم الإعلان قبل موعد التنفيذ بخمسة عشر يوماً على الأقل بالنسبة إلى عقوبة الإعدام وسبعة أيام على الأقل بالنسبة إلى عقوبات القصاص الأخرى، ويجب أن يحضر التنفيذ أحد أعضاء النيابة العامة، ويحضر محضراً بالتنفيذ، ولا يتوقف التنفيذ على حضور أولياء الدم أو المجني عليه أو من يقوم مقامه وذلك بعد التحقق من إعلانهم، وإذا حضر من أعلن وعفا عن القصاص جرى إثبات ذلك بمعرفة عضو

النيابة الذي يحضر التنفيذ، ويوقف تنفيذ الحكم وتعيد النيابة العامة القضية إلى المحكمة المختصة للحكم بالدية إن كان لها محل والعقوبة التعزيرية المقررة
المادة ٣٥٩. .

٤ لا ينفذ الحكم الصادر بعقوبة الدية إلا إذا أصبح باتاً، وإذا لم يقم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر بالدية بعد التنبيه عليه بالدفع كان للمحكوم عليه أن يرفع دعوى أمام المحكمة التي أصدرت الحكم البات فإذا ثبت لهذه المحكمة أنه قادر على الدفع جاز لها أن تمهله مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مع أمره بالأداء، فإذا لم يؤد رغم ذلك أمرت المحكمة بحبسه حتى يؤدي الدية، ولا يخل حكم الفقرة السابقة بما للمحكوم له من حق التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المقررة قانوناً المادة ٣٦٠. .

المطلب الثاني

عقوبات التعازير

ماهية التعازير :

التعزير هو تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود، أي: هو عقوبة على جرائم لم تضع الشريعة لايها عقوبة مقدرة، ويعاقب بالتعزير على كل الجرائم فيما عدا جرائم الحدود، وجرائم القصاص والدية فلها عقوباتها الخاصة، ولا يعاقب عليها بالتعزير باعتبار التعزير عقوبة أصلية وإنما باعتباره عقوبة بديلة تجب عند امتناع العقوبة الأصلية لعدم توفر شروط تطبيقها (١).

الفرق بين التعازير وغيرها من العقوبات :

هناك فروق جوهرية ظاهرة تميز التعازير عن العقوبات المقررة لجرائم الحدود وجرائم القصاص والدية، وأهم هذه الفروق ما يأتي:

(١) د. عبد القادر عودة المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٧٧، ص ٦٨٥

١ - العقوبات المقررة لجرائم الحدود وجرائم القصاص والدية هي عقوبات مقدرة معينة، فهي عقوبات لازمة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها، وليس له أن ينقص منها أو يزيد فيها ولو كانت بطبيعتها ذات حدين كالجلد، وذلك لأن تقديرها وتعيينها يجعلها في حكم العقوبة ذات الحد الواحد، أما التعازير فهي عقوبات غير مقدرة، فللقاضي أن يختار من بينها العقوبة الملائمة، وهي في الغالب ذات حدين وللقاضي أن ينزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى أو يرتفع بها إلى الحد الأقصى.

٢ - العقوبات المقررة لجرائم الحدود ولجرائم القصاص والدية لا تقبل العفو ولا الأسقاط من ولي الأمر، أما التعازير فتقبل العفو من ولي الأمر سواء كانت الجريمة ماسة بالجماعة أو الأفراد.

٣ - عقوبات جرائم الحدود وجرائم القصاص والدية ينظر فيها إلى الجريمة ولا اعتبار فيها لشخصية المجرم، أما التعازير فينظر فيها إلى الجريمة وإلى شخص المجرم معاً.

العقوبات التعزيرية في قانون العقوبات الاتحادي:

وفقاً لنص الفقرة (ب) من المادة ٦٦ من قانون العقوبات الاتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ فإن العقوبات التعزيرية هي:

١ - الإعدام.

٢ - السجن المؤبد

٣ - السجن المؤقت.

٤ - الحبس.

٥ - الغرامة .

والملاحظ على هذه العقوبات إنها وأن كانت تتلفق في كونها جزاء أساسيا يحقق الهدف المقصود من العقاب، إلا إنها تختلف فيما بينها من حيث طبيعتها

والحق الذي تقع عليه وإجراءات تنفيذها، فعنما ما يسلب الحياة وهو الإعدام، ومنها ما يسلب الحرية وهي السجن المؤبد والسجن المؤقت، والحبس، ومنها ما يقع على المال وهي الغرامة.

ولإيضاح الأحكام الخاصة بكل عقوبة من عقوبات التعازير المتقدمة البيان رأينا أن نورد لكل منها فرعاً مستقلاً وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول عقوبة الإعدام

تعريف :

الإعدام هو ازهاق روح المحكوم عليه، وهو من حيث خصائصه عقوبة جنائية فحسب، وهو من حيث دوره في السياسة الجنائية عقوبة استثنائية، إذ يستأصل من يطبق عليه من عداد أفراد المجتمع على وجه نهائي لا يمكن تصحيحه أو الرجوع فيه.

وتعد عقوبة الإعدام من أقدم العقوبات التي عرفتتها المجتمعات البشرية، وأن كانت قد أتمت تنفيذها - في بعض الشرائع القديمة - بالقسوة والشدة وكثير من ألوان التعذيب والتنكيل بالمحكوم عليه قبل تنفيذ العقوبة، وكان القاضي يتخير لكل مجرم يستحق الإعدام النوع الذي يلائم جسامة جريمته، ودرجة أثمه(١). ولكن مع التطورات الحديثة للمجتمعات البشرية، والحملة التي

Garraud, R. op. cit. II, No. 281, P. 106

(١)

وعلى سبيل المثال فقد حكم في فرنسا سنة ١٧٧٦ على شاب في الثامنة عشرة من عمره اتهم باهانة الدين بقطع لسانه من جذوره، وبتر يده اليمنى على باب الكنيسة الرئيسية في المدينة ثم حرقه حياً على نار هادئة، وقد اجتهد القضاء في تحديد كيفية تنفيذ الإعدام في هذا الشاب على النحو الذي رآوه ينزل به القدر من العذاب المتناسب مع جسامة =

قادها المفكرون والفلاسفة منذ منتصف القرن الثامن عشر ضد هذه الوسائل البشعة والمظاهر اللاإنسانية، أصبح تنفيذ عقوبة الإعدام بعيداً عن وسائل التعذيب للمحكوم عليه، وأصبحت تنفذ الآن بأيسر السبل.

الجدل حول عقوبة الإعدام (١):

مند أرسى بكاريا "Beccaria" الأسس الفلسفية الجديدة للتشريع الجنائي، والجدل مستمر حول الأبقاء على عقوبة الإعدام أو إلغائها، فهناك تيار فكري يذهب إلى القول بإلغاء هذه العقوبة، بينما يذهب تيار آخر إلى القول بضرورة الأبقاء عليها ، ولكل منهما حججه ومؤيده، وقد امتد هذا الخلاف إلى التشريعات الجنائية حيث قامت بعض الدول بإلغاء عقوبة الإعدام، مثال ذلك: إيطاليا، وهولندا، وسويسرا، وفرنسا، وإنجلترا، وبعض الولايات المتحدة، إلا أن غالبية الدول مازالت تطبق هذه العقوبة، كما هو الحال في أسبانيا والاتحاد السوفياتي الذي كان قد إلغاه في عام ١٩٤٧ ثم أعادها عام ١٩٥٠، والدول العربية والإسلامية.

ونعرض فيما يلي حجج واسانيد كل من الشراح المؤيدين والمعارضين لعقوبة الإعدام، مردفين ذلك ببيان رأينا في الموضوع.

أولا - حجج الاتجاه المؤيد لإلغاء عقوبة الإعدام

استند أنصار هذا الاتجاه في إلغاء عقوبة الإعدام إلى عديد من الحجج والأسانيد من أهمها :

= جريمته ومقدار أثمه بارتكابها. وقد خفف هذا الحكم بعد النطق إلى قطع رأس المحكوم عليه وإحراقه بعد إعدامه.

انظر في ذلك : الأستاذ الدكتور: محمود نجيب حسني، القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٦٩١ هامش رقم (٢).

(١) لمزيد من التفاصيل انظر كتابنا في مبادئ علمي الإجرام والعقاب، مرجع سابق الإشارة إليه ص: ٤٢٥، وما بعدها.

١ - إن عقوبة الإعدام عقوبة غير شرعية، لأن الحياة منحة من الخالق وليست هبة من المجتمع حتى يحق له أن يسلبها ويستردها، ويرد على هذه الحجة بأن سلب الحياة في الأحوال التي يقرها المجتمع مبرر على أساس أن الضرورة تقتضيه، وتكون الضرورة قائمة إذا كان أي عقاب آخر لا يمكن أن يحل محل عقوبة الإعدام في درجة ردعه، وزجره، ومن ناحية أخرى يمكن التمسك بهذه الحجة بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية بصفة عامة لأن الحرية هي الأخرى منحة من الخالق، فالإنسان يولد حراً، وبالتالي ليست هبة من المجتمع، وعليه يمكن القول بالنسبة لها أيضاً أنه لا يجوز للمجتمع أن يستردها أو يسلبها من الفرد، وهذا ما لم يقل به أحد.

٢ - أن عقوبة الإعدام عقوبة غير عادلة، لأنها غير قابلة للتدرج وفقاً لمدى مسئولية الجاني أو مدى خطورته أو مدى جسامة الضرر الذي لحقه بارتكاب الجريمة (١). وهذا القول لا يتفق مع المنطق، لأن التناسب الكامل بين الجريمة والعقوبة، وتحقيق العدالة المطلقة هو أحد ضروب الاستحالة، لأن تقدير الإنسان للأمور وأحكامه عليها من الأمور النسبية.

٣ - إن عقوبة الإعدام عقوبة غير إنسانية تنسم بالقسوة والبشاعة، تولد الأشمئزاز في النفوس، وتوقظ الشهوة إلى سفك الدماء، وهذا القول أيضاً لا ينال من عقوبة الإعدام في ذاتها كوسيلة لتحقيق الردع العام، ولكن القصور يرجع إلى أسلوب تنفيذها وإلى من يقوم بتنفيذ هذه العقوبة.

٤ - إن عقوبة الإعدام عقوبة غير مجدية وغير نافعة سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة، فبالنسبة للفرد تحول بينه وبين أن يشرع في إصلاح آثار جريمته تحت رقابة الدولة - كلما كان ذلك ممكناً، وبالنسبة للمجتمع تضعف من قوته في الإنتاج، خاصة بعد أن أصبح العمل في السجون عاملاً من عوامل زيادة الإنتاج في المجتمع.

(١) هذا ولو أن في نظام الظروف القضائية المخففة ما قد يسمح بتخفيف العقوبة بطبيعة الحال، فوجه الاعتراض هو أنه ليس لهذه العقوبة حد أقصى وحد أدنى.

٥ - إن عقوبة الإعدام تقطع السبيل أمام إصلاح المحكوم عليه وإعادة تقويمه، ومن ثم تتناهى مع أهداف السياسة الجنائية وأغراض العقوبة التي تسعى الدولة في تحقيقها إلى إصلاح الجاني وإعادة تقويمه وتهذيبه، والعقوبة التي تقطع باب الأمل أمام الفرد لا يمكن أن تكون عادلة.

٦ - إن عقوبة الإعدام يستحيل إصلاح أثارها، إذا بدت ضرورة العدول عنها، وذلك إذا نفذت العقوبة وظهرت أدلة جديدة أو وقائع تظهر براءة المحكوم عليه، ذلك أن الأخطاء القضائية ليست أمراً مستحيلاً، وواضح أنه إذا كان الحكم صادر بعقوبة الإعدام ونفذ فلا سبيل لأنقاذ مواطن برىء، أما إذا كان الحكم صادر بعقوبة أخرى فيمكن إيقاف تنفيذها ومنح هذا المواطن حريته.

٧ - إن عقوبة الإعدام غير مفيدة في الردع لأنه لوحظ أن نسبة الإجرام المعاقب عليه بها لم تقل في الدول التي تطبقها ولم تزد في الدول التي ألغتها، ويرد علي هذا بأن الأبحاث التي أجريت عن تأثير عقوبة الإعدام على زيادة أو انخفاض معدل الجريمة لم تستطع أن تنتهي إلى نتائج قاطعة، خاصة وأن تجارب أغلب الدول في هذا الشأن مازالت قصيرة المدى، فضلاً عن أن هذه الإحصائيات لا يمكن أن تظهر لنا عدد الجرائم التي لم ترتكب خشية توقيع هذه العقوبة .

ثانياً - حجج الاتجاه المعارض لالغاء عقوبة الإعدام :

يؤيد فريق من الشراح الإبقاء على عقوبة الإعدام، وتستند حججهم في الإبقاء على هذه العقوبة إلى الاعتبارات الآتية :

١ - إن عقوبة الإعدام عقوبة شرعية تستمد شرعيتها من الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية التي مازالت تبقى عليها، ويلاحظ في هذا الشأن أن شريعتنا الإسلامية الغراء قد أوجبت القصاص في القتل العمد.

٢ - إن عقوبة الإعدام تحقق أكبر قدر من الزجر والردع في النفس خشية سلب الحق في الحياة، وبالتالي فهي أكثر الوسائل فاعلية في المحافظة على كيان

المجتمع وأمنه ضد الجرائم الخطيرة، والدليل على ذلك أن الدول التي ألغت هذه العقوبة تعيد النظر في إعادتها مرة أخرى، ومن هذه الدول إنجلترا، بعد أن ارتفع فيها معدل جرائم القتل والاعتداء على أمن المجتمع.

٣ - إن لعقوبة الإعدام فائدة جليلة في مواجهة حالات المجرمين الخطيرين الذين لا يجدي معهم ردع أو إصلاح، فلا يكون هناك من سبيل إلا استئصالهم من المجتمع، ومن ثم تعتبر هذه العقوبة ضرورة اجتماعية تبررها اعتبارات عملية لحماية المجتمع والدولة.

٤ - إن عقوبة الإعدام وإن كانت جزاء بالغ الشدة، إلا أنها الجزاء العادل والمتناسب مع الجرائم الخطيرة كالقتل مثلاً، وهي بذلك تحقق العدل كقيمة سامية، وترضي الشعور العام بأن الجاني لابد أن يلقى جزاءه بأسلوب شرعي، يبعد المجتمع عن أسلوب الانتقام الفردي، أو الثأر، فلا يكون هناك محل لإقامة الفرد العدالة بنفسه (١).

رأينا في الموضوع :

نحن نرى وجوب الأبقاء على عقوبة الإعدام لمواجهة الجرائم التي حددتها الشريعة الإسلامية، وتلك التي تقتضيها اعتبارات المصلحة العامة، وظروف كل مجتمع آخذاً في الاعتبار المبادئ والقيم الاجتماعية والدينية السائدة في المجتمع، تلك الاعتبارات التي تؤثر دون شك في تكوين القاعدة القانونية، وذلك لما لهذه العقوبة من قوة رادعة عامة، ولما تحدثه في النفوس من خوف ورهبة مما يجعل الكثيرين ممن تسول لهم أنفسهم ارتكاب مثل تلك الجرائم التردد كثيراً قبل الأقدام على ارتكابها، هذا فضلاً عن أنه في مجتمعنا الإسلامي الذي يستقر في وجدان أبنائه أن عقوبة الإعدام قصاص عادل، يصحب من اللغو المناذاة بالغاء

(١) انظر في عرض هذه الحجج :

Pierre Bouzat et Jean Pinatel: Traite' de droit Penal et de criminologie, 1963, To. I, No. 377 P. 345.

هذه العقوبة بدعوى أنها غير عادلة، أو ضد مصلحة المجتمع، ويعد ذلك منافياً لقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب﴾ (١).

ويلاحظ أن تأييدنا لعقوبة الإعدام لا يحول بيننا وبين المطالبة بأن يكون لها النطاق المعتدل: فطبيعتها كعقوبة استثنائية على وجه لا رجعة فيه تملّي اقتصار نطاقها على أشد الجرائم جسامة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يجوز للقاضي أن ينطق بعقوبة الإعدام لمجرد ارتكاب المتهم جريمة معاقب عليها بها، وإنما عليه أن يتحقق من الخطورة البالغة لشخصيته على المجتمع، ويقرر انقطاع الأمل في إصلاحه والاحتمال الكبير في أن يعود إلى مثل جريمته إن لم يستأصل من المجتمع، هذا فضلاً عن ضرورة أن يستوثق القاضي بصفة خاصة من قوة أدلة الأدانة ومن أن احتمال ظهور براءة المتهم يكاد يكون مستبعداً. فإن لم يتوفر ذلك كله، فإن على القاضي أن يتذرع بالظروف المخففة لتفادي النطق بها، ويجدر برئيس الدولة أن يجعل من سلطته في العفو وسيلة لتفادي تنفيذ عقوبة الإعدام في غير الحالات التي تقتضيها - علي وجه يقيني - مصلحة المجتمع.

عقوبة الإعدام في قانون العقوبات الاتحادي:

نص المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على الإعدام كعقوبة تعزيرية على بعض الجرائم الخطيرة من الجنايات، مثال ذلك القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، أو المقتن أو المرتبط بجريمة أخرى. أو إذا وقع على أحد أصول الجاني أو على موظف عام، أو مكلف بخدمة عامة أثناء أو بسبب أو بمناسبة تاديبه أو وظيفته أو خدمته، أو إذا استعملت فيه مادة سامة أو مفرقة (المادة ٢/٣٢٢ عقوبات اتحادي) وبعض الجرائم المضرة بأمن الدولة الخارجي

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٧٩.

أو الداخلي (انظر المواد ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٤ من قانون العقوبات الاتحادي).

ضمانات الحكم بعقوبة الإعدام :

نظراً لخطورة عقوبة الإعدام فقد أحاط المشرع الاتحادي النطق بها ببعض الضمانات منها :

١ - أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالإعدام إلا بأجماع آراء أعضائها، وعند عدم تحققه تستبدل بعقوبة الإعدام عقوبة السجن المؤبد «المادة ٢١٨ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي»، وهذه ضمانته لاشك في قيمتها، لأن أي حرج يستشعره قاض واحد من قضاة محكمة الجنايات كفيل باستبعاد الحكم بالإعدام.

٢ - يعتبر الحكم الصادر بعقوبة الإعدام مطعوناً فيه بالنقض وموقوفاً تنفيذه لحين الفصل في الطعن، وعلى قلم كتاب المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم إرسال ملف الدعوى إلى قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الطعن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور الحكم، وعلى النيابة العامة أن تودع قلم كتاب المحكمة مذكرة براهيا في الحكم خلال عشرين يوماً من تاريخ صدوره، وأن تتدب محامياً للمحكوم عليه من المقبولين أمام المحكمة، إذا لم يكن قد وكل محامياً للدفاع عنه «المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي».

٣ - كل حكم بات صادر من محكمة اتحادية بالإعدام، يجب أن يرفع فوراً وقبل تنفيذه إلى رئيس الدولة بوساطة وزير العدل للتصديق عليه «المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي»(١)، وقد قصد بهذا الإجراء

(١) ويريد هذا النص ذات الحكم الذي قرره المادة ٦٧ من قانون العقوبات الاتحادي والتي تنص على أنه «لا يجوز تنفيذ الحكم بالإعدام الصادر من محكمة اتحادية إلا بعد مصادقة رئيس الدولة».

أفساح الفرصة لتلمس أسباب العفو أو أبدال العقوبة بأخف منها كما أوضحت ذلك المادة (١٤٥) من قانون العقوبات الاتحادي في قولها «لا ينفذ الحكم إلا إذا لم يصدر الأمر بالعفو أو بأبدال عقوبة الإعدام بعقوبة أخف منها مقرر قانوناً».

إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام:

بعد صيرورة الحكم الصادر من محكمة اتحادية بالإعدام باتاً، وتصديق رئيس الدولة عليه تتبع الإجراءات الآتية لتنفيذ هذا الحكم.

١ - يودع المحكوم عليه بالإعدام في إحدى المنشآت العقابية بناء على أمر تصدره النيابة العامة إلى أن ينفذ فيه الحكم «المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادية».

٢ - ولأقارب المحكوم عليه بالإعدام أن يقابلوه في اليوم الذي يعين لتنفيذ الحكم على أن يكون بعيداً عن محل التنفيذ، وإذا طلب المحكوم عليه مقابلة واعظ المنشأة العقابية أو أحد رجال دينه قبل التنفيذ وجب إجراء التسهيلات اللازمة لتمكينه من ذلك «المادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي».

٣ - تنفذ عقوبة الإعدام داخل المنشأة العقابية أو في أي مكان آخر بناء على طلب كتابي من النائب العام يبين فيه وجوب استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ «المادة ٢٨٥ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي».

٤ - يكون التنفيذ بحضور أحد أعضاء النيابة العامة ومندوب من وزارة الداخلية والقائم على إدارة المنشأة العقابية وطبيبها أو طبيب آخر تنديه النيابة العامة، ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضروا التنفيذ إلا بأذن خاص من النيابة العامة، ويجب دائماً أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور «المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي».

٥ - يتلوه القائم على إدارة المنشأة العقابية منطوق الحكم الصادر بالإعدام والتهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه، وذلك في مكان التنفيذ بمسمع من الحاضرين، وإذا رغب المحكوم عليه في إبداء أقوال حرر عضو النيابة العامة محضراً بها، وعند تمام التنفيذ يحرر عضو النيابة العامة محضراً بذلك ويثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها «المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي».

وسيلة تنفيذ الحكم بالإعدام (١) :

وفقاً لنص المادة (٥٦) من القانون الاتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم المنشآت العقابية «تنفذ عقوبات الأعدام وباقي عقوبات القصاص والحدود طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية».

والملاحظ أن فقهاء الشريعة الإسلامية قد اختلفوا في كيفية استيفاء القصاص في النفس على قولين.

القول الأول : وأصحابه الحنفية والزيدية والامامية وأحمد، وهم يرون أنه لا يجوز استيفاء القصاص في النفس إلا بالضرب بالسيف في العنق. سواء كان الجاني قتل بسيف أم بغير سيف كتحريق أو تغريق أو خنق أو غير ذلك. وحجتهم في هذا أن الرسول ﷺ قال «لا قود إلا بالسيف»، والقود هو القصاص، فمعنى الحديث منع استيفاء القصاص بغير السيف. هذا فضلاً عن أن هذا أسهل طريق للقتل كما كان معروفاً في عصر التنزيل.

أما القول الثاني : فأصحابه الشافعية والظاهرية والمالكية، وهم يرون أنه يجوز قتل الجاني بمثل ما قتل به، وأن يفعل به بمثل ما فعل مادام ذلك

(١) الشيخ محمد أبو زهرة : العقوبة، المرجع السابق الإشارة إليه. رقمي ٢٥٩ و ٢٦٠ ص ٥٥٦.

د. عبدالقادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي، المرجع السابق الإشارة إليه. أرقام ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ ص ٧٥٨ وما بعدها.

ممكناً، فإذا قتل بالسيف لم يقتص منه إلا بالسيف، ومن قتل بعضاً غليظة قُتِلَ بها، وإذا قتل بالقائه من شاقق قُتِلَ به. فإذا لم يمكن القصاص كالقتل بنهش أفعى، أو بفعل محرم كتجريبه الخمر حتى يموت، فإن القصاص حينئذ يكون بالسيف، وحجته في هذا قوله تعالى: ﴿وإن عاقبتُم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾ (١)، ولأن القصاص قائم على المماثلة، والمماثلة ممكنة فجاز أن يستوفى بها القصاص.

والراجع الآن أنه إذا كان الأصل في اختيار السيف أداة للقصاص أنه أسرع في القتل وأنه يذهب روح الجاني بأيسر ما يمكن من الألم والعذاب، إلا أنه إذا وجدت أداة أخرى أسرع من السيف وأقل إيلاًماً، فلا مانع شرعاً من استعمالها، وذلك لقول النبي ﷺ «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة»، وأحسن القتلة تحرى أسهلها، فإذا كان هناك طريق أسهل من القتل بالسيف كالكهرباء ونحوها، فإنه يكون أولى من القتل بالسيف (٢).

وأعمالاً لنص المادة (٥٧) من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية وتسلم جثة المحكوم عليه بعد التنفيذ لأهله، فإذا لم يتقدم أحد منهم لاستلامها خلال أربع وعشرين ساعة، قامت إدارة المنشأة بدفن الجثة دون إخلال بالشعائر الدينية المقررة.

موانع تنفيذ عقوبة الإعدام:

١ - لا تنفذ عقوبة الإعدام في أيام الأعياد الرسمية أو الأعياد الخاصة

(١) سورة النحل الآية رقم ١٢٦.

(٢) وفي ذلك تقول لجنة الفتوى بالأزهر أنه «لا مانع شرعاً من استيفاء القصاص بالمقصلة والكهرباء والكهربائي وغيرها مما يفضي إلى الموت بسهولة وإسراع ويتخلف الموت عنه عادة ولا يترتب عليه تمثيل بالقاتل ولا مضاعفة تعذيبه».

من فتوى لجنة الفتوى بالأزهر. راجع القصاص ص ٢٠٨.

أشار إلى ذلك. د. عبدالقادر عودة: المرجع السابق، ص ٧٦٠ هامش رقم (١).

بديانة المحكوم عليه «المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي» وتبرير ذلك يكمن فيما تمثله هذه الأيام من مناسبات لها طابعها الروحي والمعنوي والإنساني، ومن ثم فإنها من المفترض ألا تكون محطة مأساوية وقائمة تتناقض مع قيمها الحقيقية في الحياة.

٢ يؤجل تنفيذ عقوبة الإعدام على المرأة الحامل إلى أن تضع حملها، وتتم رضاعة في عامين هجريين، وتحبس حتى يحين وقت التنفيذ» المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي» (١)، وتبرير أرجاء أعدام المرأة الحامل يكمن في مبدأ «شخصية العقوبة» الذي يقضي بوجوب توقيع العقوبة على الشخص المسؤول عن الجريمة دون غيره، ومن ثم يتعين أنقاذ الجنين، وهو مخلوق بريء.

٣ - إذا طلب المحكوم عليه إعادة النظر في الحكم طبقاً لأحكام القانون : «المادة ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي» وهنا يلاحظ أنه لا يترتب على طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم بالعقوبة إلا إذا كانت هي الإعدام، وقد لاحظ المشرع في ذلك أن الخطأ في تنفيذ هذه العقوبة يتعذر تداركه.

ونرى وجوب تأجيل تنفيذ هذه العقوبة على المجنون أيضاً، كما إذا جن المتهم بعد الحكم عليه، ذلك أن الأهلية الجنائية هي بذاتها أهلية تنفيذ العقوبة، وأن تنفيذ العقوبة على مجنون يعتبر صرماً من ضروب التعذيب الذي نهى عنه الدستور، ولا يحقق معنى الردع العام الذي استهدفته هذه العقوبة، وهذا المبدأ تفرضه القواعد العامة ولا يحتاج إلى نص خاص (٢).

(١) ويلاحظ أن التشريع اللبناني لم يحدد المدة التي ينفذ فيها الإعدام بعد الولادة «المادة ٤٥٦ أصول جزائية». أما التشريع المصري واللبناني فيقتضيان بأن تمضي مدة شهرين على الوضع. المادة ٤٧٦ أ - ح مصري. والمادة ٤٣٦ أ - ح لبناني. والتشريع العراقي يقضي بأن تمضي مدة أربعة أشهر على الوضع. المادة ٢٩٧ أصول جزائية عراقي. سل أن التشريع الأردني يوجب استدلال الأشغال الشاقة المؤبدة بالإعدام متى ثبت الحمل. «المادة ١٧ من قانون العقوبات الأردني»

(٢) الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور. الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام دار النهضة العربية سنة ١٩٨٥ رقم ٨٤١ ص ٦٤٨

الفرع الثاني

العقوبات السالبة للحرية

تمهيد :

سلب الحرية هو الجزء الأصيل في جميع الشرائع العقابية المعاصرة، وهو يتميز عن غيره بأنه يتضمن - على أوضح صورته - المزايا التي يمكن أن تحققها العقوبة في معانيها الحديثة، فهو يسمح بإيلاء الجاني إلى المدى الذي يذكره بما قارف من ذنب. وقد يحرك ضميره بالتالي إلى الندم عليه. وهو يسمح للدولة بأبعاده مؤقتاً عن البيئة التي نشأ فيها، وتجنب المجتمع خطره، ولو إلى حين، ثم أنه يسمح للسلطة العامة أن تشرف على السجين لفترة من الزمن يخضع فيها لأنظمة حازمة يراد بها أن تعلمه احترام النظام والقانون، وعدم العدوان على الآخرين، وهو يسمح للدولة أن تعلمه صناعة أو حرفة، إذا كان لم يتعلم أيهما وهو حر طليق، وقد يسمح بتلطيف غرائزه وميوله عن طريق وسائل التثقيف الحديثة، وعن طريق الارشاد والوعظ لمن لم يعظ نفسه ولم تعظه الأيام.

ولئن كان سلب الحرية أمضى سلاح في يد الشارع لتقويم الجناة، إلا أنه - في نفس الوقت - أسوأ سلاح إذا أسوء تعيين الجرائم التي تستحق سلب الحرية، أو مدته، أو نوع المعاملة التي ينبغي أن يخضع لها المحكوم عليه، أو اختصاصات الجهة التي ينبغي أن تشرف عليه، أو إذا أسوء اختيار الموظفين القائمين على التنفيذ.. إلى غير ذلك من الاعتبارات التي يتوقف على مراعاتها نجاح سلب الحرية أو فشله في مكافحة الجريمة وتقويم الجاني.

وبالنظر إلى ذلك الدور الذي يقوم به سلب الحرية في الشرائع الحديثة، فإنه يتعين أن نعرض لدراسة هذه العقوبة بعناية كافية، ولذا رأينا أن نحدد :

أولاً - أنواع العقوبات السالبة للحرية .

ثانياً - قواعد تنفيذ العقوبات السالبة للحرية.

أولاً - أنواع العقوبات السالبة للحرية :

يعرف قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة أربعة عقوبات سالبة للحرية : اثنتان منها للجنايات : هما: السجن المؤبد - والسجن المؤقت : «المادة ٢٨ عقوبات اتحادي» وواحدة للجنح هي الحبس: «المادة ٢٩ عقوبات اتحادي» وأخرى للمخالفات وهي الحجز: «المادة ٣٠ عقوبات اتحادي».

١ - السجن المؤبد :

السجن المؤبد هو العقوبة التي تلي لإعدام من حيث الجسامة، وقد عرفته المادة (٦٨) من قانون العقوبات الاتحادي بأنه: «وضع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض وذلك مدى الحياة إن كان السجن مؤبداً..» وهذا يعني أن السجن المؤبد يستغرق كل حياة المحكوم عليه.(١).

٢ - السجن المؤقت :

وهو عقوبة تلي عقوبة السجن المؤبد من حيث الجسامة، وهو أخف عقوبات الجنايات: وقد عرفته المادة (٦٨) من قانون العقوبات الاتحادي بأنه: «وضع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض..» المدة المحكوم بها أن كان السجن - مؤقتاً، ولا يجوز أن تقل مدة السجن المؤقت عن ثلاثة سنوات ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. مع ملاحظة أنه قد تزيد مدة عقوبة السجن على خمس عشرة سنة في حالة تعدد عقوبات السجن المحكوم بها حيث قد يصل إلى عشرين سنة (المادة ٩١ عقوبات اتحادي).

وقد يحدد النص في بعض الجرائم للسجن المؤقت حداً أقصى دون حده

(١) بعض التشريعات تعتبر العقوبات المؤبدة لا تستغرق حياة المحكوم عليها، بل تنقضي بمرور عشرين سنة، انظر المادة ٨٧ من قانون العقوبات العراقي، والمادة ٦٦ من قانون العقوبات السوداني.

العادي. فهذا الحد هو مثلاً في تسهيل فرار أسير حرب أو أحد رعايا العدو المعتقلين عشر سنوات (المادة ١/٥٢ عقوبات اتحادي)، وهو في أحداث عامة مستديمة بالغير عمداً سبع سنين: (المادة ١/ ٣٣٧ عقوبات اتحادي)، وهو في إجهاض امرأة حبلى برضاها خمس سنوات، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا وقعت الجريمة بغير رضاها (المادة ٣٤٠ عقوبات اتحادي)، وهكذا الحال في عدد كبير من الجرائم.

أما إذا سكت المشرع عن التحديد، فمقتضى سكوته هو انطباق الحد العادي الأدنى أو الأقصى بحسب الأحوال حسبما هو مبين في المادة ٦٨ عقوبات اتحادي متقدمة البيان.

٣ - الحبس :

عقوبة الحبس تلي عقوبة السجن المؤقت من حيث الجسامة وقد عرفتتها المادة (٦٩) من قانون العقوبات الاتحادي بأنها «وضع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض وذلك للمدة المحكوم بها، ولا يجوز أن يقل الحد الأدنى للحبس عن شهر ولا أن يزيد حده الأقصى على ثلاث سنوات، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك».

والحبس هو العقوبة الوحيدة السالبة للحرية في مواد الجنب، وقد يحكم به في بعض الجنائيات إذا توافرت لها أذار قانونية مخففة كما هو وارد النص عليه في المادة (٩٧) عقوبات اتحادي «إذا توفر عذر مخفف في جنائية عقوبتها الإعدام نزلت العقوبة إلى السجن المؤبد أو المؤقت أو إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة، فإن كانت عقوبتها السجن المؤبد أو المؤقت نزلت إلى عقوبة الحبس الذي لا يقل عن ثلاثة أشهر، وذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه، كما قد يحكم بالحبس في بعض الجنائيات إذا توفرت لها ظروف قضائية مخففة وكانت العقوبة المقررة للجنائية هي السجن المؤقت، إذ يجوز للمحكمة انزالها إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر. (المادة ٩٨/ ج عقوبات اتحادي).

وواضح من نص المادة (٦٩) عقوبات اتحادي - المتقدمة البيان - أن الحد الأدنى لعقوبة الحبس هو شهر، وهو يحتل استثناء إلى أقل منه إذا نص القانون على ذلك. أما الزيادة عن هذا الحد فقد عرفها قانون العقوبات الاتحادي في بعض الأحوال، مثال ذلك في جريمة الربا التي نصت عليها المادة (٤٠٩) عقوبات اتحادي حيث يجب ألا يقل الحبس فيها عن ثلاثة أشهر، وفي جريمة القتل الخطأ، إذ الحد الأدنى للحبس هو سنة إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان تحت تأثير سكر أو تخدير عند وقوع الحادث أو أمتنع حينئذ عن مساعدة المجني عليه أو عن طلب المساعدة له مع استطاعته ذلك...»(١).

أما فيما يتعلق بالحد الأقصى لعقوبة الحبس في الجنايات بعد تطبيق أحكام المادة ٩٧ أو ٩٨ عقوبات اتحادي) هو ثلاث سنوات، وقد يتجاوز المشرع عن هذا الحد بالنقص أو الزيادة، ومثال التجاوز بالنقص جريمة السرقة المعاقب عليها بالمادة (٣٩٥) من قانون العقوبات الاتحادي، إذ لا يجوز أن تزيد مدة عقوبة الحبس على ستة أشهر، وفي خيانة الأمانة المعاقب عليها بالمادة (٤٠٥) عقوبات اتحادي، إذ لا يجوز أن تزيد مدة عقوبة الحبس على سنتين(٢)، أما التجاوز بالزيادة، فمثاله التحريض أو المساعدة بأية وسيلة على الانتحار إذا تم الانتحار بناء على ذلك فإن الحد الأقصى للعقوبة هو الحبس خمس سنين (المادة ٣٣٥ عقوبات اتحادي)، كما أن الحبس قد يصل إلى عشر سنوات في حالة تعدد الجرائم (المادة ٩١ عقوبات اتحادي).

هذا وقد رسمت المادة العاشرة من قانون الأحداث الجانحين والمشردين في دولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ مدداً خاصة بعقوبة الحبس عندما توقع على الحدث الذي تزيد سنه على ستة عشر سنة ولا تجاوز ثمانين

(١) وانظر أيضاً حكم المادة ٣٥٨ عقوبات اتحادي، والمادة ٣٦٠ عقوبات اتحادي.

(٢) انظر أيضاً المادة ٣٥٩ والمادة ٣٦١ من قانون العقوبات الاتحادي.

عشر سنة بدلا من عقوبة الجناية التي كانت مقررة أصلا للعقوبة، على ما سنقصله فيما بعد.

وأعمالا لحكم المادة (٧٠) من قانون العقوبات الاتحادي فإن وكل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يكلف بإداء الأعمال المقررة في المنشأة العقابية مع مراعاة ظروفه بقصد تقويمه وتأهيله، ومقابل أجر مناسب، وتوضع عنه تقارير دورية للملاحظة مسلكه وتصرفاته، وذلك كله طبقا للقانون المنظم للمنشآت العقابية^(١).

ويلاحظ أن المشرع في هذه المادة قد أطلق اصطلاح «العقوبة المقيدة للحرية» على عقوبات السجن المؤبد والسجن المؤقت والحبس وقد فاتته أن اثر هذه العقوبات لا يقتصر على مجرد قيد الحرية، وكان من الأفضل التعبير عنها بالعقوبات السالبة للحرية حتى تتميز عن عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة التي تعتبر بحق عقوبة مقيدة للحرية.

٤ - الحجز :

الملاحظ أن المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد أورد نوع رابع من العقوبات السالبة للحرية وأطلق عليها اسم الحجز، وأن كان قد أغفل النص على هذا النوع من العقوبات عند ذكره للعقوبات الأصلية التي عددها في نص المادة (٦٦) من قانون العقوبات الاتحادي.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الاتحادي قد قرر عقوبة الحجز لمواد المخالفات ينصه في المادة (١/٣٠) عقوبات اتحادي على أن «تعد مخالفة كل فعل أو امتناع معاقب عليه في القوانين أو اللوائح بالعقوبتين التاليتين أو بأحدهما:

(١) انظر في تفصيل هذه الأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم المنشآت العقابية.

١ - الحجز مدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على عشرة أيام ويكون الحجز بوضع المحكوم عليه في أماكن تخصص لذلك.

وواضح من ذلك أن الحجز عقوبة مخالفة، وهو عقوبة مؤقتة دائماً، وحده الأدنى العام أربع وعشرون ساعة وحده الأقصى عشرة أيام، والحد الأدنى منخفض بذاته فلا يتصور أن يقرر الشارع حد أدنى أكثر انخفاضاً ولكنه قد يجعله أكثر من ذلك. أما الحد الأقصى فيتصور أن يكون في بعض الحالات أقل أو أكثر من ذلك الحد الأقصى العام المحدد في المادة المذكورة (١).

ثانياً - قواعد تنفيذ العقوبات السالبة للحرية :

١ - وقت تنفيذ العقوبة :

وفقاً لنص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٢٣٠) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي فإنه «لا يترتب على استئناف الحكم وقف تنفيذه مالم تقرر المحكمة التي أصدرته غير ذلك وفقاً للشروط التي تراها، ويعتبر الحكم الصادر بعقوبة الإعدام مستأنفاً بحكم القانون وموقوفاً تنفيذه» وهذا يعني أن جميع الأحكام الصادرة بعقوبات سالبة للحرية تعتبر منقذة تنفيذاً معجلاً، أي ولو كان الحكم قابلاً للطعن فيه بالاستئناف هذا ما لم ترى المحكمة التي أصدرته وقف تنفيذه لحين الفصل في الاستئناف المرفوع عنه وذلك وفقاً للشروط التي قد تراها (٢)، وتتولى النيابة العامة تنفيذ الأحكام الصادرة في

(١) ويلاحظ أن عقوبة الحبس في مصر قد ألغيت في المخالفات بمقتضى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١.

(٢) وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية المصري فإنه يتعين تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بمجرد صيرورة الحكم الصادر بها نهائياً، ويكون الحكم نهائياً إذا كان غير قابل للطعن بالمعارضة أو الاستئناف. سواء لتقويت مواعيدهما أو للفصل فيهما، أما أن كان الحكم قابلاً للطعن بالنقض أو طعن فيه بالنقض فعلاً، فإن تنفيذ العقوبة السالبة للحرية متعين على الرغم من ذلك. وقد أورد المشرع المصري على هذه القاعدة استثنائين: الأول: يقرر به تنفيذ العقوبة على الرغم من أن الحكم لم يصر بعد نهائياً (أنظر المادتين ٤٦٣ =

جميع الدعاوي الجزائية التي ترفعها أمام المحاكم ولها عند اللزوم أن تستعين بالسلطة العامة مباشرة» (المادة ٢٧٢ إجراءات جزائية اتحادي).

على أن هذه القاعدة قد أدخل عليها المشرع استثناء يرجىء به تنفيذ العقوبات السالبة للحرية مراعىا في ذلك مقتضيات الوظيفة الأدبية للعقوبة، كما قد تقتضيها اعتبار الرحمة بالمحكوم عليه، وقد أوجب القانون تأجيل التنفيذ في أحوال معينة، وأجازته في أحوال أخرى وذلك على النحو التالي :

١ - حالات الإرجاء الوجوبي :

يوجب القانون إرجاء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية التي قضى بها في حالة واحدة. هي حالة ما إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون أو اختلال أو ضعف عقلي أو مرض نفسي جسيم أفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بصفة مطلقة، فقد نصت المادة (٢٩٧) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على أنه «إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أو اختلال أو ضعف عقلي أو مرضي نفسي جسيم أفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بصفة مطلقة وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ، ويودع في مأوى علاجي على أن تخصم المدة التي يقضيها فيه من مدة العقوبة المحكوم بهاء.

والتأجيل هنا وجوبي تقتضيه الوظيفة الأدبية والتهديبية للعقوبة، إذ يتعين أن تتوافر الأهلية الجنائية للمحكوم عليه عند التنفيذ، حتى تحقق العقوبة

= و٤٦٨ أ. ج مصري) والثاني، يرجىء به تنفيذ العقوبة على الرغم من أن الحكم قد صار نهائيا (انظر المواد ٤٨٧، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨ أ. ج مصري).

وللمزيد من التفاصيل حول طرق الطعن وأثرها على التنفيذ انظر كتابنا في مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة سنة ١٩٨٩ ص ٢٨٧ وما بعدها.

(١) تقابل المادة ٤٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية المصري - وإن كانت قد قصرتها على حالة الجنون فقط.

اغراضها، والواضح أنها لن تحقق اغراضها إذا نفذت في مجنون، كما تقتضيه مصلحة المحكوم عليه في أن يعالج من مرضه العقلي أو النفسي الجسيم، وكذلك مصلحة زملائه في السجن إذا كان مرضه العقلي أو النفسي من النوع الخطير.

وبالاحظ أن أجل الأرجاء أن يبرأ المحكوم عليه من جنونه أو مرضه النفسي، وقد نص القانون على خصم مدة الأيداع في المأوى العلاجي من مدة العقوبة، وعلّة الخصم أن الأيداع في هذا المحل هو سلب للحرية بناء على أمر النيابة العامة وفي وقت كان متعيناً فيه البدء في تنفيذ العقوبة، ومن ثم تقضي العدالة به حتى لا يتحمل المحكوم عليه سلباً للحرية يزيد على ما قضى به الحكم، كما لا يمكن أن تتجاوز مدة الأيداع ما بقي من زمن العقوبة المحكوم بها إلا إذا كان الشخص خطراً على سلامته شخصياً أو على سلامة غيره إذ يتم أعمال حكم المادة (١٢٥) من قانون العقوبات الاتحادي والتي تقضي بأن «تتوفر الخطورة الاجتماعية في الشخص إذا كان مصاباً بجنون أو عاهة في العقل أو بمرض نفسي يفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بحيث يخشى على سلامته شخصياً أو على سلامة غيره وفي هذه الحالة يودع المصاب مأوى علاجياً بقرار من المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة العامة». على ما سنفصلة فيما بعد.

ب - حالات الأرجاء الجوازي

يكون تأجيل تنفيذ العقوبة السالبة للحرية جوازياً في ثلاث حالات روعيت فيها عوامل إنسانية، وقد حددها قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في الآتي:

الحالة الأولى : إذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حاملاً، جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضي ثلاثة أشهر على الوضع (المادة ٢٩٥ أ.ج.اتحادي) وذلك حرصاً من المشرع على صحة الحامل من جهة، وعدم الأضرار بالجنين ورعايته بعد الولادة من جهة أخرى، أما إذا رُوي التنفيذ على المحكوم عليها، أو ظهر أثناء التنفيذ أنها حامل، وجبت معاملتها في السجن

معاملة المسجونين من الفئة (أ) إذا لم تكن من هذه الفئة، وتعفى من العمل بالمنشأة وتمنح رعاية طبية خاصة من حيث الغذاء والنوم ويؤجل تنفيذ أية جزاءات تأديبية عليها إلى ما بعد الوضع أو إلى حين انتهاء فترة وجود مولودها معها، بحسب الأحوال(١)، (المادة ٢٠ من القانون الاتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم المنشآت العقابية).

الحالة الثانية : إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصاباً بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر جاز تأجيل العقوبة عليه (المادة ٢٩٦ أ. ج اتحادي)(٢)، وغني عن البيان أنه يتعين البدء في تنفيذ العقوبة بمجرد شفاء المحكوم عليه أو صيرورة المرض غير مهدد حياته بالخطر.

الحالة الثالثة : إذا كان محكوماً على الرجل وزوجته بعقوبة مقيدة للحرية جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر، وذلك إذا كانا يكفلان صغيراً لم يتم خمس عشرة سنة، وكان لهما محل إقامة معروف في الدولة (المادة ٢٩٨ أ. ج اتحادي) والعلّة في ذلك تكمن في إتاحة الفرصة لأحد

(١) تنص المادة ٤٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه «إذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلى في الشهر السادس من الحمل، جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها، وتضي مدة شهرين على الوضع، فإذا رأى التنفيذ على المحكوم عليها، أو ظهر في أثناء التنفيذ أنها حبلى وجبت معاملتها في السجن معاملة الحبوسين احتياطياً حتى تضي المدة المقررة بالفقرة السابقة».

(٢) تقابل المادة ٤٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

وتنظم التعليمات العامة للنيابات في مصر إجراءات عرض المحكوم عليه على الطبيب الشرعي للتحقق من توافر هذا الشرط، ولكن هذه التعليمات لا تقيد المحكمة عند نظر الأشكال في التنفيذ، فيحق لها بجميع طرق الإثبات أن تستوثق من توافر هذه الحالة وأن تأمر بناء على ذلك بتأجيل تنفيذ العقوبة، على أن تأجيل التنفيذ بناء على هذا السبب وحده يجب أن يكون مؤقتاً بمدة معينة إذا مالاحت احتمالات شفاء المريض خارج السجن في فترة معينة وفي هذه الحالة يجب عرض المحكوم عليه على المحكمة المختصة بنظر الأشكال في خلال المدة التي تحددها في الحكم مشفوعه بتقارير الأطباء المختصين لكي تقرر مدى استمرار تأجيل تنفيذ الحكم.

والوالدين لتوجيه الصغير ومساعدته، حتى لا يقع تحت تأثيرات ضارة من جراء عدم الرعاية التي قد تؤدي به إلى سلوك طريق الإجرام، والشروط التي يتطلبها القانون لجواز الأرجاء في هذه الحالة هي:

١ - أن تكون العقوبة المقضي بها على الزوجين مقيدة للحرية، أيًا كان مدتها.

٢ - أن يكونا كفيلين لصغير لم يتم خمس عشرة سنة.

٣ - أن يكون لهما محل إقامة معروف في الدولة (١).

ويؤثر التساؤل حول إمكانية تنفيذ العقوبة إذا بلغ «الصغير» الخامسة عشرة من عمره ولم تنقض عقوبة أحد الزوجين المحكومين.

يسنفاد من مطلق النص أن العقوبة تنفذ في أحد الزوجين، فإذا أنتهت مدتها نفذت عقوبة الآخر، ولكن الأرجح أنه ببلوغ الصغير سن الخامسة عشرة أثناء التنفيذ على أحد الزوجين جاز التنفيذ على الآخر قبل انقضاء التنفيذ الأول، إذ أن هذا الرأي ينسجم مع العلة التي شرع النص من أجلها وهي رعاية الصغير حتى بلوغه هذا السن.

وفي جميع الأحوال، يكون تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية طبقاً للمواد السابقة بأمر من رئيس النيابة العامة سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن، وله أن يأمر باتخاذ ما يراه من الاحتياطات الكفيلة بمنع المحكوم عليه من الهرب (٢) (الفقرة الأولى من المادة ٢٩٩ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي)

(١) يلاحظ أن المشرع المصري قد أضاف في نص المادة ٤٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية شرطين آخرين لجواز الأرجاء في هذه الحالة، الأول: أن يكون الحكم بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة، سواء أكانت عن جريمة واحدة أو كانت مجموع مدد عن جرائم مختلفة، والثاني: ألا يكون الزوجان مسجونين من قبل.

(٢) ومن هذه الاحتياطات حسيما ورد في المادة ٤٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية المصري أن تطلب النيابة العامة من المحكوم عليه تقديم كفالة بأنه لن يفر من التنفيذ عند =

٢ - تحديد مدة العقوبة وحسابها:

المدة عنصر أساسي في كل عقوبة سالبة للحرية، فلا يتصور هذه العقوبة بغير مدة تمتد خلالها، وللمدة دوران: دور قانوني مبناه إنها تحدد جسامته العقوبة، إذ بقدر ما تطول مدة تزداد جسامته، ودور عقابي يقتضي أن تكون المدة كافية لتحقيق العقوبة لوظيفتها في التأهيل والتهذيب... ومن المصلحة الاجتهاد في ألا تطول إلى ما يجاوز المدى المطلوب لتحقيق هذه الوظيفة(١).

وتنص مدة العقوبة السالبة للحرية بالتقويم الميلادي ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (المادة ٣٢٩ أ. ج اتحادي) وتبدأ هذه المدة من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ (المادة ٢٩٢ أ. ج اتحادي) ويحسب اليوم الذي يبدأ فيه التنفيذ على المحكوم عليه من مدة العقوبة ويفرج عنه في اليوم التالي ليوم انتهاء العقوبة في الوقت المحدد للأفراج عن المحبوسين (المادة ٢٩١ أ. ج اتحادي)، وإذا كانت مدة العقوبة مقدرة بالسنتين فتحسب من تاريخ حبس المحكوم عليه للتاريخ المقابل له من السنة الأخيرة، من مدة العقوبة، وإذا كانت بالشهور فتحسب من تاريخ الحبس لغاية اليوم المقابل له في الشهر الأخير، وإن كانت بشهر فتحسب من تاريخ يوم الحبس للتاريخ المقابل له في الشهر التالي، وذلك بغض النظر عن عدد أيام الشهر(٢)، وإذا كانت مدة العقوبة أربعاً وعشرين ساعة فإن مفهوم نص المادتين ٢٩١، ٢٩٢ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي يشير إلى أن تبدأ من ساعة القبض على

= زوايا سبب التأجيل، ويقدر مبلغ الكفالة في الأمر الصادر بالتأجيل، ولها أيضاً - حسبما ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية عن المادة ٥١٨ - أن تشترط عليه لتنفيذ التأجيل أن يتقدم لمركز الشرطة في الأوقات التي تحددها، أو أن يخطر عن محل إقامته عند مغادرته إلى جهة أخرى، ونحو ذلك.

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني القسم العام: المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٧٩٢ ص ٧١٧.

(٢) الأستاذ الدكتور رعوف عبيد: مبادئ القسم العام من التشريع العقابي، دار الفكر العربي، سنة ١٩٧٩ ص ٨٢٤.

المحكوم عليه وتنتهي في اليوم التالي للقبض عليه في الوقت المحدد للأفراج عن المحبوسين(١).

والقاعدة أنه إذا بدئ في تنفيذ هذه العقوبة فلا يجوز إيقافه حتى تنقضي كل مدتها، وقد نصت على هذه القاعدة المادة (٣٠١) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في قولها «لا يجوز في غير الأحوال المبينة في القانون أخلاء سبيل المحبوس المحكوم عليه قبل أن يستوفي مدة العقوبة»، وعلم هذه القاعدة أن تجزئة التنفيذ تضعف الأثر الرادع للعقوبة وتجعل المحكوم عليه لا يشعر بأيلامها على النحو الذي يحدده القانون، بل إن هذه القاعدة في مصلحة المحكوم عليه لأنها تكفل عدم أرجاء اليوم المحدد لانتهاء العقوبة، ومن ثم عدم أرجاء اليوم الذي يجوز فيه أن يطلب رد الاعتبار أو إطالة الوقت الذي يعد خلاله عاثداً.

٣ - ترتيب تنفيذ العقوبات :

وفقاً لنص المادة (٣٠٠) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي فإنه وإذا تنوعت العقوبات المقيدة للحرية وجب تنفيذ العقوبة الأشد أولاً، وذلك حتى تحدث أثرها الرادع في نفس المحكوم عليه ، وبناء على ذلك إذا اجتمعت عدة عقوبات سالبة للحرية، كالسجن، والحبس، فإنه ينفذ منها العقوبة الأشد، ثم العقوبة الأقل شدة، أي ينفذ السجن، ثم ينفذ الحبس.

٤ - خصم مدة الحبس الاحتياطي :

١ - القاعدة وعلتها : توجب المادة (٢٩٢) من قانون الاجراءات الجزائية الاتحادي انقاص مدة العقوبة المقيدة للحرية عند التنفيذ بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض(٢)، وتعني هذه القاعدة أن مدة العقوبة المحكوم بها

(١) تناول قانون الاجراءات الجنائية المصري النص صراحة على هذه الحالة بقوله في المادة ٤٨١ بأنه إذا كانت مدة عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم أربعاً وعشرين ساعة ينتهى تنفيذها في اليوم التالي للقبض عليه في الوقت المحدد للأفراج عن المسجونين.

(٢) تقابل المادة ٤٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية المصري، ويرد هذا النص ذات الحكم الذي قرره المادة ٢١ من قانون العقوبات المصري.

تتقص بمقدار مدة الحبس الاحتياطي والقبض، فلا تنفذ سوى المدة الباقية منها بعد هذا الخصم.

وعلة هذه القاعدة أن الحبس الاحتياطي وأن لم يكن عقوبة - بل هو إجراء تحفظي قد يتخذ ضد شخص المتهم أثناء التحقيق أو المحاكمة، إذا خيف أن يكون لوجوده طليقا تأثير ضار بأيهما، وحتى لا يهرب عند صدور الحكم بإدانته - فهو سلب للحرية ومن هذه الناحية يشترك مع العقوبة، وقد تحمله المتهم من أجل مصلحة التحقيق في وقت لا يزال فيه بريئا، ولما كان الأصل في الإنسان ألا يحجر على حريته إلا نفاذا لحكم واجب النفاذ، وأن من حقه الأطول المدة التي تسلب فيه حريته عن المدة التي حددها حكم الإدانة، فإن من حق المحكوم عليه أن تخصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم بها عليه، لما يتضمنه كلاهما من معنى واحد هو الحجر على حريته، ويلاحظ أن هذا الخصم في مصلحة المحكوم عليه دائما، لأن نظام الحبس الاحتياطي أخف من أية عقوبة سالبة للحرية(١).

ويلاحظ أنه ليس وجها للنقض عدم النص في الحكم على خصم الحبس الاحتياطي لأن مدته تخصم حتما نص عليه في الحكم أو لم ينص(٢).

وتخصم من العقوبة غير مدة الحبس الاحتياطي مدة القبض، ويتسع تعبير القبض لكل سلب للحرية من أجل ملاحقة الجريمة، ولا عبرة فيه بالجهة التي أصدرت الأمر بالحبس أو القبض سواء أكانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة أو مأمور الضبط القضائي، ويدخل في ذلك الحبس أو القبض الذي يحصل من دولة أجنبية بناء على طلب تسليم(٣)، كما يستوي في ذلك أن يكون المقبوض عليه مودعا في سجن أو في مصحة عقلية تحت الفحص.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر

الأستاذ الدكتور حسن صادق المرصفاوي : الحبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد في التشريع المصري، رسالة دكتوراة القاهرة، سنة ١٩٥٤، ص ٢٧٩ وما بعدها.

(٢) نقض مصري ١٢ فبراير ١٨٩٧ القضاء س، ع، ص ٢٠٢.

Garraud. R. op. cit, II, No. 684, P. 480

(٣)

ب : الجرائم التي تخصم مدة الحبس الاحتياطي من عقوبتها :

قاعده خصم مدة الحبس الاحتياطي، وإن كانت لا تثير صعوبة في تطبيقها إذا اقتصر الأمر على جريمة معينة حبس المتهم من أجلها احتياطيا، ثم حكم عليه فيها بعقوبة سالبة للحرية، إلا أنها تثير بعض الصعوبات في الحالات الأخرى التي لا تكون على هذه الصورة من البساطة.. وذلك كما لو اتهم شخص في أكثر من جريمة، وحبس احتياطيا من أجل أحدها فقط، ثم صدر أمر بأن لا وجه لأقامة الدعوى بالنسبة للجريمة التي حبس من أجلها احتياطيا أو برئ منها بعد رفعها عليه، ولكن حكم عليه بعقوبات سالبة للحرية عن الجرائم الأخرى التي لم يحبس من أجلها احتياطيا، فإنه يصح التساؤل عما إذا كانت مدة الحبس الاحتياطي تخصم من مدة العقوبات المحكوم بها في الجرائم التي لم يتعلق بها هذا الحبس الاحتياطي، وكذلك الحال فيما إذا أدين المتهم بالجريمة التي حبس احتياطيا من أجلها وقضى عليه بعقوبة تقل مدتها عن مدة الحبس الاحتياطي.

فهل يصح أن تخصم مدة الحبس الاحتياطي التي قضاه في الجريمة التي برئ منها من مدة العقوبات المحكوم بها عليه من جرائم أخرى؟ وهل تخصم المدة الزائدة من الحبس الاحتياطي في الجريمة الأولى من العقوبة المحكوم عليه في الجريمة الأخرى؟

ولقد أجابت المادة (٢٩٣) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على السؤال الأول في قولها «إذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التي حبس احتياطيا من أجلها أو صدر أمر بأن لا وجه لأقامة الدعوى فيها تخصم مدة الحبس الاحتياطي من المدة المحكوم بها في أية جريمة يكون قد ارتكبها أثناء الحبس الاحتياطي أو قبله».

وهذا النص روعى فيه جانب المتهم الذي يكون قد حبس احتياطيا في قضية معينة قضي له فيها بالبراءة، حين قضى عليه بعقوبة سالبة للحرية في

قضية أخرى لم يكن الحبس الاحتياطي بسببها، فعندئذ يجب خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة الأخيرة، ويستوى في ذلك أن يكون المتهم قد ارتكب الجريمة التي قضى فيها بعقوبة أثناء الحبس الاحتياطي أو قبله، وهذا يعني أن المشرع الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يشترط وجود أية علاقة بين الجريمة التي كان الحبس الاحتياطي من أجلها والجريمة التي حكم بالعقاب فيها، فيستوي في نظره أن تكون الجريمة التي حكم بالعقاب من أجلها قد ارتكبت أثناء الحبس الاحتياطي أو قبله.

ونعتقد بأنه كان يتعين على المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة أن يشترط قيام علاقة بين الجريمة التي كان الحبس الاحتياطي من أجلها والجريمة التي حكم بالعقاب فيها، وتمثل قيام هذه العلاقة يكون في صورتين: أن تكون الجريمة التي حكم بالعقاب من أجلها قد ارتكبت أثناء الحبس الاحتياطي - وبهذه الصورة أخذ المشرع الاتحادي - أو أن يكون قد حقق معه فيها أثناء الحبس الاحتياطي، تأسيساً على أن علة خصم مدة الحبس الاحتياطي هنا تكمن في أن المشرع يفترض أن المتهم يعتبر أنه كان محبوساً احتياطياً على ذمة القضية الخاصة بالجريمة التي أدين فيها، وهذا لا يتحقق - بطبيعة الحال - إذا كانت هذه الجريمة قد ارتكبت في فترة سابقة على الحبس الاحتياطي..

أما السؤال الثاني، فمن الجائز أن يسري عليه هذا الحل كذلك، لأن روح النص هي رعاية مصلحة المتهم، وهذا يعني أن حكم المادة (٢٩٣) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي - سالفه البيان - يطبق - على سبيل القياس - إذا أدين المتهم بالجريمة التي حبس احتياطياً من أجلها وقضى عليه بعقوبة تقل مدتها عن مدة الحبس الاحتياطي، بحكم عليه - إلى جانب ذلك - بعقوبة أخرى من أجل جريمة ارتكبها أو حقق معه فيها أثناء الحبس الاحتياطي، إذ يتعين أن يخصم من مدة هذه العقوبة الفارق بين مدة الحبس الاحتياطي ومدة العقوبة المحكوم بها من أجل الجريمة التي كان الحبس الاحتياطي من

أجلها(١)، وذلك لاتحاد العلة وهو افتراض أن المتهم يعتبر أنه كان محبوساً احتياطياً على ذمة الجريمة الأخرى متى كان قد ارتكبها أو حقق معه فيها أثناء الحبس الاحتياطي.

ولاشك أن الحكم بوقف تنفيذ العقوبة يستوي مع الحكم بالبراءة عن الجريمة الأخرى فيما يتعلق بخصم مدة الحبس الاحتياطي(٢).

جـ - العقوبات التي تخصم منها مدة الحبس الاحتياطي :

لا تثار صعوبة إذا حكم على المتهم بعقوبة واحدة سالبة للحرية، أو حكم عليه بجملة عقوبات من نوع واحد، إذ تخصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة هذه العقوبة أو من مجموع مدد العقوبات المحكوم بها، ولكن إذا حكم على المتهم بجملة عقوبات من أنواع مختلفة فإن مدة الحبس الاحتياطي تخصم من أخف هذه العقوبات أولاً، وهذا يعني أنه إذا اختلفت العقوبات في نوعها كان يكون بعضها السجن والبعض الآخر الحبس مثلاً، فإن انقاص مدة الحبس الاحتياطي يكون من عقوبة الحبس أولاً باعتبارها العقوبة الأخف، لأن استغرقها كلها أمكن أن يخصم الباقي منه من مدة السجن، وعلى هذا تنص المادة (٢٩٤) من قانون الإجراءات الجزائية الإتحادي بقولها أنه وعند تعدد العقوبات المفيدة للحرية المحكوم بها على المتهم تستنزل مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض من العقوبة الأخف أولاً.

(١) الأستاذ الدكتور علي راشد : القانون الجنائي ، المدخل وأصول النظرية العامة، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٤، ص ٦٤٨، ويلاحظ إنه يتم تطبيق ذات القاعدة في حالة حبس شخص بناء على حكم ابتدائي نفذ تنفيذاً معجلاً ثم قضى استئنافياً بالغائه، أو تخفيض مدة العقوبة التي قضى بها، إذ تعد المدة المنحصرة بين بدء التنفيذ وبناء عليه والغائه أو تعديله بمثابة حبس احتياطي، فتخصم من مدة العقوبة التي يكون قد حكم بها من أجل جريمة ارتكبت أو حقق في شأنها خلال المدة السابقة، الأستاذ الدكتور، السعيد مصطفى السعيد، الأحكام العامة، المرجع السابق الإشارة إليه ص ٦٤٩.

(٢) الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٩١، ص ٦٥٧.

وعلة أتباع هذا الترتيب أن نظام الحبس الاحتياطي أخف من نظام أية عقوبة سالبة للحرية، ومن المنطقي أن تخصم مدته من أخف العقوبات المحكوم بها.

وإذا حكم على المتهم بعقوبة سالبة للحرية وبالغرامة خصمت مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة السالبة للحرية أولاً، فإن لم تستنفد خصمت بعد ذلك من الغرامة باعتبار مائة درهم عن كل يوم من أيام الحبس الاحتياطي، وعلة البدء بخصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة السالبة للحرية هو اتحادهما في الجوهر، أما إذا حكم على المتهم بالغرامة فقط أنقص من مبلغها بمقدار مائة درهم، عن كل يوم من أيام الحبس الاحتياطي، وعلى هذا تنص المادة (٣٠٧) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في قولها «إذا حبس شخص احتياطياً ولم يحكم عليه إلا بالغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة درهم عن كل يوم من أيام الحبس المذكور، وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة».

ويلاحظ أن العقوبات التي تخصم منها مدة الحبس الاحتياطي هي العقوبات التي يتعين تنفيذها أما العقوبات التي اسقط عن المحكوم عليه الالتزام بتنفيذها فلا تخصم منها مدة الحبس الاحتياطي، وعلة ذلك أن قاعدة خصم مدة الحبس الاحتياطي هي قاعدة تتعلق بتنفيذ العقوبات ويراد بها ألا يطول سلب الحرية عن المدة التي حددها الحكم، فلا تطبق الأعلى العقوبات التي يتعين تنفيذها، وتطبيقاً لذلك، لا يدخل في حسابها ما يسقط من العقوبات بسبب العفو أو بسبب زيادته عن الحد الأقصى للعقوبات عند تعددها طبقاً للمادة (٩١) من قانون العقوبات الاتحادي.

٥ - الإفراج الشرطي :

تعريف : الإفراج الشرطي نظام يراد به إخلاء سبيل المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية قبل انتهاء المدة المحكوم بها عليه ، متى تحققت بعض الشروط ومع الالتزام بالوفاء بشروط أخرى بعد الإفراج.

ويبين من هذا التعريف أن الإفراج الشرطي يعني استبدال تقييد الحرية بسلبها، ويتميز بأنه إفراج غير نهائي، بمعنى أنه يجوز الرجوع فيه ومن ثم قيل أنه معلق على شرط فاسخ، هو الإخلال بالالتزامات المفروضة، ويعني هذا الرجوع العودة بالمحكوم عليه إلى سلب الحرية (١).

خصائص الإفراج الشرطي؛ (٢)

للالفراج الشرطي الخصائص التالية :

أولاً - الإفراج الشرطي ليس انتهاء للعقوبة، بل هو مجرد معاملة عقابية لنوع معين من المحكوم عليهم للحياة خارج السجن، وعلى هذا الأساس فإنه ليس سبباً لانقضاء العقوبة، بل مجرد تعديل لأسلوب تنفيذها، ولا تنقضي العقوبة إلا إذا مضت المدة المتبقية منها دون أن يلغى الإفراج.

وتترتب على ذلك نتيجتان: الأولى: أن حالات الحرمان من الحقوق والمزايا التي تلحق المحكوم عليه أثناء تنفيذ مدة عقوبته، كحرمانه من حمل السلاح،

(١) الأستاذ الدكتور محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم العام، مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٨٢، رقم ٤٠٥ ص ٥٨٢.

- الأستاذ الدكتور علي راشد، النظرية العامة. المرجع السابق الإشارة إليه ص ٧١٩.

(٢) الأستاذ الدكتور رءوف عبيد القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه ص ٨٢٦

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٠٦ ص ٧٢٢.

الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط، القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٩٤٢ ص ٦٥٧.

تظل لاحقة به خلال مدة الإفراج الشرطي، باعتبار أن هذه المدة جزء من العقوبة. والثانية - أن المدة التي يتعين انقضاؤها حتى يستلمع المحكوم عليه الحصول على رد اعتباره لا تبدأ من تاريخ الإفراج الشرطي، ولكن تبدأ من تاريخ انقضاء المدة المتبقية من العقوبة (١).

ثانيا - أن الإفراج الشرطي ليس أفراجا نهائيا للمحكوم عليه، بل أنه يمكن إلغاء هذا الإفراج وإعادة المحكوم عليه إلى سجنه وذلك إذا ماساء سلوكه أثناء مدة معينة حيث يدل ذلك على أن مكانه الطبيعي ليس هو بين المجتمع لذا سمي هذا الإفراج شرطيا، أي مشروطا بأن يظل المفرج عنه حسن السير والسلوك حتى بعد الإفراج عنه، ولا يتحول الإفراج الشرطي، إلى إفراج نهائي إلا إذا انقضت مدته دون أن يلغى.

ثالثا : الإفراج الشرطي بوصفه معاملة عقابية يتحدد وفقا لشروط معينة، فهو ليس حقا للمحكوم عليه، وإنما هو نوع من المعاملة العقابية التي تقرها الإدارة العقابية للتكيف خارج السجن، ومن ثم فليس للمحكوم عليه أن يدعي التزام الإدارة العقابية بمنحه له إذا توافرت شروط معينة، ولا يتوقف منح الإفراج الشرطي على طلب المحكوم عليه أو رضائه به أو بالالتزامات التي يقرن بها.

(١) وهذه النتيجة تطبيق لقاعدة عامة مؤداها أنه إن اُحدد القانون مبدأ سريان مدة بانتهاء العقوبة فإن هذه المدة لا يبدأ سريانها من تاريخ الإفراج الشرطي، ولكنه يبدأ حينما تنقضي المدة المتبقية من العقوبة ويتحول الإفراج الشرطي إلى إفراج نهائي، مثال ذلك المدة التي يجوز أن يعد المتهم خلالها عائداً تطبيقاً للفقرة (ثانيا) من المادة ١٠٦ من قانون العقوبات الاتحادي، وأيضا ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون الاتحادي رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ في شأن رد الاعتبار من أنه «إذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبتدئ المدة إلا من التاريخ الذي يصبح فيه الإفراج تحت شرط نهائيا».

غاية الإفراج الشرطي :

الإفراج الشرطي يسعى إلى تشجيع المسجونين على حسن السلوك وتقويم النفس أثناء التنفيذ طمعا في الإفلات من جانب من العقوبة، لأن الإفراج الشرطي لا يمنح إلا لمن يكون حسن السيرة والسلوك أثناء وجوده بالسجن وتدعو أخلاقه إلى الثقة في مقدرته على تقويم نفسه، وهو وسيلة لحثه كذلك على الاستقامة بعد الإفراج عنه إلى أن تنتهي مدة العقوبة المحكوم بها عليه، والا أعيد للسجن ثانية لاستيفائها كاملة.

كما أن نظام الإفراج الشرطي يتيح اخضاع المفرج عنه لفترة انتقال يقضيها خارج السجن يتمكن بها من استعادة وضعه خارج المجتمع. ويمثل بذلك مرحلة انتقال بين سلب الحرية، والتمتع بالحرية الكاملة بالإفراج النهائي هذا فضلا عن أن تطبيق نظام الإفراج الشرطي يجعل السجن المؤبد في حكم العقوبة المؤقتة عندمضي المدة التي يحددها القانون.

شروط الإفراج الشرطي :

وفقا لنص المادة (٣٠٢) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ فإنه «يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا توفرت في حقه الشروط المنصوص عليها في قانون المنشآت العقابية، ويخضع المفرج عنه تحت شرط خلال باقي المدة المحكوم بها عليه للشروط المبينة في القانون المشار إليه، ويجوز بناء على طلب النيابة العامة الغاء الإفراج تحت شرط إذا أخل المفرج عنه بالقيود المشار إليها في الفقرة السابقة».

وبالرجوع إلى القانون الاتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم المنشآت العقابية - الذي أحالت إليه المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجزائية المتقدمة البيان - نلاحظ أنه يتطلب للإفراج تحت شرط، شروطا منها ما يتعلق بالعقوبة القيدة للحرية، ومنها ما يتعلق بالمحكوم عليه، ومنها ما يتعلق بالمدة التي يتعين أن يمضيها في مكان تنفيذ العقاب وقد حددت هذه الشروط الفقرتين

الأولى والثانية من المادة (٤٤) من القانون الاتحادي للمنشآت العقابية بقولهما بأن: «يفرج عن كل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية لمدة شهر أو أكثر إذا أمضى ثلاثة أرباع مدة العقوبة وكان سلوكه أثناء وجوده بالمنشأة يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه، ولم يكن في الإفراج عنه خطر على الأمن العام، وإذا كانت العقوبة هي السجن المؤبد فيلجأ عنه إذا قضى عشرين سنة على الأقل، وهذا يعني أن القانون لا يتطلب شروطا متعلقة بالجريمة، فكل محكوم عليه من أجل جريمة أيا كانت يجوز أن يمنح الإفراج الشرطي.

أ - الشروط المتعلقة بالعقوبة المحكوم بها :

يتطلب القانون في العقوبة المحكوم بها أن تكون مدتها لمدة شهر أو أكثر وعلى ذلك إذا كانت المدة المحكوم بها أقل من شهر فإن المحكوم عليه لا يستفيد من نظام الإفراج الشرطي، ويريد الشارع بذلك أن يستبعد الإفراج الشرطي بالنسبة للعقوبات قصيرة المدة، وعلة ذلك أن ابتسار مدة عقوبة مقيدة للحرية قصيرة إلى هذا الحد يجعل القدر الباقي غير محقق أغراض العقوبة، بالإضافة إلى أنه لن يكون كافيا لتقدير الجدارة بالإفراج .

ب - الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه :

يتطلب القانون في المحكوم عليه توافر شرطين:

الشرط الأول : أن يكون سلوكه أثناء وجوده بالمنشأة يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه، وتبدو علة هذا الشرط في أن الإفراج الشرطي يعد بمثابة مكافأة على مسلك حسن أثناء تنفيذ العقوبة، ومن ثم لا يكون له محل إذا لم يثبت حسن سلوك المحكوم عليه خلال التنفيذ فحسن السلوك هو الذي يثبت أنه قد استفاد من المعاملة العقابية على نحو لم يعد معه محل للاستمرار في سلب حريته، مع ملاحظة أنه يتعين أن يكون تقدير سلوك المحكوم عليه متجها إلى المستقبل، أي متجها إلى تحديد ما يوحى به من احتمال التزام السلوك المتفق مع القانون بعد الإفراج.

والشرط الثاني : ألا يكون في الإفراج عن المحكوم عليه خطر على الأمن العام ولا يعد هذا الشرط تكررًا للشرط الأول بحجة أن من التزم سلوكًا حسنًا أثناء التنفيذ لا يخشى من الإفراج عنه على الأمن العام. لأن من المحتمل أن يكون سلوك المحكوم عليه حسنًا، ولكن يخشى أن يترتب على الإفراج عنه تبادل الاعتداء بينه وبين المجني عليه وأسرته على نحو يخل بالأمن العام(١).

ج - الشروط المتعلقة بالمدة المنقضية من العقوبة :

يتطلب القانون أن يمضي المحكوم عليه في مكان تنفيذ العقوبة مدة دنيا لا يجوز الإفراج عنه قبل مرورها، ويطل اشتراط هذه المدة بأمرين :

أولهما : أن تقدير حسن سلوك المحكوم عليه خلال مدة التنفيذ، وانتهاء خطورته على المجتمع يتطلب فحصا لشخصيته، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال وقتا.

وثانيهما : أن قضاء فترة معينة من العقوبة شرط لتحقيق أثرها في أرضاء العدالة فضلا عن مقتضيات الردع العام.

وقد حدد المشرع الاتحادي المدة المتعين انقضاؤها من العقوبة بنسبة معينة من مدة العقوبة المحكوم بها فجعلها «ثلاثة أرباع مدة العقوبة»، ولكنه قيد هذه القاعدة بقيدتين : اشترط بأولهما أن تكون العقوبة المحكوم بها لمدة شهر أو أكثر، ويترتب على هذا القيد أنه إذا كانت مدة العقوبة أقل من شهر فالإفراج الشرطي غير جائز، وإذا كانت مدة العقوبة شهر فأكثر فالإفراج الشرطي جائز إذا أمضى المحكوم عليه في المنشأة العقابية ثلاثة أرباع مدة العقوبة المحكوم بها عليه، أما القيد الثاني فمؤداه أنه.. إذا كانت العقوبة هي السجن المؤبد فلا يجوز الإفراج إلا إذا قضى المحكوم عليه في السجن، عشرين

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٠٩ ص ٧٢٦

سنة على الأقل، وتفسير هذا القيد أن السجن المؤبد ليس له مدة محددة باعتبار أنه يستغرق الحياة، فحد الشارع جزأاً مدة عشرين سنة مقررأ أنها المدة التي ينتظر أن تمتد خلالها حياة شخص في متوسط العمر.

ويلاحظ أنه وفقاً لنص المادة (٤٥) من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية، ويجوز للمحكوم عليه بالسجن المؤبد الذي أمضى في تنفيذ العقوبة خمس عشرة سنة أن يتقدم بطلب إلى ضابط المنشأة للأفراج عنه.

وعلى الضابط أن يبدي رايه في هذا الطلب ثم يحيله مع ملف المسجون إلى الإدارة المختصة لأبداء رأيها في مدى خطورة الأفراج عن المسجون على الامن العام، ثم تحال الأوراق إلى النيابة العامة المختصة لتحقيق الطلب وسؤال من يلزم عن سلوك المسجون والتثبت من حسن سيرته واستقامته ثم تقدم الأوراق مشفوعة برأيها إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بالعقوبة.

وتحكم بالأفراج عن المسجون إذا ثبت لها حسن سلوكه وصلاحي أمره ويجوز لها أن تجعل الأفراج مقترناً بأي تدبير من التدابير المنصوص عليها في قانون العقوبات ويكون حكم المحكمة بقبول الطلب أو رفضه نهائياً غير قابل للطعن فيه. وإذا حكم برفض الطلب فلا يجوز تقديم طلب جديد قبل انقضاء سنة على الأقل من تاريخ الحكم برفض الطلب السابق.

قواعد حساب ثلاثة أرباع المدة :

لا يثير حساب ثلاثة أرباع مدة العقوبة صعوبة في الغالب من الأحوال فإن كانت العقوبة واحدة تعين أن يمضي المحكوم عليه ثلاثة أرباعها، ولكن ما الحكم إذا كان السجين محكوماً عليه بعدة عقوبات؟،

اجبت: على هذا التساؤل الفقرة الأولى من المادة (٤٦) من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية في قولها بأنه «مع مراعاة أحكام تعدد الجرائم والعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات إذا تعددت العقوبات

المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه المنشأة يكون الإفراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات».... فإذا كانت العقوبات من نوع واحد، فتضم ويلزم للإفراج أن تنقضي ثلاثة أرباع مجموعها، ولو كانت مدة إحدى هذه العقوبات أقل من شهر أي على قدر لا يجوز فيه الإفراج الشرطي، إذ العبرة عندئذ بمجموع مدد هذه العقوبات، أما إذا كانت العقوبات مختلفة النوع بأن كانت أحداها سجناً والأخرى حبساً، فيجب أن يقضي السجين ثلاثة أرباع مجموع مددها بشرط أن يبدأ معه باستيفاء العقوبة الأشد فالأخف، وذلك أعمالا لنص المادة (٣٠٠) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والتي تقضي بأنه «إذا تنوعت العقوبات المقيدة للحرية وجب تنفيذ العقوبة الأشد أولاً على أن المقصود من تعدد العقوبات هنا أن تكون جميعها عن جرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه المنشأة، ذلك أنه إذا ارتكبت إحدى الجرائم أثناء وجود المحكوم عليه في المنشأة العقابية اقتضى ذلك تطبيق قاعدة مختلفة على ما سنوضحه فيما بعد.

حالة قضاء المحكوم عليه في الحبس الاحتياطي مدة يجب خصمها من مدة العقوبة:

بينت الفقرة الأولى من المادة (٤٧) من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية ما يتبع في حساب المدة إذا كان هناك حبس احتياطي يجب خصم مدته من مدة العقوبة المحكوم بها في قولها بأنه «إذا كان المحكوم عليه قد مضى في الحبس الاحتياطي مدة فيكون الإفراج عنه على أساس كل المدة المحكوم بها محسوباً فيها مدة الحبس الاحتياطي الواجب خصمها من مدة العقوبة»، ويعني ذلك أن المحكوم عليه يجب أن يمضي في المنشأة العقابية ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها دون أن تخصم منها مدة الحبس الاحتياطي، وعلة ذلك أن مدة الحبس الاحتياطي تعد على الرغم من خصمها جزءاً من المدة التي سلبت خلالها حرية المحكوم عليه، فيتعين أن تحسب ثلاثة أرباع المدة على أساس كل فترة سلب الحرية.

حالة ارتكاب المحكوم عليه اثناء وجوده في المنشأة العقابية جريمة:

بينت الفقرة الثانية من المادة (٤٦) من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية حكم هذه الحالة في قولها بأنه: «أما إذا ارتكب المحكوم عليه اثناء وجوده في المنشأة جريمة فيكون الأفراج على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكاب هذه الجريمة مضافاً إليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه بسبب ارتكابها، ويعني ذلك أن المدة المحصورة بين دخول المحكوم عليه المنشأة العقابية وارتكابه الجريمة التالية لا تدخل في حساب ثلاثة أرباع المدة المطلوبة لجواز الأفراج الشرطي، إذ لا يفرج عنه إلا إذا أمضى - بالإضافة إليها - ثلاثة أرباع المدة المتبقية من عقوبته الأولى وقت ارتكابه الجريمة التالية وهو موجود بالمنشأة مضافاً إليها ثلاثة أرباع مدة العقوبة المحكوم بها من أجل هذه الجريمة التالية، وعلة هذا الحكم أن المحكوم عليه قد أثبت بارتكابه الجريمة التالية سوء سلوكه ومن ثم عدم جدارته بالأفراج الشرطي، إلا على أساس ثلاثة أرباع المدة المتبقية من العقوبة الأولى وقت ارتكابه الجريمة التالية مضافاً إليها ثلاثة أرباع مدة العقوبة المقضي بها عن جريمة الثانية فقط، أما المدة المحصورة بين دخوله المنشأة العقابية وبين ارتكابه الجريمة الثانية، فيتعين ألا يخصم منها شيء باسم الأفراج الشرطي(١).

حالات عدم التزام المحكوم عليه بتنفيذ جزء من العقوبة المحكوم بها:

القاعدة أن المدد التي تحتسب ثلاثة أرباعها هي الواجب على المحكوم عليه أن يقضيها فعلاً بالسجن، ومن ثم فلا تدخل فيها أية مدة يرفع القانون عباءها عن المحكوم عليه بسبب من الأسباب، ويعني ذلك صرف النظر عن كل مدة حكم بها ولكن سقط عن المحكوم عليه الالتزام بتنفيذها، وعلة ذلك أن المدة التي لا تنفذ لا تنتج أثراً في تقويم سلوك المحكوم عليه، فلا يصح أن تؤخذ في

(١) الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد، الأحكام العامة، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٦٥٤

الاعتبار عند تقدير الجدارة بالأفراج الشرطي(١) وتطبيقا لذلك فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (٤٧) من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية على أنه «إذا صدر عفو بتخفيض مدة العقوبة فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضائها في المنشأة للأفراج، المدة التي خفضت من العقوبة بمقتضى العفو»، مع ملاحظة أن القاعدة التي يقرها هذا النص ليست مقتصرة على العفو عن جزء من العقوبة، بل تمتد إلى جميع الحالات التي يسقط فيها عن المحكوم عليه الالتزام بتنفيذ جزء من مدة العقوبة المحكوم بها، كما لو جبت عقوبة السجن المؤبد عقوبة أخرى، أو جاوزت العقوبات المتعددة الحد الأقصى الذي نصت عليه المادة (٩١) من قانون العقوبات الاتحادي فصار القدر الزائد غير واجب التنفيذ.

من يملك الأفراج الشرطي :

الأصل أن الأفراج الشرطي يكون بقرار يصدر من وزير الداخلية ويبلغ النائب العام بصورة منه، (الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية).. وهو منحة للمحكوم عليه لا حق له، وهذا يعني أن لوزير الداخلية الأمر بالأفراج إذا تحقق من توافر شروطه، وقدر جدارة المحكوم عليه به، ولا يتوقف إصداره لهذا القرار على طلب المحكوم عليه، كما لا يلتزم وزير الداخلية بإصداره إذا طلب المحكوم عليه ذلك وأثبت استيفاءه كل الشروط التي يتطلبها القانون، فللوزير سلطة تقديرية، يستعملها وفق الاعتبارات العقابية التي تحدد جدارة المحكوم عليه بالأفراج الشرطي، وقد أباح القانون للمحكوم عليه أن يتقدم بشكواه - فيما يتعلق بالأفراج عنه - إلى النائب العام الذي يتعين عليه النظر فيها، وفحصها واتخاذ ما يراه كفيلا برفع أسبابها (المادة ٤٨ من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية).

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨١٥ من ٧٢٩.

ويلاحظ أنه إذا كان الأصل أن الإفراج الشرطي يصدر به قرار من وزير الداخلية ويبلغ النائب العام بصورة منه، إلا أن المشرع الاتحادي يعطي للمحكمة التي أصدرت الحكم بعقوبة السجن المؤبد على المحكوم عليه أن تحكم بالإفراج عن الأخير إذا ثبت لها حسن سلوكه وصلاح أمره، كما لها أن تجعل الإفراج مفترنا بأي تدبير من التدابير المنصوص عليها في قانون العقوبات، وذلك بناء على طلب يقدمه المحكوم عليه بالسجن المؤبد الذي أمضى في تنفيذ العقوبة خمس عشرة سنة (المادة ٤٥ من القانون الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية).

الغاء الإفراج الشرطي :

وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة (٣٠٢) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي فإنه «يجوز بناء على طلب النيابة العامة الغاء الإفراج تحت شرط إذا أخل المفرج عنه بالقيود المشار إليها في الفقرة السابقة). أي الفقرة الثانية من المادة المذكورة التي تنص على أن «يخضع المفرج عنه تحت شرط خلال باقي المدة المحكوم بها عليه للشروط المبينة في القانون المشار إليه) أي قانون المنشآت العقابية.

وبالرجوع إلى نصوص القانون الاتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ في شأن المنشآت العقابية لم نجد فيها ما يشير إلى شروط يتعين على المفرج عنه تحت شرط الخضوع لها خلال باقي المدة المحكوم بها عليه، وأن كان مشروع هذا القانون قد نص في المادة (٥١) منه على أنه «إذا خالف المفرج عنه الشروط التي وضعت للإفراج أو لم يقيم بالواجبات المفروضة عليه أو إذا وقع منه ما يدل على سوء سلوكه»، وهذا يعني أن سبب الغاء الإفراج الشرطي هو مخالفة المفرج عنه الشروط التي وضعت للإفراج وعدم قيامه بالواجبات المفروضة عليه أو إذا وقع منه ما يدل على سوء سلوكه.

ونرى بأنه يتعين على المشرع الاتحادي أن يتدخل ويضيف إلى القانون

الاتحادي لتنظيم المنشآت العقابية نصوصا يوضح فيها أسباب إلغاء الإفراج الشرطي والسلطة المختصة بتقريره، والأثر المترتب عليه.

متى يصبح الإفراج نهائيا :

يبين لنا من نصوص القانون الاتحادي رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم المنشآت العقابية أن الإفراج يصبح نهائيا بحلول التاريخ الذي كان مقررًا لانتهااء العقوبة، دون استلزام توافر أية شروط أخرى.

الفرع الثالث

العقوبات المالية

«الغرامة»

تعريفها :

الغرامة عبارة عن الزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الدولة مبلغاً من المال يحدده القاضي في حكمه كعقوبة على ارتكاب الجريمة، وقد عرفتھا المادة (٧١) من قانون العقوبات الاتحادي في قولها «عقوبة الغرامة هي الزام المحكوم عليه أن يدفع للخزينة المبلغ المحكوم به، ولا يجوز أن تقل الغرامة عن مائة درهم، ولا يزيد حدها الأقصى على مائة ألف درهم في الجنايات وثلاثين ألف درهم في الجنح، وذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه»(١).

ويبين لنا من هذا التعريف أن الالتزام بالغرامة يعني علاقة دائنية: المدين

(١) عرفتھا المادة ٢٢ من قانون العقوبات المصري في قولها: «العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم، ولا يجوز أن تقل عن مائة قرش ولا أن يزيد حدها الأقصى في الجنح عن خمسمائة جنيه ، وذلك مع عدم الإخلال بالحدود التي يبينها القانون لكل جريمة».

فيها هو المحكوم عليه، والدائن هو الدولة، وسببها الحكم القضائي الذي أثبت مسئولية الحكوم عليه عن جريمته وقرر التزامه بعقوبتها، أما موضوعها فهو المبلغ الذي يتعين أدائه^(١).

مزايا وعيوب الغرامة (٢).

تظهر مزايا عقوبة الغرامة من عدة أوجه، فهي تفضل بدون شك العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدّة، وذلك لأنها تحقق الغاية من العقاب بصفة عامة دون أن يكون هناك وجه للخوف من خطر عدوي الأجرام الذي يكون مصدره في كثير من الأحيان اختلاط المحكوم عليهم في السجن، وأنها لا تؤثر في المركز الاجتماعي للمحكوم عليه، ومن ثم لا تثير مشكلات العودة إلى صفوف المجتمع من جديد، وتدبير وسائل العمل الشريف التي تثيرها العقوبات السالبة للحرية، ولها فوق هذا ميزات عملية واقتصادية لاسيما إلى انكارها، ويبدو ذلك بصفة خاصة في أنها توفر على المجتمع اعباء مالية يقتضيها تنفيذ العقوبات الأخرى، بل على العكس تشكل مورداً مالياً هاماً، إلى جانب كونها عقوبة مرنة يستطيع القاضي التصرف بمقدارها بحيث يجعله مناسباً تماماً لظروف الحالة التي يقضي فيها بها، وهي عقوبة يمكن الرجوع فيها دائماً إذا ثبت أنها وقعت بغير حق.

وعلى الرغم من هذه الأوجه الإيجابية لعقوبة الغرامة، فإن عيوبها تظهر من نواح عديدة، أبرزها أن أثرها لا يقتصر على المحكوم عليه وإنما يمتد إلى عائلته بطريق غير مباشر. كما لا تحقق المساواة في العقاب لأن الأفراد يختلفون من ناحية ثرائهم، ومن ثم تؤدي إلى اختلاف وطأتها باختلاف ثروة المحكوم

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٢٢، ص ٧٢٥.

(٢) Merie R. et, Vltu. A., 'Traite' de droit criminel, droit, penal general', To. I, Paris, ed' (٢) cujas, 1981, P. 892.

عليه، فإن كان ثرياً لا يتأثر بفرضها. وإن كان فقيراً فهو ينوء بها، وهذا يعني أنها لا تحقق بصفة مطلقة بعض الخصائص الأساسية في العقوبة وأهمها أن تكون شخصية وإن تكون وطأتها واحدة بالنسبة للجميع، وفوق هذا فإن تنفيذها قد يتعثر بصعوبات مختلفة كأعسار المحكوم عليه أو تهريب الأموال.

ولكن هذه العيوب لا تعدل مزاياها، ويمكن تدارك أغلبها، خاصة وإن النقد الذي يستند إلى أن أثرها يتعدى غير المحكوم عليه يقوم أيضاً بالنسبة لباقي العقوبات، ويمكن ملافاة عدم المساواة، بجعل الغرامة متناسبة مع إيراد المحكوم عليه، كأن يؤخذ في الغرامة بالنظام الذي يحكم ضريبة الدخل، كما يمكن لتحقيق التنفيذ تقسيط الغرامة على من لا يستطيع تسديدها دفعة واحدة، أو تشغيله فيما يقابل جزء منها، وما إلى ذلك مما أدخل في التشريعات الحديثة (١).

خصائص الغرامة :

الغرامة التي تقصدها المادة (٧١) من قانون العقوبات الاتحادي هي الغرامة الجنائية، وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات من حيث:

١ - كونها لا توقع إلا من محكمة جنائية، ومن ثم يتعين على المحكمة اتباع القواعد التي يحددها قانون الإجراءات الجزائية، ويكون المطالبة بها للنيابة العامة.

٢ - إنها ذات صبغة شخصية، فلا يلزم بها غير الشخص المسؤول عن الجريمة، أي لا يحكم بها على ورثته، وإذا تولى المحكوم عليه بعد الحكم عليه

(١) الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤١٥، ص ٩٢.

نهائيا، تنفذ الغرامة في تركته، فإذا لم توف بها التركة فلا يلتزم الورثة بها، ولا يمكن تنفيذها عليهم بطريق الإكراه البدني، ذلك لأن الغرامة دين على التركة، وليست ديناً على الورثة، فضلا عن أنها عقوبة شخصية تنفذ بدنيا على المحكوم عليه بها، دون سواه.

٣ - أن الغرامة إحدى صور الجزاء الجنائي الذي يمثل قدراً من الإيلام المقصود إيقاعه على مرتكب الجريمة.

٤ - تسري على الغرامة جميع الأحكام الخاصة بالدعوى الجنائية، والعقوبة كالتقادم الجنائي، والعفو، ويعد الحكم بها سابقة في العود، وتتعدد بتعدد المتهمين، كما يجوز أن يشملها نظام وقف التنفيذ إلى غير ذلك من الأحكام الخاصة بالعقوبة.

٥ - تخضع الغرامة لمبدأ الشرعية إذ أنها لا توقع الأبناء على نص في قانون العقوبات يحدد نوعها ومقدارها، ويلتزم القاضي حدودها المقررة في النصوص القانونية.

يبين لنا مما سبق أن الغرامة تختلف عن التعويض المدني الذي يتميز بخصائص عكسية لما تقدم، فهو قد يصيب المتهم ومعه المسئول عن الحق المدني، ويصيب ورثته بعد وفاته، ويصدر به الحكم من محكمة جنائية أو مدنية حسب الأحوال، وبناء على طلب من المضرور من الجريمة لأبناء على طلب من النيابة العامة، ولا يتعدد بتعدد المحكوم عليهم، ولا يعد سابقة جنائية، وتنقضي الدعوى بالتعويض بأسباب انقضاء الدعوى المدنية لا الجنائية، إذ لكل منهما أسباب لانقضائها خاصة بها.

مجال تطبيق الغرامة:

الغرامة في قانون العقوبات الاتحادي عقوبة للجنايات والجنح

والمخالفات (١)، وقد تكون عقوبة أصلية كما قد تكون تكميلية، ولا تكون تبعية أبداً.

والغرامة كعقوبة أصلية يقررها المشرع عادة في الجنع والمخالفات، تاركا للقاضي حرية الاختيار بينها وبين عقوبة الحبس (انظر مثلاً: المواد ١٨١ و٢٠٧، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٥١، ٢٨١، ٣١٣، ٣٤٣، ٣٧٤، ٣٩١، ٤٠٠ و٤١٤، من قانون العقوبات الاتحادي) أو حرية الجمع بين العقوبتين في حكمه أو الحكم بأحدهما فقط (انظر مثلاً المواد ١٦٥، ١٦٨، ١٩٨، ٢٤٥، ٢٦٢، ٢٩٢، ٣٣٠، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٩٤، ٤٢٤، ٤٣٤ من قانون العقوبات الاتحادي). أو ملزماً إياه بالجمع بين العقوبتين معاً، «انظر مثلاً المواد ٢٣٧، ٢٥٩، ٢٩٠، ٣٤٢/٢ و٣٤٣/٢، ٢٦٢، ٤٠٩، من قانون العقوبات الاتحادي»، وقد يقررها بمفردها دون أن يقرنها بعقوبة الحبس وجوباً أو اختياراً (انظر مثلاً المواد ٢٧٤، ٢٧٢/٢، ٣٨٠/١، ٤٣٢ و٤٣٣ من قانون العقوبات الاتحادي).

أما في الجنايات فإن الغرامة لم ترد إطلاقاً بين العقوبات الأصلية المقررة لها (انظر المادة ٢٨ من قانون العقوبات الاتحادي).

(١) يلاحظ أنه بمقتضى القانونين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ورقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢، قد أدخلت على قانون العقوبات المصري تعديلات كثيرة خاصة فيما يتعلق بعقوبة الغرامة، ففي المخالفات ألغيت عقوبة الحبس البسيط، وأصبحت الغرامة هي العقوبة الأصلية الوحيدة فنصت المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات على أن «تلغى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع في كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، وفي هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بعد أدنى مقداره عشرة جنيهات، وبعد أقصى مقداره مائة جنيه، ومفاد هذا أن كل مخالفة كان يعاقب عليها بالحبس وجوباً أو مالهجة مع الغرامة أصبح يعاقب عليها بالغرامة لا يزيد الحدود الواردة في النص أما المخالفات عموماً فيعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه (المادة ١٢ عقوبات مصري) ولا تقل عن مائة قرش (المادة ٢٢ عقوبات مصري) ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، فالحد الأدنى قد يرتفع إلى عشرة جنيهات، على ما تقدم، والحد الأقصى قد ينقص عن مائة جنيه كما في المخالفات الواردة في المادتين ٣٧٨، ٣٩٠ من قانون العقوبات المصري.

والغرامة كعقوبة تكميلية يقررها المشرع عادة إلى جانب عقوبة أصلية سالبة للحرية، وعندئذ تكون العقوبة الأخيرة هي العقوبة الأصلية وتكون الغرامة عقوبة تكميلية، وأكثر ما يفعل المشرع ذلك إنما يكون في الجنايات، وهو ينتقي لذلك في الغالب الجنايات التي يدفع إلى ارتكابها باعث الاثراء غير المشروع، ويريد بذلك أن يثبت للجاني أن ما ناله هو النقيض مما كان يستهدفه، مثال ذلك جرائم الاختلاس والأضرار بالمال العام (المواد من ٢٢٤ إلى ٢٣٠ عقوبات اتحادي). وجرائم الرشوة (المواد من ٢٢٤ إلى ٢٢٨ عقوبات اتحادي) وبعض جرائم تزيف العملة والسندات المالية الحكومية (أنظر المادتين ٢٠٤، ٢٠٥ عقوبات اتحادي).

ومع ذلك فقد يقرر المشرع الغرامة كعقوبة تكميلية في جنايات لا يدفع إلى ارتكابها الاثراء غير المشروع، أنظر الجنايات المنصوص عليها في المادتين ١٦٢، ١٦٣ من قانون العقوبات الاتحادي.

وللغرامة في هذه الحالة صفة عقابية بحتة، كما هو الشأن في الغرامة كعقوبة أصلية.

تقدير الغرامة :

سواء كانت الغرامة عقوبة أصلية أو تكميلية، فإنه يجب أن تكون محددة، فلا تكون قانونية إذا لم يوضع لها حد أقصى، ولا يجوز أن ينص على أن يغرم المتهم كل ماله، إذ تكون في هذه الحالة مصادرة عامة، وهي محظورة بصريح نص المادة ٢٩ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر من سنة ١٩٧١(١).

(١) تنص المادة ٢٩ من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ على أن «المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الإبقاء على حكم قضائي. وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون».

- وأنظر بالمثل المادة ٣٦ من الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١.

وقد بين القانون الحد الأدنى للغرامة الذي لا يجوز أن تنقص عنه وهو مائة درهم، فقد نصت المادة (٧١) عقوبات اتحادي على أنه «ولا يجوز أن تقل الغرامة عن مائة درهم» ويترتب على ذلك أنه لا يجوز أن تقل عن هذا الحد ولو كانت قيمة الضرر تقل عنه، وكثيراً ما يكتفي القانون بهذا الحد الأدنى العام للغرامة، فلا يبين في نصوصه الحد الأدنى الذي يحكم به في كل حالة، ومع ذلك فإن المشرع ينص في جرائم كثيرة على حد أدنى للغرامة يزيد عن الحد الأدنى العام المقرر لها، كما هو الحال في المواد ١٦٣، ٣٧٩ و ٣٨٠ من قانون العقوبات الاتحادي.

أما الحد الأقصى للغرامة، فهو في الجنايات مائة ألف درهم، وفي الجنح ثلاثين ألف درهم، وذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه، (المادة ٧١ عقوبات اتحادي).

ويحدد القاضي مبلغ الغرامة في حكمه مراعيًا في ذلك عناصر تقدير العقوبة وهي جسامة الجريمة ومدى خطورة الجاني، وإذاتعدد المسئولون عن الجريمة فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد، ولا يكون مسئولاً إلا عما يحكم به عليه (المادة ٧٢ عقوبات اتحادي)(١)، فلا تضامن في الغرامات إلا إذا نص القانون على عكس ذلك، كما هو الحال في الغرامة النسبية.

الغرامة النسبية :

هذه الغرامة عقوبة تكميلية وجوبية - في الغالب - تتميز بأن مبلغها غير محدد رقمياً في نص القانون، إذ لا يبين هذا النص حداً أقصى بالرقم كما يفعل عادة في شأن عقوبة الغرامة كعقوبة أصلية، ومن ثم يتوقف تحديد هذا الرقم على ظروف كل قضية على حدها، ويكتفي النص بوضع معيار لهذا التحديد هو نسبة معينة من الحصيلة التي نالها الجاني من جريمته أو كان ينبغي نيلها، كالمثل أو الضعف أو الثلاثة أمثال، وإذا تعدد المتهمون الذين يجوز

(١) تقابل المادة ٤٤ من قانون العقوبات المصري.

الحكم عليهم بهذه الغرامة - فاعلين كانوا أو شركاء - فلا يحكم عليهم جميعاً إلا بغرامة واحدة تقاس بضرر الجريمة أو بفائدتها (أي وفقاً لضابط التناسب الذي حدده النص الخاص بهذه الجريمة) ويلزمون بها متضامنين مالم ينص القانون على غير ذلك (المادة ٧٢ عقوبات اتحادي) وعلة هذا الحكم الخاص بالغرامة النسبية أن الشارع قد حددها على أساس عيني مستمد من ضرر الجريمة أو فائدتها، فهو لا يريد أن تحصل الدولة على أكثر من ذلك، ومن ثم لا محل لتعدد هذه الغرامات، ومن ناحية ثانية يريد أن يضمن للدولة حصولها على كل مبلغ الغرامة، ومن ثم يقرر التضامن بين المحكوم عليهم، أما الغرامات العادية فالقاعدة أنها تتعدد بتعدد المحكوم عليهم، ولا تضامن بينهم ذلك أنها تكافئ مسئولية شخصية، ومن ثم كان لها طابع شخصي بحت، شأنها في ذلك شأن العقوبة السالبة للحرية (١).

(١) الأستاذ الدكتور رعو ف عبيد، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه ص ٨٦١.

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٢٩، ص ٧٤١.

الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام، النظرية العامة، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١٩٢، ص ١٠٢٦.

وقد عنيت محكمة النقض المصرية بتأصيل الغرامة النسبية فقالت: «أن المستفاد من عبارة المادة ٤٤ عقوبات وعبارة تعليقات وزارة الحقانية عليها أن الشارع إنما عني بالنص على الغرامة النسبية ليضمن للدولة أن تحصل من المتهمين جميعاً مبلغاً بصفة غرامة يساوي المبلغ المختلس لا أكثر ولا أقل، وهذا واضح أيضاً من استقراء النصوص الواردة في باب اختلاس الأموال الأميرية والفدر (المادة ١١٢ وما بعدها) فإنها قد ربطت تلك الغرامة بما يجب رده، وأبرزت المادة ١١٥ هذا الربط على نحو لا يدع مجالاً لأي شك، إذ نصت عبارتها الفرنسية بالزام الجاني بمبلغ مساو لضمه ما استغاده برد نصفه استحقاقية ويؤخذ النصف الآخر غرامة، وإن فالواجب في الغرامة النسبية أن يحكم بها على المتهمين معاً بحيث لا يستطيع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها، أما إيجاب هذه الغرامة كلها على واحد منهم فغير سديد».

نقض ١١ مارس ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٣٢٩، ص ٣١٨.

نقض ١٢ يونية ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س-٧، ق ٢٣٦، ص ٨٥٢.

وبالاحظ أن المشرع لم يخرج عن مبدأ شخصية العقوبة عند الحكم بالغرامة انسيبية كل ما هنالك أنه عند تنفيذ هذه الغرامة نص على التضامن بين المحكوم عليهم ، أي أنه إذا حكم على أكثر من شخص في جريمة واحدة كل بعقوبة الغرامة، فللدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها عليهم جميعا من شخص واحد فيهم فقط، ويكون لهذا الأخير أن يرجع على شركائه المتضامنين معه - تطبيقا للقواعد العامة للمسئولية المدنية في قانون المعاملات المدنية - كل بما أداه عنه مما قضى عليه به من غرامة، وكما قالت محكمة النقض المصرية فإن التضامن في هذا المقام لا يقصد به توقيع جزاء عقابي لكن مجرد تحقيق مصلحة مالية للخزانة العامة بما يتيح من يسر في تحصيل الغرامة (١).

كما يلاحظ أنه يكفي سندا للالتزام بالغرامة النسبية كون المتهم مسئولاً عن الجريمة، لا فرق في ذلك بين كونه فاعلاً أو شريكاً، وذلك بصريح نص المادة ٧٢ عقوبات اتحادي السالفة البيان.

ومن قبيل الغرامة النسبية ما قضت به المادة (٢٣٠) عقوبات اتحادي في صدر جرائم الاختلاس والأضرار بالمال العام، فتتضمن هذه المادة على أنه «فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم الواردة في هذا الفصل يحكم على الجاني بالرد وبغرامة مساوية لقيمة المال موضوع الجريمة أو المتحصل منها» (٢).

وقد ينص القانون على حد أدنى لهذه الغرامة النسبية، كما هو الحال في جريمة الرشوة، إذ وضع القانون حداً أدنى لهذه الغرامة هو ألف درهم (المادة ٢٣٨ عقوبات اتحادي) التي تنص على أن «يحكم على الجاني في جميع الأحوال المبينة في المواد السابقة من هذا الفصل بغرامة تساوي ما طلب أو قبل به على

(١) نقض ١٤ مايو ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٢، ص ٦٩٦

(٢) وبديهي أنه في حالة الشروع في جريمة من تلك الجرائم لا يتأتى الحكم بالغرامة النسبية. إذ أنها تتحدد بقيمة المال موضوع الجريمة، وفي تلك الحالة، لا يكون قد حدث استيلاء على مال حتى تقدر الغرامة على أساس قيمته.

نقض ٥ أكتوبر ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ في ١٢٨ ص ٦٧٢

الا تقل عن ألف درهم، كما يحكم بمصادرة العطية التي قبلها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة أو التي عرضت عليه، ولكن لا يحول دون اعتبار هذه الغرامة نسبية أن حداها الأدنى عين في النص بألف درهم، ذلك لأن حداها الأقصى كما هو واضح لم يعين رقمياً كالحدا الأدنى، وإنما تعين بنسبة معينة هي نسبة التساوي بقيمة ما طلبه أو قبله الجاني(١)، أما إذا لم ينص الشارع على حد أدنى للغرامة النسبية كانت مع ذلك مقيدة بالحد الأدنى العام للغرامة.

تنفيذ الغرامة :

يخضع تنفيذ الأحكام الخاصة بالغرامة ومصاريف الدمويين الجنائية والمدنية، والتعويضات المدنية المستحقة للحكومة وللمدعي المدني، ورد ما يجب رده ليهما، لقواعد مشتركة في بعض الأحيان، ومختلفة في بعضها الآخر، وأن كانت لا تخلو من روابط فيما بينها، لأنها كلها أصبحت ديونا على ذمة المحكوم عليه، لذا عالج قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي هذا الموضوع في باب واحد من الكتاب الرابع الذي خصص للتنفيذ هو الباب الخامس منه وعنوانه «تسوية المبالغ المحكوم بها»، (المواد من ٣٠٥ إلى ٣١٤) ونورد فيما يلي أهم أحكام هذا الباب، ما يتعلق منها بالتنفيذ العيني أولاً، ثم ما يتعلق منها بالتنفيذ عن طريق الأكره البيني بعد ذلك.

أولاً : التنفيذ العيني :

سلف لنا القول بأن الفقرة الثانية من ٢٣٠ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي تنص على أنه «لا يترتب على استئناف الحكم وقف تنفيذه ما لم تقرر المحكمة التي أصدرته غير ذلك وفقاً للشروط التي تراها»، ويعني هذا أن الأحكام الابتدائية الصادرة بالغرامة تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها، وعلة ذلك أن تنفيذ الغرامة لا يلحق بالمحكوم عليه ضرراً غير قابل للإصلاح، لأنه إذا ألغي الحكم رد إليه مبلغ الغرامة.

(١) انظر في هذا المعنى: نقض ٥ يونيو ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧، ق ٢٣٦، من ٨٥٣

وعمد تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات يجب على النيابة العامة قبل التنفيذ بها إعلام المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ ما لم تكن مقدرة في الحكم (المادة ١٣٥ أ ج اتحادي)

وإذا حكم بالغرامة وما يجب رده وبالتعويضات، وكانت أموال المحكوم عليه لا تفي بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوي الحقوق على حسب ترتيب الآتي:

أولاً - الغرامات وغيرها من العقوبات المالية.

ثانياً - المبالغ المستحقة للحكومة من رد وتعويض

ثالثاً - المبالغ المستحقة للمدعي بالحقوق المدنية.

وإذا كانت الجرائم المحكوم فيها مختلفة تخصم المبالغ المدفوعة أو التي تحصلت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولاً من المبالغ المحكوم بها في الجنايات ثم في الجنح ثم في المخالفات (المادة ١٣٦ أ ج اتحادي).

وإذا حبس شخص احتياطياً ولم يحكم عليه إلا بالغرامة، وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة درهم عن كل يوم من أيام الحبس المذكور، وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معاً وكانت المدة التي قضاه في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة (المادة ١٣٧ أ ج. اتحادي).

وللنيابة العامة أن تمنح المحكوم عليه عند الاقتضاء وبناء على طلبه أجلاً لدفع المبالغ المستحقة للحكومة، أو أن تأذن له بدفعها على أقساط بشرط ألا تزيد المدة على سنتين، وإذا تأخر المحكوم عليه في دفع قسط، حلت باقي الأقساط ويجوز للنيابة العامة الرجوع في الأمر الصادر منها إذا وجد ما يدعو

لذلك (المادة ٣٠٨ أ. ج اتحادي)(١)، والمقصود من هذا تيسير الوفاء بالغرامة، والقواعد التي تسمح بالتأجيل أو التقسيط تخلص فيما يلي:

١ - يكون التأجيل أو التقسيط بناء على طلب المحكوم عليه.

ب - يختص بنظر هذا الطلب النيابة العامة.

ج - لا يجوز أن تزيد مدة التأجيل أو التقسيط على سنتين.

د - إذا تأخر المحكوم عليه عن دفع أحد الأقساط حلت سائرهما.

هـ - يجوز للنيابة العامة أن ترجع في الأمر إذا وجد ما يدعو لذلك.

ثانيا : التنفيذ بالاكراه البدني :

الاكراه البدني هو حبس المحكوم عليه بعقوبة مالية مدة من الزمن، في مقابل المبلغ المحكوم به، إذا لم يكن له مال معروف يؤخذ منه هذا المبلغ، وذلك حتى لا يكون المتهم المعسر بعيداً عن مثال القانون في الجرائم التي فرض لها عقوبة مالية فحسب، أو إذا قضي عليه بعقوبة من هذا النوع(٢).

وأعمالنا لنص المادتين ٣٠٩ و ٣١١ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي فإنه «يجوز الاكراه البدني لتحصيل الغرامات وغيرها من العقوبات

(٢) تقابل المادة ٥١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المصري، مع ملاحظة أن المشرع المصري قد أعطى هذه السلطة لقاضي المحكمة الجزئية في الجهة التي يجري التنفيذ فيها، في الأحوال الاستثنائية، بناء على طلب المتهم، وبعد أخذ رأي النيابة العامة، وفي حالة الأذن للمحكوم عليه بدفع الغرامة على أقساط فيشترط القانون ألا تزيد المدة على تسعة أشهر.

(٢) يرى البعض أن في استبدال الغرامة بالحبس ما يستوجب النقد، إذ يتضمن من المساوئ ما يفوق الإيجابيات، خاصة وأن المحكوم عليه يلزم بتنفيذ عقوبة الحبس الذي قد يورثه الانحراف، لسبب قد لا يكون لإرادته دخل فيه لانتفاء قدرته على دفع المال.

انظر في ذلك:

د. علي محمد جعفر، العقوبات والتدابير وأساليب تنفيذها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، رقم ٣٦ ص ٥٠.

المالية، ويكون هذا الاكراه بحبس المحكوم عليه، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة درهم أو أقل ولا يجوز أن تزيد مدة الاكراه على ستة أشهر، وإذا تعددت الأحكام يكون التنفيذ باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها على ألا تزيد مدة الاكراه على سنة، وهذا يعني أن المشرع قد وضع حداً أقصى للاكراه البدني مقدراً أن سلب الحرية من أجل التزامات مالية لا يصح أن يجاوز حداً معيناً، ويختلف هذا الحد باختلاف ما إذا قضى بهذه الالتزامات حكم واحد أو أحكام متعددة، فإذا قضى بها حكم واحد فالحد الأقصى ستة أشهر، أما إذا قضت بها أحكام متعددة تعين ألا تزيد مدة الاكراه البدني في مجموعها على سنة.

واعمالاً لنص المادة ٣١٠ أ١ ج اتحادي) فإنه «تسري أحكام المواد (٢٩٩) إلى (٣٠٤) على التنفيذ بطريق الاكراه البدني، وهذه المواد خاصة بتأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية بأمر رئيس النيابة العامة، وأنه إذا تنوعت العقوبات المقيدة للحرية وجب تنفيذ العقوبة الأشد أولاً، وعدم إخلاء سبيل المحبوس المحكوم عليه قبل أن يستوفي مدة العقوبة، وجواز الافراج الشرطي، وكيفية تنفيذ التدابير.

ونرى أن المشرع قد خافه التوفيق في صياغته للمادة ٣١٠ أ١ ج اتحادي متقدمة البيان، إذ كان يتعين عليه صياغتها على النحو التالي «تسري أحكام المواد (٢٩٥) إلى (٣٠٤) على التنفيذ بطريق الاكراه البدني، وذلك لأن أعمال نص المادة (٢٩٩) أ١ ج اتحادي يتطلب بالضرورة سريان أحكام المواد من ٢٩٥ إلى ٢٩٨ وهي الخاصة بأحوال تأجيل تنفيذ العقوبة السالبة للحرية وجوباً أو جوازاً بحسب الأحوال، ومع ذلك - وإلى أن يقوم المشرع بتعديل صياغة نص المادة ٣١٠ أ١ ج اتحادي - فإن قصد المشرع يذهب إلى أن كل الأسباب التي توجب تأجيل البدء في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية أو تجيز ذلك تنتج ذات الأثر بالنسبة للاكراه البدني فتوجب تأجيله أو تجيزه، وتأجيل التنفيذ - كما قدمنا - وجوبي بالنسبة للمجنون، وجوازي بالنسبة للمرأة الحامل، والمريض، وبالنسبة لأحد الزوجين إذا كانا يكفلان صغيراً.

ويكون تنفيذ الأكره البدني بأمر يصدر من النيابة العامة، ويشرع فيه في أي وقت كان بعد إعلان المحكوم عليه وبعد أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات، المقيدة للحرية المحكوم بهاء (المادة ٣١٢ أ ج اتحادي) وهذا الحكم تطبيق لقاعدة البدء بتنفيذ العقوبة الأشد ثم الأخف منها، ولما كانت العقوبات السالبة للحرية جميعاً أشد من الغرامة تعين أن يستوفيها المحكوم عليه قبل أن يخضع لأجراء هو في حقيقته تنفيذ للغرامة.

وينتهي الأكره البدني إذا صار المبلغ الموازي للمدة التي قضاها المحكوم عليه في الأكره محبوساً على مقتضى المواد السابقة مساوياً للمبلغ المطلوب أصلاً بعد خصم ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته (المادة ٣١٣ أ. ج اتحادي).

وتبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة والعقوبات المالية الأخرى بتنفيذ الأكره البدني عليه باعتبار مائة درهم عن كل يوم (المادة ٣١٤ أ ج اتحادي) وعلة هذا الحكم أن الغرامة عقوبة ويقصد بها الأيلام، والأكره البدني مؤلم بطبيعته وقد رأى المشرع أن إيلام الأكره يمكن أن يقاوم إيلام الغرامة، ويحقق أغراضها العقابية فيغني عنها.

المبحث الثاني

العقوبات الفرعية

تمهيد وتقسيم :

أشار المشرع الاتحادي في قانون العقوبات تحت عنوان «العقوبات الفرعية» إلى نوعين مختلفين من العقوبات الفرعية، أولهما هو العقوبات التبعية بالمعنى الدقيق، وهي العقوبات التي تتبع عقوبة أصلية وجوباً ويقوة القانون، فتتفادها السلطة المختصة بغير ما حاجة إلى حكم يصدر بها من القاضي، وثانيهما هو العقوبات التكميلية، وهي تلك التي يوقعها القاضي وجوباً أو جوازاً بالإضافة إلى العقوبة الأصلية، فلا يملك الحكم بها بمفردها، وهذا هو ما يفرقها عن العقوبة الأصلية.

وقد رأينا أن نفرد لكل منهما مطلباً على حدة

المطلب الأول

العقوبات التبعية

تمهيد وتقسيم

سلف لنا القول بأن العقوبات التبعية هي التي قررها المشرع بصفة ثانوية لتلحق بالمتهم - في الأحوال التي نص عليها القانون - بصفة حتمية وبقوة القانون كنتيجة للحكم عليه ببعض العقوبات الأصلية، التي تعتبر هذه الجزاءات الثانوية تابعة لها حتماً . وذلك دون حاجة إلى أن يتدخل القاضي للنص عليها في حكمه الذي يصدره بالأدانة والعقاب، ويفهم من هذا بالبداية أنه لا بد لكي تلحق بالمتهم عقوبة من هذه العقوبات الثانوية، من أن يكون هناك حكم بعقوبة أصلية من العقوبات التي تلحق بها العقوبة التبعية حتماً في الأحوال التي ينص عليها القانون، وتؤكد على ذلك المادة ٢/٧٣ من قانون العقوبات الاتحادي بقولها «وتلحق هذه العقوبات - أي العقوبات التبعية - المحكوم عليه بقوة القانون دون حاجة إلى النص في الحكم وذلك على النحو المبين في هذا الفرع» :

ولقد نص المشرع الاتحادي على العقوبات التبعية في المادة (١/٧٣) من قانون العقوبات بقوله : «العقوبات التبعية هي :

١ - الحرمان من بعض الحقوق والمزايا.

٢ - مراقبة الشرطة

ونفرد لكل عقوبة من هاتين العقوبتين فرعاً مستقلاً.

الفرع الأول

الحرمان من بعض الحقوق والمزايا (١)

ماهية هذه العقوبة :

فحوى هذه العقوبة هو الحرمان من بعض الحقوق والمزايا على نحو

(١) ويسمى التجريد المدني في القانونين اللبناني والسوري، أو الحرمان من الحقوق المدنية في القانون الليبي. ويختلف نطاقه في القوانين العربية. ولعل القانون العراقي أكثرها شمولاً، فقد نصت المادة ٩٦ عقوبات على الحرمان من أحد عشر حقاً وميزة.

وفي القانون اللبناني والسوري قد يكون التجريد المدني عقوبة أصلية، وذلك في الجنايات السياسية. وهي مؤقتة حدها الأدنى ثلاث سنوات وحدها الأقصى خمس عشرة سنة (المادة ٤٤)، ويبدو أن التجريد وحده لا يتناسب مع جسامه الجناية ولو كانت سياسية، لذلك لم تعتبره القوانين الأخرى عقوبة أصلية. وقد فطن المشرع الليبي إلى ذلك فنص على أنه «يمكن الحكم مع التجريد المدني بالحبس البسيط من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وإذا كان المحكوم عليه أجنبياً تحتم الحكم بالحبس، والحبس عنده يعتبر عقوبة تكميلية» (انظر المادة ٤٢ عقوبات). وفي نفس المعنى المادة ٤٧ من قانون المغرب.

والحرمان عقوبة تبعية للحكم بعقوبة جنائية في قوانين مصر وليبيا والعراق والجزائر (انظر المواد ٢٥ مصري، ٢٤ ليبي، ٩٦ عراقي، ٦ - ٨ جزائري). والتجريد المدني عقوبة تبعية أو فرعية في القانونين اللبناني والسوري لكل حكم بعقوبة جنائية، أو للحكم بالإبعاد أو الإقامة الجبرية في جنائية سياسية (م ٦٢ عقوبات).

ولعل أفضل القوانين في هذا الخصوص هو ما جعل الحرمان عقوبة تكميلية جوازية، أي لا تلزم المحكمة بالقضاء بها، إذ يحسن أن ينص القانون على الحقوق والمزايا التي يصبح حرمان المحكوم عليه منها وتختار المحكمة حسب ظروف كل جريمة ما ترى أن يحرم المحكوم عليه منها. وهكذا فعل القانون التونسي، فقد أجاز للقاضي في الجنايات والجنح أن يحكم بحرمان المحكوم عليه من حق أو ميزة مما نص عليه القانون. فلم يوجب عليه أن يحكم بحرمان وإذا حكم به فلا يلزم بأن يجعله شاملاً لكل الحقوق والمزايا وإنما يجوز له أن يختار منها ما يلائم ظروف الدعوى. وفي كل هذا تطويع للتفريد القضائي. انظر المواد ٥، ٨٦، و ١٠٠ و ١٢٤ من قانون تونس).

وراجع الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى: أصول قانون العقوبات في الدول العربية. دار النهضة العربية. سنة ١٩٨٢. رقم ١٢٠ ص ١٥٥ وما بعدها.

يضيق من دائرة نشاط المحكوم عليه في المجتمع بأعتبار أن هذا الحرمان يعيب مركز المحكوم عليه الاجتماعي ويحط من سمعته ويقيّد من حقوقه القانونية، ومن ثم يحقق هذا الحرمان الإيلاّم لأنه يعنى عدم ثقة المجتمع في المحكوم عليه ويسجل عليه أنه أدنى من سواه من حيث القيمة الاجتماعية(١).

خصائص هذه العقوبة :

تتميز عقوبة الحرمان من بعض الحقوق والمزايا بالخصائص الآتية:

١- تتبع الحكم الصادر بعقوبة جنائية فقط وهي السجن المؤبد والسجن المؤقت. وكذلك عقوبة الأعدام في الفترة بين الحكم وتنفيذ العقوبة، كما تلحقه إذا عفى عنه - ما لم ينص قرار العفو على خلاف ذلك - وهذا يعني أن هذه العقوبة تلحق العقوبة الأصلية بغض النظر عن تنفيذها، ومن ثم فلا يؤثر فيها قرار العفو عن العقوبة الأصلية ما لم ينص صراحة على شمولها بقرار العفو.

٢ - تقع حتماً وبقوة القانون... دون حاجة إلى أن تنص عليها المحكمة في حكمها.

٣ - غير قابل للتجزئة، فهي توقع مجتمعة، ولا يستطيع القاضي أن يقرر تجزئتها وحرمان المحكوم عليه من بعض هذه الحقوق دون البعض الآخر، وليس لسلطة التنفيذ أن تجرى هذه التجزئة.

٤ - أنها عقوبة مؤبدة في بعض حالاتها ومؤقتة في البعض الآخر.

الحقوق والمزايا التي يتناولها الحرمان :

حددت المواد من ٧٤ إلى ٧٨ من قانون العقوبات الاتحادي الحقوق والمزايا التي يحرم منها المحكوم عليه، وذلك في قولها بأن: «كل حكم صادر

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق، رقم ٨٤٨، ص ٧٥٢.

بعقوبة الأعدام يستتبع بقوة القانون من يوم صدوره، وحتى يتم تنفيذه حرمان المحكوم عليه من كل الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة التالية - المادة ٧٥ عقوبات اتحادي - وبطلان كل أعمال التصرف والإدارة التي تصدر عنه عدا الوصية، وتعين المحكمة المختصة قيما على أموال المحكوم عليه تتبع في اجراءات تعيينه وتحديد سلطاته الأحكام المعمول بها في شأن القوامة على المحجور عليهم (المادة ٧٤ عقوبات اتحادي).

والحكم بالسجن المؤبد أو المؤقت يستتبع بقوة القانون من وقت صدوره حرمان المحكوم عليه من كل الحقوق والمزايا الآتية:

١ - أن يكون ناخباً أو عضواً في المجالس التشريعية أو الاستشارية.
٢ - أن يكون عضواً في المجالس البلدية أو في مجالس إدارة الهيئات أو المؤسسات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام أو شركات المساهمة أو مديراً لها.

٣ - أن يكون وصياً أو قيماً أو وكيلًا.

٤ - أن يحمل أوسمة وطنية أو أجنبية.

٥ - أن يحمل السلاح.

ولا يجوز أن تزيد مدة الحرمان على ثلاث سنوات من تاريخ الانتهاء من تنفيذ العقوبة. (المادة ٧٥ عقوبات اتحادي).

ولا يجوز للمحكوم عليه بعقوبة السجن المؤبد أو المؤقت أن يتصرف في أمواله خلال مدة سجنه إلا بأذن من المحكمة المدنية أو الشرعية المختصة التابع لها محل أقامته، ويقع باطلا كل تصرف يبرمه المحكوم عليه بالخالفه لحكم الفقرة السابقة. (المادة ٧٦ عقوبات اتحادي). ويقصد من حكم هذه المادة إبعاد المحكوم عليه عن إدارة أمواله حتى لا يسوء استخدامها، وقد يستغلها لرشوة حراسة أو محاولة الفرار أو للتهرب من سداد العقوبات المالية المحكوم بها عليه.

ولما كان حرمان المحكوم عليه من إدارة أمواله يقتضي تعيين قيم يتولى هذه الإدارة فقد نصت المادة ٧٧ (عقوبات اتحادي) على أن «يختار المحكوم عليه لإدارة أمواله خلال مدة سجنه قيما تقره المحكمة المدنية أو الشرعية المختصة التابع لها محل إقامته، فإذا لم يتم هذا الاختيار خلال شهر من بدء تنفيذ عقوبة السجن، عينت تلك المحكمة قيما عليه بناء على طلب النيابة العامة أو أي ذي مصلحة، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة ويكون القيم في جميع الأحوال تابعا للمحكمة في كل المسائل المتعلقة بقوامته وترد إلى المحكوم عليه أمواله بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن إدارته».

ويلاحظ أن هذا الحرمان هو تقرير «لحجر قانوني» يشمل كل أعمال الإدارة ويضع قيما على أعمال التصرف، وهذا الحجر هو اعتراف بحقيقة الواقع، إذ المحكوم عليه عاجزاً فعلاً أثناء فترة سجنه عن إدارة أمواله، والحجر من هذه الوجهة في مصلحته لأنه يضع إدارة أعماله في يد شخص قادر على ذلك.

ويلاحظ أيضاً أن هذا الحجر مؤقت بمدة عقوبة السجن المحكوم بها، وينقضي بالأفراج الشرطي، ويقتصر نطاقه على الحقوق المالية، أما الحقوق الشخصية، كالزواج والطلاق والأقرار بالنسب فلا شأن له بها، كما أن هذا الحجر مقتصر على أعمال الإدارة فهي التي تغل عنها يد المحكوم عليه، أما أعمال التصرف - سواء أكانت بعوض أم بغير عوض - فيبقى الحق في مباشرتها للمحكوم عليه، ولكن يقيد بالحصول على إذن المحكمة المدنية أو الشرعية المختصة التابع لها محل إقامته(١).

(١) وتعليقاً لذلك فقد قضت محكمة ملوي الجزئية بأنه «لم يعط القانون الجديد للقيم على المحكوم عليه بجناية الحق في بيع الألبان بل أبقى هذا الحق للمحكوم عليه نفسه بشرط الحصول على الأذن بذلك من المحكمة، ويدل على ذلك قوله «ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بالإيصاء، أو بالوقف أو بناء على إذن من المحكمة المدنية» فتقييد وظيفة القيم بالإدارة من جهة وإباحة التصرف للمحجور عليه بعد استئذان المحكمة، =

ويترتب على الحجر ضرورة تعيين قيم على المحكوم عليه، والأصل أن يختاره المحكوم عليه، وألا تولت عنه ذلك المحكمة المدنية أو الشرعية المختصة التابع لها محل إقامته (١)، وهي تعينه بناء على طلب النيابة العامة، أو كل ذي مصلحة، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة، ويكون القيم الذي تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته (٢).

ومهمة القيم مقصورة على إدارة أموال المحكوم عليه، وتنتهي بانتهاء مدة السجن المحكوم بها، وعندئذ يرد القيم إلى المحكوم عليه أموال، ويقدم له حسابا عن إدارته وكل التزام يتعهد به المحكوم عليه مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغيا من تلقاء نفسه.

= فيما خلا الأيضاء، والوقف من جهة أخرى يدلان على أن التصرف ببيع الأتبان هو من حقوق المحكوم عليه.

حكم لمحكمة ملوي الجزئية، مدني، في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦، المجموعة الرسمية ص ٨، ص ٤٣.

(١) ويلاحظ أن «قرار المحكمة القاضي بتعيين قيم لإدارة أموال شخص محكوم عليه بعقوبة جنائية عملا بالفقرة الرابعة من المادة الخامسة والعشرين من قانون العقوبات المصري، لا يعتبر حكما له قوة الشيء المحكوم فيه، فيجوز لآخوة شخص محكوم عليه أن يطلبوا من المحكمة عزل القيم الذي عينته وتعيين أحدهم بدلا عنه، إذا خيف على مصلحة المحكوم عليه من إدارة ذلك القيم».

حكم لمحكمة أسيوط الابتدائية مدني، في ٢٣ أكتوبر ١٩٢٠، المجموعة الرسمية ص ٢١، ص ١٣٧.

(٢) وتطبيقا لذلك فقد قضت محكمة قنا الابتدائية بأن «يكون المحكوم عليه بالأشغال الشاقة مجبورا عليه في إدارة أمواله مدة العقوبة، فإذا لم يعين هو قيما له تصدق المحكمة على تعيينه لإدارة أمواله أو لم يسع أحد غيره في ذلك جاز للنيابة بصفتها محافظة على الصالح العام، أن تطلب تعيين قيم له، ويقدم الطلب إلى (أودة) مشورة المحكمة المدنية وهي بعد سماع أقوال النيابة ومن يطلب تعيينه، والتحقق من لياقته تقرر تعيينه على شرط أن يؤدي حسابا عن إدارته كل مدة معينة، وأن يودع صافي الإيراد بخزينة المحكمة، على ذمة المحجور عليه وأما مصاريف قضية تعيينه فإنه تلزمه بصفتها المذكورة».

حكم لمحكمة قنا الابتدائية في ٦ مارس ١٨٩٥ الحقوق س-١٠، ق ٢٦، ص ٩٩.

العزل من الوظائف العامة :

اعمالا لنس المادة (٧٨) من قانون العقوبات الاتحادي فإنه «إذا كان المحكوم عليه بعقوبة السجن المؤبد أو المؤقت موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة ترتب على الحكم عزله منها».

والعزل يعني فقد المنصب العام وجميع المزايا المادية والمعنوية المرتبطة به وعدم الصلاحية لشغل منصب عام طيلة المدة التي يقرر العزل خلالها(١)

ويلاحظ أن العزل من الوظيفة العامة بوصفه جزاء من جزاءات الدعوى الجنائية، عقوبة مستقلة عن العزل كجزاء من جزاءات الدعوى التأديبية استناداً إلى مبدأ استقلال المسؤولية الجنائية عن المسؤولية التأديبية، ومن ثم فإنه لا يؤثر في وجوب الحكم بالعزل من الوظيفة سبق مجازاة المتهم بالعزل كجزاء تأديبي (٢)، وواقع الأمر أن العزل كمعقوبة جنائية يعني حرمان الموظف من حق تقلد الوظيفة العامة المدة التي قررها القانون هذا بخلاف العزل كجزاء تأديبي فإنه يعني مجرد انتهاء العلاقة الوظيفية بينه وبين الدولة، دون أن يؤثر

(١) عرفت المادة (١/٢٦) من قانون العقوبات المصري العزل من وظيفة أميرية بأنه الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها.

- ويلاحظ أن آثار العزل لا تنصرف إلى الماضي، أي لا تنصرف إلى تاريخ سابق على لحظة صيرورة الحكم به باتاً، ومن ثم لا يمس الحق في المرتب المقابل لمدة الخدمة السابقة على العزل أو المعاش المستحق عنها، وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأن «الحرمان من الحق المكتسب لا يبتسر حصوله إلا بنص صريح في القانون فلا يجوز التوسع بالقياس في الأحوال المنصوص عليها في القانون فبناء على ذلك نص المادتين ٣٩، ٤٠ من قانون العقوبات - المصري - الذي يجعل الحرمان من حق التمتع بمرتب ملحقاً حتماً بكل عقوبة جنائية لا يفي لحرمان مستخدم الحكومة في السابق من حقه في المعاش المرتب له، إذا حكم عليه فيما بعد بعقوبة جنائية.

استئناف مصر ٢١ أكتوبر ١٩٠١، المجموعة الرسمية س٢ ص١٧١.

(٢) نقض مصري ١٢ يونية ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س١٨، ق١٦٠، ص٧٩٢

في حق الموظف في التعيين مستقبلا في وظيفة عامة أخرى دون تقيد بهذه المدة (١).

كما يلاحظ أنه لا يحكم بالعزل إلا على موظف عام أو مكلف بخدمة عام، ومن ثم لا يجيز القانون أن يحكم بعزل غير موظف ولو ارتكب جريمة يجيز فيها القانون أو يوجب الحكم بالعزل، بل لا يجيز ذلك ولو كان معه في هذه الجريمة مساهم هو موظف وحكم عليه بالعزل، وقد يؤدي ذلك إلى نتيجة تصطدم بالعدالة ذلك أن المتهم الموظف يفقد صلاحيته لشغل وظيفة عامة خلال مدة العزل في حين لا يفقد غير الموظف هذه الصلاحية (٢).

ونعتقد بأنه كان يتعين على المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة أن ينص صراحة على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة، وهذا الحرمان كما يؤدي إلى عدم قبول المحكوم عليه في خدمة الحكومة على هذا النحو، فإنه يؤدي كذلك بطبيعة الأمور إلى عزل المحكوم عليه من وظيفته إذا كان موظفاً، أو فسخ عقده إن كان متهداً أو ملتزماً، ويتم هذا العزل بقوة القانون لمجرد صدور الحكم على المتهم بعقوبة جنائية فالعبرة إذن هو الحكم بعقوبة الجنائية (٣).

(١) الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور . الوسيط في القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٦٠٢، ص ٦٧٨

(٢) الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد، الأحكام العامة المرجع السابق الإشارة إليه ص ٦٩٣.

(٣) وهكذا فعل المشرع المصري إذ نص في المادة ٢٥ (أولاً) من قانون العقوبات على أن «كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان من المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية: أولاً - القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة».

الفرع الثاني

مراقبة الشرطة

ماهيتها :

يقصد بعقوبة مراقبة الشرطة بصفة عامة إخضاع المحكوم عليه للملاحظة الشرطة مدة من الزمن للتحقق من سلوكه ومنعه من التواجد في ظروف من شأنها أن تغريه بارتكاب جريمة تالية، ويعني ذلك أن هدف مراقبة الشرطة هو احتمال الأقدام على جريمة تالية، أي مواجهة خطورة إجرامية، وهذه هي وظيفة التدابير الاحترازية^(١) فمفهوم المراقبة أيا كانت صفتها لا تخرج عن كونها من «تدابير الدفاع الاجتماعي» ضد الأشخاص الخطرين أو الذين تدعو حالتهم إلى إساءة الظن بهم.

قيودها :

لكي تحقق مراقبة الشرطة الغاية منها فإن ذلك يستلزم بالضرورة فرض مجموعة من القيود على حرية المحكوم عليه للتحقق من سلوكه ومنعه من التواجد في ظروف من شأنها أن تغريه بارتكاب جريمة تالية، وقد أحالت

(١) الأستاذ الدكتور رءوف عبيد النظرية العامة، المرجع السابق الإشارة إليه ص ٨٥٠.

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٨٦١، ص ٧٦١

الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور، الوسيط في القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٥١٧، ص ٦٨٣

وأنظر على العكس من ذلك الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى حيث يرى أن المراقبة تنطوي على معنى العقوبة. فلا مبر في بعض القوانين لإدخالها في التدابير الاحترازية.

الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى، أصول قانون العقوبات، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ١١٨، ص ١٥٣.

المادة (٧٩) من قانون العقوبات الاتحادي في بيان قواعد مراقبة الشرطة إلى ما يحدده وزير الداخلية، ولم نعثر على قرار صادر من وزير الداخلية في هذا الخصوص، وأن كانت المادة (١١٥) من قانون العقوبات الاتحادي قد تحدثت عن المراقبة كتدبير جنائي مقيد للحرية بقولها أن «المراقبة هي إلزام المحكوم عليه بالقيود التالية كلها أو بعضها وفقاً لما يقرره الحكم».

١ - أن لا يغير محل إقامته إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة، فإذا لم يكن له محل إقامة عينت له هذه الجهة محلاً.

٢ - أن يقدم نفسه إلى الجهة الإدارية المختصة في الفترات الدورية التي تحددها.

٣ - أن لا يرتاد الأماكن التي حددها الحكم.

٤ - أن لا يبرح مسكنه ليلاً إلا بأذن من الجهة الإدارية المختصة.

ومخالفة أحكام المراقبة تقوم بها جريمة تستوجب الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ٣/٧٩ عقوبات اتحادي).

والواقع أن المراقبة هي العقوبة الوحيدة التي يصدق عليها اصطلاح، «مقيدة للحرية»، وهي تطبق على جميع الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية للحكم بها، ذكوراً أو إناثاً^(١).

(١) أنظر في هذا المعنى

نقض مصري ١٥ يناير ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض ص ٢، ث ١٦٤، ص ٤٢٤

ويلاحظ أن القانون لم يستثن من ذلك سوى الأحداث ذكوراً كانوا أو إناثاً إذا كانت أعمارهم لا تزيد على ثماني عشرة سنة كاملة، وعلة استثناء الأحداث من الخضوع لمراقبة الشرطة أنها ليست التدبير الملائم لدرء خطورتهم، فما تتفحصه من قيوم لا يلائم إلا البالغين، بل قد يكون معرقلاً لسعي الحدث لبناء مستقبله، ولذلك وضع المشرع =

حالات توقيها :

وفقاً لأحكام قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فإن مراقبة الشرطة عقوبة تبعية فرضها القانون بنص المادة (٧٩) من هذا القانون في قولها أن «من حكم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في جريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي أو في جريمة تزيف نقود أو تزويرها أو تقليدها أو تزوير طوابع أو مستندات مالية حكومية أو محررات رسمية أو في جريمة رشوة أو اختلاس أو سرقة أو قتل عمد مقترن بظرف مشدد يوضع بحكم القانون بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة وفقاً للقواعد التي يحددها وزير الداخلية مدة مساوية لمدة العقوبة على أن لا تزيد على خمس سنوات؛ ومع ذلك يجوز للمحكمة في حكمها أن تخفف مدة المراقبة أو أن تأمر بأعفاء المحكوم عليه منها أو أن تخفف قيودها، ومن غير المفهوم أن المشرع الاتحادي قد اعتبر المراقبة هنا عقوبة بينما اعتبرها في صورة أخرى تدبيراً احترازياً. لأنه من المعروف أن الشارع يجعل مراقبة الشرطة من قبيل العقوبات عندما لا يعرف التدابير الاحترازية كنظام قانوني مستقل، وهذا ما ليس موجوداً في قانون العقوبات الاتحادي، إذ يعرف هذا القانون التدابير الاحترازية كنظام قانوني مستقل، على ما سنفصله فيما بعد.

والملاحظ على مراقبة الشرطة التي فرضها المشرع الاتحادي في نص المادة (٧٩) عقوبات اتحادي -- المتقدمة البيان - إنها عقوبة تبعية مصدرها القانون ولاحتياج في توقيها إلى حكم من القضاء، ثم إنها اختيارية إذ يجوز للمحكمة أن تخفف مدتها أو أن تأمر بأعفاء المحكوم عليه منها أو أن تخفف قيودها، وهذا يعني أنه إذا لم تتدخل المحكمة على ذلك النحو، فإن مراقبة الشرطة

= للأحداث تدابير من نوع خاص، هي التدابير المقررة للأحداث الجانحين والمشردين، وهي تغني عن تطبيق مراقبة الشرطة عليهم، ولذلك فقد نصت المادة ٢/١١ من القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث الجانحين والمشردين على أنه «لا يخضع الحدث للعقوبات التبعية أو التكميلية عدا المصادرة وغلق المحل والعزل من الوظيفة».

تلتحق المحكوم عليه حتما وبقوة القانون كما هو الشأن في العقوبات التبعية (١).

وتطبيقا لحكم المادة (٧٩) من قانون العقوبات الاتحادي فإن مراقبة الشرطة كعقوبة تبعية تتطلب أن يكون المتهم قد حكم عليه بأحدى عقوبتين أصليتين، وأن تكون هذه العقوبة قد حكم بها عليه من أجل إحدى جرائم محددة على سبيل الحصر، والعقوبات هما السجن المؤبد، والسجن المؤقت، والجرائم هي الجنايات الماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي وتزيف النقود أو تزويرها أو تقليدها، أو تزوير طوابع أو مستندات مالية حكومية أو محررات رسمية، وجنايات الرشوة أو الاختلاس أو السرقة أو القتل العمد المقتن بظرف مشدد.

ويجعل القانون مدة مراقبة الشرطة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها. ويضع لها حداً أقصى لا تتعداه في أية حالة، هو خمس سنوات، ويخول المحكمة سلطة تخفيض مدة هذه العقوبة أو الإعفاء منها.

(١) المراقبة كعقوبة تبعية منصوص عليها في قوانين مصر والكويت والعراق، بمقتضى الحكم بعقوبة جنائية في جرائم معينة، والجنايات المتفق عليها في هذه القوانين هي الجنايات الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي وتزيف العملة والسرقة والقتل العمد، ولا تجاوز مدة المراقبة في هذه القوانين جميعاً خمس سنوات انظر المواد ٢٨ عقوبات مصري، ٢٤ عقوبات كويتي، ٩٩ عقوبات عراقي.

وقلما تكون المراقبة عقوبة أصلية ويغلب أن تكون تكميلية، فهي عقوبة أصلية مقررة في القانون المصري والليبي لجريعتي التشدد والاشتباه، والمراقبة عقوبة تكميلية في معظم القوانين عن جرائم معينة، فهي في القانونين المصري والليبي تكميلية وجوبية في العود للتشدد أو العود للاشتباه، وجوازية في القانون المصري في بعض الجناح، كقتل الحيوانات وأتلاف المزروعات أو عند العود في البعض الآخر كما في السرقة والنصب.

تنفيذ مراقبة الشرطة :

تبدأ مدة المراقبة بعد انقضاء مدة العقوبة الأصلية المحكوم بها(١)، وتنتهي المراقبة بانقضاء المدة المحددة لها، ولو لم تنفذ كلها أو بعضها بسبب وجود المحكوم عليه في السجن(٢)، أو بسبب تغيبه عن محل إقامته، أو لأي سبب آخر ولو كان هذا السبب هو هروب المحكوم عليه من المراقبة، ويعني هذا أن المراقبة لا يمد التاريخ المقرر لانقضائها إذا تعذر تنفيذها(٣)، وتعليل ذلك أنه إذا كانت الغاية من مراقبة الشرطة هي الحيلولة بين الخاضع لها وبين ارتكاب جرائم أخرى خلال المدة المحددة لها، فإن انقضاء هذه المدة - أيا كانت كيفية ذلك - دون ارتكاب جريمة يعني أن المراقبة قد حققت الغاية منها، فلا يكون ثمة مبرر لامتدادها(٤).

ولما كانت المراقبة تنتهي من تلقاء نفسها بانتهاء مدتها، فلا يتصور سقوطها بمضي المدة كثيرها من العقوبات، لأن هذا السبب لانقضاء العقوبة يفترض عدم تنفيذها.

(١) وإعمالاً لذلك تنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة (٤١) من القانون الاتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢، في شأن تنظيم المنشآت العقابية على أن يفرج عن المسجون ظهر اليوم التالي لانتهاء مدة العقوبة ، ومع ذلك إذا كان المسجون مقررّاً وضعه تحت مراقبة الشرطة. . يجب على إدارة المنشأة تسليم المسجون في الموعد المحدد بالفقرة السابقة إلى مركز الشرطة المختص..

(٢) والفرض هنا أن يكون محبوساً احتياطياً أو تنفيذاً لحكم آخر.

(٣) تنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات الاتحادي على أن تبدأ مدة المراقبة من التاريخ المحدد في الحكم لتنفيذها ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها إذا تعذر تنفيذها.

(٤) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٧٦، ص ٧٦٦.

المطلب الثاني

العقوبات التكميلية

سبق أن أشرنا إلى أن العقوبات التكميلية هي التي لا تلحق المحكوم عليه إلا إذا نص عليها القاضي صراحة في حكمه المتضمن للعقوبة الأصلية.. وقد نص المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، على العقوبات التكميلية في الفرع الثاني من الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الأول (المواد من ٨٠ إلى ٨٢) وهذه العقوبات التكميلية هي:

أولاً - الحرمان من بعض الحقوق والمزايا :

تحدثت عن هذه العقوبة المادة (٨٠) عقوبات اتحادي بقولها أن «للمحكمة عند الحكم في جناية بالحس أن تأمر بحرمان المحكوم عليه من حق أو مزية أو أكثر مما نص عليه في المادة (٧٥) وذلك لمدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضاءها لأي سبب آخر».

ويفترض هذا النص أن المحكوم عليه قد ارتكب إحدى الجنايات التي نص عليها قانون العقوبات ثم قررت المحكمة توافر ظروف مخفف لمصلحته فحكم عليه بالحبس فقط. وقد جعل المشرع الحرمان من الحقوق والمزايا - في هذه الحالة - عقوبة تكميلية جوازية إذ أجاز للمحكمة أن تحكم بحرمان المحكوم عليه من حق أو ميزة مما نص عليه القانون في المادة ٧٥ عقوبات، فلم يوجب عليها أن تحكم بالحرمان، وإذا حكمت به فلا يلزم بأن تجعله شاملاً لكل الحقوق والمزايا، وإنما يجوز لها أن تختار منها ما يلائم ظروف الدعوى، وفي كل هذا - وبلا شك - تطويع للتفريد القضائي.

وقد وضع الشارع لعقوبة الحرمان من بعض الحقوق والمزايا - كعقوبة

تكميلية جوازية - حداً أدنى هو سنة واحدة وحداً أقصى هو ثلاث سنوات ، وأعطى المحكمة السلطة التقديرية في تحديدها بين الحدين السابقين.

ولما كانت عقوبة الحرمان من بعض الحقوق والمزايا عقوبة تكميلية في هذه الحالة، فإنه يتعين على المحكمة أن تحدد في حكمها مدتها على أن يبدأ تنفيذها من نهاية تنفيذ العقوبة الأصلية أو انقضاءها لأي سبب آخر.

ثانياً - العزل من الوظيفة العامة

العزل من الوظيفة العامة - كما سبق وأن أوضحنا - هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها، وقد مر بنا أن العزل في هذا المعنى عقوبة تبعية في حالة الحكم بعقوبة السجن المؤبد أو المؤقت، وذلك وفقاً لحكم المادة (٧٥) عقوبات اتحادي، أما باعتباره عقوبة تكميلية - يتعين لتنفيذها أن ينص عليها في الحكم - فقد نصت عليه المادة (٨١) من قانون العقوبات الاتحادي بقولها أنه «يجوز عند الحكم على موظف عام بالحبس في إحدى الجرائم التي يشترط أن يكون الجاني فيها موظفاً عاماً أن يحكم عليه بالعزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات».

والملاحظ أن العزل في الحالة المنصوص عليها في المادة (٨١) عقوبات اتحادي - مقدمة البيان - عقوبة تكميلية جوازية بصفة دائمة، ويشترط لتوقيعها أن تكون الجريمة المرتكبة من الجرائم التي يشترط أن يكون الجاني فيها موظفاً عاماً، وأن تكون العقوبة المحكوم بها عليه هي الحبس.

وتقرير الحبس كعقوبة على الجرائم التي يشترط أن يكون الجاني فيها موظفاً عاماً يمكن أن يكون في حالتين :

الأولى : أن يرتكب الموظف العام جنائية يشترط أن يكون الجاني فيها موظفاً عاماً، كإفشاء أسرار أو ثمن عليها من أسرار الدفاع عن الدولة (المادة ١٥٩ عقوبات اتحادي) وجرائم الاختلاس والأضرار بالمال العام (المواد من ٢٢٤ إلى ٢٣٦ عقوبات اتحادي) وجرائم الرشوة (المواد من ٢٣٤ إلى ٢٣٦ عقوبات اتحادي) وجرائم التعذيب والإكراه لحمل متهم أو شاهد أو خبير على

الاعتراف بجريمة أو على الأدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها أو لكتمان أمر من الأمور (المادة ٢٤٢ عقوبات اتحادي)، وكما في جريمة الموظف الذي يعاقب المحكوم عليه بأشد من العقوبات المحكوم بها عليه (المادة ٢٤٣ عقوبات اتحادي) إلا أن المحكمة ترى أن ظروف الجريمة أو المجرم تستدعي الرأفة ومن ثم تحكم عليه بالحبس عملاً بظروف الرأفة، المنصوص عليها في المادة (٩٨) من قانون العقوبات الاتحادي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكم في هذه الجنايات بعقوبة الجناية يستتبع العزل بقوة القانون - أي كعقوبة تبعية - وذلك عملاً بحكم المادة (٧٨) عقوبات اتحادي كما مر بنا، ولكن المشرع أراد بالنص في المادة (٨١) عقوبات اتحادي على العزل كعقوبة تكميلية في الجنايات التي يشترط أن يكون الجاني فيها موظفاً عاماً، أن يحتاط لحالة ما إذا لم تر المحكمة أن تحكم بعقوبة الجناية، وقدرت أن تأخذ الموظف المتهم بالرأفة وتحكم عليه بالحبس عملاً بحكم المادة (٩٨) عقوبات اتحادي، وهنا تتضح العلة في اعتبار العزل عقوبة تبعية تارة، وعقوبة تكميلية تارة أخرى في الجنايات، فهو عقوبة تكميلية كلما احتاج الأمر لتدخل المحكمة، ويكون ذلك في حالة إذا ما استعملت المحكمة سلطاتها في تطبيق الظروف المخففة وتنزل بمقتضاها إلى عقوبة الحبس، عندئذ لا سبيل إلى توقيع عقوبة العزل على الموظف المتهم بقوة القانون فلا مناص من تدخل المحكمة لتوقيعها على أساس أن العزل هنا عقوبة تكميلية جوازية (١).

(١) الأمر على العكس من ذلك في قانون العقوبات المصري حيث جعلها المشرع عقوبة تكميلية وجوبية في نص المادة ٢٧ عقوبات بقولها أن «كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه...» ونعتقد بصحة موقف المشرع المصري، إذ الملاحظ في الجنايات المنوه عنها في المتن أنها جنائيات تتعلق بالوظيفة العامة، وكون ارتكاب أحداها يعني اساءة استغلال الثقة التي وضعت في الموظف العام حينما عهد إليه بمنصبه، فيتعين لذلك تقرير عدم جبراته بهذه الثقة وعدم جبراته بمنصبه.

والحالة الثانية : ان يرتكب الموظف العام جنحة يشترط ان يكون الجاني فيها موظفاً عاماً، ويقضي الحكم فيها بحبسه، ومن الجنح التي تقع من الموظفين العموميين جريمة الاضراب عن العمل (المادة ٢٢١ عقوبات اتحادي) والمادتين ٢٤٠، ٢٤١، عقوبات اتحادي الخاصتان بالقبض وتفتيش الأشخاص والمنازل بدون وجه حق. والمادة ٢٤٥ عقوبات اتحادي الخاصة باستعمال القسوة مع الناس.. أي غالبية الجرائم المتعلقة باستغلال الوظيفة واساءة استعمال السلطة الواردة في الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الاتحادي.

وقد وضع الشارع لعقوبة العزل من الوظيفة العامة كعقوبة تكميلية جوازية حداً أدنى هو سنة واحدة، وحداً أقصى هو ثلاث سنوات واعطى المحكمة السلطة التقديرية في تحديدها بين الحدين السابقين.

ثالثاً : المصادرة

تعريف المصادرة وخصائصها :

المصادرة هي نزع ملكية المال جبراً عن مالكه واضافته إلى ملك الدولة بدون مقابل، فهي عقوبة نافذة للملكية جوهرها حلول الدولة محل المحكوم عليه - أو غيره - في ملكية المال.

ويحدد هذا التعريف خصائص المصادرة : فهي عقوبة مالية، وهي عقوبة مادية أو عينية، أي ترد على مال معين، وهي عقوبة تكميلية، وهي في إحدى حالتها جوازية، وفي الثانية وجوبية، وحين تكون وجوبية تكون لها خصائص التدبير الوقائي، وللمصادرة حالة ثالثة تكون فيها تعويضاً (١).

(١) وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية أن «المصادرة لاجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة قهراً عن صاحبها، وبغير مقابل، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون علي غير ذلك فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت ادانته» وقضى عليه بعقوبة أصلية، وقد تكون المصادرة =

وقد نصت على المصادرة وحددت أحكامها المادة (٨٢) من قانون العقوبات الاتحادي في قولها «للمحكمة عند الحكم بالإدانة في جناية أو جنحة أن تحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة أو استعملت فيها أو التي كان من شأنها أن تستعمل فيها.. وذلك كله دون أخلال بحقوق الآخرين حسني النية، وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن الأشياء المضبوطة ملكا للمتهم» (١).

الفروق بين الغرامة والمصادرة :

على الرغم من أن المصادرة عقوبة مالية كالغرامة، إلا أن أخص ما يميز المصادرة عن الغرامة أن المصادرة عقوبة تؤدي عينا، أي نقل ملكية أشياء بعينها إلى الدولة بدون مقابل في حين أن الغرامة عقوبة نقدية لا تنشأ للدولة إلا مجرد حق دائنية قبل المحكوم عليه بمبلغ معين، هذا فضلا عن أن الأصل في الغرامة أنها عقوبة أصلية. على حين لا تكون المصادرة إلا عقوبة تكميلية، ولا يمكن أن تجيء في صورة عقوبة أصلية أو تبعية أبدا، والمجال الرئيسي للغرامة هو المخالفات والجنح في حين يقتصر مجال المصادرة على الجنایات والجنح،

= وجوبية يقتضيتها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية، إذ نص على أن تقول الأشياء المصادرة إلى المجني عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار، وهي بوصفها الأولى تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به مادامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهي بوصفها الثاني توفر للمجني عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة».

نقض ٢٢ مارس ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٠، ص ٤٠٩

نقض ١٠ يونيو ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠٩، ص ٦١٧

(١) تقابل المادة ٣٠ من قانون العقوبات المصري.

وأخيراً فإن الغرامة عقوبة دائماً في حين أن المصادرة قد تكون تدبيراً واقياً، كما أنها قد تكون من قبيل التعويض، على ما سيجيء.

انواع المصادرة :

المصادرة نوعان : مصادرة عامة، ومصادرة خاصة، والمصادرة العامة هي : نزع ملكية أموال المحكوم عليه جملة ونقلها إلى ملكية الدولة، وهي عقوبة راجعة للمتهم لا تقتصر آثارها عليه، وإنما تمتد إلى أسرته وورثته من بعده خروجاً على مبدأ شخصية العقوبة، وفضلاً عن هذا فإنه يغلب عليها طابع التدبير السياسي الذي يلجأ إليه الحاكم للنيل من خصومه السياسيين، وقد ألغيت هذه العقوبة في أغلب التشريعات (١)، كما نص الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة في المادة ٣٩ منه على أن «المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بناء على حكم قضائي، وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون» (٢).

أما المصادرة الخاصة فتنصب على شيء بعينه يكون جسم الجريمة أو يكون قد استعمل فيها أو تحصل منها، وهي التي ينص المشرع على أحكامها

(١) وردت عقوبة المصادرة العامة في التشريع الفرنسي سنة ١٨١٠ في مجال الجنايات والجنح التي تقع ضد أمن الدولة الخارجي، وألغيت سنة ١٨١٤، وأعيدت في تشريع صادر سنة ١٩١٨، في مجال جرائم الخيانة، وأمتد نطاقها سنتي ١٩٢٨، ١٩٢٨، على جرائم الهروب من الجندية، وسنة ١٩٢٩ اشتملت على جرائم أمن الدولة الخارجي في زمن الحرب، وسنة ١٩٤٤ على جرائم التعاون مع العدو وبعض الجرائم الاقتصادية وفي التشريع الحالي تقتصر المصادرة العامة على بعض جرائم الاعتداء على أمن الدولة بمقتضى المادة ٢٧ من قانون العقوبات الفرنسي، والملاحظ أن تشريع المصادرة العامة يظهر في أوقات الأزمات والإضطراب، ويختفي في حالات السلم والاستقرار.

أنظر : Jean Pradel : Droit Penal interoduction generale, droit Penal generale, Paris, c'd, Cujas, 1484, P. 571.

(٢) وبهذا تنص المادة ٣٦ من الدستور المصري في قولها أن «المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي».

العامة في المادة (٨٢) من قانون العقوبات الاتحادي، وهي في بعض الأحوال تعتبر عقوبة خالصة جوازية ترد على أشياء حيازتها مشروعة ومملوكة للمحكوم عليه، ولكن قامت بينها وبين الجريمة صلة، وتهدف كعقوبة إلى انزال إيلام بالمحكوم عليه يستحقه من أجل جريمته، وفي أحوال أخرى تعتبر المصادرة مجرد تدبير احترازي وجوبي ترد على أشياء حيازتها غير مشروعة، وقد تكون مملوكة لغير المحكوم عليه، وتهدف إلى الحيلولة بين حائز الشيء وبين أن يستعمله مستقبلاً في ارتكاب الجريمة، أي أن غرضها - كسائر التدابير الاحترازية - هو توقي خطورة إجرامية كامنة في هذه الأشياء^(١)، وأحياناً تعتبر المصادرة تعويضاً ومن ثم فهي تخضع لأحكام التعويض دون أحكام العقوبات أو التدابير الاحترازية فلا يحكم بها إلا بناء على طلب المضرور، ولا يجوز أن تجاوز قيمة الشيء المصادر ما يستحقه، ويحكم بها على ورثة المسئول عن الضرر، ويحكم بها على البراءة، ويجوز أن يحكم بها القضاة المدني وأخيراً فهي لا تنتقل إلى الدولة ولكن تنتقل إلى المضرور أصلاً لما أصابه من ضرر^(٢).

الأشياء التي تجوز مصادرتها :

نصت المادة (٨٢/١) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «المحكمة عند الحكم في جنابة أو جنحة أن تحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة التي استعملت فيها أو التي كان من شأنها أن تستعمل فيها، وذلك كله دون أخلال بحقوق الآخرين حسني النية وعلى ذلك تكون الأشياء التي تجوز مصادرتها هي.

١ - الأشياء التي تحصلت من الجريمة : وهي الأشياء التي حصل عليها الجاني بواسطة الجريمة، بحيث لم يكن ليحصل عليها إذا لم يكن قد

Gerraud. R: op. cit, No. 650, 427.

(١)

H. Donnedieu de Vabres, op cit, No. 683, P.395

(٢)

ارتكب جريمته، ومثالها الفائدة التي حصل عليها الموظف المرتشي، وحصوله ألعاب القمار، وثمان المواد المخدرة المعاقب على بيعها، وحصوله ترويض النقود المزيفة، ونحو ذلك، وعلة مصادرة هذه الأشياء هي حرص المشرع على نفي أن تكون الجريمة سببا لمغرم.

٢ - الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة : ويراد بها كل شيء استعمل في الجريمة، كالسلاح الذي استخدم في القتل، وأدوات الكسر التي استعملت في السرقة، والآلة التي استخدمت في تقليد العملات، والسيارة التي استعملت في نقل المخدرات أو السلع المهربة، وعلة مصادرة هذه الأشياء هي حرص المشرع على تفادي احتمال أن يكون استمرار حيازة الجاني لها سببا لارتكاب جرائم تالية.

٣ - الأشياء التي من شأنها أن تستعمل في الجريمة : ويراد بها كل أداة خصصها الجاني كي يستخدمها في تنفيذ الجريمة، فهي مخصصة لذلك بحسب قصده، ولكن لم يتم له استخدامها لسبب لاحق على التخصيص، وقد تخير المشرع عبارة «الأشياء التي من شأنها أن تستعمل في الجريمة» نقلا من المشرع المصري بدلا من «الأشياء التي أعدت للجريمة» التي جاءت بالمادة ٣٦ من قانون العقوبات الإيطالي الصادر سنة ١٨٨٩، وهي الأصل الذي أخذ عنه النص المصري، وجاءت في تعليقات الحقانية المصرية على ذلك أن عبارة «التي أعدت لذلك تكاد لا تكون وافية، فإن في كثير من الأحيان تكون الجريمة التي أعدت هذه الأشياء لاستعمالها في ارتكابها مخالفة للجريمة التي حكم على المتهم من أجلها» والظاهر أن مقصود الشارع هو مواجهة حالة ما إذا أعد الجاني شيئا لاستعماله في جريمة ثم وقف فعله عند حد الشروع دون أن يستعمل الشيء المذكور».

وعلى هذا النحو فإن الأشياء التي من شأنها أن تستعمل في ارتكاب الجريمة تتضمن الأشياء التالية :

١ - كل أداة أعدها الجاني لارتكاب جريمة معينة، ولكنه ارتكب هذه الجريمة عن طريق أداة أخرى، كبنادقية أعدت لقتل ولكن ارتكب القتل عن طريق خنجر.

ب - كل أداة خصصها الجاني لارتكاب جريمة ولم يتح له استخدامها لوقوف نشاطه عند الشروع فيها، كبنادقية صوبت تجاه شخص لقتله ولكن لم يتح إطلاق رصاصها عليه.

ج - الأداة التي أعدت لارتكاب جريمة معينة، ولكن ارتكبت بدلا منها جريمة أخرى تعد نتيجة محتملة لها، مثال ذلك أداة الكسر التي يحملها العازم على السرقة إذا ما واجه مقاومة المجني عليه فقتله ثم لم يتح له ارتكاب السرقة للقبض عليه.

وعلة مصادرة هذه الأشياء هي تبادي أن يكون بقاؤها في حوزة الجاني حاملا له على ارتكاب جريمة تالية (١).

الشروط العامة للمصادرة :

يقصد بالشروط العامة للمصادرة تلك الشروط التي يجب أن تتوافر كي تكون المصادرة جائزة أو واجبة، وهذه الشروط هي :

١ - ارتكاب جريمة :

لا محل للمصادرة ما لم ترتكب جريمة، وهذا الشرط متطلب سواء اعتبرت المصادرة عقوبة أو تدبيراً وقائياً، فالقاعدة أنه لا عقوبة ولا تدبير إلا من أجل فعل يعد جريمة، وتطبيقاً لذلك فلن يكون للحكم بالمصادرة محل إذا

(١) الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى. القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٣١ ص ٦١٥

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني. القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٨٢ ص ٧٧٢

كان الفعل موضوع الاتهام لا يخضع لنص تجريم أو يسري عليه سبب اباحة(١)، أو كان شروعاً في جريمة لا يعاقب القانون على الشروع فيها.

٢ - أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة :

واضح من نص الفقرة الأولى من المادة (٨٢) من قانون العقوبات الاتحادي - المتقدمة البيان - أن المصادرة لا تكون إلا في الجنايات والجنح بغير حاجة إلى أن ينص عليها بصفة خاصة في كل جنائية أو جنحة، أما في المخالفات فلا يحكم فيها بالمصادرة إلا حين ينص القانون صراحة على ذلك في مخالفة بعينها، ويعني ذلك أن مجال المصادرة في المخالفات مقتصر على الحالات الاستثنائية التي قد ترد في شأنها نصوص خاصة(٢).

٣ - صدور حكم قضائي بالمصادرة :

وقد حرص الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٧١ على تقرير هذا الشرط فالمادة (٢/٣٩) منه تنص على أنه «ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بناء على حكم قضائي» وهذا الشرط نابع من طبيعة المصادرة كعقوبة أو تدبير احترازي، إذ من المقرر هو عدم جوازها إلا بحكم قضائي، حرصاً على حماية الحقوق الفردية من أن تمس عن غير طريق القضاء، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لسلطة الاتهام أن تقرر مصادرة الأشياء التي ضبطتها وثبت لها توافر شروط المصادرة فيها ، وينبغي على ذلك أيضاً أن كل سبب يحول دون إقامة الدعوى كالتقادم أو الوفاة أو العفو يجعل المصادرة غير ممكنة قانوناً(٣).

(١) كما إذا ثبت توافر حق الدفاع الشرعي فلا تجوز مصادرة السلاح الذي استعمله المتهم في قتل المعتدي أو جرحه .

(٢) نقض مصري ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥، ق ١٩٧، ص ٩٠٢

(٣) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٢٥ ص ٧٧٠

٤ - أن يكون الشيء مضبوطاً :

يجب ألا تصدر الأشياء إلا إذا ضبطت فعلاً قبل الحكم، وهذا واضح من التعبير في القانون «بالأشياء المضبوطة» (١)، ذلك أن المصادرة عقوبة عينية، أي تنصب على أشياء بعينها تحصلت من الجريمة أو استعملت أو كان من شأنها أن تستعمل في ارتكابها، فعا لم تكن هذه الأشياء مضبوطة بالفعل وموضوعة تحت نظر المحكمة، لا يمكن لها الحكم بمصادرتها قائلة «متى ضبطت» ولا الحكم بالزام المحكوم عليه بتقديم مقابل لها أو بدفع ثمنها مثلاً (٢).

والمقصود بضبط الشيء أن يكون تحت يد السلطات العامة، سواء ضبط بمعرفتها أو قدمه إليها أحد الأفراد أو الجاني من تلقاء نفسه، ومتى كان الشيء مضبوطاً فلا يمنع من مصادرته أن يكون قد بيع بمعرفة النيابة عند ضبطه وفقاً لنص المادة (٨٦) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي (٣)، وفي هذه الحالة تنصرف المصادرة إلى ثمنه (٤).

(١) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن «المصادرة عقوبة لا يقضي بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه، على ثمة الفصل في الدعوى، فإن كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم القانون».

نقض ٢ أكتوبر ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢، ق ١٤٧، من ٧٦٦

(٢) ومن تعليقات العقائدية المصرية على نص المادة ٣٠ عقوبات مصري أن «النص يقضي بقصر المصادرة على الأشياء التي يضبطها رجال الضبطية القضائية، إذ ليس من المفيد أن تحكم المحكمة فيما يختص بأشياء لم تقدم إليها».

(٣) نص المادة ٨٦ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ على أنه «إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم بقاءه نفقات تستغرق قيمته جاز الأمر ببيعه بطريق المزاد العلني إذا سمحت تلك مقتضيات التحقيق ويحتفظ بثمن البيع لصاحب الحق فيه».

(٤) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه «إذا امرت النيابة العامة ببيع الشيء المضبوط الذي يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته طبقاً للمادة ١٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الحكم بمصادرته ينصب على الثمن المتحصل من بيعه».

نقض ١٤ يونيو ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١، ق ٢٤٩، من ٧٦٢.

ونرى أنه لا يلزم لتوافر هذا الشرط أن يكون الشيء المضبوط منقولاً (١) إذ من المتصور ضبط العقار بوضعه تحت الحراسة أو الحجز عليه، هذا فضلاً عن أن تعبير «الأشياء» الذي استعمله المشرع يتسع للمنقولات والعقارات على السواء، وهذا يعني أنه يجوز مصادرة العقار إذا توافرت فيه شروط المصادرة كما إذا كانت الهدية التي تلقاها المرتش عقاراً جازت مصادرته (٢)

المصادرة كعقوبة :

تكون المصادرة عقوبة إذا لم تكن الأشياء موضوع المصادرة مما لا يجعل القانون مجرد حيازته أو بيعه جريمة، والمصادرة كعقوبة لا تكون إلا تكميلية أي لا توقع إلا بحكم تابع لعقوبة أصلية، فالعقوبات التكميلية لا يقضي بها استقلالاً (٣)، وعلى ذلك فإن كل سبب يحول دون الحكم بالعقوبة الأصلية يحول كذلك دون الحكم بالمصادرة فإذا عرض مانع من موانع المسؤولية أو مانع من موانع العقاب فلا يجوز المصادرة، كما لو كان الفعل قد ارتكب في حالة ضرورة، أو ثبت جنون المتهم وقت ارتكابه، وإذا مات المتهم قبل صدور الحكم البات بالمصادرة أنقضت بوفاته الدعوى الجزائية واستحال تبعاً لذلك صدور الحكم بالعقوبة الأصلية أو المصادرة، ولكن إذا كانت وفاته لا حقة على الحكم البات فهي لا تمس حقوق الدولة على المال المصادر إذ قد انتقلت ملكيته إليها بهذا الحكم. وبطبيعة الحال إذا حكم ببراءة المتهم أمتنع الحكم بالمصادرة.

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٨٧٧، ص ٧٧١

وعلى العكس من ذلك يرى الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور أن هذا الشرط يفترض أن تكون الأشياء منقولة فهي وحدها التي يمكن ضبطها، الوسيط في القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٥٢٤، ص ٦٨٩.

(٢) وذلك ما ذهب إليه القضاء الفرنسي : انظر Cass crim 10 nout 1855, Bull crim, 1855, No 254.

(٣) نقض مصري ٢٢ مارس ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٠ ص ٤٠٩

والاصل في هذه العقوبة التكميلية أنها جوازية، فيجوز للمحكمة أن تحكم بها أو لا تحكم (المادة ١/٨٢ عقوبات اتحادي) وعلة تخويل المحكمة هذه السلطة التقديرية هي تمكينها من حصر نطاق المصادرة في الحالات التي تثبت فيها ملاءمتها ويرجع تحقيقها أغراض العقوبة، واستبعادها حيث تكون قاسية أو مهددة مصلحة ذات أهمية. فالمصادرة كعقوبة هي ايلام، ككل عقوبة يجب أن يتحقق التناسب بينها وبين جسامة ضرر الجريمة وخطورة أثم مرتكبها، فإذا بدا للمحكمة أن ايلامها كبير - لضخامة قيمة الشيء أو شدة احتياج مالكه له - بالقياس إلى ضرر الجريمة وأثم مرتكبها وهما قليلان، فإن عليها أن تمتنع عن النطق بها استعمالا لسلطتها على الوجه المتفق مع المبادئ القانونية العامة، مثال ذلك أن تستخدم سفينة في تهريب كمية قليلة من البضائع.

على أن هذه العقوبة التكميلية قد تكون وجوبية إذا نص القانون على ذلك صراحة، كما هو الشأن في المادة (٢٣٨) عقوبات اتحادي التي نصت على أنه «يحكم على الجاني في جميع الأحوال المبينة في المواد السابقة من هذا الفصل - الخاص بالرشوة - بغرامة تساوي ما طلب أو قبل به على ألا تقل عن ألف درهم، كما يحكم بمصادرة العطية التي قبلها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة أو التي عرضت عليه» (١). وكما هو الشأن في المادة (٤١٦) من قانون العقوبات الاتحادي بشأن ألعاب القمار والتي تنص على أنه «في جميع الأحوال تضبط النقود والأدوات التي استعملت في لعب القمار ويحكم بمصادرتها» (٢).

ويشترط للحكم بهذه العقوبة عدم جواز الأخلال بحقوق الغير حسن النية (المادة ١/٨٢ عقوبات اتحادي) والغير حسن النية هو الشخص الأجنبي عن الجريمة، أي الذي لا يساهم في ارتكابها سواء بفعل أصلي أو بفعل من

(١) تقابل المادة ١١٠ من قانون العقوبات المصري

(٢) تقابل المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المصري.

أفعال الاشتراك (١)، متى كانت له حقوق على الشيء موضوع المصادرة، تأسيساً على أن المصادرة عقوبة، ومن ثم يتعين أن تكون ذات صفة شخصية، فلا تلحق غير من يستحقون العقوبة من أجل الجريمة (٢)، ولكن ما هي الحقوق التي يمكن أن تكون للغير حسن النية؟.. لاشك أن المقصود بهذه الحقوق هي الحقوق العينية، كحق الملكية (٣)، وحق الانتفاع، وحق الرهن، إذ أن المشرع قد أستعمل لفظ «حقوق» دون تقييدها ففتتسع الحماية للحقوق

(١) ومن ثم فإذا كان الغير عالماً بأن الشيء المملوك له سوف يستعمل في ارتكاب الجريمة دون أن يعاقب القانون على مجرد هذا العلم، ودون أن يصل دوره إلى حد المساهمة في الجريمة، فإنه يكون سوء النية، فلا ترادف بين سوء النية والمساهمة في الجريمة.
نقض مصري ٩ أكتوبر ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س١٨، ق١٩٢، ص٩٥٠
الأستاذ الدكتور علي راشد، المدخل للنظرية العامة، المرجع السابق الإشارة إليه ص٥٨٨

الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور الوسيط في القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٥٢٦، ص٦٩٢ وعلى العكس من ذلك يرى الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني أن مجرد علم شخص بأن شيئاً يستخدم في الجريمة لا ينفي عنه أن يكون من الغير ذي النية الحسنة طالما لم يصدر عنه ما يجعله - طبقاً للقانون - أحد المساهمين فيها.

(٢) وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية بأن (المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية، وهي بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير حسن النية).

نقض ٢٠ مارس ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س٧، ق١٢٢، ص٤٢٢

(٤) وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه «إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه مادام مرخصاً له قانوناً فيه، ذلك إنه يجب تفسير نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذي يقضي بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال، على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية».

نقض ١٤ فبراير ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س١٢، ق٣٥، ص٢١٥.

العينية على اختلافها، أما الحقوق الشخصية للغير قبل المتهم، فلا تمنع المصادرة، إذ هي ليست واردة على أشياء بالذات بل أنها ترتبط بذمة المتهم المدين التي تتسع لكل ما يملكه من حقوق، وبالتالي فهي تخرج عن نطاق المقصود بالحقوق المحمية التي تخرج عن نطاق المصادرة. وهذا يعني أنه لا يمنع من المصادرة أن يكون للغير دين على المتهم ولو كان الشيء المضبوط هو الضمان الوحيد لاستيفاء هذا الدين.

ويلاحظ أن القول بوجوب مراعاة حقوق الغير حسن النية لا يعني عدم جواز المصادرة إطلاقاً، وإنما تعني أن ملكية الشيء الذي توافرت فيه شروط المصادرة تنتقل إلى الدولة محملة بحقوق الغير، وتطبيقاً لذلك فلإذا كان للمتهم شريك في ملكية الشيء حلت الدولة محل المتهم في نصيبه، وإذا كان للغير حق انتفاع على الشيء حلت الدولة محل المتهم في ملكية رقبته(١).

ويصدر الأمر بالرد - للغير حسن النية - من النيابة العامة ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى الجزائية (المادة ٨٢ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي) .

ويلاحظ أن الأشياء المضبوطة التي لا يطالب بها أصحاب الحق فيها خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى الجزائية يجوز الأمر ببيعها بطريق المزااد العلني ويحتفظ بثمنها لأصحاب الحق فيها (المادة ٨٧ من قانون الاجراءات الجزائية الاتحادي)(٢).

المصادرة كتدبير وقائي :

تكون المصادرة تدبيراً وقائياً إذا كانت الأشياء محل المصادرة مجرمة

(١) الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق الإشارة إليه ص ٧١٧

(٢) والأمر على العكس من ذلك في القانون المصري إذ أنه وفقاً لنص المادة ١٠٨ ج. (١) ج مصري) فإن الأشياء المضبوطة التي لا يطالب بها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكاً للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك.

بذاتها، وكما عبرت الفقرة الثانية من المادة (٨٢) من قانون العقوبات الاتحادي هي الأشياء (التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته، كالمواد المخدرة - والنقود المزيفة. والأدوية والأغذية المغشوشة(١).

ويطلق على هذا النوع المصادرة العينية لأنها تترتب على ضبط شيء ضار، وإذا كانت هذه المصادرة تعني انتقال ملكية المال إلى الدولة إلا أن هدفها ليس هو ائراء الدولة، ولكن هدفها هو سحب شيء خطر من التداول، فالدولة لا تعنيها ملكية هذا المال أو حيازتها له، ولكن يعينها ألا يكون في حيازة غيرها لخطورة ذلك على أمن المجتمع، وعادة ماتلف الدولة هذا الشيء عندما يؤول إليها بناء على المصادرة(٢).

(١) وتطبيقا لذلك فقد قرر المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في نص المادة التاسعة من القانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن قمع الغش والتدليس في المعاملات التجارية بأنه «على المحكمة متى قضت بالادانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون - وهما متعلقتان بكل من غش أو شرع في أن يغش أو حاز أغذية للإنسان أو الحيوان، أو عقاقير طبية أو حاصلات زراعية أو منتجات طبيعية أو أية مواد أخرى غير معدة للبيع - أن تقضي بمصادرة الأغذية أو العقاقير أو المنتجات الأخرى التي تكون جسم الجريمة وللمحكمة في هذه الحالة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين محليتين على نفقة المحكوم عليه».

(٢) وقد قالت محكمة النقض المصرية في شأن هذه المصادرة «أنها مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء يخرج طبيعته عن دائرة التعامل، وهي على هذا الاعتبار إجراء بولييسي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة».

نقض ٢٠ مارس ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س٧، ق١٢٢، ص٤٢٢

كما قالت كذلك بأن «مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء ذاته لأخراجه عن تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحرزها أو يحوزها».

نقض ٨ يونيو ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س٣٢، ق١٠٨، ص٦١٢.

وهذا النوع من المصادرة وأن كان يتفق مع المصادرة الشخصية في ضرورة أن يصدر بها حكم من جهة قضائية، وبمناسبة جريمة معينة منظورة أمام هذه الجهة إلا أنها تتميز ببعض الأحكام التي تجعلها تشذ عن ذلك المعنى وتتخذ بالأحرى صفة التدبير الوقائي، وتتعلق هذه الأحكام بأمور ثلاثة: فهذه المصادرة لا ترتعن بالحكم بعقوبة أصلية، ولا تحترم فيها حقوق الغير حسن النية، وهي في النهاية وجوبية.

١ - عدم ارتهان المصادرة العينية بالحكم بعقوبة أصالية :

يلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة (٨٢) من قانون العقوبات الاتحادي لم تعلق الحكم بهذا النوع من المصادرة على الحكم بعقوبة أصلية كما هو الشأن في الفقرة الأولى من هذه المادة بل يجب الحكم بها حتى على فرض تبرئة المتهم مما هو منسوب إليه (١). أو إذا حكم بسقوط الدعوى الجنائية لوفاته، أو لصدور عفو عن جريمته، أو حكم بعدم جواز رفع الدعوى الجزائية لعدم الاهلية، والعلة في ذلك أن ثمة شيء خطر يريد المشرع أن يسحبه من التداول على أي الأحوال، وبراءة المتهم أو وفاته لا تمحو على الإطلاق هذه الخطورة ولا تنفي الحاجة إلى التدبير لمواجهة (٢)، ومع ذلك فلا يجوز الحكم بهذه المصادرة إلا بصدد دعوى يتهم فيها شخص بجريمة، فإذا سقطت الدعوى قبل

(١) فلو ضبطت مادة مخدرة في حيازة شخص وثبت أنه مجهول حقيقتها فإنه لا يرتكب جريمة الاحراز لانتهاء القصد الجنائي، ولكن تجب مصادرة المادة المضبوطة، وكذلك إذا حكم ببراءة تاجر من تهمة عرض مواد مغشوشة للبيع لحسن نيته وإثبات مصدر البضاعة المغشوشة، فإن هذا لا يمنع من وجوب مصادرة هذه الأشياء.
انظر في ذلك

نقض ٣ مارس ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٥ ص ٣٠٢

نقض ٦ أكتوبر ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض س ٤١، ق ١٧٥، ص ٩٠٤

H. Donnedieu de Vebres: op, cit, No. 682, P. 393.

(٢)

رفعها، أو تبين لسلطة الاتهام أو التحقيق عدم قيام جريمة فلا يجوز المطالبة أمام القضاء بالمصادرة وإنما تصدر الأشياء الممنوعة إدارياً(١).

٢ - عدم تقيد المصادرة العينية برعاية حقوق الغير حسن النية :

إذا ثبت أن الشيء الذي توافرت فيه شروط هذه المصادرة مملوكاً لغير المتهم أو كانت له عليه حقوق، فإن ذلك لا يحول دون مصادرته، فهذه المصادرة تنصب على الشيء في ذاته لأخراجه من دائرة التعامل لأن أساسها رفع الضرر أو رفع الخطر من بقائها في يد من يحرزها أو يحوزها، ومن ثم فهي تسري في مواجهة الكافة .

وقد صرح المشرع الاتحادي بذلك حينما أوجب «الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن الأشياء ملكاً للمتهم» (المادة ٢/٨٢ عقوبات اتحادي).

٣ - الطابع الوجوبي لهذه المصادرة

إذا توافرت شروط المصادرة بأن كان الشيء مما يعد صنعة أو استعماله أو حيازته أو بيعه أو عرضه للبيع جريمة في ذاته، وجب الحكم بالمصادرة، فالنظام العام يقتضيها لتعلقها بشيء لا يصلح التعامل فيه.

نخلص من كل ما تقدم أن المصادر كعقوبة لا تكون إلا تكميلية، وهي عادة جوازية، أما المصادرة كتدبير واق فتكون وجوبية، وتجدر الإشارة إلى أن قوانين الدولة العربية تنص على النوعين، وإذا كان القانون لا يفرد موضعاً للتدابير نص على النوعين معاً(٢). أما إذا كان القانون يفرق بين العقوبة

(١) نقض مصري ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧، ق ٢٢٦، ص ١٠١٠.

(٢) كما هو الحال في مصر (المادة ٢٠ عقوبات) وتونس (المادة ٢٨ عقوبات).

والتدبير فإنه يضع المصادرة الشخصية، أي كعقوبة، في العقوبات التكميلية والمصادرة العينية في التدابير (١).

والملاحظ أن قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد خرج من هذه القاعدة حيث أورد النص على المصادرة بنوعيتها في العقوبات التكميلية (٢)، وإذا كان المفهوم أن المصادرة الشخصية عقوبة تهدف إلى انزال أيلام بالمحكوم عليه يستحقه من أجل جريمته، فلا يفهم أن تكون المصادرة العينية أيضاً عقوبة إذ أن مصادرة الشيء المحرمة حيازته فيه معنى الوقاية، وهذا يعني أنه كان يجب على المشرع الاتحادي، وقد أفرد موضعاً للتدابير، أن يضع المصادرة العينية في التدابير على نحو ما فعل المشرع اللبناني والسوري والعراقي.

المصادرة كتعويض :

قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية. وذلك إذ نص على أن تؤل الأشياء المصادرة إلى المجني عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار، وهي بهذا أوصفت توفر للمجني عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة، أي أنه لا يشترط للحكم بهذه المصادرة صدور حكم بالادانة في جريمة (٣)، كما أن الحكم بها لا تختص به المحكمة الجنائية وحدها بل يجوز أن يصدر من المحكمة المدنية .

(١) ومن هذا القبيل القانون اللبناني والقانون السوري (المادتين ٦٨، ٦٩ عقوبات) والقانون العراقي (المادتين ١٠١، ١١٧) والجزائري (المادتين ١٥، ٢٥ عقوبات).

(٢) على العكس من هذا الوضع نجد أن القانونين الليبي والأردني قد أوردتا النص على المصادرة بنوعيتها في التدابير الاحترازية (انظر المواد ٢٠ و ٢١ أردني، ١٦٢، ١٦٤ ليبي) وإذا كان من المفهوم أن مصادرة الشيء المحرمة حيازته فيه معنى الوقاية، فلا يفهم أن تكون المصادرة الشخصية هي أيضاً تدبيراً واقعياً.

(٣) نقض مصري ٢٢ مارس ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١، ق ١٠٠، ص ٤٠٩.

ومن أمثله المصادرة كتعويض ما ورد في نص المادة ٣٦ من القانون المصري رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية من أنه «يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستنزال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو التصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة». وأيضاً ما ورد في نص المادة (٤٧) من القانون المصري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإصدار حق المؤلف والتي تخول المحكمة مصادرة جميع النسخ المقلدة أو إبدال قيمتها بها لجبر الضرر الذي لحق بالمؤلف.

الفصل الثالث

تطبيق العقوبات

تمهيد :

يحدد القانون الجرائم والعقوبات المقررة لها على أساس ما تكشف عنه من خطر على مصلحة المجتمع أو ما تحدثه من ضرر، أي أن تحديد العقاب المقرر لكل جريمة نوعاً ومقداراً هو من صنع المشرع عملاً بمبدأ «قانونية العقوبات» الذي يحكم الأغلبية العظمى من تشريعات العالم.

وهذا يفسر أن الشريعة الإسلامية الغراء أخذت بنظام «الحدود» أي العقوبات المقدرة سلفاً بمعرفة المشرع - في حالات بعينها - روعي فيها أنها مما يهدد المجتمع الإسلامي، هذا بينما تركت سائر حالات «التجريم والعقاب» لنظام «التعازير» الذي يتولاه «ولي الأمر» مراعيّاً ما يجرى به العرف ومقتضيات المصلحة العامة، وذلك عملاً بمبدأ السياسة الشرعية.

ويلاحظ أن المشرع الوضعي عند تحديده للعقاب يراعى عاملان مجردان. الأول : هو مقدار جسامة الضرر الذي تنطوي عليه الجريمة، وذلك عملاً بالمبدأ النفعي الذي أعلنته المدرسة الكلاسيكية الأولى، والذي مقتضاه أن يكون العقاب بالقدر الكافي لمنع ارتكاب الجريمة وحدوث ذلك الضرر، أي أن يكون هناك تناسب بين درجة جسامة الضرر ومقدار العقاب يقنع من تحدثه نفسه بارتكاب الجريمة بأن مصلحته في الأحكام عن ذلك فتتحقق المصلحة العامة عن هذا الطريق.

والثاني : هو درجة جسامة الذنب أو الخطأ الذي ينطوي عليه السلوك الذهني الإجرامي، أي درجة مسئولية المجرم في عبارة أخرى، وذلك عملاً بمبدأ «العدالة» الذي أضافته المدرسة النيوكلاسية إلى مبدأ المنفعة، لأن العدالة تقتضي تناسب الجزاء مع درجة الذنب، ونتيجة لأعمال هذين الاعتبارين مجتمعين يتفاوت مقدار العقاب الذي يحدده المشرع للجرائم تبعاً لما إذا كانت جنائيات أو جنح أو مخالفات، وما إذا كانت عمدية أو غير عمدية.

وامام عدم استطاعة المشرع أن يحدد سلفاً العقوبة المناسبة لكل مجرم - لأنه لا يعرف مقدماً شخصيته وظروفه - والتي يؤدي توقيعها إلى تحقيق الأغراض المتوخاه منها، وأن كل ما يستطيع عمله هو تفريد العقاب في نطاق محصور، كأن يفرق بين مجرم عادي ومجرم سياسي، أو بين الكبار والصغار من المجرمين، وما إلى ذلك، فإنه يمنح السلطة القائمة على تطبيق العقوبة - القاضي - مهمة تفريد العقاب بما يحقق الملائمة بين التحديد التشريعي المجرد وبين مختلف الحالات الواقعية التي تعرض عليه، إذ تسنح لها فرصة الاتصال بالمجرم وتعرف أحواله وظروفه.

ولتمكين القاضي من تقدير العقاب على هذا الوجه يأخذ المشرع بوسائل متعددة منها، منحه سلطة تقديرية واسعة فيطبق العقوبة في الحدود وبالقدر الذي يراه ملائماً من أجل تحقيق هدفها وهي إصلاح المجرم، فيحكم بما يراه مناسباً من عقوبة بين حديها الأدنى والأقصى، إلا ما استثنى، كما قد يجيز له - أو يوجب عليه - تخفيض العقوبة عند وجود أعتذار قانونية أو ظروف قضائية مخففة، وهو ما يعرف بأسباب التخفيف، بل وقد اباح القانون للقاضي في مقام التخفيف أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة أو بالعفو القضائي إذا ما رأى أن إصلاح الجاني قد يتم بصورة أفضل خارج السجن. كما قد يجيز للقاضي تشديد العقوبة إلى ما يزيد عن الحد الأقصى المقرر لها، وهو ما يعرف بالظروف المشددة، كما في حالات العود.

وسنتكلم فيما يلي على تطبيق العقوبة بين الحدين - وأسباب تخفيف العقاب وأسباب تشديده، ثم نتكلم في ثلاث مبحث على إيقاف تنفيذ العقوبة والعفو القضائي والعود للأجرام لما لهم من أهمية أساسية في تحديد نطاق سلطة القاضي التقديرية في تطبيق العقوبات.

أولاً - تطبيق العقوبة بين الحدين

قدمنا أن المشرع يراعي جسامته الجريمة عند تعيين الحد الأقصى لعقوبتها، ولتقدير هذه الجسامته ينظر إلى الفعل المادي والركن المعنوي فيقسم العقوبات إلى عقوبات جنايات وعقوبات جنح وعقوبات مخالفات، كما يفرق في العقاب بين جريمة عمدية وجريمة غير عمدية ولو اقتصر المشرع على الحد الأقصى للعقوبة لأدى تطبيقها إلى ظلم صارخ لما بين المجرمين من تفاوت في مدى نصيبهم من الأهلية، وفي مقدار ما يرتكبونه من الخطأ. ولما كانت فكرة «العدالة» تقتضي أن يكون مقدار العقاب المقرر مرنا بحيث يتلاءم مع درجة مسئولية المجرم في كل حالة، فقد جعل للعقوبة حداً أدنى، بحيث يتراوح تقدير القاضي بين الحدين، عملاً على تحقيق الملائمة المطلوبة بين الظروف الواقعية للحالة المعروضة عليه والعقوبة التي يقررها فيها.

ومن المقرر أن لقاضي الموضوع السلطة في تقدير العقوبة الملائمة للحالة المعروضة عليه بشرط أن يكون ذلك في الحدود التي ضبطها القانون، فهو لا يلتزم ببيان الأسباب التي جعلته يستعمل سلطته على نحو معين حتى ولو ذهب إلى توقيع الحد الأقصى أو الأدنى للعقوبة، فهو في نطاق سلطته طالما لم يرتفع عن الحد الأقصى أو نزل عن الحد الأدنى.

كما أن للمحكمة الاستئنافية مطلق الحرية في العقوبة التي تحكم بها، وهي غير ملتزمة في ذلك بحكم محكمة الدرجة الأولى، وإذا خالفها، فهي غير ملزمة ببيان أسباب هذه المخالفة، وليس لمحكمة النقض رقابة على قاضي

الموضوع في استعمال هذه السلطة ألا من حيث التزامه الحدود الموضوعية لها، والتي تتمثل في نوع العقوبة وحديها الأدنى والأقصى(١).

ولمحكمة الموضوع أيضا حرية تقدير العقوبة - في الحدود المقررة في القانون - حين يتعدد المساهمون في الجريمة الواحدة، فلها أن تحدد المسؤولية الجنائية لكل منهم وتوقع عليه العقوبة التي تتناسب مع جرمه، ولا تثريب عليها إذا قضت على بعضهم بعقوبة تختلف عما قضت به على الآخرين(٢).

ثانياً - أسباب التخفيف

تعريف وتقسيم :

يقصد بتخفيف العقاب أن يستبدل القاضي الجنائي بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة عقوبة أخف منها نوعاً ومقداراً، فليس من قبيل التخفيف أذن نزول القاضي إلى الحد الأدنى للعقوبة أو ما يقرب منه، وتقوم أسباب التخفيف على علة واحدة، هي تقدير المشرع أن العقوبة التي يقررها قد تكون - إزاء

(١) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن «تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي أرتأته».

نقض ١٦ يونية ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ من ٩١٢.

«فلمحكمة توقيع العقوبة إذا كانت ذات حد واحدة كعقوبة الإعدام، أو إقصاها إذا كانت ذات حدين، بدون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك، وكل ما هي ملزمة به إنما مجرد الإشارة إلى النص المطبق».

نقض أول أكتوبر ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ ق ٢٥٩ من ٩٥٠.

(٢) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن «من المقرر أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات قاضي الموضوع في الحدود المقررة في القانون، فلا يصح النعي على الحكم بأنه قد فرق بين المتهمين في جريمة في العقوبة التي أوقعها على كل منهم».

نقض ١٧ مايو ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ ق ٢١٨ من ٦٦٥.

حالات خاصة - أشد مما ينبغي، ثم أنه لا يكفي لجعلها ملائمة لها النزول بها إلى حدها الأدنى، ولذلك وضع القواعد التي تكفل تحقيق هذه الملائمة بتمكين القاضي من النزول بها دون ذلك الحد.

ويلاحظ أن من أسباب التخفيف ما يكون بوسع المشرع أن يحصرها مقدماً وينص عليها بصفة خاصة، ومن ثم فلا يترك للقاضي حرية الاختيار في استخلاصها أو عدم استخلاصها من وقائع الدعوى، ويقال لهذه الأسباب «الأعذار القانونية المخففة»، ومن تلك الأسباب على العكس من ذلك ما ليس بوسع المشرع أن يحصرها مقدماً لأنها بطبيعتها تستعصى على الحصر، فيترك الأمر فيها للقاضي يستخلصها ويقدرها تبعاً للملابسات كل دعوى، ويقال لهذا النوع «الظروف القضائية المخففة»، أي أن أسباب التخفيف نوعان هما: الأعذار القانونية والظروف المخففة والفرق الجوهري بينهما أن التخفيف عند توافر العذر الزامي للقاضي في حين أنه جوازي عند توافر الظروف المخففة وذلك على التفصيل التالي.

١ - الأعذار القانونية :

تحديدها : هي الأسباب المعفية أو المخففة للعقوبة والتي نص عليها القانون وأوجب فيها أما الاعفاء من العقوبة أو تخفيفها، ويبين لنا من ذلك أنها من نوعين :

(أ) أعذار معفية (ب) أعذار مخففة .

ولهذا تنص المادة (٩٤) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «الأعذار إما أن تكون معفية من العقاب أو مخففة لها، ولا عذر إلا في الأحوال التي يعينها القانون».

وعلى الرغم من أن الأعذار المخففة هي وحدها موضوع الدراسة في هذا الموضوع، فإن البحث في الأعذار المعفية يمهّد على وجه لا غنى عنه لدراسة الأعذار المخففة.

١- الأعدار المعفية :

ماهيتها :

تسمى الأعدار المعفية بموانع العقاب لأنها تحول دون الحكم بالعقوبة على الرغم من بقاء أركان الجريمة كافة وشروط المسؤولية عنها متوافرة، ويتضح من هذا التعريف أن العذر المعفي يفترض توافر وقوع الجريمة، بجميع أركانها ويفترض مسؤولية نشأت عنها، ولكن يحول دون أن ترتب المسؤولية نتائجها الطبيعية، وهي توقيع العقوبة (١).

وتستند موانع العقاب إلى اعتبارات من السياسة الجنائية تجعل مصلحة المجتمع في عدم توقيع العقاب - في حالات معينة - راجحة على مصلحته في توقيعه، فيقرر بناء على ذلك إعفاء بعض الأشخاص من العقاب جلباً للمنفعة الأهم اجتماعياً، والتي تتمثل في عدم التمادي في النشاط الإجرامي أو منع وقوع بعض الجرائم، أو مساعدة السلطات على ضبط الجناة.

ويلاحظ أن القانون هو الذي يحدد الأعدار المعفية، فلا إعفاء من العقوبة إلا في الأحوال التي يعينها القانون، وهي مقررة على سبيل الاستثناء، ومن ثم فلا قياس عليها. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه لا إعفاء من العقوبة بغير نص، والنصوص المتعلقة بالإعفاء تفسر على سبيل الحصر فلا يصح التوسع في تفسيرها بطريق القياس.. وعلى ذلك فلا يجوز للقاضي أن يعفي من العقوبة إلا إذا انطبقت شروط الإعفاء في النص التشريعي على الواقعة المؤثمة انطباقاً تاماً سواء من ناحية كنهها أو ظروفها أو الحكمة التي تغياها الشارح من تقرير الإعفاء (٢)

(١) Merle et Vitu, A : "Traite de droit criminel", droit penal generale, Tome I, Op. cit., No. 393, p. 496.

(٢) نقض ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ مجموعة أحكام الن س ٢٠ ق ٢٦٥ ص ١٢٠٧.

الفروق بين الأعذار المعفية وأسباب الإباحة وموانع المسؤولية :

تفترض الأعذار المعفية توافر وقوع الجريمة بجميع أركانها، فهي لا تنفي ركناً للجريمة أو شرطاً للمسؤولية عنها، ومن هنا فإنها تختلف عن موانع المسؤولية التي تؤدي إلى انهيار العنصر الأول للركن المعنوي للجريمة وهو الأهلية الجنائية، بمعنى أن موانع المسؤولية تنفي أحد شروط الصلاحية للمسؤولية الجنائية في حين تظل هذه الصلاحية متوافرة على الرغم من توافر العذر المعفي من العقاب، أما الفرق بينها وبين أسباب الإباحة، أن هذه الأسباب تؤدي إلى رفع وصف التجريم عن الفعل وترده إلى أصله مباحاً كما كان، في حين تبقى الأعذار المعفية متوافرة ويقتصر تأثيرها على إعفاء الفاعل من مجرد العقاب المترتب عليه.

ونظراً لهذا الاختلاف في التكييف القانوني بين أسباب الإباحة والأعذار المعفية فإنه لا يستفيد من الأعذار القانونية إلا من تتوافر لديه دون غيره من المساهمين في الجريمة، هذا بخلاف الحال في أسباب الإباحة فإنها موضوعية الأثر وتسري على كافة المساهمين في الجريمة.

تطبيقات لعلّة الأعذار المعفية :

تصنف هذه التطبيقات على أساس نوع المصلحة التي تعود على المجتمع من وراء الإعفاء من العقاب وثمة صورتين لهذه المصلحة نص عليهما المشرع الاتحادي في قانون العقوبات: فقد تكون الأعذار مقابل خدمة يقدمها الجاني للمجتمع تتمثل في كشفه عن جريمته والمساهمين معه فيها، كما هو الوضع في حالة الإعفاء المقررة في نص المادة (٢٤٥) من قانون العقوبات الاتحادي بالنسبة لجرائم الاعتداء على الحرية، من إعفاء الجاني من العقاب إذا تقدم مختاراً إلى السلطات القضائية أو الإدارية قبل اكتشافها مكان وجود المخطوف وأرشد عن هذا المكان وعرف بالجناة الآخرين، وترتب على ذلك انقضاء المخطوف،

ومثال ذلك أيضاً ما نصت عليه المادة (١/١٣٩) عقوبات اتحادي من إعفاء الراشي والوسيط من العقاب إذا بادر بإبلاغ السلطات القضائية أو

الإدارية عن الجريمة (جريمة الرشوة) أو أعترف بها قبل اتصال المحكمة بالدعوى» (١).

وقد تكون صورة المصلحة التي تعود على المجتمع هي تشجيع المجرم على عدم التمادي في مشروعة الأجراسي حتى نهايته، كي يقف فيه مجنباً المجتمع الأضرار التي كان مهدداً بها، ومثال ذلك العذر الذي تنص عليه المادة (٢٠٠) من قانون العقوبات الاتحادي من أنه «لا يحكم بعقوبة ما على من كان في زمرة العصابات أو الجمعيات أو الهيئات أو التنظيمات المنصوص عليها في هذا الفصل - الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والخاص بالجرائم الماسة بالأمن الداخلي للدولة - ولم يكن له فيها رئاسة أو قيادة ما أو انفصل عنها عند أول تنبيه من السلطات المدنية أو العسكرية، أو بعد التنبيه إذا لم يكن قد قبض عليه إلا بعيداً عن أماكن الاجتماع وبلا مقاومة، وفي هاتين الحالتين لا يعاقب إلا على ما يكون قد ارتكبه شخصياً من جرائم» (٢).

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الاتحادي، كما هو الحال في معظم تشريعات العالم، لم ينص على نظرية عامة للأعذار المعفية من العقاب تطبق بطريقة مجردة، بل حدد في القانون الأعذار المعفية في كل حالة على حدة ووضع لها شروطاً خاصة .

(١) وذات الوضع بالنسبة للجرائم الماسة بالأمن الخارجي للدولة. (المادة ١٧٢ عقوبات اتحادي) وبالمثل نص المادة (١٠٢) عقوبات اتحادي بالنسبة للجرائم الماسة بالأمن الداخلي للدولة، وحالة الإعفاء المقررة لمرتكبي جرائم تزيف العملة والسندات المالية الحكومية. (المادة ٢١٠ عقوبات اتحادي). وتلك المقررة للجرائم الماسة بالعقائد والشعائر الدينية (المادة ٢٢٦ عقوبات اتحادي).

(٢) هناك صورة ثالثة للمصلحة التي يجلبها للمجتمع الأعفاء من العقاب وهي أملاح الجاني الضرر الذي ترتب على جريمته، ويلاحظ إنه لا يوجد في قانون العقوبات الاتحادي تطبيقاً لهذه الصورة، في حين أن المشرع المصري قد نص عليها في المادة ٢٩١ من قانون العقوبات في قولها إنه «إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعياً لا يحكم عليه بعقوبة ما».

أثر العذر المعفي :

سلف لنا القول بأن الأعدار المعفية من العقاب - كلها - لا تمس الصفة الإجرامية للفعل، ولا عناصر المسؤولية الجنائية والمدنية، بل تحول عند تحقق شروطها دون الحكم بالعقوبة على من تتوافر له هذه الشروط من الجناة، دون غيره ممن يكون قد ساهم معه في نفس الواقعة بوصفه فاعلاً أصلياً مع غيره أو مجرد شريك

وأعمالاً لذلك القول تنص المادة (٩٥) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «العذر المعفي يمنع من الحكم بأية عقوبة - أصلية أو فرعية - أو تدبير عدا المصادرة»، وهذا يعني أن المصادرة واجبة في كل الأحوال.

والأصل أن تقرير توافر العذر من اختصاص القضاء، إذ يفترض تحققاً من توافر أركان الجريمة ثم تقريراً بتوافر السبب الذي يقوم عليه العذر، ولكن يمكن لسلطة التحقيق الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى استناداً إلى العذر المعفي، نظراً لأن هذا العذر يمس قابلية المتهم لتحمل العقاب وهي سبب قانوني ينتج أثره عند التصرف في التحقيق(١).

ب - الأعدار المخففة :

ما هيئتها :

الأعدار المخففة هي ظروف استخلصها المشرع نفسه باعتبارها معاً يستدعي تخفيف العقاب عن المجرم، ونص عليها وبين أحكامها في نصوص خاصة، وجعل أثرها في التخفيف - كقاعدة عامة - وجوبياً يلتزم به القاضي في الحدود التي بينها النص متى ثبت قيامها، وهذا يعني أن التخفيف هنا ليس

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٩١١، ص ٧٩٤.

متروكاً لسلطة القاضي في تقدير العقوبة، وإنما هو تخفيف وجوبي حدده المشرع سلفاً والزم القاضي بمراعاته ومن ثم فهي أسباب تعدل في نطاق العقوبة التي نص عليها القانون، وإذا بين المشرع تحديد الأضرار المخففة، فيبين كل عذر والوقائع التي يفترضها ومدى التخفيف عند توافره، فإن القاضي لا يستطيع تجاهل تطبيقه عند وجوده، وهو يخطئ أن تجاوز في التخفيف المدى الذي يصرح به المشرع، ويلتزم القاضي بأن يشير في حكمه إلى العذر ويثبت توافر شروط تطبيقه.

نوعاً الأضرار المخففة :

الأضرار المخففة نوعان : عامة وخاصة .

وتسري الأضرار العامة على جميع الجرائم دون استثناء، هذا بخلاف الأضرار الخاصة، فإن نطاقها ينحصر في جريمة أو جرائم معينة محددة بذاتها.

وقد أورد المشرع الاتحادي الأضرار العامة المخففة في نص المادة (٩٦) عقوبات اتحادي بقوله «يعد من الأضرار المخففة حادثة سن المجرم أو ارتكاب الجريمة لبواعث غير شريرة أو بناء على استفزاز خطير صدر من المجني عليه بغير حق»، وتشير هذه المادة إلى أن الأضرار العامة المخففة هي حادثة سن المجرم - فيما بين السادسة عشرة والثامنة عشرة - الذي يعد عذراً مخففاً لعقوبة الجنايات على النحو الوارد في المادة (١٠) من القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحداث الجانحين والمشردين(١)، كما جعل المشرع من ارتكاب الجريمة لبواعث غير شريرة عذراً مخففاً عاماً، وهكذا فعل بالنسبة للاستفزاز الخطير الصادر من المجني عليه بغير حق.

أما الأضرار الخاصة، فقد عرفها المشرع في بعض الجرائم، وفيما يلي نتناول الأضرار المخففة بالبيان :

(١) لمزيد من التفاصيل حول الجوانب الإجرائية لمعاملة الأحداث وفق هذا القانون راجع للكاتب البحث المقدم إلى المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي الذي عقد بالقاهرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ إبريل سنة ١٩٩٢.

١ - الأعذار العامة :

سلفت الإشارة إلى أن الأعذار المخففة العامة هي تلك التي - متى تحققت - يشمل أثرها كل الجرائم بغير تحديد، وأنه وفقاً لنص المادة (٩٦) من قانون العقوبات الاتحادي - متقدمة البيان - يعد من الأعذار المخففة (١).

عذر حداثة سن المجرم :

وهو داخل في ضمن معاملة متميزة أختص بها المشرع الأحداث الجانحين في نواح مختلفة، أحد مظاهرها تخفيف العقاب على الحدث الجانح (٢).

وقد جاء القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحداث الجانحين والمشردين فاستأثر بتنظيم جديد لمسئولية الأحداث وعقوباتهم هادفاً من وراء هذا التنظيم التوفيق بين هدفين هما:

(١) يذهب جانب من الفقه إلى اعتبار تجاوز حق الدفاع الشرعي عذراً مخففاً عاماً آخر، ولكننا نعتقد بأن تجاوز حق الدفاع الشرعي بحسن نية، يغير التكييف القانوني للجريمة من جنائية إلى جنحة، وذلك باعتبار حسن النية يؤدي إلى اعتبار الجريمة العمدية جريمة غير عمدية بسبب الغلط في الإبادة الذي وقع فيه الجاني.

انظر في ذلك : الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور؛ الوسيط في القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٥٣٢ ص ٦٩٦.

وعلى العكس من ذلك انظر .

الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى؛ القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٥٩ ص ٦٥٢.

الأستاذ الدكتور علي راشد؛ النظرية العامة، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٦٢٥.

(٢) يقصد بالأحداث الجانحين تلك الفئة من الأشخاص ممن تقل أعمارهم عن سن معينة، وذلك حين يرتكبون أفعالا تشكل جرائم وفقاً للقانون العقابي المعمول به، فالجريمة كما تقع من شخص بالغ قد يرتكبها الحدث، والفرق بين الاثنين هو فيما ينص عليه المشرع من إجراءات وتدابير.

لمزيد من التفصيل راجع مؤلفنا في الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٩١.

١ - حماية المجتمع من جنوح الأحداث . ٢ - مساعدة الأحداث الجانحين اجتماعياً للنهوض بهم وإعادة تربيتهم بما يكفل تكيفهم الاجتماعي، وأنتهج هذا القانون سياسة جنائية خاصة بشأن هؤلاء الأحداث وهي تقوم على مبدئين رئيسيين :

المبدأ الأول : عدم جواز الحكم بالعقوبات العادية على الحدث الذي لم يبلغ السادسة عشرة من عمره إذا ارتكب جريمة معاقب عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر. ويكتفي القاضي بالحكم عليه بما يراه من التدابير. (المادة ٨ من قانون الأحداث الإتحادي). وقد حددت المادة ١٥ من هذا القانون تلك التدابير فيما يلي : (١)

١ - التوبيخ : وقد عرفته المادة (١٦) من قانون الأحداث المذكور بأنه توجيه اللوم والتأنيب إلى الحدث في الجلسة وحثه على السلوك القويم.

٢ - التسليم : ويكون تسليم الحدث إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية عليه، فإذا لم يتوفر في أيهما الصلاحية للقيام بتربيته يكون التسليم إلى من هو أهل لذلك من أفراد أسرته (المادة ١٧ من قانون الأحداث).

٣ - الاختيار القضائي : وتنظم أحكامه المادة (١٨) من قانون الأحداث في قولها بأنه «في الحالات التي يجوز الحكم فيها على الحدث بعقوبة الحبس يجوز للقاضي أن يأمر بوقف النطق بحكم الإدانة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات مع وضع الحدث تحت الإشراف والقيود التي يقتضيها اختباراه قضائياً، فإذا اجتاز الحدث فترة الاختبار بنجاح اعتبرت الدعوى كأن لم تكن وألا أعيدت محاكمته طبقاً لأحكام هذا القانون».

٤ - منع ارتياد أماكن معينة : وفي هذا تقرر المادة (١٩) من قانون الأحداث بأنه «يجوز للمحكمة أن تأمر بمنع الحدث من ارتياد الأماكن التي ثبت أن تردده عليها له تأثير في جناحه أو تشرده».

(١) حدد المشرع المصري هذه السن بخمسة عشرة سنة. راجع المادة (٧) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث.

٥ - حظر ممارسة عمل معين : وفي هذا تقرر المادة (١٠) من قانون الأحداث بأنه «يجوز للمحكمة أن تحظر على الحدث مزاوله أعمال معينة متى تبين أن جناحه أو تشرده راجع إلى مزاولته هذه الأعمال».

٦ - الالتزام بالتدريب المهني : ووفقاً لنص المادة (٢١) من قانون الأحداث «يكون الالتزام بالتدريب المهني بأن تعهد المحكمة بالحدث إلى مراكز التدريب المهني الحكومية أو أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل تأهيله وذلك كله لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات».

٧ - الإيداع في مأوى علاجي أو معهد تأهيل أو دار للتربية أو معهد للإصلاح حسب الأحوال، ووفقاً لنص المادة (٢٢) من قانون الأحداث فإن «للمحكمة إذا تبين لها أن جناح الحدث وتشرده راجع إلى مرض عقلي أن تأمر بوضعه في مأوى علاجي أو منشأة صحية مخصصة لهذا الغرض إلى أن يتم شفاؤه وتقرر المحكمة أخلاء سبيل الحدث بعد ذلك بناء على تقارير الأطباء المشرفين على علاجه»، «كما أن للمحكمة أن تحكم بإيداع الحدث في معهد مناسب لتأهيله أو في إحدى دور التربية والإصلاح المعدة للرعاية وتقويم الأحداث التابعة للدولة أو المعترف بها منها، وتقرر المحكمة الإفراج عن الحدث بناء على التقارير التي تقدمها هذه الجهات إليها وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من هذا القانون(١)، ولا يجوز بقاء الحدث في هذه الأماكن متى بلغ الثامنة عشر من عمره» (المادة ٢٣ من قانون الأحداث).

٨ - الأبعاد من البلاد : إذ وفقاً لنص المادة (٢٤) من قانون الأحداث فإنه «يجوز للمحكمة - إذا كان الحدث من غير المواطنين - أن تحكم بأبعاده

(١) تنص المادة ٢٤ من قانون الأحداث الجانحين والمشردين على أن «يكون لكل معهد مخصص لرعاية الأحداث وأصلاحيهم أو أي محل آخر معد لقبولهم لجنة للإشراف عليه تشكل برئاسة ممثل للنيابة العامة وعضوية مدير المعهد وأخصائي من وزارة الشؤون الاجتماعية يندب لذلك وزيرها. ويكون الإفراج عن المحكوم عليهم بالإيداع في تلك المعاهد بناء على طلب هذه اللجنة».

من البلاد ويكون الحكم بالأبعاد وجوبيا إذا عاد الحدث إلى إحدى حالات التشرّد أو الجناح، وينفذ حكم الأبعاد خلال أسبوعين من تاريخ صدوره.

وقد لاحظ المشرع الاتحادي أن الحدث الذي لم يبلغ السادسة عشر من عمره لم تتوفر لديه ملكات استخدام الإرادة وحسن توجيهها، أو لم يتوفر لديه النضج الذهني الكافي، هذا بالإضافة إلى أن تعريض هذا الحدث للعقوبات العادية يؤدي إلى أفساده بل تدميره.

أما المبدأ الثاني : فهو جواز الحكم على الحدث الذي أتم السادسة عشر من عمره بالعقوبات العادية إذا ارتكب جريمة معاقب عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر، ولكن في إطار معاملة عقابية خاصة تبدر حدودها فيما نصت عليه المادتان ١٠ و ١١ من قانون الأحداث الاتحادي، إذ تنص المادة (١٠) على أنه «لا يحكم على الحدث بعقوبة الإعدام أو السجن أو العقوبات المالية» وأضافت المادة (١١) بأنه :

« ١ - في الحالات التي يجوز الحكم فيها على الحدث بالعقوبة الجزائية تستبدل بعقوبتي الإعدام أو السجن المقرر للجريمة التي ارتكبها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين.

٢ - فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث معاقبا عليها بالحبس، لا يجوز أن تزيد مدة الحبس التي يحكم بها عليه على نصف الحد الأقصى المقرر لها أصلاً.

٣ - وتنفذ عقوبة الحبس التي قد يحكم بها على الحدث طبقاً لهذه المادة في أماكن خاصة تتوفر فيها وسائل الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم».

عذر ارتكاب الجريمة لبواعث غير شريرة :

الباعث هو القوة المحركة للإرادة، أو هو العامل النفسي الذي يدعو إلى التفكير في الجريمة، كالبغضاء والحقد والمحبة والشفقة، والانتقام والغيرة والاستفزاز، وغير ذلك من البواعث العديدة التي لا تدخل تحت حصر، نتيجة

لاختلاف الناس في تقبل المؤثرات بسبب الجنس، والتعليم، والسن، والوقت، والمكان، وما إلى ذلك.

والباعث على الجريمة، كما هو ظاهر أمر مستقل عن الجريمة، فهو ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا أثر له من الناحية القانونية في الجريمة وجوداً وعدمًا، وقد نصت على ذلك صراحة المادة (٤٠) من قانون العقوبات الاتحادي في قولها «لا يعتد بالباعث على ارتكاب الجريمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» (١) وهذا يعني أنه متى توافرت عناصر الجريمة وكان الجاني أهلاً لحمل المسؤولية الجنائية فلا عبرة بعد ذلك في استحقاق العقوبة بما دفعه إلى الجريمة (٢)، وحكم بأن ارتكاب الفعل تحت تأثير الغضب لا ينفي قيام نية القتل (٣)، وأنه لا يجدي المتهم كون الباعث على ارتكاب جريمته هو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من غيره (٤).

ومع ذلك فقد يكون الباعث محل اعتبار في تقدير العقوبة التي يحكم بها القاضي وفقاً لسلطته التقديرية وفي حدود ما يسمح به النص القانون. فإذا وجد

(١) وعلى هذا تنص المادة ٣١ من مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦ في قولها «لا عبرة بالباعث أو الغاية في قيام العمد أو الخطأ إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون. ويكون أثرها في تخفيف العقوبة، أو تشديدها طبقاً للأحكام الواردة في القانون».

(٢) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن «قول المتهم أنه قصد إبعاد المجني عليها من مكان المشاجر خوفاً عليها فدفعها بيده وقعت على الأرض إنما يتصل بالباعث، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية».

نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٢ من ١٠٤٤.

كما قضى بأنه لا يؤثر في قيام النصب أن يكون الدافع إلى الاستيلاء على المال هو استيفاء دين للجاني على المجني عليه.

Cass. 25 Oct. 1934. D. H. 1934, P. 575.

(٣) نقض مصري ٢٥ مارس ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ ق ٦٦ ص ٣٥٠.

(٤) نقض مصري ٢٩ مايو ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩١، ٨٤٤.

القاضي أن الباعث الذي حمل الجاني على ارتكاب الجريمة شريفاً فإنه يخفف العقوبة، كما لو قتل شخص زوجته ليخلصها من آلام المرض التي لم يعد لها قبل بأحتماله، أما إذا وجد القاضي أن الباعث كان شريفاً فإنه يشدد العقوبة، كما لو ارتكب شخص جريمة قتل لسرقة أموال المجني عليه أو لاغتصاب زوجته.

والملاحظ أن المشرع الاتحادي قد اعتد بالبواعث غير الشريرة واعتبرها عذراً مخففاً عاماً أي يتسع نطاق تطبيقه لجميع الجرائم، ويترك أمر تقدير وجوده إلى قاضي الموضوع. ونظراً إلى خضوع الأعدار المخففة لمبدأ التحديد التشريعي، فإن النصوص الخاصة بها يجب أن تفسر تفسيراً ضيقاً حتى لا يجاوز العذر النطاق الذي أراده له القانون. وإن كنا نرى أنه كان يتعين على المشرع الاتحادي عدم جعل البواعث غير الشريرة أعداراً قانونية مخففة، وأن يعتبرها من قبيل الأعدار القضائية المخففة يرجع الأمر في تقدير توافرها إلى محكمة الموضوع. وقد فات المشرع الاتحادي أنه سبق وأن نص في المادة (٤٠) من قانون العقوبات على أنه «لا يعتد بالباعث على ارتكاب الجريمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك»، وهذا يعني أنه كان يجب عدم جعل ارتكاب الجريمة بباعث غير شرير، عذراً مخففاً عاماً، وإنه يمكن النص عليه كعذر خاص، أي لا يجعل له المشرع اعتباراً إلا بالنسبة إلى جنایات معينة محصورة، بحيث لا ينتج أثره في التخفيف إلا بالنسبة لهذه الجنایات دون غيرها، ولا سيما وأن المشرع الاتحادي قد اتبع هذه الخطة حيث نص على عذر مخفف خاص في المادة (٣٣٤) من قانون العقوبات في قولها بأن «يعاقب بالسجن المؤقت من فوجيء بمشاهدة زوجته أو ابنته أو أخته حال تلبسها بجريمة الزنا فقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو قتلها معاً، ويعاقب بالحبس إذا اعتدى عليها أو عليهما اعتداء أقضى إلى موت أو عاهة. وتعاقب بالسجن المؤقت الزوجة التي فوجئت بمشاهدة زوجها حال تلبسه بجريمة الزنا في مسكن الزوجية فقتلته في الحال أو قتلت من يزني بها أو قتلتهما معاً، وتعاقب بالحبس إذا اعتدت عليه أو عليهما اعتداء أقضى إلى موت أو عاهة. ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي ضد من يستفيد من هذا العذر».

عذر الاستفزاز الخطير الصادر عن المجني عليه بغير حق :

جعل المشرع الاتحادي من الاستفزاز الخطير الصادر من المجني عليه بغير حق عذراً مخففاً عاماً، أي يتسع نطاق تطبيقه لجميع الجرائم. ويلاحظ أنه على الرغم من هذا الموقف التشريعي، إلا أن المشرع قد عاد مرة أخرى ونص على عذر الاستفزاز في جريمة القتل أو الإيذاء حفظاً للعرض بما نص عليه في المادة (٣٣٤) من قانون العقوبات، السابق بيانها. بمعنى أن المشرع الاتحادي قد فاته أنه جعل من الاستفزاز عذراً مخففاً عاماً، ثم عاد وجعل منه عذراً مخففاً خاصاً مرة أخرى في نص المادة (٣٣٤) عقوبات اتحادي. على النحو السابق الإشارة إليه. وإن كان الأصل أن الاستفزاز لا يعد في صحيح القانون عذراً معفياً من العقاب، بل هو لا يعدو إن يكون ظرفاً قضائياً مخففاً يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع (١).

٢ - الأعداء الخاصة :

الأعداء الخاصة هي التي لا يجعل المشرع لها اعتباراً إلا بالنسبة إلى جنايات معينة محصورة، بحيث لا ينتج أثرها في التخفيف إلا بالنسبة لهذه الجنايات دون غيرها، والمثل الواضح لهذه الأعداء المخففة الخاصة في قانون العقوبات الإتحادي هو العذر المقرر في نص المادة (٣٣٤) السالف الإشارة إليها. فهذا العذر مقرر للزوج وللزوجة وللأب وللأخ في ظرف خاص قدر المشرع أنه مما يستوجب تخفيف العقاب على أيّ منهم إذا ما ارتكب جرائم معينة، هي القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد، أو الضرب المفضي إلى الموت أو إلى عاهة، فعندئذ تخفف العقوبة على الجاني وجوباً، فلا يعاقب إلا بالسجن المؤقت بدلاً من عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت «اختياراً للقاضي» والمقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد. (المادة ٣٣٢ عقوبات اتحادي). كما إنه لا يعاقب إلا بالحبس بدلاً من عقوبة السجن لمدة لا تزيد على عشر سنين والمقررة

(١) نقض مصري ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢، ق ١٩٤، ص ٩٤٢

لجريمة الضرب المفضي إلى الموت. (المادة ٣٣٦ عقوبات اتحادي)، وبدلاً من عقوبة السجن لمدة لا تزيد على سبع سنين والمقررة لجريمة الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة (المادة ٣٣٧ عقوبات اتحادي).

ويعد عذراً مخففاً خاصاً كذلك العذر الذي نصت عليه المادة (١/٢٠٨) من قانون العقوبات الاتحادي، وبناء عليه يخفف عقاب من يقبل بحسن نية عملة معدنية أو ورقية أو سنداً مالياً حكومياً مقلداً أو مزيفاً ثم يتعامل في شيء من ذلك بعد علمه بالتقليد أو التزييف أو التزوير. حيث يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بالغرامة التي لا تجاوز ألفي درهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه لما كانت الاعذار المخففة الخاصة لا تنتج أثرها إلا بالنسبة لجرائم معينة محددة بذاتها. فإن الموضع الطبيعي لبحث هذه الاعذار هو (القسم الخاص من قانون العقوبات) حيث تفصل أحكام كل جريمة على حدة.

اثر العذر المخفف :

يترتب على توافر أحد الاعذار المخففة، تخفيف العقوبة وجوباً. وينصرف تأثير العذر إلى العقوبة الأصلية في المقام الأول، ويمتد بالضرورة إلى العقوبات التبعية المرتبطة بالعقوبة الأصلية التي استبعدت بالعذر وحلت محلها عقوبة أصلية أخرى أخف لا ترتبط بهذه العقوبة التبعية. ولكن العذر لا يؤثر على العقوبة التكميلية، إذ هي مرتبطة بالجريمة التي لا تتغير أحكامها بالعذر.

وقد قرر المشرع الاتحادي العقوبات الواجب الحكم بها في حالة توافر الاعذار المخففة في الجنايات والجنح في نص المادتين ٩٧، ٩٩ من قانون العقوبات. وقد جاء نص المادة (٩٧) كالآتي «إذا توافر عذر مخفف في جنائية عقوبتها الإعدام نزلت العقوبة إلى السجن المؤبد أو المؤقت أو إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة. فإن كانت عقوبتها هي السجن المؤبد أو المؤقت نزلت إلى

عقوبة الذي لا يقل عن ثلاثة أشهر، وذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه»،
أما المادة (١٩١) فقد جاء نصها كالآتي : «إذا توفر في الجثة عذر مخفف كان
التخفيف على الوجه الآتي:

١ - إذا كان للعقوبة حد أدنى خاص فلا تنقيد به المحكمة في تقدير
العقوبة.

ب - وإذا كانت العقوبة الحبس والغرامة معاً حكمت المحكمة بأحدى
العقوبتين فقط.

ج - وإذا كانت العقوبة الحبس غير المقيد بحد أدنى خاص جاز للمحكمة
الحكم بالغرامة بدلا منه».

٢ - الظروف التقديرية المخففة

قد يجد القاضي الجنائي في الدعوى التي ينظرها ان ظروف الجريمة أو
المجرم تستدعي الرأفة وتخفيف العقاب، إما بالنزول عن الحد الأدنى المقرر
قانوناً، وإما بالاستعاضة بعقوبة أخف، ولكنه لا يملك اللجوء إلى شيء من ذلك
ما لم يخوله المشرع هذه السلطة بنص خاص.

ولم يجد المشرع الاتحادي ما يدعوه إلى منح السلطة في اتباع أي هاتين
الخطتين إلا بالنسبة للجنايات والجنح، أما فيما يختص بالمخالفات فلا يتصور
ذلك، لأنه ليس في سلم العقوبات ما هو أخف من عقوبتي الحجز والغرامة
المقررتين لهذه الجرائم. إذ أن الحد الأدنى العام الموحد لكل من هاتين العقوبتين
غاية في التخفيض، بحيث تصبح العقوبة من قبيل العبث لو خفضت إلى أقل
منه(١).

(١) لم يجد المشرع المصري ما يدعو إلى منح السلطة في اتباع أي هاتين الخطتين إلا بالنسبة
للجنايات، ولم يجعلها بالنسبة للجنح والمخالفات، تأسيساً على أن وضع نظام لتخفيف
العقاب في هذه الجرائم - الأخيرة - معناه فتح الباب على مصراعيه أمام سيل =

ويلاحظ ان استخلاص ما يدعو إلى الرأفة من ظروف الواقعة أو ظروف المتهم هو أمر تترك لتقدير المحكمة. فهي ليست ملزمة بإجابة المتهم إلى طلبه استعمال الرأفة، ولا الرد على هذا الطلب. وإذا ما استخدمت المحكمة سلطتها في أعمال الرأفة فأنها تكون غير ملزمة ببيان موجبات الرأفة(١)؛ بل يكفي ان تقول في حكمها أن هناك ظروفًا مخففة وان تشير إلى النص الذي تستند إليه في تقدير العقوبة. وهو المادة (٩٨) أو المادة (١٠٠) من قانون العقوبات الاتحادي(٢). وحسب الأحوال.

كما يلاحظ أن المشرع لم يحدد هذه الظروف المخففة، ولم يضع ضوابط تعين المحكمة على استخلاصها، بل ترك ذلك كله لقطنة أعضائها وحسن تقديرهم، ومن ثم كانت غير محددة عدداً وغير معرفة مضموناً(٣). ولعل هذا هو ما جعل المشرع الاتحادي يدرج هذه الظروف تحت عنوان «الظروف التقديرية المخففة».

ونرى - وفقاً للسياسة الجنائية الحديثة - أن ننظر المحكمة إلى خطورة

= العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، وهي تمثل مشكلة كبرى في مجال السياسة الجنائية عند التنفيذ. ولهذا أجمعت توصيات المؤتمر الدولي على ضرورة تجنبها بكل الوسائل الممكنة، واقترحت لذلك بالذات تدابير مثل وقف تنفيذ العقوبة، والوضع تحت الاختبار القضائي، والعفو القضائي، لمزيد من التفاصيل حول العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ومشكلاتها - راجع للكاتب «مبادئ علمي الإجرام والعقاب» مطبعة البيان، إمارة دبي، طبعة سنة ١٩٩٢، ص ٤٤٤، وما بعدها.

(١) نقض مصري ٥ أكتوبر ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥، ق ١١٠، ص ٥٥٩

(٢) في هذا المعنى انظر نقض مصري ٨ يناير ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج-٣، ق ١٨١، ص ٥٢٥.

(٣) Garraud R: op, cit, To. II, No 834, P - 756

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٩١٥ ص ٧٩٦.

الأستاذ الدكتور : أحمد فتحي سرور، الوسيط في القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٥٣٥، ص ٧٠٠.

الجاني كميّار للظروف المخففة، وتسترشد في تحديد هذه الخطورة بتحديد مقومات شخصيته وعوامل جريمته في ضوء مدى جسامة الجريمة، وأصلاح الضرر المترتب عليها، وارتكابها تحت تأثير تهديد لا يعدم المسؤولية، إلى غير ذلك من الامارات الاسترشادية والتي لا يمكن - بطبيعة الحال - حصرها ولا عدّها عدّاً.

وظيفة الظروف التقديرية المخففة :

يحقق نظام الظروف المخففة فائدة مزدوجة. الأولى : إنه يساعد القاضي على استعمال سلطته التقديرية على وجه أوسع يمكنه من الملاءمة بين قواعد القانون المجرد والظروف الواقعية المتنوعة التي تعرض عليه، خاصة في الأحوال التي لا تسعفه فيها الأعدار القانونية المحدودة، فالظروف التقديرية المخففة هي الأداة التي يستطيع بها القاضي مواجهة الواقع العملي تحت مظلة نصوص القانون. والثانية : إنه يجيز للقاضي النزول بعقوبتي الإعدام والسجن المؤبد. وهما عقوبتان ذات حد واحد، إلى ما دونهما من العقوبات فلا سبيل للقاضي حيال هاتين العقوبتين - حين تتضح قسوتهما - سوى أعمال سلطته في تقرير توافر الظروف المخففة لا سيما في تلك الحالات التي تعرض عليه وتستوجب التخفيف ولم يتوقعها المشرع فلم يدرجها بين الأعدار القانونية(١).

ضوابط الظروف التقديرية المخففة :

كثير من القوانين يذكر عدداً من الظروف التقديرية المخففة. ويعقب على ذلك بأنها مجرد أمثلة لم ترد على سبيل الحصر وللقاضي أن يستنبط غيرها من

(١) الأستاذ الدكتور محمود مصطفى - القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٦٥٤، ٤٥٩.

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني - القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٩١٦، ص ٧٩٧

الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور - الرسيط في القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٥٣٧، ص ٧٠١.

ظروف كل جريمة على حدة. أما المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فلم يذكر أمثلة لما يعد من الظروف التقديرية المخففة تاركاً ذلك لمفطنة القاضي يستشفها من ظروف الجريمة أو المجرم. (المادتين ٩٨ و ١٠٠ عقوبات اتحادي). وهي بطبيعة الحال لا تقبل الحصر، إذ هي مرتبطة بالظروف الواقعية لكل حالة تعرض عليه. فقد تكون قيام الجاني بتفادي النتائج الضارة للجريمة، وتعريض المجني عليه عن الأضرار التي لحقت من الجريمة، أو تضائل خطورة وسيلة الجريمة، أو ارتكابها في زمان أو مكان يجعلان خطرها أقل. أو كون المتهم قد ارتكب جريمته تحت تهديد لا يعدم مسؤوليته، أو ندمه على جريمته واعترافه بها، أو تسليم نفسه للسلطات طوعية، أو تجاوزه لسن الحادثة بقليل مما يدل على عدم درايته وخبرته بأمور الحياة. وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية «أن عبارة أحوال الجريمة التي تقضي رافة القضاة والتي ورد ذكرها في المادة ١٧ عقوبات لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى، وإنما تتناول بلا شك كل ما يتعلق بماديات العمل الإجرامي من حيث هو وما يتعلق بشخص المجرم الذي ارتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة، وكذلك كل ما احاط بذلك العمل ومرتكبه والمجني عليه من الملابس والظروف بلا استثناء وهو ما اصطلاح على تسميته الظروف المادية والظروف الشخصية، وهذه المجموعة المكونة من تلك الملابس والظروف والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها هي التي ترك لمطلق تقدير القاضي أن يأخذ منها ما يراه هو موجباً للرافة» (١). وأنه «يصح للقاضي أن يتخذ من صغر سن المتهم ظرفاً قضائياً مخففاً ولو كانت تلك السن قد جاوزت الحد الأدنى الذي يعتبر القانون فيه صغر السن عذراً قانونياً» (٢) وأن «يراعى في الرافة وعدمها نتيجة الضرر الذي نتج عن الجريمة» (٣). وأن «الأصل أن الاستفزاز لا يعد في صحيح القانون

(١) ٢٠١١ نقض ٨ يناير ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨١، ص ٢٢٥.

(٢) حكم لمحكمة بني سويف جنائيات في ١٨٩٥/٢/٦ الحقوق س ١٠، ق ٣١، ص ١٢٣.

عذراً معفياً من العقاب، بل هو لا يعدو أن يكون ظرفاً قضائياً مخففاً يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع» (١).

سلطة المحكمة في تقرير توافر الظروف المخففة :

لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية واسعة في تطبيق الظروف المخففة، فمتى رأت المحكمة توافر هذه الظروف أعملت أشارها غير مقيدة في ذلك بطلبات المتهم أو النيابة العامة (٢). وليست المحكمة ملزمة ببيان موجبات الرافعة (٣)، بل إنها لا تلتزم بتحديددها، بل يكفي قولها بصفة عامة «إنها قدرت توافر ظروف مخففة» طالما أن العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون (٤). بمعنى أن التخفيف على الوجه المبين بنص المادتين ٩٨ و ١٠٠ من

(١) نقض ٢٨ نوفمبر ١٩٦٦، مجموعة أحكام النقض س ١٢، ق ١٩٤، ص ٩٤٧.
وانظر أيضاً نقض مصري ١٩ مايو ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٠، ق ١٥٢، ص ٧٤٨، والذي قضى فيه «أن تقدير العقوبة مدارة ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تسبفه المحكمة عليها، وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرافعة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فأنما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف».

(٢) نقض مصري ١٦ ديسمبر ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ح ١، ق ٤٢، ص ٦٦ والذي قضى فيه بأن «الظروف المخففة متركبة لتقدير المحكمة، وهي حرة في تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات، وعدم تطبيقها حسب ما تملية عليها عقيدتها من توفر هذه الظروف أو عدم توفرها».

(٣) وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية أن «تقدير العقوبة وتقرير قيام موجبات الرافعة، أو عدم قيامها هو من أطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته».

نقض ٢٠ يونيو ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧، ق ١٦١، ص ٨٥٢.

نقض ١٠ أكتوبر ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض، س ٢٨، ق ١٧٢، ص ٨٢٩ .

(٤) وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية أنه «من المقرر أن انزال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام أن تقدير العقوبة هو من أطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته».

نقض ١٤ يناير ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩، ق ٧، ص ٢٦

قانون العقوبات الإتحادي. هو تخفيف اختياري للمحكمة، وقد قصد بذلك أن تترك لهذه الأخيرة حرية تقدير ظروف الجريمة والمجرم. فإن شاءت طبقت ذلك النظام. وإن شاءت اقتصرته على توقيع العقوبة المقررة أصلاً للجريمة، وهي في كل ذلك غير مطالبة ببيان الأسباب التي تبني عليها مسلكها، وغاية ما هنالك أنها إذا رأت أن تأخذ المتهم بالرافعة طبقاً لأحكام أي من هاتين المادتين أن تشير إلى ذلك في حكمها، كما يجب متى أفصحت عن رغبتها في اتباع هذا المسلك، أن تتمشى مع ما تقتضيه هذه الرغبة، فتخفض العقوبة في الحدود التي رسمها القانون.

ويلاحظ أنه إذا كان القانون يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة جوازياً، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرافعة ومعاملته طبقاً للمادة (٩٨) أو المادة (١٠٠) بحسب الأحوال، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هاتين المادتين، باعتبار أن المادة التي ستطبق قد حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة (١).

كما يلاحظ أن سلطة محكمة الموضوع في تقرير توافر الظروف المخففة تتسع لجميع المجرمين، لا فرق بين مبتدئين وعائدين، أو بين وطنيين وأجانب، ويجوز منحها للمحكوم عليه غيابياً. وأنه طالما كانت الجدارة بالظروف المخففة شخصية. فإن للمحكمة أن تمنحها لبعض المساهمين في الجريمة دون بعض (١).

(١) نقض مصري ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية حـ ٥ في ١٢٩، ص ٢٥١، وفيه قضت محكمة النقض المصرية بأنه «إذا أدانت المحكمة المتهم في جنائية اختلاس، وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجريمة بالمادة ١١٢، من قانون العقوبات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - فإنها تكون قد أخطأت، إذ عليها أن تنزل تطبيقاً للمادة ١٧ بعقوبة السجن إلى الحبس الذي لا يجوز أن تنقص منته عن ثلاثة شهور».

(٢) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني - القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٩١٨، ص ٧٩٩.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن تقدير جدارة المتهم بالظروف المخففة هو لسلطات محكمة الموضوع دون سلطات التحقيق، إذ يفترض إثبات اركان الجريمة وقيام المسؤولية عنها ثم فحص الموضوع واستظهار عناصره المطلوبة للتخفيف، وهو ما تختص به سلطات المحكمة وحدها (١). وهي في تقديرها هذا لا تخضع لرقابة محكمة النقض الا اذا ذكرت إنها استعملت الرافعة في الحكم ولم تخفض العقوبة إلى الدرجة التي تقتضيها الرافعة. فإن ذلك من موجبات قبول النقض (٢).

نطاق اعمال الظروف التقديرية المخففة :

وفقاً لأحكام قانون العقوبات الاتحادي يقتصر نطاق الظروف التقديرية المخففة على الجنايات والجنح، فلا محل لها في المخالفات تأسيساً على أنه ليس في سلم العقوبات ما هو أخف من عقوبتي الحجز والغرامة المقررتين لجرائم المخالفات، إذ أن الحد الأدنى العام الموحد لكل من هاتين العقوبتين غاية في التخفيض، بحيث تصبح العقوبة من قبيل العبث لو خفضت إلى أقل منه (٣).

وفي الجنايات نظم المشرع الاتحادي في المادة (١٨) من قانون العقوبات سلطة المحكمة في النزول عن الحد الأدنى للعقوبة بقوله أنه «إذا رأت المحكمة في جنائية أن ظروف الجريمة أو المجرم تستدعي الرافعة جاز لها أن تخفف العقوبة المقررة للجناية على الوجه الآتي:

١ - إذا كانت العقوبة المقررة للجناية هي الاعدام جاز إنزالها إلى السجن المؤبد أو المؤقت.

(١) المرجع السابق.

(٢) نقض مصري ١١ مارس ١٨٩٣ الحقوق س، ٨، ص ٢٩٨ وانظر تطبيقاً لذلك نقض مصري ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية سابقة الإشارة إليه .

(٣) انظر موقف المشرع المصري من نطاق الظروف التقديرية المخففة، ما تقدم ص ١٨١ هامش رقم (١) .

ب - إذا كان العقوبة المقررة للجناية هي السجن المؤبد جاز إنزالها إلى السجن المؤقت أو الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر.

ج - إذا كانت العقوبة المقررة للجناية هي السجن المؤقت جاز إنزالها إلى الحبس الذي لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر.

ومن الواضح أن هذا النص يخول المحكمة السلطة في أن تصل في التخفيف بسبب ظروف الرأفة إلى تخفيض العقوبة درجة أو درجتين، مع تقييد المحكمة بحد أدنى خاص في حالة ما إذا وصلت طبقاً لهذا النظام إلى الحكم بعقوبة الحبس، فاستلزم أن لا تقل هذه العقوبة عن ستة أشهر، إذا كانت العقوبة الأصلية هي السجن المؤبد، وأن لا تقل عن ثلاثة أشهر إذا كانت العقوبة الأصلية هي السجن المؤقت، وهنا ينبغي أن يلاحظ - في هذه الحالة الأخيرة حيث تكون العقوبة هي السجن المؤقت - أن أقصى ما تستطيع المحكمة في التخفيف هو النزول درجة واحدة أي إلى الحبس الذي لا يجوز أن تقل مدته عن ثلاثة أشهر. وقد اقتضت الضرورة ذلك، لأنه ليس في سلم العقوبات السالبة للحرية ما هو أدنى من الحبس، والشارع يتحرج في تقرير الغرامة كعقوبة أصلية منفردة لجناية وقعت تامة. وهذا يعني أنه لا يجوز النزول عن الحدود الدنيا لعقوبة الحبس على الوجه الوارد في نص المادة (١٨) من قانون العقوبات الاتحادي المتقدمة البيان(١).

أما في مواد الجنب فقد نظم المشرع الاتحادي في نص المادة (١٠٠) من قانون العقوبات سلطة المحكمة في النزول عن الحد الأدنى للعقوبة بقوله أنه «إذا

(١) وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض المصرية أن «الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ عقوبات تعاقب من أحدث بشخص عامة مستديمة يستحيل برؤها بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس، ولا تنزل هذه العقوبة - عند استعمال الرأفة بمقتضى المادة ١٧ من ذلك القانون - إلى أقل من ثلاثة أشهر حبساً، فإذا حكمت المحكمة بأقل من ذلك أو بغرامة فقط كان على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بثلاثة أشهر».

نقض ٧ نوفمبر ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ، ١، ق ٣١٢، ص ٣٥٨.

رأت المحكمة في جنحة أن ظروف الجريمة أو المجرم تستدعي الرأفة جاز لها تخفيض العقوبة على النحو المبين في المادة السابقة). أي المادة (٩٩) عقوبات اتحادي، وهذا يعني أنه في مواد الجناح يكون للمحكمة سلطة النزول عن الحد الأدنى للعقوبة أو استبدالها بعقوبة أخرى على الوجه الآتي :

١ - إذا كانت للعقوبة حد أدنى خاص فلا تنتهك به المحكمة في تقدير العقوبة.

ب - وإذا كانت العقوبة الحبس والغرامة معا حكمت المحكمة بأحدي العقوبتين فقط.

ج - وإذا كانت العقوبة الحبس غير المقيد بحد أدنى خاص جاز للمحكمة الحكم بالغرامة بدلا منه.

تأثير الظروف التقديرية المخففة على العقوبات الأصلية والفرعية :

الظروف التقديرية المخففة ليس لها أثر كفاءة عامة إلا بالنسبة للعقوبات الأصلية، وذلك على النحو الوارد في نص المادتين ٩٨، ١٠٠ من قانون العقوبات الاتحادي ووفقا لما سبق تفصيله. ومن ثم فلا تأثير لها على العقوبات الفرعية (التبعية والتكميلية).

فبالنسبة إلى العقوبات التبعية من المعلوم أنها ترتبط بقوة القانون بالعقوبات الأصلية وتتبعها، ومن ثم إذا كان من شأن الظرف المخفف استبعاد العقوبة الأصلية التي تستتبع عقوبة تبعية معينة، استبعدت العقوبة التبعية كذلك، أما إذا استبدلت المحكمة بالعقوبة الأصلية عقوبة أخرى ترتبط بها ذات العقوبة التبعية فإنه لا يكون لذلك تأثير عليها. فمثلا الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة (٧٥) من قانون العقوبات الاتحادي، لا تترتب إلا على الحكم بعقوبة جنائية فإذا نزلت المحكمة بعقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إلى عقوبة الحبس فإن العقوبة التبعية لا تلحق المحكوم عليه. أما إذا اقتصر

المحكمة تحت تأثير الظروف المخففة على تخفيف العقوبة الأصلية من حيث مدتها، فإنه لا تأثير لذلك على العقوبة التبعية.

أما بالنسبة للعقوبات التكميلية فإنه لا صعوبة إذا كانت جوازية، فامر القضاء بها متروك لتقدير المحكمة على الرغم من عدم توافر ظرف مخفف، ومن ثم فيجوز للمحكمة تحت تأثير الظروف المخففة استبعاد الحكم بها من باب أولى، كما يجوز الحكم بها على الرغم من الظرف المخفف، ويختلف الحال بالنسبة إلى العقوبات التكميلية الوجوبية، إذ ليس للظرف المخفف تأثير عليها، ويتعين على الرغم منه توقيعها. ذلك أن هذه العقوبات مرتبطة بالجريمة وجوداً وعدماً، وليس لهذا الظرف أي تأثير على الجريمة من حيث نوعها أو اسمها أو وصفها، ومن ثم لا يجوز أن يكون له تأثير على هذه العقوبات(١). وبناء على ذلك قضت محكمة النقض المصرية بصدد جريمة اختلاس الأموال الأميرية بأنه لا تأثير للظروف المخففة على وجوب الحكم بالغرامة النسبية(٢).

ويلاحظ أنه إذا اجتمع في الجناة ظرف مخفف وعذر مخفف فللمحكمة أن تحكم بالعمو القضائي عن المتهم «المادة ١٠١ عقوبات اتحادي». وهذا يعني أن للمحكمة أن تقضي بالعمو عن المتهم إذا توافر شرطين:

الأول : أن تكون الجريمة المرتكبة جنحة، وهذا يعني أنه لا مجال لتطبيق نص هذه المادة إذا ما كانت الواقعة جناية.

والثاني : أن يتوافر في الواقعة ظرف مخفف وعذر مخفف في آن واحد.

(١) الأستاذ الدكتور حسين عبيد - النظرية العامة للظروف المخففة، القاهرة سنة ١٩٧٠ رقم ١٥٩، ص ٣٠٢.

(٢) نقض أول يوليو ١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٧، ق ١٠٧، ص ١٨٢، وانظر في ذات المبدأ بالنسبة لجرائم الرشوة نقض مصري ٨ يناير ١٩١٧، المجموعة الرسمية س ١٨، ق ٢٨، ص ٦٧.

ثالثاً : أسباب التشديد

ماهيتها :

قد يجد القاضي من ظروف الجريمة أو المجرم ما يدعو إلى أخذ الأخير بالشدة فيرتفع بعقوبة الجريمة إلى حدها الأقصى، ولا يقال عندئذ ان القاضي قد شدد العقاب، لأنه لم يطبق الا عقوبة الجريمة في إطار الحدين اللذين يحددهما القانون، والأمر في ذلك متروك للسلطة التقديرية.

ولكن المشرع قد ينص على تشديد عقوبة الجريمة عن الحد الأقصى المقرر لها في الأحوال العادية، وذلك بسبب توافر ظروف تتصل بوقائع الدعوى أو حالة المتهم، وقد يجعل القانون أحياناً من بعض هذه الظروف المشددة وجهاً لتغيير وصف الجريمة فتقلبها من جنحة إلى جناية، وقد يقتصر على رفع الحد الأقصى للعقوبة، أو إضافة عقوبة أخرى لها.

ويتضح بذلك أن أسباب تشديد العقاب ما هي إلا ظروف يجب فيها على القاضي - أو يجوز له - أن يعاقب المجرم بعقاب أشد من العقاب المقرر أصلاً لجريمته، أي بعقاب أغلظ نوعاً، أو يتجاوز مقداره الحد الأقصى المقرر للجريمة في الأصل عند تجردها من مثل تلك الظروف.

نوعاً الأسباب المشددة :

الاسباب المشددة التي تسمح بتشديد عقاب الجريمة إما بتجاوز الحد الأقصى المقرر لها في الأصل، وأما بتغيير نوع العقوبة بما هو أغلظ وأشد، إما خاصة بجرائم معينة بذاتها فلا يتعدى حكمها هذه الجرائم، وأما عامة بحيث يشمل حكمها سائر الجرائم أو جانب غير معين منها.

١ - أسباب التشديد الخاصة :

أي تلك التي ينحصر نطاقها على جرائم معينة حددها القانون، فهي عديدة ومتنوعة، وقد نص عليها المشرع في مواضع متفرقة، ومن ثم فلا يوجد

نظرية عامة تنظم جميع أحكامها، فمنها ما يرجع إلى جسامة الجانب المادي للجريمة - في أحد عناصره - فإن اتصلت بالفعل فهي تقتضى ارتكابه على نحو يجعله أكثر خطورة، كاستخدام السم في القتل، أو ارتكاب الفعل في مكان معين، كالسرقة من مكان مسور، أو من محل عبادة، أو ارتكابه في زمن معين. كزمن الحرب في جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج، أو السرقة ليلاً، أما ان اتصلت تلك الأسباب المشددة بالنتيجة الإجرامية فهي تقتضى جسامة الأذى الذي أحدثه الفعل، مثال ذلك حدوث الموت أو العاهة المستديمة في الضرب، وتعدد المجني عليهم في جرائم القتل والإصابة الخطأ، وتسمى هذه الأسباب بالظروف المادية لاتصالها بالهيكل المادي المكون للجريمة.

ومن الأسباب المشددة الخاصة ما يكون راجعاً إلى جسامة القصد الجنائي في الجريمة، كظرف سبق الأصرار في جريمة القتل مثلاً. ومنها أخيراً ما يكون راجعاً إلى صفة معينة تتعلق بشخص مرتكب الجريمة، كصفة الخادم في السرقة، والطبيب في الاجهاض، وتسمى هذه الأسباب بالظروف الشخصية.

وقد سبق التعرض لهذه الظروف بنوعيتها من ناحية مدى سريانها على الفاعلين والشركاء في حالة المساهمة الجنائية، وهي تخرج عن مجال دراستنا للمبادئ العامة للجريمة والعقاب، ومكانتها الطبيعي هو القسم الخاص من قانون العقوبات حيث تبحث على حدة كل جريمة وما يتعلق بها من عناصر وظروف وعقاب.

٢ - أسباب التشديد العامة :

أما أسباب التشديد العامة، أي التي يتسع نطاقها لجميع الجرائم أو أغلبها، فقد نظم المشرع الإتحادي أحكامها في صورة تقرب من النظرية العامة في الفصل الثاني من الباب السادس من الكتاب الأول من قانون العقوبات (المواد من ١٠٢ : إلى ١٠٤).

فنص في المادة (١٠٢) على أنه ومع مراعاة الأحوال التي يبين فيها القانون أسباباً خاصة للتشديد يعتبر من الظروف المشددة ما يلي :

١ - ارتكاب الجريمة بباعث دنيء.

ب - ارتكاب الجريمة بانتهاز فرصة ضعف ادرك المجني عليه أو عجزه عن المقاومة أو في ظروف لا تمكن غيره من الدفاع عنه.

ج - ارتكاب الجريمة باستعمال طرق وحشية أو التمثيل بالمجني عليه.

د - وقوع الجريمة من موظف عام استغلالاً لسلطة وظيفته أو لصفته ما لم يقرر القانون عقاباً خاصاً اعتباراً لهذه الحالة.

كما تنص المادة (١٠٣) على أنه «إذا توفّر في الجريمة ظرف مشدد جاز للمحكمة توقيع العقوبة على الوجه الآتي:

١ - إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجريمة هي الغرامة جاز مضاعفة حدها الأقصى أو الحكم بالحبس.

ب - إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجريمة هي الحبس جاز مضاعفة حدها الأقصى.

ج - إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجريمة هي السجن الذي يقل حده الأقصى عن خمس عشرة سنة جاز الوصول بالعقوبة إلى هذا الحد.

د - إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجريمة هي السجن المؤقت الذي يصل إلى حده الأقصى جاز أن يستبدل بها السجن المؤبد».

أما إذا ارتكبت بدافع الكسب جريمة غير معاقب عليها بالغرامة جاز الحكم على المجرم فضلاً عن العقوبة المقررة أصلاً للجريمة بغرامة لا تتجاوز قيمة الكسب الذي حققه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، (المادة ١٠٤ عقوبات اتحادي).

ويلاحظ أن أسباب التشديد هنا فوق أنها عامة، أي يعم حكمها في التشديد جميع الجرائم أو غالبيتها، فأنها جوازية للقاضي حيث تسمح له -

بالإضافة إلى الحكم بالعقوبة العادية للجريمة - أن يحكم بعقوبة أشد منها نوعاً ومقداراً.

ومن صور الظروف المشددة العامة في قانون العقوبات الإتحادي ظرف العود، وهو ظرف شخصي راجع إلى حالة المجرم الخاصة بالنظر إلى سوابقه في الإجرام، وأحكام هذا الظرف المشدد تشمل كقاعدة عامة جميع الجرائم من نوعي الجنائيات والجنح، وقد نظمها المشرع الإتحادي في صورة يمكن أن نستخلص منها نظرية عامة في هذا الشأن. وهي التي سنفرد لها المبحث الثالث من هذا الفصل لبيان أحكامها، مادامت نظرية عامة كما نقول، ومن ثم يجب التصدي لها في دراستنا هذه على الرغم من أن «المشاهد العملية أثبتت لاقطاب الثورة الوضعية فساد النظرية الكلاسيكية الأولى في اتخاذ العقاب الإرهابي بوجه عام وسيلة في مجال الإجرام التقليدي، ولا شك أن هذه المشاهد تصدق من باب أولى على تشديد العقاب، ويظهر عقم بل وفساد فكر التشديد بصفة خاصة في حالتها العود للإجرام أو الاعتياد عليه، وهما المجال الحقيقي لنظرية التشديد، حيث أثبتت المشاهد المشار إليها أن تشديد العقاب في هاتين الحالتين كان يأتي بنتيجة عكسية في الغالب، وكانت هذه المشاهد الوضعية بالذات من دواعي ترحيب «مدارس الوسط» بالتدابير التقويمية بديلاً من العقاب المفلط بالنسبة لمعتادي الإجرام»^(١).

ومن الغريب أن المشرع الجنائي الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لم يوفق إلى إدراك هذه الحقيقة رغم أنه ضم في قانون العقوبات الإتحادي باب «الدفاع الاجتماعي» الذي أريد به مواجهة الخطرين وفي مقدمتهم معتادو الإجرام، إذ أنه لا زال يجمع بين نظام تشديد العقاب بسبب ظرف «العود» ونظام «تدابير الدفاع الاجتماعي» التقويمية في حالة «الاعتياد» التي لا تخرج في أوضح صورها عن كونها حالة من «العود» المتكرر في نطاق جرائم الاعتداء

(١) الأستاذ الدكتور علي راشد - النظرية العامة المرجع السابق الإشارة إليه ص ٦١١

التقليدية، بل انه ابقى على احكام نظرية العود كما سجلتها القوانين العقابية العتيقة التي نقل عنها، وهي تشكل مجموعة من العمليات الحسابية البالغة التعقيد، والأقرب الى العبث كما سنرى، ولا شك عندنا في أنها في مقدمة النظم التي اسهمت بنصيب وافر في تحويل «العدالة العقابية» النيوكلاسية الاولى الى محض عدالة حسابية آلية، عاطلة من أي مغزى أخلاقي فضلاً عن أية غاية نفعية (١).

المبحث الأول وقف تنفيذ العقوبة

تعريفه وعلمته :

وقف التنفيذ هو تعليق تنفيذ عقوبة على شرط موقف خلال فترة يحددها المشرع، وهذا يعني أن وقف التنفيذ يفترض إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة إلا أن القاضي يأمر بوقف تنفيذها لمدة معينة، فإذا كان الحكم بعقوبة سالبة للحرية يترك المحكوم عليه حراً أو يفرج عنه إن كان محبوساً احتياطياً، مما يعني تشابه وضعه المادي مع وضع من لم يحكم عليه بعقوبة، فإذا انقضت المدة التي حددها القانون دون تحقق الشرط الموقوف لتنفيذ العقوبة سقط الحكم بالعقوبة وأعتبر كأن لم يكن، أما إذا تحقق الشرط خلال المدة التي حددها القانون نفذت العقوبة .

والعلة من هذا النظام تجنب تنفيذ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة،

(١) من الملاحظ أن مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦ - الذي نقل عنه المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة معظم أحكامه - لم يوفق إلى إدراك هذه الحقيقة أيضاً على الرغم من استحداثه لباب «الدفاع الاجتماعي» الذي لريد به مواجهة الخطرين وفي مقدمتهم معتادو الإجرام.

فحيث تقتضي اعتبارات العدالة والردع العام الحكم بمثل هذه العقوبات، يسوغ الاعتماد على مجرد النطق بها لتحقيق هذه الاعتبارات، والعدول عن تنفيذها تجنباً لأضرارها والاجتهاد في تحقيق الردع الخاص عن طريق أسلوب لا يقتضي التنفيذ حتماً، فتهديد المحكوم عليه - في خلال المدة التي يحددها القانون - بتنفيذ العقوبة فيه إذا صدر عنه ما يجعله غير جدير بإيقافها يعد في ذاته نظاماً عقابياً يواجه حالات المجرم بالصدفة بإبعاده عن مضار الاختلاط بغيره من عتاة المجرمين في السجون ومعاملته المعاملة الملائمة لظروفة ومقتضيات تأهيله حتى ولو أدت هذه الملائمة إلى إيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها أصلاً^(١).

موضع وقف التنفيذ في النظام القانوني :

التكليف الحقيقي لوقف التنفيذ أنه صورة لتطبيق العقوبة، وهو على هذا النحو نظام ملحق باستعمال القضاء سلطته التقديرية في تحديد العقوبة، وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية «أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من أطلاقات محكمة الموضوع دون معقب، ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أرتأته، كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً من سلطة قاضي الموضوع، ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رايه، وهو يقرره لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصياً على حدة^(٢)، فوقف تنفيذ العقوبة - إذن - هو عنصر من العناصر التي تراعى في تقديرها وقت إيقاعها، كما هو الشأن في مدتها^(٣)».

(١) يلاحظ أن وقف تنفيذ العقوبة هو في مصلحة المحكوم عليه، ولذلك يعد القانون الذي يقرره أصح من قانون لا يقرره.

نقض مصري ١٦ أبريل ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٣ ق ٨٧ ص ٢٤٧.

(٢) نقض ٧ يناير ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ ق ١ ص ٢٢.

(٣) نقض مصري ٥ فبراير ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٠ ص ٦٣٠. كما قالت محكمة النقض كذلك بأنه «لما كان من المقرر أن وقف تنفيذ العقوبة يعتبر =

تقسيم الدراسة :

نص المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على نظام وقف تنفيذ العقوبة في الفصل الثالث من الباب الخامس من الكتاب الأول من قانون العقوبات في المواد من ٨٢ إلى ٨٦. ويبدو من مراجعة هذه النصوص التي أقرها المشرع الاتحادي لنظام وقف التنفيذ أنها تنصرف إلى بيان أحكام هذا النظام من ثلاث نواح.

الأول : شروط تطبيق نظام وقف التنفيذ .

والثاني : الأمر بوقف التنفيذ وأثره المؤقت .

والثالث : المصير النهائي لوقف التنفيذ .

وفيما يلي نستعرض هذه النواحي تباعاً كل في مطلب على حدة .

المطلب الأول

شروط وقف التنفيذ

أجمعت المادة (٨٢/١) من قانون العقوبات الاتحادي شروط وقف تنفيذ العقوبة في قولها بأن «المحكمة عند الحكم في جريمة بالفرامة غير النسبية أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى ارتكاب جريمة جديدة» (١).

= عنصراً من العناصر التي توضع في الاعتبار عند تقديرها، وكان الحكم الصادر عن محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعها عليه الحكم المعارض فيه، فإنه يكون - بهذه المثابة - قد عدل العقوبة إلى أخف».

نقض ٩ مارس ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٧ ص ٢٢٧.

(١) تقابل المادة ٥٥ من قانون العقوبات المصري.

وبين لنا من هذا النص أن المشرع قد تطلب لوقف تنفيذ العقوبة شروطاً منها ما يرجع إلى شخصية المحكوم عليه للتعرف على احتمالات التأهيل لديه، ومنها ما يرجع إلى العقوبة المحكوم بها، وتطلب في النهاية شروطاً في الجريمة التي يجوز الحكم من أجلها بالعقوبة مع وقف التنفيذ، وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً : الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه :

تجمل هذه الشروط في غلبة احتمال تأهيل المحكوم عليه دون حاجة إلى تنفيذ العقوبة فيه اكتفاء بتهديده خلال فترة وقف التنفيذ، وقد حدد المشرع هذه الشروط في عبارات عامة ترسم اتجاهها أكثر مما تضع شروطاً دقيقة مفصلة، فنص على أن للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى ارتكاب جريمة جديدة، وهذا يعني إنه يتعين على القاضي بحث جميع ظروف المتهم، سواء في ذلك ما تعلق منها بحياته قبل الجريمة أو بسلوكه بعدها، بل أن هذا البحث يتعين أن يمتد إلى الظروف التي يتوقع أن يعيش فيها بعد إيقاف تنفيذ العقوبة فيه، والسبيل الفني إلى ذلك هو الفحص السابق على الحكم حتى يتأكد القاضي من جدارة المتهم أو عدم جدارته بإيقاف التنفيذ.

ويلاحظ أن وقف تنفيذ العقوبة جائز بالنسبة للمتهم بغض النظر عن سوابقه، أي أن القانون لا يستبعد العائدين من نظام وقف التنفيذ، ذلك لأن من المجرمين من قد تبعث ظروفهم على الاعتقاد بعدم خطورتهم وبأنهم لن يعودوا إلى الإجرام، فيكون من الخير أن لا تقف صحيفة سوابقهم حائلاً دون محاولة تأهيلهم وإصلاح حالهم عن طريق وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليهم^(١)،

(١) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن «القانون لا يوجب على القاضي أن يغلظ العقاب بمقتضى مواد العود على التهم العائد. بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملابساتها، وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك. وإن فلا تريب على المحكمة إذا هي قالت أن المتهم عائد، ومع ذلك لم تطبق عليه مواد العود، =

وفي مقابل ذلك فإنه لا يجوز أن توضع قاعدة عامة تقضي بوقف تنفيذ عقوبة الجريمة الأولى للمتهم، ذلك لأن من المجرمين المبتدئين حقيقة من تنم حالتهم وظروفهم عن عدم جدوى معاملتهم معاملة متميزة بتطبيق نظام وقف التنفيذ عليهم، ومن ثم يكون الرأي في كل ذلك للقاضي وما يقدره بحسب ما يتبين له من ظروف كل مجرم وحالته (١).

ثانيا - الشروط المتعلقة بالجريمة موضوع المحاكمة :

لم يضع المشرع الاتحادي شروطا خاصة بالجريمة موضوع المحاكمة، إذ جاء نص المادة (٨٣) من قانون العقوبات عاماً في قوله: «للمحكمة عند الحكم في جريمة بالغرامة غير النسبية أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة»، وهذا يعني أن وقف تنفيذ العقوبة جائزة في جميع الجرائم سواء أكانت من الجنایات أو الجنح أو المخالفات (٢).

ونحن نعتقد بصواب ما ذهب إليه المشرع الاتحادي من أجازة وقف

= ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعتها عليه على الرغم من سبق الحكم عليه بوقف التنفيذ».

نقض ١٥ فبراير ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٠٩ ص ١٦٠.

(١) ولذلك فقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصري الحالي تعليقا على المادة ٥٥ منه أنه « وقد ترك الأمر لفطنة القاضي وحسن تقديره، فلم يشترط ما اشترطه في قانون سنة ١٩٠٤ من عدم سبق الحكم على الجاني بعقوبة على درجة من الجسامة، بل جعل للقاضي الحق في إيقاف التنفيذ حتى مع وجود سوابق للمتهم مادام يرى من الظروف المتقدم ذكرها ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم. كما له أن لا يوقف التنفيذ حتى مع خلو صحيفة المتهم من السوابق إذا رأى من تلك الظروف إن لا أمل في صلاح حاله. على أن صحيفة السوابق هي من أهم العناصر التي يتمكن بها القاضي من معرفة أخلاق المحكوم عليه وماضيه ويستعين بها على تكوين رأيه في الإيقاف».

(٢) وفقا لأحكام التشريع العقابي المصري فإن وقف تنفيذ العقوبة جائز بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الجنایات والجنح، وغير جائز في مواد المخالفات.

تنفيذ العقوبة في المخالفات، لأن العقوبة المقررة لها وفقا لنص المادة (٣٠) عقوبات اتحادي هي الحجز والغرامة أو أحدهما وتنفيذ الحجز قد يكون غير مرغوب فيه أيضا، وأخيراً فمن التناقض أن يقتصر نظام وقف التنفيذ على الجنايات والجرح دون المخالفات، لأنه قد يتهم شخص بجنحة ومخالفة فيستطيع القاضي وقف تنفيذ عقوبة الجنحة دون المخالفة .

ثالثاً - الشروط المتعلقة بالعقوبة المحكوم بها :

لا تجيز المادة (٨٣) من قانون العقوبات الاتحادي الأمر بوقف تنفيذ العقوبة إلا في حالة الحكم «بالغرامة النسبية أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة» ولكها تجيز فضلاً عن ذلك أن يشمل الإيقاف أية عقوبة فرعية عدا المصادرة (الفقرة الثانية)، والمقصود بأية عقوبة فرعية، أية عقوبة تبعية أو تكميلية كالعزل ومراقبة الشرطة.

وعلى هذا فإنه يجوز وقف تنفيذ كل حكم صادر بالحبس، وسواء أكان صادراً في جنحة أم كان صادراً في جناية استعملت فيها الرافعة وفقاً لحكم المادتين ٩٧، ٩٨ من قانون العقوبات الاتحادي، ولكن المادة (٨٣) عقوبات لا تجيز الحكم بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس إلا إذا كانت المدة المحكوم بها لا تزيد على سنة (١)، ومن ثم فإذا رأت المحكمة أن المتهم يستحق عقوبة الحبس أزيد من سنة فلا يمكنها الحكم بوقف التنفيذ.

والحكمة في وضع حد أقصى لعقوبة الحبس الذي يجوز إيقاف تنفيذهما تكمن في أن الوظيفة العقابية لايقاف التنفيذ تقضي بحصر نطاقه في العقوبات

(١) وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية «أن الحكم المطعون فيه إذا قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين يكون قد أخطأ في القانون لمخالفته نص المادة ٥٥ من قانون العقوبات، وإذا كان ذلك، وكان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون، إلا أنه متمثل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة».

نقض ٩ ديسمبر ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ ق ١٩٤ ص ٩١٠.

السالبة للحرية قصيرة المدة، إذ أن علته الأساسية - على ما قدمنا - هي تجنب المساواة المرتبطة بتنفيذ هذه العقوبات، ويلاحظ أنه إذا تعددت عقوبات الحبس المحكوم بها على المتهم فليست العبرة بمجموع مددها، وإنما تؤخذ كل عقوبة على حدة ويقدر مدى جواز إيقاف تنفيذها، وإذا تعين خصم الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم بها، فليست العبرة عند تحديد جواز الإيقاف بالمتبقي بعد الخصم، وإنما ينبغي أن توضع في الاعتبار المدة كما حددها الحكم، إذ أن الخصم لا ينفي عن القدر المخصوص أنه جزء من مدة العقوبة .

كما يجوز الحكم بوقف تنفيذ الغرامة غير النسبية، إذ أنه ليس من الأنصاف إذا حكم في قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى الآخر بالحبس أن يستفيد المحكوم عليه بالحبس من إيقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالغرامة (١)، وأهم من ذلك أن إيقاف تنفيذ الغرامة يجب المحكوم عليه بها الاختلاط بالمحبوسين عند تنفيذها عليه بالإكراه البدني إذا لم يدفعها (٢)، وإذا كان القانون يقضي بعقوبتي الحبس والغرامة معاً فللمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ إحدهما أو كليهما، فليس في المادة (٨٣) عقوبات اتحادي ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لهما معاً (١) غير أنه لا

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصري لسنة ١٩٢٧.

(٢) الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه. ص ٦٦٢ هامش رقم (١). وانظر عكس ذلك. الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه ص ٨٣٧ هامش رقم (٣) حيث يرى أن خطة القانون المصري الحالي موضع للنقد: فمجال وقف التنفيذ الطبيعي هو العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة ووظيفته هي تفادي مساوئها، وكل ذلك لا محل له بالنسبة للغرامة. ولا يبرر ذلك القول بأن الغرامة قد تنفذ عن طريق الإكراه البدني، فيكون في وقف تنفيذها ما يكفل استبعاد الإكراه البدني، وهو - وإن لم يكن عقوبة - فهو سلب للحرية قصيرة المدة، ذلك أن هذا الأسلوب في التنفيذ استثنائي، إذ الأصل في الغرامة أن تنفذ بدفع مبلغها.

يجوز بطبيعة الحال أن يأمر بإيقاف تنفيذ جزء من كل من العقوبتين، وذلك لأن نظام وقف التنفيذ شرع لحكمه خاصة كما تقدم القول، فلما أن يقدر القاضي أن هناك وجها لتطبيقه تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة بتمامها، ولما أن يقدر عكس ذلك فلا يأمر بالإيقاف إطلاقاً.

ويجيز القانون أن يكون وقف التنفيذ شاملاً لاية عقوبة فرعية. عدا المصادرة، والمقصود أية عقوبة تبعية أو تكميلية كالعزل ومراقبة الشرطة، ويشترط لذلك - بطبيعة الحال - أن ينص القاضي على هذا الإيقاف الشامل في الحكم، وألا أنصرف بالإيقاف الذي يأمر به القاضي إلى العقوبة الأصلية (الحبس والغرامة) دون غيرها.

ولما كانت المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعية لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ، إذ هي عقوبة لا يقضي بها - بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة (٨٢) عقوبات اتحادي - إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه، والقول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضي حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة عليه، وهذا ما لا يمكن التسليم به، يضاف إلى ذلك أن المصادرة من العقوبات التكميلية الملحوظ فيها نوع وطبيعة الجريمة أو نوع وطبيعة الأشياء المضبوطة، ولكن ليس ملحوظا فيها شخص المحكوم عليه ومقدار ادانته أو مدى ما يستأمله من أنواع المعاملة الجنائية فهي أن صدر الحكم بها فذلك لأن نوع الجريمة أو طبيعة الأشياء

(١) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن «ظاهر نص المادة ٥٥ من قانون العقوبات إن ليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لعقوبتي الحبس والغرامة. وأذن فإنما كانت المحكمة قد رأت أن تجعل وقف التنفيذ مقصوراً على عقوبة الحبس دون الغرامة، فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون».

نقض ٩ أكتوبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ ق ١٢ ص ٢٢.

نقض ١٩ أبريل ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٦٦ ص ٢٢٤.

اقتضت ذلك، ومن ثم فإنها تكون واجبة التنفيذ ولا ينبغي أن يتناولها الأمر بوقف التنفيذ لأنه نظام في المعاملة الجنائية ملحوظ فيه شخص المحكوم عليه دون ماعدا ذلك من الاعتبارات، وفي عبارة أخرى، وبطريق مباشر، فإن المصادرة هي من نوع «التدابير الجنائية» التي سنرى أنها - شأن سائر التدابير - تأبى بطبيعتها الخضوع لكثير من النظم التي تخضع لها العقوبات، ومنها نظام «وقف التنفيذ» بالذات، ومن أجل هذا كله فقد نص المشرع الاتحادي - وبحق - على أن للمحكمة أن تجعل وقف التنفيذ شاملا أية عقوبة فرعية عدا المصادرة (١).

ويلاحظ أنه بحسب نص المادة (٨٢) عقوبات اتحادي لا يمكن أن ينصب وقف التنفيذ إلا على «العقوبات» سواء أكانت أصلية أم فرعية، ذلك أن وقف التنفيذ نظام جنائي بحت، وعلى هذا لا يجوز أن يشمل الإيقاف ما يحكم به القاضي من الرد والتمويضات، كما لا يجوز وقف تنفيذ الأمر بإزالة مبان أقيمت على وجه مخالفة للقانون، لأن الإزالة هي من قبيل إعادة الحال إلى ما

(١) يلاحظ أن إطلاق المادة ٥٥ عقوبات مصري يؤدي إلى إجازة الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة إذ تقرر في فقرتها الثانية بأنه «يجوز أن يجعل الإيقاف شاملا لاية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم». إلا أن قضاء النقض في مصر قد جرى على أن المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعية لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ. كما أنه في حالة المصادرة الوجوبية فإنه لا يتحقق الغرض من هذا التدبير إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته مما يؤدي إلى الدور في تأثيم الشيء وتجريم صاحبه، حالا بعد حال وهو إحالة ممتنعة ينتزعه عنها الشارع.

أنظر في ذلك :

نقض ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٢ ق ٢١٢ ص ٨٨٠.

نقض ١٤ فبراير ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢ ص ١٢٩.

وحسما للأمر فقد استئنيت المصادرة من العقوبات الفرعية التي يجوز وقف تنفيذها بمقتضى المادة ١٢٢ من مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦.

كانت عليه(١)، وهي لذلك تنطوي على معنى التعويض .

المطلب الثاني

الأمر بوقف التنفيذ وأثره المؤقت

أولا - الأمر بوقف التنفيذ :

وفقا لنص المادة (٨٣) من قانون العقوبات الاتحادي فإن الأمر بوقف تنفيذ العقوبة يكون في نفس الحكم الذي تصدره المحكمة في الدعوى المنظورة أمامها، والمحكمة التي تملك إصدار مثل هذا الأمر هي بطبيعة الحال المحكمة التي تملك مناقشة وقائع الدعوى والفصل فيها، وذلك مفهوم من أن الأمر بوقف التنفيذ لا يكون إلا على أثر تقدير وقائع الدعوى من بعض النواحي .

وينبغي على ما تقدم أن محكمة النقض لا تملك أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة طبقاً للمادة (٨٣) عقوبات اتحادي، لأن هذا يتطلب منها - بحسب

(١) ولذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جناية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان فيها معنى العقوبة، ولما كانت عقوبة إغلاق المحل المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المار بيانه لا تعتبر عقوبة بحتة وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة إغلاق المحل دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة المقضي بها فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون في هذا الصدد مما يعيبه ويستوجب نقضه».

نقض ٢٢ يناير ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ ق ٩ ص ٦٨.
وأنظر فيما يتعلق بواقعة تغليب نياتات موجودة بالحديقة المنشأة بغير الطريق القانوني المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦.

نقض مصري ١٤ يونيو ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤١ ص ٦٣٦.

شروط تلك المادة - أن تتدخل في بحث الظروف التي تبرر وقف تنفيذ العقوبة، وهذا منها يكون خروجاً عن مهمتها، لأن مهمتها مقصورة كما هو معلوم على تطبيق القانون وليس لها أن تناقش الوقائع (١)، وعلى للعكس من ذلك يجوز لمحكمة الاستئناف أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة، حتى ولو كانت العقوبة قد نفذت فعلاً بعد صدور الحكم بها من محكمة أول درجة، وذلك لأن محكمة الاستئناف تبحث جميع أوجه الدعوى سواء منها ما يتعلق بالوقائع أو بالقانون، كما أن للمحكوم عليه مصلحة دائماً في الحصول على الأثر المترتب على وقف التنفيذ عندما يصير نهائياً، أي اعتبار الحكم كأن لم يكن، ولو كان قد نفذ العقوبة بالفعل (٢)، ولكن للمحكمة الاستئنافية من ناحية أخرى أن تلغي الأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضي به ابتدائياً، لأنها ما زالت محكمة موضوع، وتقدير العقوبة بما في ذلك وقف تنفيذها من سلطة محكمة الموضوع وحدها كما تقدم، والقاضي يملك الأمر بوقف التنفيذ، متى توفرت الشروط التي تقدم ببيانها، إما بناء على طلب الخصوم وأما من تلقاء نفسه، وهو مطلق التقدير في هذا الشأن، فالوقف اختياري له، أن شاء رفضه دون أن يلتزم ببيان أسباب هذا الرفض، فوقف التنفيذ لم يجعل المشرع للمتهم شأناً فيه، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله، بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه (٣). وهذا يعني أنه يجوز للقاضي أن يمنع وقف التنفيذ للمتهم وإن لم يطلبه، إذ هو يستهدف مصلحة عامة تتعلق بأسلوب إدراك العقوبة غرضها، ومن ثم لا يجوز أن يخضع لتقدير المتهم، واستناداً إلى ذات الفكرة فإنه لا

(١) أنظر في ذلك المعنى نقض مصري ٧ نوفمبر ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ ق ٣١٢ ص ٣٥٨.

(٢) أنظر نقض مصري ٥ فبراير ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ ق ١٩٥ ص ٢٦٣ والذي قضى فيه بأنه «لا مانع قانوناً من الحكم في الاستئناف بإيقاف تنفيذ عقوبة قضت بها محكمة الدرجة الأولى بغير إيقاف ونفذت فعلاً على المحكوم عليه، ذلك بأن الحكم بإيقاف التنفيذ لا تقتصر فائدته على تلك الثمرة العاجلة التي يستفيد منها المحكوم عليه عقب صدور الحكم مباشرة، وإنما يتعدى أثر الحكم إلى أبعد من ذلك».

(٣) نقض مصري ١٣ يناير ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ١١ ص ٥٣.

يجوز للمتهم أن يرفض وقف التنفيذ الذي قدر القاضي ملامته له، هذا فضلاً عن أنه يجوز منحه له ولو كان غائباً، إذا كان في وسع القاضي أن يستظهر مع ذلك الاعتبارات التي تقرر ملاءمة الأمر بوقف تنفيذ العقوبة .

ثانياً - الأثر المؤقت لوقف تنفيذ العقوبة :

وفقاً لنص المادة (٨٤) من قانون العقوبات الاتحادي يكون وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً (١)، والمشرع بنصه على هذا قد أراد أمرين، أولهما : أن يكون مبدأ وقف التنفيذ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً.

والثاني : أن الحكم يجب أن يصرح فيه بأن مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون ذلك بمثابة إنذار صريح للمحكوم عليه (٢).

ويلاحظ أن هذا التحديد التشريعي لا يجعل للقاضي أية سلطة تقديرية في هذا الشأن؛ فليس له أن يجعل مدة الوقف أكثر أو أقل من ثلاث سنوات، كما لا يجوز له أن يغير من تاريخ ابتدائها كان يجعله تاريخ لاحق كتعويض المجني عليه (٣).

(١) تقابل المادة ٥٦ من قانون العقوبات المصري.

(٢) نقض مصري ٩ يوليو ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٧٥ ص ٥٤١ وقد أضافت المحكمة في حكمها بأنه «إذا كان الحكم الابتدائي لم يصرح فيه بذلك، فإنه يجب على المحكمة الاستئنافية أن تصرح به في حكمها، ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده، ولا يكون في ذلك منها تسوؤ لحالة المتهم مادام يده مدة الإيقاف لا يكون إلا من هذا التاريخ ولو لم يكن منصوصاً على ذلك في الحكم، ولا يؤثر في هذا أن الحكم قد صار قبل ذلك نهائياً بالنسبة للنياية باتقضاء ميعاد الاستئناف المقرر لها، وذلك لأنه وأن كان انتهاياً بالنسبة لها لا يزال بالاستئناف المرفوع عنه من المتهم قابلاً للتعديل أمام المحكمة الاستئنافية.

(٣) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني: القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٩٦٧ ص ٨٤٢.

وما تقدم بيانه هو الأثر المباشر والمؤقت للأمر الصادر بوقف تنفيذ العقوبة، وهو ينصرف أساساً إلى العقوبة الأصلية الصادر بها الحكم، فإذا قضي بالحبس والغرامة وشمل الأول فقط وقف التنفيذ، فإن الغرامة تكون متعينة الأداء، فإن لم تؤد اختياريّاً اتخذت الإجراءات الجبرية لتنفيذها، وإذا اقتصر وقف التنفيذ على العقوبات الأصلية، فهو لا يحول دون تنفيذ العقوبات الفرعية (التبعية والتكميلية) (١).

ومع ذلك فقد نصت المادة (٨٣/٢) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «وللمحكمة أن تجعل وقف التنفيذ شاملاً أية عقوبة فرعية عدا المصادرة»، وهذا يعني أنه يجوز للقاضي - من حيث المبدأ - أن يجعل الإيقاف منصرفاً كذلك إلى العقوبات التبعية أو التكميلية عدا المصادرة - إذا نص على ذلك صراحة في حكمه - غير أن هذا الأثر المؤقت للأمر بوقف التنفيذ لا يعني في الحقيقة إلا مجرد هذا الوقف، أي أن الحكم الصادر بالعقوبة يبقى قائماً ومنتجاً لكل آثاره الجنائية الأخرى، فيعتبر إذن على رغم الأمر بوقف تنفيذ العقوبة حكماً بالأدانة يصح كقاعدة عامة احتسابه سابقة في العود إذا ارتكب المحكوم عليه جريمة تالية خلال مدة الإيقاف، إذ أن المشرع الاتحادي قد أجاز للمحكمة أن توقف تنفيذ العقوبات الأصلية والفرعية فقط، ولم يمنحها حق جعل الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم (٢).

(١) قد يؤدي تطبيق هذه القاعدة إلى التعجيل بتنفيذ العقوبات الفرعية التي لم تكن لتنفذ إلا بعد انقضاء تنفيذ العقوبة الأصلية، ذلك أن عدم تنفيذ الأخيرة يجعل الأجراء غير ذي محل.

(٢) على العكس من ذلك يذهب المشرع المصري إذ نص في المادة (٢/٥٥) من قانون العقوبات على أنه «يجوز أن يجعل الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم»، وهذا يعني وجوب جعل الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم حتى في خلال مدة الإيقاف، ويترتب على ذلك أن الحكم الموقوف تنفيذه لا يعتبر خلال هذه المدة سابقة في العود إذا ارتكب المحكوم عليه جريمة تالية خلال هذه المدة.

المطلب الثالث

المصير النهائي لوقف التنفيذ

أولا - إلغاء الإيقاف :

الوضع الأول الذي قد ينتهي إليه وقف تنفيذ العقوبة هو الإلغاء، والفكرة الأساسية في تحديد أسباب إلغاء وقف التنفيذ أنه قد صدر عن المحكوم عليه ما أثبت أنه غير صالح للتأهيل إلا عن طريق تنفيذ العقوبة فيه وما يفترضه ذلك من تطبيق أساليب المعاملة العقابية عليه، وقد حدد المشرع الاتحادي للقاضي حالتين يجوز بسبب واحدة منهما إلغاء وقف تنفيذ العقوبة، وقد نص على هاتين الحالتين في المادة (٨٥) أولا وثانيا) من قانون العقوبات بقوله أنه ويجوز الحكم بإلغاء أمر وقف التنفيذ في أي حالة من الحالات الآتية :

أولا : إذا ارتكب المحكوم عليه خلال الفترة المبينة في المادة السابقة - أي خلال مدة الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم النهائي بوقف التنفيذ - جريمة عمدية حكم عليه فيها، بحكم بات بعقوبة مقيدة للحرية لاكثر من ثلاثة أشهر سواء أصدر الحكم بالإدانة أثناء هذه الفترة أم بعد انقضائها بشرط أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت خلالها.

ثانيا : إذا ظهر خلال الفترة المبينة في المادة السابقة أن المحكوم عليه كان قد صدر ضده قبل الأمر بوقف تنفيذ العقوبة حكم مما نص عليه في الفقرة السابقة، ولم تكن المحكمة قد علمت به حين أمرت بوقف التنفيذ، ويصدر الحكم بالإلغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة العامة بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور^(١).

(١) نص المشرع المصري في المادة (٢/٥٦) من قانون العقوبات على أنه يجوز إلغاء إيقاف التنفيذ في إحدى حالتين :

الأولى : إذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال مدة الثلاث سنوات حكم بالحبس أكثر من شهر عن فعل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف أو بعده.

والثانية : إذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمنصوص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة تعلم به.

ويبين لنا من هذا النص أن المشرع الاتحادي قد حدد سببين لالغاء وقف تنفيذ العقوبة .

السبب الأول : أن يصدر ضد المحكوم عليه أثناء فترة وقف التنفيذ أو بعد انقضائها - بشرط أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت خلالها - حكم بالحبس لمدة أكثر من ثلاثة أشهر من أجل جريمة عمدية ارتكبها خلال فترة إيقاف التنفيذ، وهذا يعني أن توافر هذه الحالة يستلزم.

١ - أن يصدر على الجاني حكم لارتكابه جريمة عمدية بعد الأمر بوقف التنفيذ، ويشترط القانون أن يكون هذا الحكم عن جريمة ارتكبت بعد الأمر بالإيقاف(١)، بمعنى أنه إذا كان هذا الحكم الذي صدر خلال فترة الإيقاف أو بعدها عن جريمة ارتكبت قبل الأمر بوقف التنفيذ فلا تأثير له على إيقاف التنفيذ.

٢ - يكتفي المشرع الاتحادي بارتكاب المحكوم عليه جريمة عمدية خلال مدة الإيقاف، ولو صدر الحكم بالعقوبة بعد انقضاء هذه المدة(٢). ويشترط لتأثير الحكم الصادر بعد انقضاء فترة وقف التنفيذ على إيقاف التنفيذ أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت عن هذه الجريمة خلال فترة الوقف، بمعنى أنه إذا ارتكب المحكوم عليه جريمة عمدية، خلال فترة إيقاف التنفيذ إلا أن الدعوى الجنائية لم تحرك عنها إلا بعد انقضاء هذه الفترة، فلا تأثير لهذا الحكم الأخير

(١) لم يشترط المشرع المصري هذا الشرط إذ يكتفي بأن يصدر على الجاني حكم بعد الأمر بالإيقاف، ويستوى أن يكون عن جريمة ارتكبت قبل الأمر بالإيقاف ولم يحكم فيها إلا بعده، أو عن جريمة ارتكبت بعد الأمر بالإيقاف.

(٢) وهذا هو موقف المشرع المصري في نص المادة ٥٢ من قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ المُلغى. في حين أن المشرع المصري الآن يتطلب أن يصدر الحكم في خلال السنوات الثلاث التالية لتاريخ صيرورة الحكم بالإيقاف نهائياً، فإذا صدر بعد انقضائها فإنه لا يجيز الالغاء حتى ولو كانت الجريمة التي صدر فيها قد وقعت في فترة السنوات الثلاث المذكورة.

على إيقاف التنفيذ حتى ولو قضي فيه بعقوبة مقيدة للحرية لأكثر من ثلاثة أشهر، إذ قد استقر - في هذه الحالة - على وجه نهائي مركز المحكوم عليه بانقضاء هذه الفترة دون الغاء وقف التنفيذ، ويلاحظ أنه يتعين أن يقضي هذا الحكم بالحبس مدة أكثر من ثلاثة أشهر، فإن قضي بعقوبة دون ذلك كالحبس ثلاثة أشهر أو أقل من ذلك، أو قضي بالفرامة فهو لا يصلح سببا لالغاء وقف التنفيذ، وغنى عن الإيضاح أنه إذا قضي الحكم بالعقوبة أكثر من ذلك، كما لو قضي بالسجن المؤبد أو السجن المؤقت فهو من باب أولى سبب للالغاء.

السبب الثاني : أن يظهر في خلال مدة السنوات الثلاثة المقررة لإيقاف تنفيذ العقوبة أن المحكوم عليه قد صدر ضده قبل الأمر بوقف التنفيذ حكم بالحبس لمدة أكثر من ثلاثة أشهر دون أن تكون المحكمة التي أمرت بالوقف قد علمت به، وهذا السبب يختلف عن سابقة في أن الحكم الذي يجيز الالغاء يصدر قبل الحكم الذي أمر بالإيقاف ولكن المحكمة لم تكن قد علمت به فإجازة الالغاء تبني على مظنة أن المحكمة لو كانت قد علمت به لما أمرت بإيقاف تنفيذ الحكم التالي له، وسيان كان عن جريمة سابقة أو لاحقة على وقوع الجريمة التي أمر بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر فيها، وفيما عدا هذا الفارق المتقدم يشترط في الحكم الذي من هذا القبيل نفس الشروط اللازمة في الحكم المشار إليه في السبب الأول.

ويلاحظ أن المادة (٨٥) عقوبات اتحادي لم تشترط في العقوبة التي يبنى عليها الغاء وقف التنفيذ أن تكون قابلة للتنفيذ، فيجوز الغاء وقف التنفيذ ولو كان الحكم الذي تؤسس عليه المحكمة هذا الالغاء مشمولاً بدوره بوقف التنفيذ، ذلك أن الغرض من وقف التنفيذ هو محاولة إصلاح المتهم بالتهديد بالعقوبة كلما كان هناك أمل في أن هذه الوسيلة تصلح من شأنه. ومن أجل ذلك أجاز المشرع الغاء الأمر بوقف التنفيذ إذا ثبت أن المحكوم عليه لم يرتدع في المرة الأولى وعاد إلى مخالفة أحكام القانون، ومثل هذا الغرض يتحقق إذا كان الحكم

الأول منفذاً كما يتحقق إذا كان قد أمر بوقف تنفيذه بل أن الفرض الثاني هو الغالب (١).

إجراءات الغاء وقف التنفيذ :

حددت الاختصاص بالغاء وقف التنفيذ المادة (٨٥) من قانون العقوبات الاتحادي في قولها «يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة العامة بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور، وإذا كانت العقوبة التي بنى عليها الالغاء قد حكم بها بعد الأمر بوقف التنفيذ، جاز أيضاً أن يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة، وذلك كله دون الإخلال بدرجات التقاضي».

ويتضح لنا من هذا النص أن المشرع الاتحادي لم يحدد إجراءات خاصة لالغاء وقف تنفيذ العقوبة مما يعني إحالته إلى القواعد العامة في الإجراءات (٢)، ويفهم من هذا النص بالضرورة أن الغاء وقف التنفيذ لا يكون بقوة القانون بل لابد من الحكم به ويترتب على ذلك أن حق المحكوم عليه في إيقاف التنفيذ لا يسقط حتماً بمجرد الحكم عليه بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر في خلال مدة

(١) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه «لا يفيد نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات وجوب أن تكون العقوبة التي يستند إليها في إلغاء وقف تنفيذ العقوبة قابلة للتنفيذ، كما أن نصوص المواد الواردة بالباب الثامن من قانون العقوبات من ٥٥ - ٥٩ والخاصة بتعليق تنفيذ الأحكام على شرط جاءت خلواً من التفرقة بين الأحكام المأمور بوقف تنفيذها وتلك القابلة للتنفيذ التي يؤسس عليها طلب الإلغاء».

نقض ٢١ مايو ١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض س ٨ ق ١٤٨ ص ٥٢٩.

(٢) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه «لم تضع الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات إجراءات خاصة لإلغاء الأمر بوقف تنفيذ العقوبة. وكل ما اشترطه أن يصدر أمر الإلغاء من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ بناء على طلب النيابة بعد تكليف المتهم بالحضور ولم توجب إجراء أي تحقيق».

نقض ٢١ مايو ١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض السابق الإشارة إليه.

الايقاف أو بعدها - بشرط تحريك الدعوى الجنائية خلالها، ولا بمجرد ظهور حكم سابق مثل هذا في خلال هذه المدة، بل يجب لحرمانه من ايقاف التنفيذ صدور حكم بالغائه.

كما أن الالغاء كالايقاف مترك لتقدير القاضي، وعلّة هذين الحكمين أن تحقق أحد سببي الغاء وقف التنفيذ ليس قرينة قاطعة على عدم الجدارة به، بل يتعين أن تستخلص منه هذه الأدلة، وقد أناط الشارع بالقاضي هذه المهمة ولكن القاضي غير ملزم بتسبب حكمه بالغاء وقف التنفيذ، لأن الأصل في العقوبة أنها تنفذ (١).

وقد جعل المشرع الاختصاص بالغاء وقف التنفيذ لمحكمتين: المحكمة التي أصدرت الحكم المشمول بوقف التنفيذ، والمحكمة التي أصدرت الحكم الذي يعد سبباً لالغاء وقف التنفيذ فالحكم الذي يصدر من أي منهما بالغاء وقف التنفيذ يعد صادراً من محكمة مختصة.

ولا تثار صعوبة في الالغاء إذا قضت به المحكمة التي أصدرت الحكم الذي يعد سبباً للالغاء، فهي تقضي بالالغاء في ذات الحكم، ولها أن تقضي به من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة، أما إذا رفع طلب الالغاء إلى المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ فإنه يتعين التفرقة بين وضعين: إذا كانت المحكمة الاستئنافية هي التي أمرت بوقف التنفيذ خلافاً لما كانت قد ذهبت إليه محكمة أول درجة، فإن طلب الالغاء يرفع إلى المحكمة الاستئنافية إذ الايقاف قد أمرت به وحدها. أما إذا كانت محكمة أول درجة قد أمرت بوقف التنفيذ ثم أيدتها المحكمة الاستئنافية، فإن التساؤل يثور لتحديد أيهما يقدم إليها طلب الالغاء، إذ كل منهما قد أمرت بالايقاف، والراجع هو ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية من أن الاختصاص بالالغاء يكون لمحكمة الدرجة الأولى لأن تأييد الحكم من المحكمة الاستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة. بل يعتبر الحكم الابتدائي قائماً، وممتجا لآثاره، من وقت صدوره، هذا

(١) نقض مصري ٢٠ أبريل ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ق ٤٥٦ من ٥٩٢.

فضلا عن عدم وجود أي مبرر من القانون يسوغ رفع الطلب إلى المحكمة الاستئنافية مباشرة وحرمان المتهم من إحدى درجات التقاضي (١)، أي من حق الطعن بطريق الاستئناف في الحكم الذي يصدر بالإنهاء، وهو حق لا يجوز الحرمان منه إلا بنص، وقد أكد المشرع الاتحادي على هذا بنصه في نهاية المادة (٨٥) عقوبات - متقدمة البيان - على عدم الإخلال بدرجات التقاضي عند الحكم بالغاء وقف التنفيذ.

أثر الغاء وقف التنفيذ :

حددت الفقرة الأخيرة من المادة (٨٥) من قانون العقوبات الاتحادي أثر الغاء وقف التنفيذ في قولها: «ويترتب على الحكم بالإنهاء تنفيذ العقوبة التي كان قد أمر بوقف تنفيذها» ويعني ذلك أن الأثر الحتمي لالغاء وقف التنفيذ هو تنفيذ العقوبة التي كانت مشمولة بالوقف، فيصير المحكوم عليه في ذات المركز الذي كان يوضع فيه لو حكم عليه ابتداء بهذه العقوبة دون أن تشمل بوقف التنفيذ، وبالتالي يظل الحكم بالعقوبة قائما حتى يرد اعتبار المحكوم عليه، ويعتبر بداهة سابقة في العود إذا ارتكب المحكوم عليه جريمة تالية.

ثانيا - اعتبار الحكم بالعقوبة كأن لم يكن :

الوضع الثاني الذي ينتهي إليه وقف تنفيذ العقوبة، فيما لو لم يصدر حكم بالغاؤه، هو اعتبار الحكم بالعقوبة - التي شملها الأمر بالإيقاف دون غيرها - كأن لم يكن، وقد نصت على ذلك المادة (٨٦) عقوبات اتحادي بقولها

(١) نقض ٢١ يونية ١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض س ٨ ق ١٤٩ ص ٥٤٣.

وقد أخذ المشرع المصري بهذا النظر فنص في المادة (١٣٥) من مشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٦٦ على أنه «ويصدر الحكم بالإلغاء بناء على طلب النيابة العامة من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ أو التي ثبت أمامها سبب الإلغاء، وذلك مع عدم الإخلال بدرجات التقاضي».

إنه: «إذا انقضت الفترة المبينة في المادة (٨٤) دون أن يتوفر سبب من أسباب الغاء وقف التنفيذ أعتبر الحكم كأن لم يكن».

ويلاحظ أن هذا المصير الثاني لايقاف التنفيذ يتم بقوة القانون، فهو إذن بمثابة «رد اعتبار قانوني»، بل أنه يعادل الأثر المترتب على العفو الشامل، وعلى ذلك فبمجرد مضي الثلاث سنوات بغير أن يصدر حكم بالغاء الايقاف تسقط العقوبة وما قد يترتب عليها من عقوبات فرعية، فلا يذكر في صحيفة السوابق ولا يعتبر سابقة في العود^(١)، وهذه الآثار تترتب بطبيعة الحال على العقوبة التي أمر بايقاف تنفيذها، فإذا قضي الحكم مثلاً بالغرامة والحبس وأمر بايقاف تنفيذ الحبس فقط فإن الغرامة تنفذ بمجرد صدور الحكم، وإذا حال دون تنفيذها سبب من الأسباب حتى مضت الثلاث سنوات فإن مضي هذه المدة لا يسقطها. كذلك لا يؤثر مضي الثلاث سنوات فيما يترتب للغير من الحقوق بمقتضى الحكم بالتعويضات والرد والمصاريف، فهذه الأشياء ليست عقوبات ولا تسري عليها أحكام وقف التنفيذ، كما سلف لنا القول.

(١) وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض المصرية بأن «الأصل أن ايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً هو إجراء يرمي إلى انذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف، فإذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائياً ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحسب هذا الحكم سابقة في العود».

نقض ٢٣ مارس ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥ ق ٤٣ ص ٢١٤.

المبحث الثاني العفو القضائي

ماهيته :

يقصد بالعفو القضائي أن يقوم القاضي بالعفو عن المجرم بحكم يصدره بذلك، بدلا من العقوبة التي كان يتعين توقيعها عليه جزاء على جريمته التي ثبتت «سئوليته عنها، وهو من هذه الناحية يشبه الظروف القضائية المخففة لأن أمره متروك لتقدير القاضي في إطار الشروط العامة التي يحددها القانون، فإن رأى أن يلجأ إليه جاز له أن يصدر حكما بالعفو لا بالبراءة ، ويلاحظ أن العفو القضائي يختلف عن العفو الخاص الذي يصدر به قرار من رئيس الدولة من حيث نوع المبررات في كل من الحالتين، وفي أن هذا الأخير أنما ينصب على عقوبة محددة سبق الحكم بها فعلا بحكم بات، على ما سنفصله فيما بعد.

علة العفو القضائي :

الحقيقة أن للعفو القضائي علة مزدوجة، فهو من ناحية «تدبير تهديبي» من نوع التدابير الخاصة بالأحداث يصلح للمبتدئين ممن لازالوا قريبين من طور الحداثة، والذين لا شك في أن الزج بهم في السجون لمدة قصيرة هو ادعى لافسادهم، كما أنهم قد تجاوزوا الطور الذي يفيد فيه الإيداع في المؤسسات الخاصة بالأحداث، وهو من ناحية أخرى وسيلة لتهيئة الصلح بين الطرفين في جرائم الاعتداء المتبادل، وفي كلا الحالتين لا ريب في أن العفو القضائي هو إجراء فعال لتجنب العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة إذ من المحقق الآن أن لمدة هذه العقوبة حداً أدنى إذا نزلت عنه أصبحت عديمة الجدوى، بل وأدعى إلى الفساد وتمكين عادة الأجرام من نفس المحكوم عليه، ويبين لنا من ذلك أن للعفو القضائي فائدة لا يمكن أن تحققها الأنظمة الأخرى، وهي رفع العقوبة عن

شخص يتبين من التمهيص القضائي أنه مجرداً قطعياً من الخطورة الإجرامية على الرغم من ثبوت جرميته ونعتقد بأنه لا يخشى أن يسوء القاضي استخدام سلطة العفو مادام القانون قد قيده فيها بشروط معينة يلزم توافرها.

شروط العفو القضائي :

بين المشرع الاتحادي شروط العفو القضائي في نص المادة (١٤٧) من قانون العقوبات بقوله أنه «فضلاً عن الحالات التي ورد بشأنها نص خاص^(١)، يجوز للقاضي أن يعفو عن الجاني في الجرح وذلك في أي من الحالات الآتية :

١ - إذا لم يكن الجاني قد أتم إحدى وعشرين سنة وقت ارتكاب الجريمة، ولم يكن قد سبق الحكم عليه في جريمة أخرى.

ب - إذا كانت الجثة من جرائم السب أو الضرب وكان الاعتداء متبادلاً، وعلى القاضي في حالة العفو أن يوجه إلى الجاني ما يراه مناسباً من نصح وأرشاد وأن ينفذه بأنه لن يستفيد في المستقبل من عفو جديد^(٢).

وبين لنا من هذا النص أن شروط العفو القضائي هي:

١ - أن العفو القضائي لا يكون إلا في الجرح فقط، فهو غير جائز في الجنايات أو المخالفات، وأن كنا نعتقد بأن المشرع الاتحادي عندما نقل حكم هذه

(١) من هذه الحالات ما ورد النص عليه في المادة (١٠١) عقوبات اتحادي من أنه «إذا اجتمع في الجثة ظرف مخفف وعذر مخفف فللمحكمة أن تحكم بالعفو القضائي عن المتهم».

(٢) تنص المادة (١٤٢) من مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦ على أن «القاضي فضلاً عن الحالات التي يرد في شأنها نص أن يعفو في الجرح عن المجرم الذي لم يتم إحدى وعشرين سنة وقت ارتكاب الجريمة إذا لم يكن قد سبق الحكم عليه لجريمة على أن ينفذه القاضي بأنه لن يستفيد في المستقبل من عفو جديد. وله ذلك في جرائم السب أو القذف أو الضرب أو الجرح البسيط إذا كان الاعتداء متبادلاً، ولو كان الفاعل قد جاوز السن المشار إليها في الفقرة السابقة، ولا يمس الحكم بالعفو بحقوق الغير».

المادة من مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦ قد فاتته أن المشرع المصري قد نص على عدم جواز العفو القضائي إلا في مواد الجنح فقط لأن علة العفو القضائي، وفق أحكامه، لا توجد إلا بالنسبة للجنح دون المخالفات لأن عقوبة المخالفة هي الغرامة فقط، في حين أن عقوبة المخالفة في أحكام قانون العقوبات الاتحادي هي الحجز والغرامة أو بأحدهما. ولذلك كان من المتعين على المشرع الاتحادي ألا يقصر جواز العفو القضائي على الجنح فقط، إذ من باب أولى أن يكون للقاضي سلطة العفو في المخالفات لاتحاد العلة.

٢ - أن العفو القضائي لا يجوز إلا إذا لم يتم الجاني إحدى وعشرين سنة وقت ارتكاب الجريمة ولم يكن قد سبق الحكم عليه في جريمة أخرى، على أن ينذره القاضي بأنه لن يستفيد في المستقبل من عفو جديد، وللقاضي أن يصدر العفو القضائي أيضاً، ولو جاوز الجاني السن المشار إليها في الفقرة السابقة، إذا كان الاعتداء متبادلاً، في جرائم السب أو الضرب.

آثار العفو القضائي :

متى صار الحكم الصادر بالعفو القضائي نهائياً، فإنه يترتب عليه سقوط الجريمة، على أن ذلك العفو لا يخل بما يكون للخصوم أو لغيرهم من حقوق وذلك أعمالاً لحكم المادة (١٤٨) من قانون العقوبات الاتحادي .

المبحث الثالث

العود

العود والتعدد

يقصد بالعود حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه حكماً باتاً بالعقاب من أجل جريمة سابقة (١)، وينبغي عليه تشديد عقوبة الجريمة الأخيرة، وذلك باعتبار أن المجرم الذي يعود إلى ارتكاب جريمة بعد أن سبق الحكم عليه لجريمة أو أكثر، يفصح في حقيقة الأمر عن ميله إلى الاجرام واستهانتة بالعقاب مادام لم يرتدع من الأحكام التي سبق صدورها ضده، ومن ثم فهو في حاجة إلى معاملة شديدة من القانون العقابي تختلف عن معاملة المجرم المبتدئ الذي يحاكم لأول مرة عن جريمة واحدة ارتكبها.

مما تقدم يتبين لنا أن العود يفترض تعدد جرائم المتهم، ولكن يفصل بينها حكم بات بالعقاب صدر من أجل أحداها، وفي ذلك الفصل ما يميز بين العود وتعدد الجرائم. إذ في الحالة الأخيرة يكون المتهم قد ارتكب جريمتين أو أكثر قبل أن يحكم عليه في أحداها، وقبل أن يتلقى بالتالي انذار القانون له بعدم العودة إلى طريق الجريمة مرة أخرى، ولا تشدد العقوبة بسبب التعدد على خلاف العود تأسيساً على أن الحكم السابق صدوره على العائد فيه معنى الانذار فإذا لم ياب له وعاد إلى الاجرام جاز عليه التشديد .

أوضاع العود :

يمكن أن تتخذ حالة العود أوضاعاً مختلفة، فقد يكون عاماً أو خاصاً، ومؤبداً أو مؤقتاً، وبسيطاً ومتكرراً.

(١) الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه. رقم ٤٧١ من ٦٧٠.

الأستاذ الدكتور رؤف عبيد : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه. من ٧١٤. Garraud. R. : Op. cit., No., 1009, p. 243.

أولا - العود الخاص والعود العام :

العود الخاص ويقال له أيضا النسبي أو النوعي، هو الذي تتحقق صورته إذا ارتكب المجرم جريمة ثانية مشابهة أو مماثلة للجريمة الأولى التي حكم فيها حكما باتاً. بمعنى أن تكون الجريمتين من ذات النوع أو من أنواع متشابهة أو متقاربة، كأن يحكم على الجاني في جنحة سرقة ثم يعود إلى ارتكاب جنحة سرقة أخرى أو نصب.

أما العود العام ويقال له أيضا العود المطلق، فهو الذي تتحقق صورته لمجرد عودة المجرم إلى ارتكاب جريمة جديدة بعد الحكم عليه بحكم بات في جريمة أخرى، دون اشتراط التماثل أو التشابه بين الجريمتين، أي دون أن يشترط حتما أن تكون الجريمة الثانية مماثلة أو متشابهة في نوعها أو طبيعتها مع الجريمة الأولى التي سبق الحكم على المجرم من أجلها بحكم بات.

وتشديد العقوبة في حالة العود الخاص له ما يبرره، لأن تخصص المجرم في نوع معين من الجرائم يدل على خطورته لأنه يعني اتجاهه إلى اعتراف الاجرام، وهذا يتطلب أخذ المجرم بالشدّة لعل حاله ينصلح، وهذه العلة غير متوافرة في العود العام. وإنما يبرر التشديد فيه أن المجرم لم يرتدع بعقوبة جسيمة، وكان الظن أنها كافية.

ثانيا - العود المؤقت والعود المؤبد :

العود المؤقت هو الذي يتطلب درجة من التقارب الزمني بين الحكم السابق والجريمة اللاحقة، ويكون ذلك عادة متى كان الحكم الأول بعقوبة غير جسيمة، إذ لا يمكن القول بعد مضي زمناً ما أن الجاني لازال دائباً على الإجرام أو أن العقاب لم يثر فيه الثمرة المطلوبة. أما العود المؤبد أو المستديم فهو لا يتطلب أكثر من عودة الجاني إلى ارتكاب جريمة جديدة مهما كان الفاصل الزمني بعيداً بينها وبين الحكم السابق، ويكون ذلك عند الحكم في الجريمة الأولى بعقوبة جسيمة، فالمفروض أن أثر هذه العقوبة يبقى مدة طويلة وارتكاب الجاني جريمة أخرى بعد ذلك يبرر التشديد عليه.

وقد تبني المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة مذهب تأييد العود إذا كان الحكم السابق قد قضى بعقوبة جنائية (المادة ١٠٦ «أولاء عقوبات اتحادي»)، وتاقيته إذا كان قاضياً بعقوبة جنحة (المادة ١٠٦ «ثانياء عقوبات اتحادي»).

ثالثاً - العود البسيط والعود المتكرر والاعتیاد على الإجرام.

العود البسيط يتوافر إذا صدر ضد المتهم حكم بات بعقوبة واحدة قبل أن يرتكب جريمته الأخيرة، أما العود المتكرر أو المركب فيطلب فيه المشرع ارتكاب الجاني جريمة جديدة بعد حكمين سابقين أو أكثر طبقاً للنظام الذي قد يراه المشرع، ويتطلب كذلك أن تكون العقوبات التي قضى بها من أجل جرائم من نوع معين، وأن تكون الجريمة الأخيرة التي ارتكبها المتهم بعد أن حكم عليه بهذه العقوبات من النوع ذاته.

ويختلف مقدار التشديد باختلاف نوعي العود، فيزداد مقداره إذا كان العود متكرراً عما لو كان بسيطاً بل إن كيفية التشديد تختلف فيتخذ في العود البسيط صورة زيادة الحد الأقصى للعقوبة ذاتها، أما إذا كان العود متكرراً فإن التشديد يتخذ صورة توقيع عقوبة من نوع مختلف هي السجن المؤقت (المادة ١٠٧ عقوبات اتحادي)، وقد يكشف العود المتكرر عن «الاعتیاد على الإجرام» وفي هذه الحالة يستبعد المشرع العقوبة ويستبدل بها تديراً احترازياً هو «الإيداع في إحدى مؤسسات العمل» (المادة ١٣٤ عقوبات اتحادي) (١).

وتفسر الاختلاف بين نوعي العود أن المشرع يرى في العود البسيط الدلالة على ارتداد المتهم بالعقوبة المقررة أصلاً للجريمة فيكتفي بتوقيعها مع زيادة مقدارها، ولكنه يرى في العود المتكرر احتراضاً لنوع من الجرائم، ويرى «الاعتیاد على الإجرام» كاشفاً عن خطورة إجرامية على المجتمع، وفي الحالتين

(١) وبهذا تنص المادتان ٥٢، ٥٣ من قانون العقوبات المصري المضافتان بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠.

تكون العقوبة المقررة أصلاً للجريمة غير كافية، ومن ثم يتعين أن تحل محلها عقوبة من نوع مختلف أو يحل محلها تدبيراً احترازياً(١).

أحكام العود في قانون العقوبات الاتحادي :

يتكلم قانون العقوبات الاتحادي رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ على نظرية العود في الفصل الثالث من الباب السادس من الكتاب الأول في المواد من ١٠٦ إلى ١٠٨، وتقوم هذه النظرية على أسس أربعة :

الأول : هو التمييز في الحكم بين العود البسيط والعود المتكرر، ووجه التمييز هو أن المشرع الاتحادي يعتبر هذه العود المتكرر ادعى للألماعان في تشديد العقاب.

والثاني : أن المشرع قد جعل التشديد بسبب العود أياً كانت صورته أو درجته اختيارياً للقاضي.

والثالث : أن وسيلة التشديد التي أتبعها المشرع بالنسبة للعود البسيط هي زيادة مقدار العقوبة المقررة للجريمة أصلاً، أما بالنسبة للعود المتكرر فقد جعل التشديد بتغيير نوع العقوبة أي الاستعاضة عنها بغيرها أشد منها، وإن كان قد أخذ كذلك في هذا النوع من العود - إلى حد ما - بفكرة التشديد التصاعدي أي التشديد الذي يزداد تبعاً لدرجة تكرار العود أو تعدده.

والرابع : أن المشرع قد قصر أحكام العود على المجرمين ابتداءً من سن معينة، فهي لا تسري على المجرم الذي لم يبلغ من العمر ثماني عشر سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة الجديدة (المادة ١/١١ من القانون الاتحادي بشأن الأحداث الجانحين والمشردين)(٢) ومن جهة أخرى فقد قصر أحكام العود على

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٩٢٨ من ٨٠٧.

(٢) تنص المادة ١١ من القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث الجانحين والمشردين على أنه ١ - لا تسري أحكام العود على الحدث....

الجرائم التي تبلغ قدراً معيناً من الجسامّة (الجنايات والجنح) فهي لا تشمل المخالفات.

وتجدر ملاحظة من سبق أن أبديناه من أنه على الرغم من اعتناق المشرع الاتحادي لنظرية الدفاع الاجتماعي وإقراره لتدابير تقويمية بديلاً من العقاب المألوف بالنسبة لمعتادي الأجرام (المادة ١٣٤ عقوبات اتحادي) إلا أنه لا زال يجمع بين نظام تشديد العقاب بسبب ظرف «العود» ونظام «تدابير الدفاع الاجتماعي» التقويمية في حالة «الاعتداد على الإجرام» التي لا تخرج في أوضح صورها عن كونها حالة من العود المتكرر. بل أنه نقل أحكام نظرية العود كما سجلتها قوانين العقوبات التقليدية وهي تشكل مجموعة من العمليات الحسابية البالغة التعقيد، والأقرب إلى العبث كما سنرى، ولا شك عندنا في أن نظام العود يعد في مقدمة النظم التي أسهمت بنصيب وافر في تحويل «العدالة العقابية» النيوكلاسيكية إلى محض عدالة حسابية آلية، عاطلة من أي مغزى أخلاقي فضلاً عن أي غاية نفعية.

خطة دراسة أحكام العود :

سبق لنا القول بأن حالة العود هي ارتكاب المجرم لجريمة أو أكثر بعد سبق الحكم عليها حكماً باتاً في جريمة أو أكثر، وهذا يعني أن لحالة العود ركنان: الأول : هو الحكم أو الأحكام السابق صدورهما ضد المجرم وتعرف «بالسوابق» والثاني: هو الجريمة أو الجرائم الجديدة التي يرتكبها المجرم وتثار بمناسبة محاكمته عنها - وعند ثبوت أدانته فيها - مسألة العود باعتباره ظرفاً مشدداً للعقاب في هذه الجريمة أو الجرائم الجديدة، ولكل من هذين الركنين شروط لا بد من توافرها حتى يكون صالحاً لأن يعتمد عليه في بحث توفر حالة العود، كما أننا نجد من ناحية أخرى أن المشرع الاتحادي قد وضع لحالة العود صوراً أو نماذج قانونية لا يعترف بوجود هذه الحالة إلا إذا انطبق ركنها العود على صورة أو نموذج منها، وأخيراً نجد أن المشرع الاتحادي يفرق بين درجتين من العود، كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدم، وتختلف درجة التشديد بسبب ظرف العود تبعاً لما إذا كان بسيطاً أو متكرراً.

وعلى ذلك فإن دراستنا لأحكام العود في قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة يتطلب منا المرور بخطوات ثلاث :

الأولى : هي التحقق من ركني العود وتوفر شروط صلاحية كل منهما.

والثانية : هي التحقق من انطباق الركنين على نموذج من النماذج أو الصور القانونية التي حددها المشرع لحالة العود.

والثالثة : هي تحديد درجة العود بتحديد ما إذا كان بسيطاً أو متكرراً وعلى الرغم من أنه قد سبق لنا الإشارة إلى ما ينطوي عليه تطبيق نظرية العود من عمليات أقرب إلى أن تكون حسابية عقيمة، ومع إيماننا بفساد هذا النظام، ولا سيما مع استحداث المشرع الاتحادي لباب «الدفاع الاجتماعي» الذي أريد به مواجهة الخطرين وفي مقدمتهم معتادو الإجرام، إلا أننا مضطرون إلى شرحه مادام لازال معمولاً به، ويبدو أن الاقلاع عنه ليس أمراً قريباً^(١)، وسنفرد لكل خطوة من الخطوات السابقة مطلباً على حدة، فنبدأ في المطلب الأول ببيان ركني العود وشروطهما، ثم نستعرض في المطلب الثاني حالات العود، وأخيراً نتكلم عن درجة العود.

(١) وتأكيداً لذلك نتجّه القوانين الحديثة إلى تبسيط أحكام العود، بل إن منها ما لا ينص عليه اكتفاء بسلطة المحكمة في تشديد العقوبة إلى الحد الأقصى إذا رأت موجباً لذلك.

أنظر في ذلك :

الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه.
ص ٦٧٢ هامش رقم ١.

المطلب الأول

ركنا العود وشروطهما بوجه عام

لا تتحقق حالة العود في أي صورة وبأي درجة، أي سواء أكان العود بسيطاً أم متكرراً إلا بتوافر ركنين أساسيين : الأول: أن يكون قد سبق صدور حكم بات بإدانة المتهم وتعرف الأحكام السابقة من هذا القبيل في أحكام العود «بالسوابق» . والثاني : أن يرتكب نفس المجرم جريمة أخرى جديدة، تثير محاكمته من أجلها بحث حالة العود.

على أنه لا يكفي لقيام حالة العود سبق صدور حكم بات بالإدانة ضد المجرم، ثم عودته إلى ارتكاب مطلق جريمة جديدة، بل لابد من توفر بضع شروط في كل ركن من هذين الركنين، وذلك على التفصيل الآتي.

أولاً : الحكم السابق أو السابقة :

تفترض فكرة العود أن للمجرم ماضياً إجرامياً سجله عليه حكم قضائي واستخلص نتيجته في صورة توقيع العقاب عليه، وهذا يعني أن العود يفترض جريمة سابقة أعقبتها محاكمة انتهت بحكم قضائي قضى بالعقاب من أجلها، فلا يكفي إذن مجرد سبق ارتكابه لهذه الجريمة، وألا اختلطت حالة العود بحالة تعدد الجرائم، هذا فضلاً عن أن علة التشديد للعود هي أن الحكم السابق صدوره على الرغم من إنذاره للمجرم بعدم العودة إلى طريق الجريمة مرة أخرى إلا أنه لم يكن كافياً لردعه.

ويلاحظ أنه يكفي صدور الحكم البات قاضياً بالعقاب على المحكوم عليه فلا يشترط تنفيذ هذه العقوبة التي قضى بها فالحكم مجرداً يحقق معنى الإنذار، إذ كان واجباً على المحكوم عليه احترامه والتأثر به إلى الحد الذي يجعله لا يعود إلى طريق الجريمة مرة أخرى، بمعنى أن حالة العود تتوافر إذا ارتكب المجرم جريمته التالية عقب صدور حكم بات بعقوبة وقبل البدء في تنفيذ هذه

العقوبة أو أثناء خضوعه لتنفيذها، بل يعتبر عائداً، ولو كان لم يخضع لتنفيذ العقوبة إطلاقاً سواء لتقاعس سلطات التنفيذ أو لهربه (١).

وحتى يمكن احتساب الحكم السابق سابقة في العود فإنه ينبغي أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون صادراً بعقوبة جنائية، مما نص عليه في المادة (١٠٦) من قانون العقوبات الاتحادي وهي تنص على الحكم بعقوبة جنائية في فقرتها الأولى، وعلى الحكم بعقوبة الحبس في فقرتها الثانية. وعلة هذا الشرط أن العقوبة الجنائية هي وسيلة الإنذار، وأنه إذا لم يقض بها فمعنى ذلك أن المتهم لم يتلق الإنذار، فلا يكون للعود محل، وعلى ذلك فإن العود لا يتحقق إذا ارتكبت الجريمة التالية عقب حكم بالبراءة أو بعدم قبول الدعوى (٢)، بل أنه لا عبرة بحكم قضي بانزال تدبير احترازي كتلك التي يقضي بها على الأحداث مثل الأرسال إلى الإصلاحية، ومن باب أولى التسليم للوالدين أو غيرهم حتى ولو كان الحدث قد أصبح بالغاً عند ارتكابه للجريمة الجديدة، ويرجع ذلك إلى أن معنى التقويم والتهديب يغلب في هذه التدابير على معنى الجزاء، بمعنى أن التدبير الاحترازي لا ينطوي على إيلاء مقصود حتى يقال أن المحكوم عليه لم يرتدع فأصبح متعيناً الزيادة من هذا الإيلاء.

٢ - أن يكون الحكم المقضي بالعقوبة حكماً باتاً، والحكم البات هو الذي لا يقبل طعناً بطريق عادي أو غير عادي، سواء لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لتقويت مواعيدها، ويقتضي هذا الشرط أن يرتكب المجرم جريمته التالية في تاريخ لاحق على صيرورة الحكم باتاً، أما إذا ارتكبها أثناء ميعاد الطعن أو أثناء

Garraud, R. op. Cit., No. 1011, P. 251.

(١)

(٢) ولا يغير من هذه القاعدة أن يكون الحكم الصادر بالبراءة قد ألزم المتهم بالتعويض ولا يغير منها كذلك أن تكون البراءة مستندة إلى توافر مافع عقاب الأمر الذي يعني إثبات توافر جميع أركان الجريمة وشروط المسؤولية عنها.

نظّره فلا عبرة بهذا الحكم كسابقة للعود(١)، وعلة هذا الشرط أن الحكم البات هو الذي يعتبر أنذاراً حقاً للمحكوم عليه، لأنه غير قابل للإلغاء أو التعديل، أما إذا كان لا يزال قابلاً لذلك، فقد يتوقعه المحكوم عليه، ومن ثم فقد لا يرى في الحكم أنذاراً.

ويلاحظ ما سبق أن أباديناه من أنه إذا كان من المتعين أن يكون الحكم السابق حكماً باتاً، إلا أنه ليس بشرط لوجود حالة العود أن تكون العقوبة التي قضى بها هذا الحكم قد نفذت، إذ الحكم هو الذي قام عليه انذار الجاني لا تنفيذ العقوبة، ومن ثم تتحقق حالة العود ولو ارتكبت الجريمة التالية في خلال تنفيذ الحكم الأول، أو في خلال مدة سقوط العقوبة التي قضى بها بالتقادم، ومتى أصبح الحكم باتاً فإنه يحدث أثاره بالنسبة للعود مادام أنه لا يزال قائماً ولو أعفى المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة بسبب العفو عنها.

٣ - يجب أن يكون الحكم البات صادراً من محكمة وطنية، وهذا يعني أن الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية لا يصح اعتبارها سوابق للعود.(٢).

(١) نقض مصري ٥ يونية ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٠ من ١٠٤٥ وفيجب في العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمته من أجلها. فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عاثراً.

نقض مصري ٢٤ فبراير ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ق ٤٤ من ٢٢. ومن جهة أخرى لا يثبت العود إلا بمقتضى صحيفة الحالة الجنائية، حتى ولو أترف المتهم بسبق الحكم عليه نهائياً بما يحقق حالة العود.

نقض مصري ١٦ أكتوبر ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٥ من ٨٥٠.

(٢) من المقرر في العرف الدولي حتى الآن أنه ليس للأحكام الجنائية بوجه عام قوة خارج إقليم الدولة الذي صدرت فيه، وإن كانت بعض التشريعات القليلة تجيز تنفيذ الحكم الأجنبي في نطاق محدود، فالقانون السويسري يجيز تنفيذ الحكم الأجنبي أو ما بقي من العقوبة في سويسرا (المادتين الثالثة والخامسة). وهناك عدد قليل من الاتفاقيات الدولية يجيز تنفيذ الأحكام الأجنبية. ومن هذا القبيل الاتفاق الأوروبي المبرم سنة ١٩٦٤ =

٤ - أن يكون الحكم السابق قائماً لم تنتقض آثاره بعد بمثل العفو الشامل أو رد الاعتبار القضائي أو القانوني أو بصدر قانون لاحق يجعل الفعل مباحاً لأنه يكون بمثابة عفو شامل حيث يزيل الصفة الاجرامية عن نفس الفعل(١)، أما العفو الخاص عن العقوبة كلها أو بعضها فلا يحول دون احتساب الحكم الصادر بها سابقة في العود، لأن أثره مقصور على منع تنفيذها بحسب الأصل، ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك استثناءً وكذلك الشأن في تقادم العقوبة.

ويلاحظ أن قيمة الحكم السابق تقدر وفقاً للتشريع المعمول به وقت صدوره فلا عبرة بما يطرأ عليه من تعديل لاحق، وتطبيقاً لذلك فالحكم الذي قضي بعقوبة معينة من أجل جريمة يعتد به ولو عدل التشريع فصارت الجريمة مستوجبة عقوبة أقل، فللحكم قوة اكتسبها بصيرورته باتاً فلا يجوز اهدارها(٢).

ثانياً : الجريمة الجديدة :

يشترط لقيام حالة العود أن يرتكب المجرم جريمة جديدة لاحقة على

= بشأن جرائم الطرق، فالدولة التي يقيم فيها المحكوم عليه تنفذ عليه الحكم الصادر في الدولة التي وقعت فيها الجريمة بناء على طلب هذه الدولة.

أشار إلى ذلك الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٧٦ ص ١٤٠.

(١) وعلى هذا تنص الفقرة الثانية من المادة (١٣) من قانون العقوبات الإتحادي في قولها بأنه «إذا صدر بعد صيرورة الحكم باتاً قانون يجعل الفعل أو الترك الذي حكم على المتهم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية ما لم ينص القانون الجديد على خلاف ذلك».

(٢) وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه «لا يؤثر على الحكم ما قد يطرأ من التغييرات التشريعية على عقوبة الجريمة التي صدر فيها، بالتخفيف أو التشديد، فالحكمة لا تنقيد فيما يتعلق بتطبيق قواعد العود إلا بالعقوبة المحكوم بها».

نقض مصري ٢٩ مارس ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٦ ص ٢١١.

الحكم البات الذي صدر ضده، وهذه هي الجريمة التي يعتبر بها «عائدا» والتي يحاكم من أجلها ويصح أن يشدد عليه العقاب بمناسبة، ويلاحظ أنه وفق أحكام قانون العقوبات الاتحادي فإنه يشترط أن تكون هذه الجريمة على درجة معينة من الجسام (جناية أو جنحة)، أما المخالفات فلا اعتبار لها في نظرية العود.

ويلاحظ أنه يتعين أن تكون هذه الجريمة الجديدة مستقلة عن الجريمة الأولى التي صدر فيها ذلك الحكم بات لأن ذلك يفيد معنى العودة إلى الإجراء، ومن ثم فمخالفة أحكام المراقبة والهروب من السجن، لا يترتب على الحكم في أيهما قيام حالة العود بأنضمامه إلى الحكم الذي جعل المتهم تحت المراقبة أو ذلك الذي أدى به إلى الهرب، لأن هذين الفعلين مرتبطان بالجريمة الأولى والفرض منهما، التخلص من عقوبة الجريمة الأولى وليس ارتكاب جريمة جديدة، ولكن إذا عاد الهارب إلى الهروب مرة ثانية بعد الحكم عليه من أجل الهرب في المرة الأولى فإنه يعتبر عائدا بالنسبة للهروب، وهذا يعني أن معيار استئصال الجريمتين ألا تكون أحدهما مجرد وسيلة للتخلص من الآثار القانونية الناشئة عن الأخرى.

وأخير يلاحظ أنه سواء لدى القانون أن ترتكب الجريمة التالية تامة أو أن تقتصر على الشروع وسواء كذلك أن يكون المتهم فاعلا لها أو شريكا فيها.

المطلب الثاني

حالات العود

بين المشرع الاتحادي حالات العود في نص المادة (١٠٦) من قانون العقوبات على سبيل الحصر فتوافر حالة منها هو مايدل في نظر المشرع على خطورة الفاعل، مما يقتضي تغليظ العقاب عليه، وههنا لنص هذه المادة فإن للعود حالتين هما : ١ - العود من عقوبة جنائية إلى جريمة أخرى. ٢ - العود من عقوبة حبس لمدة ستة أشهر أو أكثر إلى جنحة، ونفصل فيما يلي هاتين الحالتين :

الحالة الأولى : هي حالة العود من عقوبة جنائية إلى ارتكاب جريمة أخرى، وهي الحالة التي تنص عليها الفقرة الأولى من المادة (١٠٦) عقوبات اتحادي بقولها بأنه «يعتبر عائدا (أولا) من حكم عليه بعقوبة جنائية ثم ارتكب جريمة بعد ذلك».

ويبين لنا من نص هذه الفقرة أنه يشترط لوجود العود - طبقا لهذه الحالة - أن يكون الحكم السابق صادراً بعقوبة جنائية. والمقصود بالعقوبات الأصلية المقررة للجنايات بمتقضى المادة (٢٨) من قانون العقوبات الاتحادي، وهي عقوبات الحدود والقصاص فيما عدا حدى الشرب والقذف، والإعدام (إذا فر المتهم فتقادت العقوبة وتعذر تنفيذها، أو إذا صدر عفو عنها، أو إذا ارتكب جريمة جديدة قبل تنفيذها)، والسجن المؤبد والسجن المؤقت، فلا يكفي إذن صدور حكم في جنائية بالحبس بسبب وجود عذر قانوني أو ظرف مخفف أو بالإيداع في مؤسسة لرعاية الأحداث، أو بالحبس في شروع لجناية عقوبتها أن تمت هي السجن المؤقت (١) إذ العبرة في أحكام العود هي كما قلنا بنوع العقوبة السابق الحكم بها، لا بنوع الواقعة المحكوم فيها.

(١) انظر المادة (٢/٣٥) من قانون العقوبات الاتحادي.

أما بالنسبة للجريمة الجديدة فلا يلزم فيها أي شرط، فلا يتطلب القانون أن تكون على درجة معينة من الجسامه، أو أن تكون مماثلة للجريمة السابقة التي صدر فيها الحكم البات بعقوبة الجنائية، ومن ثم كان العود في هذه الحالة عاماً، كما يعتبر الشخص عائداً مهما كان الزمن الفاصل بين الحكم السابق والجريمة الجديدة ويعني ذلك أن العود في هذه الحالة مؤبد^(١)، والحكمة في عدم اشتراط تماثل أو مدة معينة هي ما يدل عليه كفاية الإنذار بعقوبة جسيمة من خطورة في الجاني وميل إلى الإجرام.

الحالة الثانية : هي حالة العود من عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر أو أكثر إلى جنحة، وعليها تنص الفقرة الثانية من المادة (١٠٦) عقوبات اتحادي ويمقتضاها يعتبر عائداً ومن حكم عليه بحكم بات بالحبس مدة ستة أشهر أو أكثر ثم ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة، وهذه الحالة تمثل صورة لعود عام ومؤقت في آن واحد، ويشترط القانون لتوافر هذه الحالة ثلاثة شروط هي:

١ - حكم بالحبس لمدة ستة أشهر أو أكثر، وسواء أن يحكم بهذه العقوبة من أجل جنحة أو من أجل جنائية أقررت بعذر قانوني أو بظرف مخفف، ويعني هذا أنه لا يكفي لتوافر هذه الحالة صدور حكم بالحبس لمدة أقل من ستة أشهر أو بالغرامة.

(١) يلاحظ أن هذه الحالة وإن كانت تمثل عوداً عاماً ومؤبداً، إلا أنه بعد إدخال نظام رد الاعتبار القانوني بالقانون الاتحادي رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ في شأن رد الاعتبار، لم يعد هناك عود مؤبد في تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة، وأصبحت كل حالات العود - حتى هذه الحالة الأولى - مؤقتة. فالحكم السابق ولو كان بعقوبة جنائية تزول سائر آثاره الجنائية حتماً، لأن رد الاعتبار عن السابقة القديمة يقع من تلقاء نفسه - وبقوة القانون - بعد مضي خمس سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة، ولو كانت عقوبة جنائية (المادة الثانية - أولاً، من قانون رد الاعتبار المذكور) وهذا يعني أنه لا يمكن احتساب هذا الحكم سابقة في أية حالة من حالات العود بعد انقضاء هذه المدة.

٢ - أن تكون الجريمة الثانية جنحة ايا كان نوعها، وايا كانت عقوبتها، أي سواء أكانت عقوبتها الحبس أو الغرامة، أما إذا كانت الجريمة الثانية جنائية فلا يعتبر الشخص عائدًا، لأن الغاية من تحرى حالات العود هو إعطاء القاضي فرصة لتشديد العقوبة على المجرم بما يتجاوز الحبس، والملاحظ أن هذه الغاية متحققة بدون حاجة إلى إثارة فكرة العود، متى ارتكب المجرم جنائية هي بطبيعتها مما يقتضي توقيع عقوبة أشد من عقوبة الحبس.

وتجدر الإشارة إلى أنه يستوي في الجنحة أن تكون عمدية أو غير عمدية على أن يلاحظ أن معنى العود لا يتحقق إلا بين حكم في جريمة عمدية وجريمة أخرى عمدية، أو على الأقل بين حكم في جريمة غير عمدية وجريمة أخرى غير عمدية، فهو لا يتحقق إذا اختلف الركن المعنوي في الجريمتين، وعلى هذا ينص المشرع الاتحادي صراحة في نص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٦ من قانون العقوبات في قوله «ولا تقوم حالة العود إلا في نطاق الجرائم المتحدة من حيث العمد والخطأ».

ولا يشترط القانون في هذه الحالة أن تكون الجنحة الجديدة متماثلة مع الجنحة السابق الحكم فيها، فالعود هنا عام.

٣- أن يرتكب العائد الجريمة الثانية قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة الأولى(١)، فالمشرع ينص في هذه الحالة على عود مؤقت، ذلك أنه بعد مضي زمن معين يكون الأصرار على الإجرام وعدم تأثير العقاب العادي محل شك فيسقط العود بالتقادم، ولتحديد الأجل الموقوت به العود ينظر فيما إذا كانت العقوبة قد نفذت أم لم تنفذ، فإذا كانت العقوبة قد نفذت فتبدأ مدة الخمس سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ الحبس(٢)، وإذا كان المحكوم عليه قد

(١) يلاحظ أن هذه المدة تحسب بالتقويم الميلادي تطبيقاً لنص المادة ٢٢٩ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢، إذ ذلك هو قصد الشارع وإن لم يصرح به.

(٢) يلاحظ أنه إذا لم تنفذ العقوبة عقب الحكم مباشرة، وإنما نفذت قبل أن تكتمل مدة التقادم، فإن حالة العود تستمر خلال المدة السابقة على التنفيذ وأثناء مدة التنفيذ وخلال خمس سنوات تعقب هذا التنفيذ.

أفرج عنه تحت شرط فلا تبدأ سريان مدة الخمس سنوات إلا من تاريخ انتهاء مدة العقوبة كلها، وذلك لأن العقوبة السالبة للحرية لا تنقضي بالأفراج تحت شرط بل تظل على رغم هذا الإفراج قائمة إلى أن تكتمل مدتها فعلاً، أما إذا كانت العقوبة لم تنفذ فعلاً، وإنما انقضت بالتقادم فإن مدة الخمس سنوات تبدأ من اليوم التالي لاكمال التقادم مدته.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الاتحادي قد فاته التوفيق بين حكم الفقرة الثانية من المادة (١٠٦) من قانون العقوبات - متقدمة البيان - وبين حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ في شأن رد الاعتبار والتي تقضي بأن يرد الاعتبار بحكم القانون «إذا كان الحكم بعقوبة جنحة ومضت ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه فيها عائداً أو كانت العقوبة قد سقطت بمضي المدة فتكون المدة خمس سنوات» إذ يعني هذا النص الأخير أنه إذا كان الحكم السابق بعقوبة جنحة فإنه يمحى وتزول سائر الآثار الجنائية المترتبة عليه - ومنها اعتباره سابقة في العود - بعد مضي ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها.

المطلب الثالث

درجة العود

سلف لنا القول بأن المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة يفرق بين درجتين من العود هما العود المتكرر والعود البسيط، وأن أهمية هذه التفرقة تبدو فقط في مقدار ما تسمح به كل درجة من التشديد في العقاب فلا فرق إذن بين درجتي العود من حيث الطبيعة، ولا يميز العود المتكرر عن العود البسيط إلا أن المشرع يتطلب في الأول بعض شروط خاصة إضافية، فأن لم تتوفر هذه الشروط كلها أو بعضها فالعود عندئذ بسيط، ومعنى هذا إنه

للتفرقة بين درجتي العود، وتحديد المعنى المقصود من كل منهما - لا بد من البدء بعرض حالة العود المتكرر وبيان شروطها، وبعد ذلك يسهل تحديد المقصود بحالة العود البسيط .

أولا : العود المتكرر

تكلم المشرع الاتحادي عن حالة العود المتكرر في المادتين ١٠٧، ١٠٨ من قانون العقوبات، وقد راعى في هذه الدرجة من العود اعتبارين على السواء في حالة المجرم العائد: الأول هو تعدد سوابقه، أي تعدد الأحكام الباتة التي سبق صدورها ضده قبل ارتكابه الجريمة الجديدة، ومن هنا كان وصف العودة في هذه الحالة بأنه متكرر، والثاني هو اتجاه نشاطه الإجرامي - سواء بالنظر إلى سوابقه أو إلى جريمته الجديدة - نحو ارتكاب جرائم من نوع معين، هي في إحدى الصور جرائم يراد بها سلب مال الغير كالسرقة، والاحتيال، وخيانة الأمانة، والتزوير وإخفاء الأشياء المتحصلة من هذه الجرائم أو الشروع فيها، وفي صورة أخرى هي جرائم اعتداء على المال ولكن يدفع الانتقام إلى ارتكابها، وهي أتلاف الغابات والمزروعات وقتل الدواب.

والملاحظ في هذا العود أنه فضلا عن صفة التعدد أو التكرار، يتميز كذلك بصفة التخصص فهو عود متكرر خاص، ولا شك في أن هذين الاعتبارين يبعثان على الاعتقاد في أن واحد بميل المجرم إلى الإجرام واعتياده عليه، وبتخصصه في نوع معين من الجرائم واتخاذ حرفة له، وبخاصة في حالة اتجاه نشاطه الإجرامي نحو جرائم سلب مال الغير، وهذه النتيجة المزدوجة في تحليل المجرم العائد هي التي دفعت المشرع إلى صياغة أحكام خاصة في التشديد بسبب ظرف العود المتكرر، فلم يكتف بمجرد أجازة تجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا لعقوبة الجريمة الجديدة، كما هو الحال في العود البسيط، على ما سنرى، وإنما أجاز الاستعاضة عن هذه العقوبة بعقوبة مغلظة من نوع آخر، هي السجن المؤقت في حدود معينة.

شروط العود المتكرر :

تكلم المشرع الاتحادي على حالة العود المتكرر في المادتين ١٠٧، ١٠٨، من قانون العقوبات. فنصت المادة (١٠٧) على أنه «إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية لكليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحداها على الأقل لمدة سنة وذلك في سرقة أو احتيال أو خيانة أمانة أو تزوير أو أخفاء أشياء متحصلة من هذه الجرائم أو في شروع فيها، ثم ارتكب جنحة مما ذكر أو شروعاً معاقباً عليه فيها وذلك بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللمحكمة أن تحكم عليه بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على خمس سنين بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة، أما المادة (١٠٨) فقد نصت على أن «للمحكمة أن تحكم بمقتضى نص المادة السابقة على من يرتكب جنحة مما ذكر فيها بعد سبق الحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٥، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية لكليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحداها على الأقل لمدة سنة».

والمستفاد من نص المادتين السابقتين أن حالة العود المتكرر تتحقق إذا توفرت للعائد — أي المجرم الذي اعتبر عائداً عوداً بسيطاً وفقاً لصورة من الصورتين المنصوص عليهما في المادة (١٠٦ عقوبات) (١) — بعض شروط إضافية خاصة، منها ما يتعلق بأحكام الادانة التي سبق صدورها ضده، ومنها

(١) يلاحظ أن البحث في حالة العود المتكرر يفترض أنه قد تحققت مبدئياً - في حالة المجرم الذي يحاكم - الشروط التي تجعله عائداً عوداً بسيطاً وفقاً لنص المادة ١٠٦ عقوبات اتحادي، بمعنى أن العود البسيط هو السبيل الاوحد الذي يؤدي بصاحبه إلى العود المتكرر إذا توافرت شروطه الأخرى، وبالتالي لا يمكن تطبيق إحدى المادتين ١٠٧ و ١٠٨ عقوبات اتحادي، على الجاني - بحسب الأحوال - إلا إذا انطبقت أولاً المادة ١٠٦ من قانون العقوبات بأحدى فقرتيها.

انظر في هذا المعنى :

نقض مصري ١٣ يناير ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ ق ٥ ص ١٨.

ما هو متعلق بالجريمة الجديدة التي يحاكم من أجلها ونوعها وهذه الشروط الخاصة هي التي نستعرضها فيما يلي تباعاً.

١ - الشروط المتعلقة بأحكام الأدانة «السوابق» :

الشروط المتعلقة بأحكام الأدانة تتصل بنوع العقوبات التي تقضي بها وعددها ومددها والجرائم التي صدرت من أجلها.

فمن حيث العقوبات يتعين أن تكون من قبيل العقوبات «المقيدة للحرية» والمقصود بذلك عقوبات السجن المؤبد والسجن المؤقت والحبس، فالمرشح لا يشترط إذن في هذه السوابق أن تكون صادرة حتماً عن جرائم من قبيل الجنيح، وإنما يجوز أن تكون قد صدرت كلها أو بعضها في جنائيات ماديات هذه الجنائيات تدخل في طائفة الجرائم التي عينها القانون، هذا فضلاً عن أن ذلك يعني أن الأحكام الصادرة بالغرامة لا تدخل في الاعتبار عند البحث في شروط العود المتكرر.

ومن حيث عددها فقد تكون اثنتين أو ثلاثة فإن كانت اثنتين فيجب أن تكون مدة كل منهما على الأقل سنة وأن كانت ثلاثة فيكفي أن تكون مدة أحدها فقط سنة على الأقل، ولكن يتعين أن تكون مدة السنة قد حكم بها من أجل جريمة واحدة، فلا يجوز أن تكون مجموع مدد محكوم بها من أجل جرائم متعددة.

أما من حيث الجرائم التي صدرت من أجلها هاتين العقوبتين أو العقوبات الثلاث.. فإنه يتعين أن تدخل كلها في نطاق المجموعة الأولى التي نصت عليها المادة (١٠٧) عقوبات اتحادي، وهي جرائم السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير وأخفاء أشياء متحصلة من هذه الجرائم، أو تدخل كلها في نطاق المجموعة الثانية التي نص عليها في المادة (١٠٨) عقوبات اتحادي وهي جرائم «أضرار النار عمداً» : ١ - فيما للغير من حراج أو غابات للاحتطاب أو في بساتين أو مزارعات قبل حصادها. ٢ - في حراج أو غابات للاحتطاب أو

في بساتين أو مزروعات قبل حصادها إذا كانت ملكا له - أي للجاني - وسري الحريق إلى ملك غيره فأضر به (المادة ٣٠٥ عقوبات اتحادي). أو «جرائم هدم أو أتلانف مالا مملوكا للغير ثابتا كان أو منقولا جعله غير صالح للاستعمال أو عطله بأية طريقة» (المادة ٤٢٤ عقوبات اتحادي)، أو جرائم قتل - عمداً وبدون مقتضى - دابه من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو ماشية أو أضر بها ضرراً جسيماً أو اعدام أو سم سمكا من الأسماك الموجودة في مورد ماء أو في حوض، (المادة ٤٢٦ عقوبات اتحادي)، أو جرائم «أتلانف أو نقل أو إزالة محيطا أو علامة معدة لضبط المساحات أو لتسوية الأراضي أو لتعيين الحدود للفصل بين الأملاك» (المادة ٤٢٨ عقوبات اتحادي).

ويلاحظ أنه يشترط في هذه الأحكام ذات الشروط العامة المطلوبة في الأحكام كي يعتد بها كسوابق في العود، فيتعين أن تكون باته، وأن تظل قائمة حتى ترتكب الجريمة التالية، ولكن لا يتطلب القانون أن يحكم بهذه العقوبات في خلال مدة معينة، فمن الجائز أن تفصل بين كل حكم وآخر فترة من الزمن طويلة ولا يتطلب القانون أن يحكم بهذه العقوبات في خلال مدة معينة من تاريخ الحكم الأول الذي يعد به المتهم عائداً عوداً بسيطاً (١)، كما لا يتطلب القانون أن يحكم بهذه العقوبات من أجل جرائم متماثلة حقيقياً كان تكون كلها سرقة أو احتيالاً أو خيانة أمانة، بل يكفي أن يحكم بها من أجل جرائم تنتمي كلها لأحدى المجموعتين اللتين يقصّر القانون نطاق العود المتكرر عليها، وسواء أن تكون هذه الأحكام قد صدرت من أجل جرائم هي من قبيل الجنايات (٢)، أو الجنح، وسواء كذلك أن تقع هذه الجرائم بصورة تامة أو تقف عند حد الشروع (٣).

(١) في هذا المعنى انظر نقض مصري ١٢ يناير ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض السابق الإشارة إليه.

(٢) كما لو كانت جنائية سرقة بالإكراه حكم من أجلها بالسجن المؤقت.

(٣) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه. رقم ٩٥٠ ص ٨٢٦.

ب - الشروط المتعلقة بالجريمة الجديدة :

إذا ما توفرت الشروط المتعلقة بأحكام الأدانة على النحو المتقدم بيانه، فإنه يبقى لتحقق حالة العود المتكرر توافر شروط معينة في الجريمة الجديدة التي يثار بشأنها حالة العود المتكرر، وهذه الشروط تجمل في أمرين.

الأول : أن تكون جنحة لا جنائية، وعلة هذا الشرط هي أن كل قيمة العود المتكرر في التشديد هي - كما سنوضح ذلك - السماح بتوقيع عقوبة الجنائية ومن البديهي أن هذا المعنى لا يتحقق إلا إذا كانت عقوبة الجريمة في الأصل هي عقوب الجنحة، أي إلا إذا كانت الجريمة جنحة، أما الجنائيات فعقوبتها العالوية مشددة من تلقاء ذاتها، ومن ثم فلا حاجة إلى تشديدها استناداً إلى العود المتكرر (١)، وقد استلزمت المادة (١٠٧) عقوبات اتحادي صراحة أن تكون الجريمة الجديدة جنحة وهكذا الحال في نص المادة (١٠٨) عقوبات اتحادي.

وعلى ذلك فإن العود في كل صورة قد يكون من جنائية إلى جنحة - على ما سنبينه عند شرح نص المادة ١٠٦ (أولاً) من قانون العقوبات الاتحادي - أي أن تكون السابقة القديمة في الجنائية والجريمة الجديدة أيضاً عبارة عن جنائية أو جنحة. كما قد يكون من جنحة إلى جنحة (كما في نص المواد ١٠٦ ثانياً، و١٠٧، ١٠٨، عقوبات اتحادي) وإنما لا يكون أبداً من جنحة إلى جنائية فإذا كان الحكم السابق في جنحة - وقضى فيها بالتالي بعقوبة الجنحة - وكانت الجريمة الجديدة بطبيعتها جنائية فلا تتحقق أية صورة من صورة العود البسيط أو المتكرر، لأن عقوبة الجنائية - أي الجريمة الجديدة - أشد بطبيعتها من عقوبة الجنحة وللمحكمة في نطاق عقوبة الجنائية المقررة لهذه الجريمة الجديدة، من الحرية ما يسمح لها، بالتشديد إلى المدى الذي تراه مناسباً لجسامة الواقعة الجديدة من جهة، ولخطورة مرتكبها من جهة أخرى بغير ما حاجة للأستعانة بأحكام التشديد للعود في أي صورة من صورته. (٢)

(١) نقض مصري ١٧ مارس ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٢ من ٢٨٠.

(٢) نقض مصري ١٧ مارس ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض السابق الإشارة إليه.

أما الأمر الثاني : فهو أن تكون هذه الجنحة التي عاد المجرم إلى ارتكابها من صنف ما عينه المشرع إما في مجموعة المادة (١٠٧) عقوبات اتحادي، وأما في مجموعة المادة (١٠٨) عقوبات اتحادي، وأن تكون متفقة أيضاً في المجموعة التي تنتمي إليها مع الجرائم التي صدرت فيها السوابق اللازمة لتوفر حالة العود المتكرر، ولكن لا يشترط أن تتماثل تماثلاً حقيقياً - من حيث النوع - مع إحدى هذه الجرائم، وأنما يكفي أنتماؤها لذات المجموعة التي تنتمي إليها الجرائم السابقة التي صدرت من أجلها أحكام الإدانة. أما إذا انتمت إلى المجموعة الأخرى فإن شروط العود المتكرر لا تتوفر، وعلى ذلك فإذا كانت السوابق صادرة في جرائم من مجموعة جرائم سلب مال الغير المنصوص عليها في المادة (١٠٧) عقوبات اتحادي فيلزم أن تكون الجنحة التي يحاكم المجرم من أجلها داخلة في هذه المجموعة أيضاً، ولكن لا يشترط أن تكون مماثلة لها تماماً، فقد تكون السوابق في سرقات وخيانة أمانة مثلاً، على حين تكون الجنحة بموضع المحاكمة جنحة نصب، أما إذا كانت السوابق من مجموعة جرائم سلب مال الغير (المادة ١٠٧ عقوبات اتحادي) وكانت الجنحة الجديدة من مجموعة جرائم الأضرار بالدواب أو ائتلاف المزروعات (المادة ١٠٨ عقوبات اتحادي) أو العكس، فلا قيام لحالة العود المتكرر، وذلك كأن يكون قد سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات سالبة للحرية من أجل جرائم سرقة واحتيال وخيانة أمانة، ثم ارتكب بعد ذلك جنحة قتل دواب أو ائتلاف مزروعات، أو العكس كأن يكون له سابقتان مثلاً كلتاهما لمدة سنة في جرائم قتل دواب ثم يرتكب جنحة سرقة تكون موضع المحاكمة.

ويلاحظ أنه قد لا تتوفر حالة العود المتكرر على الرغم من تعدد سوابق المتهم على النحو الذي يتطلبه المشرع، وعلى الرغم من أن الجريمة الجديدة جنحة، وذلك لعدم اتفاق هذه الجنحة مع تلك السوابق في طائفة الجرائم التي تنتمي إليها كما في المثال الذي أوردناه في الفقرة السابقة، إلا أن عدم تحقق حالة العود المتكرر في مثل هذه الحالة لا يمنع بداهة من أن المجرم عائد، مادام

هذا هو الفرض الذي على أساسه دار البحث في تحقق أو عدم تحقق حالة العود المتكرر، ولكن العود في هذه الحالة يكون من قبيل العود البسيط على الرغم من تعدد سوابق المجرم.

أثار العود المتكرر:

إذا توفرت شروط العود المتكرر على النحو المتقدم البيان، فللمحكمة أن تحكم على المجرم العائد بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على خمس سنين، بدلا من الحكم بالعقوبات العادية، أو بالعقوبات المقررة في حالة العود البسيط، وهذا التشديد - كما هو الشأن في حالة العود البسيط - اختياري للمحكمة، بمعنى أنه يجوز لها بحسب تقديرها أن تحكم بعقوبة السجن المؤقت في الحدود السابق بيانها، أو أن لا تشدد العقاب إطلاقا فتحكم بالعقوبة المقررة للجنحة التي يحاكم من أجلها العائد، كما يجوز لها من باب أولى أن تشدد العقاب طبقا للحكم الوارد في نص المادة (١٠٦) عقوبات اتحادي مادام الفرض ابتداء في حالة العود المتكرر هو تحقق حالة العود البسيط وعبارة المادة (١٠٧) عقوبات اتحادي صريحة في هذا المعنى، فهي تقول «فللمحكمة أن تحكم عليه بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على خمس سنين بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة».

ويلاحظ مع ذلك أنه وأن كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها العائد في حالة العود المركب جنحة، وتطبق عقوبة السجن المؤقت ليس إلا اختياريًا للمحكمة على الوجه المتقدم، إلا أن مجرد احتمال توقيع هذه العقوبة يجعل المحكمة المختصة بنظر الدعوى في هذه الحالة هي محكمة الجنايات لا محكمة الجنح، وذلك لأن محكمة الجنايات هي دون غيرها التي تملك الحكم بعقوبة جنائية، كما تملك من باب أولى أن توقع من العقوبات ما هو أقل شدة من ذلك، ومن ثم فهي التي تملك مباشرة السلطة التي يخولها المشرع للمحكمة اختياراً - في حالة العود المتكرر - في أن تحكم بعقوبة السجن المؤقت أو أن تكتفي بالتشديد - وفقا لنص المادة ١٠٦ عقوبات اتحادي - أو أن تعدل عن التشديد إطلاقاً. ومن أجل هذا فإنه يتعين على النيابة العامة أن تتثبت - قبل رفع

الدعوى الجنائية على المجرم العائد - من توفر شروط حالة العود المتكرر فإن كانت متوفرة أحيلت الدعوى إلى محكمة الجنايات (١)

ثانيا - العود البسيط :

يتطلب العود البسيط العودة إلى ميدان الجريمة بعد سبق الحكم على المجرم حكما باتا بالادانة ولو مرة واحدة فحسب، وتتحقق حالة العود البسيط كلما تحققت إحدى حالتى العود التى سبق بيانها دون أن تكتمل شروط العود المتكرر، فليس للعود البسيط شروطا خاصة كالعود المتكرر. ويترتب على ذلك أنه لا يشترط حتما أن يكون كل ما هو منسوب إلى المجرم حكم واحد سابق وجريمة جديدة، منطبقين على إحدى حالتى المادة (١٠٦) عقوبات اتحادي حتى تكون بصدد عود بسيط، فقد تشتمل صحيفة سوابق المجرم على أكثر من حكم واحد سابق، ثم يعود إلى ارتكاب جريمة واحدة أو أكثر، ولا يمنع هذا من اعتبار حالته من حالات العود البسيط فقط مادامت شروط حالة العود المتكرر التى سبق بيانها لا تكون متوفرة كلها أو بعضها على الرغم من كثرة السوابق، وقد سبق لنا إيراد مثال لذلك، ومن الأمثلة أيضا أن يكون المتهم بجنحة احتيال ثبت ارتكابها لها في سنة ١٩٩٠ قد سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية على التوالي: الحبس لمدة شهر في شروع في سرقة في سنة ١٩٨٥، والحبس لمدة ثلاث شهور في خيانة أمانة سنة ١٩٨٧، ولمدة ستة شهور في سرقة في سنة ١٩٨٨، فإن هذا المتهم يعد بأرتكابه لجنحة الاحتيال الأخيرة عائدا وفقا للحالة الثانية من حالتى العود المنصوص عليها في المادة ١٠٦ «ثانيا» عقوبات اتحادي - ولكن العود يعتبر بسيطا في هذه الحالة على الرغم من تكرار

(١) وتطبيقا لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه «اذ متى كانت العقوبة المقررة للسرقة بعود وما شاكلها هي الحبس أو الاشغال الشاقة فإن ذلك يقتضي حتما أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم في أي من هذه الجرائم هي محكمة الجنايات، لأن الخيار في توقيع أي من العقوبتين لا يتصور إلا أن يكون للمحكمة التي تمك توقيع أشدهما».

نقض ٢١ أبريل ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩.

سوابقه في جرائم متماثلة في نطاق ما نصت عليه المادة (١٠٧) عقوبات اتحادي، وذلك لتخلف أحد شروط العود المتكرر وهو أن تكون إحدى العقوبات التي سبق الحكم عليه بها على الأقل لمدة سنة أو أكثر .

آثار العود البسيط :

بينت المادة (١٠٦) من قانون العقوبات الاتحادي حكم التشديد في حالتي العود البسيط في قولها «وللمحكمة أن تعتبر العود في هذه الحالات ظرفاً مشدداً». ومن ثم يكون للمحكمة ان تطبق (أحكام البندين أ، ب من المادة ١٠٢) من قانون العقوبات الاتحادي والتي تقرر أنه «إذا توفر في الجريمة ظرف مشدد جاز للمحكمة توقيع العقوبة على الوجه الآتي :

١ - إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجريمة هي الغرامة جاز مضاعفة حدها الأقصى أو الحكم بالحبس.

ب - إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجريمة هي الحبس جاز مضاعفة حدها الأقصى»

ويلاحظ أن التشديد هنا جوازي للمحكمة، فلها ان شاءت أن تتجاوز عن ظرف العود وتحكم بعقوبة مناسبة تختارها بين الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة الأصلية، ولها أيضاً أن تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة الأصلية عند توافر العود البسيط بشرط مراعاة أحكام المادة (١٠٣) عقوبات اتحادي، متقدمة البيان.

ويلاحظ أخيراً بأن العود البسيط في بعض الجنح قد يسمح، فضلاً عن تشديد العقوبة، بتوقيع عقوبة تكميلية لا يمكن توقيعها على المتهم المبتدئ. ومن ذلك ما نصت عليه المادة (٣٩٢) من قانون العقوبات الاتحادي من أن «للمحكمة عند الحكم بالحبس مدة سنة فأكثر لسرقة أو شروع فيها أن تحكم في حالة العود بالمراقبة مدة لا تزيد على سنتين ولا تتجاوز مدة العقوبة المحكوم بها». وقد وردت نفس العقوبة في المادة (٣/٣٩٩) من قانون العقوبات الاتحادي بالنسبة لحالة العود إلى الاحتيال.

الفصل الرابع

تعدد العقوبات

القاعدة العامة :

القاعدة العامة في التشريع العقابي هي أن العقوبات تتعدد بتعدد الجرائم فالقانون يقرر لكل جريمة عقوبة، فإذا كانت الجريمة المرتكبة واحدة فلا محل لتعدد العقوبات، أما إذا ارتكب المتهم عدداً من الجرائم، فالأصل أن يوقع عليه عدداً من العقوبات بقدر عدد جرائمه، ويعني هذا أن ضابط تعدد العقوبات هو تعدد الجرائم، وهذا يقتضي منا تحديد المقصود بـ «تعدد الجرائم» .

المقصود بتعدد الجرائم :

يجمع الفقه على أن المقصود بتعدد الجرائم حالة الجاني الذي يرتكب جريمتين أو أكثر قبل أن يحكم عليه بحكم بات في أية واحدة منها^(١)، وهذا هو ما تنص عليه المادة (٩١) من قانون العقوبات الاتحادي والتي تتحدث عن الشخص الذي يرتكب عدة جرائم قبل الحكم عليه في إحداها.

(١) الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٤٤٢ ص ٦٢٩.

الأستاذ الدكتور علي راشد : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه. ص ٥٩٧.

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٩٧٥ ص ٩٥٠.

الأستاذ الدكتور رؤف عبيد : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه ص ٧٣٥.

H. Donnedieu de Vabres : op. cit., No. 806, p. 462.

Merle et Vitue : op. cit., No. 779.

ويبين لنا من هذا التعريف أن تعدد الجرائم يقوم على عناصر ثلاثة هي: وحدة المجرم، وارتكاب عدد من الجرائم، وعدم صدور حكم بات من أجل احداها قبل أن يقترب جريمته التالية، ويكفل العنصران الأول والثاني التمييز بين تعدد الجرائم والمساهمة الجنائية التي تفترض تعدد الجناة في جريمة واحدة، وأن كانت من الجائز أن تجتمع الحالتان فنكون بصدد حالة مساهمة جنائية وتعدد الجرائم في الوقت ذاته، أما العنصر الثالث فيكفل التمييز بين تعدد الجرائم والعود الذي يفترض ارتكاب الجريمة الجديدة بعد صدور حكم بات على الجاني في جريمة سابقة، أما في التعدد فهو يرتكبها قبل الحكم عليه في أية جريمة، أي قبل أن يتلقى بالتالي انذار القضاء وتحذيره له بعدم العودة إلى طريق الإجرام مرة أخرى، لذا يعد أقل اثماً وخطورة من المجرم العائد، لكنه أشد اثماً - بطبيعة الحال - من الجاني الذي يرتكب جريمة واحدة فحسب .

المناقشات الفقهية في شأن مقدار العقاب في حالة تعدد الجرائم :

أثارت مسألة تعدد الجرائم مناقشات بين الفقهاء حول مقدار العقاب الذي يوقع على مرتكب الجرائم المتعددة، وهل ينبغي أن تتعدد عقوبات الجاني بقدر عدد جرائمه أم يكتفي بعقوبة واحدة فحسب؟. وإذا قيل بتعدد العقوبات، فهل ينبغي أن تتعدد إطلاقاً، وبغير حد أقصى لتعدها، ولو إلى الحد الذي قد يجعل من مجموعها عقوبة مؤبدة، أم ينبغي الوقوف في تعدها عند حد أقصى معين؟. وفي الإجابة على هذين السؤالين اختلف الفقه .

فذهب جانب من الفقه إلى القول بأن المنطق القانوني يقتضي أن تتعدد العقوبات بقدر عدد الجرائم على اعتبار أن لكل جريمة عقوبتها، فإذا كانت جريمة واحدة فلا توقع سوى عقوبتها، أما إذا تعددت الجرائم فإن عقوباتها تتعدد تبعاً لذلك (١)، وفي هذا تحقيق للعدالة التي تتطلب أن تكون عقوبة من يرتكب جريمتين أشد من عقوبة من يرتكب جريمة واحدة، ووسيلة التشديد

Garraud, R., op. Cit., To. II, No., 980, P. 185.

(١)

هي أن تتعدد العقوبات، أي تجمع عقوبات الجرائم المختلفة التي ارتكبتها المجرم(١)، أما الجانب الآخر من الفقه فقد ذهب إلى القول بأن الغاية من العقاب نفعية وهي «المنع»، ومن ثم فإنه يكفي في تحقيق هذه الغاية توقيع العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي ارتكبتها المجرم، إذ أن هذه العقوبة الأشد كفيلة بمنع تكرار نوع الجريمة التي عينها القانون لها وكفيلة من باب أولى، بمنع تكرار الجرائم الأخف منها جسامة(٢).

والحقيق أن الأخذ بأي من الاتجاهين المتقدمين على إطلاقه يؤدي إلى نتائج شاذة في كثير من الأحيان، فالإكتفاء بتوقيع العقوبة المقررة لأشد الجرائم دون غيرها قد يعني الترخيص لمن يرتكب جريمة عقوبتها شديدة بأن يرتكب بعد ذلك - وإلى أن يتم اكتشاف جريمته تلك والقاء القبض عليه من أجلها - ما يحلوه من الجرائم الأقل جسامة(٣)، وعلى العكس فإن الجمع بين العقوبات، أي تعددها حقيقة عند التنفيذ معناه أن تتحول العقوبات السالبة للحرية أحياناً إلى عقوبة مؤبدة، خلافاً لما أراده المشرع من النص على عقوبة مؤقتة لكل جريمة من الجرائم المتعددة، وحينما تتعدد عقوبات الغرامة فقد تستغرق كل ثروة

(١) وبهذا الاتجاه أخذ القاضين على تعديل قانون العقوبات المصري عام ١٩٠٤ حيث أدخلوا في تلك السنة المواد من ٢٢ إلى ٢٨ متضمنة نظريتهم في شأن مقدار ونظام العقاب في حالة تعدد الجرائم، واتخذوا للقسم الثالث من الباب الثالث من الكتاب الأول من المدونة العقابية - أي القسم الذي تضمن المواد السبع المذكورة - عنوان «تعدد العقوبات» بدلا من «تعدد الجرائم» للدلالة بالذات على فكرة العدالة التي كانت رائدهم في صياغة نظريتهم تلك.

H. Donnedieu de Vabres : op. Cit., No. 810, p. 464

(٢)

وبهذا الاتجاه أخذ التشريع الجنائي الفرنسي الصادر سنة ١٨٨٣ إذ نصت المادة ٣٦٥ من مدونة «التحقيق الجنائي» أي الإجراءات الجزائية على عدم تعدد العقوبات قائمة «إذا ارتكبت جنبايتان أو أكثر قبل أن يحكم في أحدهما فلا يحكم على مرتكبها إلا بالعقوبة المقررة لأشدهما».

(٣) تعليقات وزارة الحفانية على المادة ٢٣ من قانون العقوبات المصري.

المحكوم عليه فتتحول بذلك إلى مصادرة عامة أصبحت محظورة في التشريعات الحديثة (١).

وتفاديا لمآخذ التطرف في كل من الاتجاهين السابقين، تذهب غالبية التشريعات الجنائية إلى حلول وسيطة، فمنها ما يأخذ بقاعدة توقيع عقوبة الجريمة الأشد ثم يقرر تغليظها كي تكون جزاءً كافياً للمسئولية عن جرائم متعددة، ومنها ما يأخذ بمذهب تعدد العقوبات، ولكنه يضع لها حداً أقصى أو يقرر جب بعضها البعض أو يرى في حالات استثنائية الاكتفاء بعقوبة واحدة.

وقد تبني المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المذهب الأخير: فالأصل تعدد العقوبات إذا تعددت الجرائم (المادتان ٩١، ٩٣ من قانون العقوبات) ولكن ثمة حداً أقصى للعقوبات الماسة بالحرية لا يجوز أن تتعداه (المادتان ٩١، ٩٣ عقوبات اتحادي) وتجب عقوبة السجن بمقدار مدتها - إذا توافر شرط معين - عقوبة الحبس (المادة ٩٢ عقوبات اتحادي) ويكتفي المشرع بالعقوبة الأشد «إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة» (المادة ٨٨ عقوبات اتحادي) (٢).

أنواع تعدد الجرائم وعقوبتها :

لتفهم مراد المشرع من نصوص المواد من ٨٧ إلى ٩٣ والخاصة بتعدد الجرائم والعقوبات، ينبغي ابتداء التمييز بين نوعين مختلفين من التعدد لكل منهما حكمه الخاص، هما التعدد المعنوي أي الصوري، والتعدد المادي، أي الحقيقي، وسنفرد لكل منهما مبحثاً مستقلاً .

(١) ولهذا تنص المادة ٣٩ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ في صدرها على أن «المصادرة العامة للأموال محظورة».

(٢) يلاحظ أن هذا هو موقف المشرع المصري في المواد من ٢٢ إلى ٢٨ من قانون العقوبات.

المبحث الأول التعدد المعنوي

ماهيته :

يقصد بالتعدد المعنوي للجرائم - ويطلق عليه أحياناً التعدد الصوري - أن يرتكب الجاني فعلاً إجرامياً واحداً، لكن يمكن أن يخضع لأكثر من وصف قانوني واحد، بحيث يمكن القول بأن هذا الفعل تقوم به عدة جرائم باعتبار أن كل وصف تقوم به جريمة على حدة، وقد حدد المشرع الاتحادي مجال التعدد المعنوي بأنه حالة ما «إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة» (المادة ٨٧/١ من قانون العقوبات) .

ويبين مما سبق أن التعدد المعنوي يقوم على عنصرين : وحدة الفعل الإجرامي وتعدد الأوصاف القانونية لهذا الفعل الواحد، ويكفل العنصر الأول التمييز بينه وبين التعدد المادي للجرائم، ذلك أنه إذا تعددت الأفعال تعددت تبعاً لذلك الجرائم الناشئة عن كل منها، فذلك تعدد مادي للجرائم، ويمثل العنصر الثاني جوهر التعدد المعنوي، ذلك أنه إذا أنتفى التعدد في الأوصاف القانونية، أي كان للفعل وصف قانوني واحد، فمعنى ذلك أنه تقوم به جريمة واحدة، ومن ثم لا يكون محل لتعدد الجرائم، ويفترض هذا العنصر أن الأوصاف القانونية المتعددة جميعاً تصدق على الفعل، أما إذا كان أحداها يستبعد سائرهما بحيث لا يخضع الفعل في النهاية إلا لنص واحد، فليس ثمة لتعدد الجرائم، وإنما تعد حالة «تنازع نصوص» يتغلب أحداها في النهاية، فلا تقوم بالفعل غير جريمة واحدة (١).

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٩٧٨ ص ٨٥٣ .

ومن أمثلة التعدد المعنوي أن يقوم غير طبيب بإجراء عملية جراحية فالواقعة تكون جنحة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص، وفي الوقت نفسه جرحاً عمدياً يسأل عنه الفاعل بحسب مدى جسامته النتيجة (١)، أو أن يقوم شخص بأطلاق عيار ناري على مجني عليه معين بقصد قتله فلا يصيبه، ويصيب شخصاً آخر غير مقصود بالقتل فيقضي عليه، إذ على هذا الحيدة عن الهدف تنشأ جنائية شروء في قتل عمد بالنسبة للمجني عليه المقصود بالقتل والذي أخطأه الطلق الناري، وجناية قتل تامة بالنسبة للمجني عليه الذي توفي بالفعل، وتكون الحالة حالة تعدد معنوي لا مادي (٢).

حكم التعدد المعنوي :

مما تقدم يبين لنا أن التعدد المعنوي ليس حقيقياً، بل هو تعدد في الأوصاف القانونية للفعل الواحد، أي أسماء مختلفة لسلوك إجرامي واحد، ولذلك فقد اصطاحت غالبية التشريعات على أن يعاقب الجاني بعقوبة وصف واحد للواقعة، هو وصفها الأشد، أي أنها لا تجعل العبرة في التعدد المعنوي بالوصف الأخف، كما لا تقضي بتعدد العقوبات بقدر عدد الأوصاف القانونية التي قد يخضع لها نشاط الجاني، مادام أن هذا النشاط مظهر لسلوك إجرامي واحد.

وقد نص المشرع الاتحادي على هذا الحل صراحة في المادة (٨٧) من قانون العقوبات مقررًا أنه «إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها». ويعني ذلك التزام المحكمة بأن تقتصر على تطبيق النص الذي يقرر العقوبة الأشد، وأن تستبعد

(١) لمزيد من التفاصيل راجع للكاتب مؤلفة في المسؤولية الجنائية في مهنة التوليد. دار النهضة العربية، سنة ١٩٩١، وانظر نقض مصري ١٨ مايو ١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض س ٨ ق ٧٦ ص ٢٦٥.

(٢) راجع نقض مصري ٦ يونية ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٤ ص ٢٥٦.

سائر النصوص التي تقرر العقوبات الأقل شدة، وعلة ذلك أن المتهم لم يصدر عنه غير فعل واحد، ومن ثم فهو لا يستحق عدالة إلا عقوبة واحدة(١).

وتحدد المحكمة النص الذي يقرر العقوبة الأشد على أساس المقارنة بين العقوبات الأصلية التي تقررها النصوص المختلفة التي تحدد أوصاف الفعل وتعيين أشد هذه العقوبات، وتطبق المحكمة في هذه المقارنة المعايير التي سلفت دراستها عند البحث في «تطبيق القانون الأصلح للمتهم»(٢)، ويعني ذلك أن العقوبات الفرعية (التبعية والتكميلية) أو التدابير الجنائية التي تقررها هذه النصوص لا تدخل كعناصر في هذه المقارنة.

ويلاحظ أن ما سبق قوله لا يعني أن المحكمة تلتزم بالحكم بالحد الأقصى للعقوبة الأشد، بل أن لها أن تستعمل سلطتها التقديرية وفقاً للقواعد العامة، ومؤدي ذلك أن يكون لها الحكم بالحد الأدنى لهذه العقوبة، وقد تكون العقوبة التي تقضي بها على هذا النحو أقل من الحد الأقصى للعقوبة المقررة حسب الوصف الأخف للفعل(٣).

ويراعى أن انطباق نص المادة (٨٧) عقوبات اتحادي - المتقدم البيان - على الواقعة كما يكون الحكم قد أثبتتها. والقول بوحدة الجريمة أو تعددها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض متى توافرت المصلحة من الطعن .

(١) من أجل ذلك كان هذا الحكم مقررأ في فرنسا دون نص.

H. Donnedieu de Vabres : op. Cit., No. 834, p. 475.

(٢) انظر نقض مصري ٨ ديسمبر ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٧ من ١٤٠٠.

(٣) الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد : المرجع السابق الإشارة اليه. ص ٧٨٢.

المبحث الثاني التعدد المادي

ماهيته :

مقتضى التعدد المادي - ويطلق عليه أحياناً التعدد الواقعي - هو أن ينسب إلى الجاني ارتكابه لعدة جرائم قبل الحكم عليه حكماً باتاً في أية واحدة منها.

ويلزم للقول بتوافر التعدد المادي ارتكاب الجاني لأفعال مادية عدة نفذت أكثر من قرار ارادي واحد، وكل منها يعتبر جريمة قائمة بذاتها، أما إذا صدر منه فعل واحد فهو لا يؤدي إلا إلى وقوع جريمة واحدة مهما تعددت النتائج، كمن يلقي قنبلة لقتل شخص معين فتقتل أشخاصاً كثيرين، فالجريمة واحدة، وأن كان القصد الجنائي فيها غير محدود، وكذلك وقوع جريمة واحدة على أشخاص متعددين في وقت واحد، كعقال يتضمن قذفاً أو سباً في مجني عليهم متعددين، فتعدهم هذا لا يضيف على الواقعة صفة الجرائم المتعددة، بل العبرة هي بتعدد الأفعال الإجرامية الصادرة عن الجاني وتميز كل منها عن الآخر إلى المدى الذي يوجب اعتبار كل منها جريمة قائمة بذاتها.

ويلاحظ أنه لا يحول دون القول بتعدد الأفعال المادية أن ترتكب في زمن واحد أو أزمئة متقاربة، أو أن ترتكب في مكان واحد، أو أمكنة متقاربة، بل أنه لا يحول دون تعدد الأفعال أن يكون الباعث إليها واحد، كما لو ضرب شخص المجني عليه ثم أتلّف ماله وصدر الإعلان عن باعث الانتقام منه، ويكشف هذا المثال عن أن وحدة المجني عليه لا تمنع دون تعدد الأفعال الإجرامية.

حكم التعدد المادي :

١ - قاعدة تعدد العقوبات :

الأصل في التعدد المادي للجرائم، أن تتعدد العقوبات بتعدد الجرائم، سواء أكانت هذه الجرائم من نوع واحد كأن كانت كلها سرقة، أو من أنواع مختلفة كأن كانت سرقة واحتيالا وقتلا.. إلخ..، وكون مرتكب هذه الجرائم تتعدد عليه العقوبات بتعددھا، مبدأ قرره المادة (٩١) من قانون العقوبات الاتحادي بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية في قولها: «إذا ارتكب شخص عدة جرائم قبل الحكم عليه في أحدها... حكم عليه بالعقوبة المقررة لكل منها ونفذت عليه جميع العقوبات المحكوم بها بالتعاقب...» والمادة (٩٢) من ذات القانون بالنسبة لعقوبة الغرامة والعقوبات الفرعية والتدابير الجنائية، وذلك في قولها بأن «تنفذ جميع عقوبات الغرامة والعقوبات الفرعية والتدابير الجنائية مهما تعددت...».

ب - القيود الواردة على قاعدة تعدد العقوبات :

مع التسليم بقاعدة تعدد العقوبات بقدر عدد الجرائم الثابتة في حق المتهم. إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة بل هي مقيدة من وجوه أربعة.

أولاً - من حيث ترتيب تنفيذ العقوبات المتعددة .

ثانياً - من حيث الجب الذي يترتب على عقوبتي الأعدام، والسجن .

ثالثاً - من حيث الحد الأقصى الذي لا يصح أن يتجاوزه التعدد.

رابعاً - من حيث مخالفة التعدد والاكتفاء بتطبيق عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد عقابا، في حالة خاصة هي الارتباط الذي لا يقبل التجزئة.

ونتناول فيما يلي بيان هذه القيود الأربعة :

القيد الأول :

حين تتعدد العقوبات السالبة للحرية تبعا لتعدد الجرائم، لا تنفذ بترتيب تواريخ الأحكام القاضية بها، وإنما يراعى عند التنفيذ الترتيب الذي نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٩١) من قانون العقوبات الاتحادي، فبيداً بتنفيذ عقوبة السجن ثم عقوبة الحبس.. ومعنى ذلك أنه يجب البدء بتنفيذ العقوبة الأشد ثم تنفذ الأخف، وذلك بغض النظر عن تاريخ الحكم بكل عقوبة .

القيد الثاني :

تقضي المادة (٩٢) من قانون العقوبات الاتحادي بأن «تجب عقوبة الإعدام لجميع العقوبات التعزيرية الأخرى عدا عقوبتي الغرامة النسبية والمصادرة، وتجب عقوبة السجن بمقدار مدتها عقوبة الحبس المحكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بعقوبة السجن المذكورة».

والمراد بالجب أن تنفيذ عقوبة معينة يعد في الوقت نفسه تنفيذاً لعقوبة أخرى بحيث يترتب على خضوع المحكوم عليه لتنفيذ العقوبة الأولى إعفاءه من تنفيذ العقوبة الثانية .

· والمستفاد من نص المادة (٩٢) عقوبات اتحادي - المتقدم البيان - أن قيود الجب كالآتي :

١ - أن عقوبة الإعدام تجب لجميع العقوبات التعزيرية الأخرى عدا عقوبتي الغرامة النسبية والمصادرة، ونحن نعتقد بأن المشرع قد تزايد في صياغته للمادة (٩٢) عقوبات اتحادي بإيراده هذا الحكم، فجب عقوبة الإعدام لجميع العقوبات التعزيرية الأخرى أمر تفرضه طبيعة الأشياء إذ من غير المتصور أن تجتمع عقوبة الإعدام وأية عقوبة سالبة للحرية.

٢ - أن عقوبة السجن تجب عقوبة الحبس، أي لا تجب بالتالي عقوبة الغرامة، كما لا يكون للحبس أثر في الجب، والسجن لا يجبه - بطبيعة الحال - إلا عقوبة الإعدام، أي أن السجن لا يجبه عقوبة من ذات نوعه، ولا يجبه الحبس، والحكمة من هذه القاعدة أنه ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما

يخرج عن حد الاعتدال، وأنه ليس من المستحسن أن المحكوم عليه بعد أن يستوفي الجانب الأشد من عقوبته أي السجن، يتقل إلى حبس آخر قبل أن يفرج عنه ليستوفي فيه عقوبة أقل شدة(١).

٣ - أنه تجب عقوبة السجن بمقدار مدتها فقط عقوبة الحبس، أما مازاد من مدة عقوبة الحبس على مدة السجن فلا يجب، بمعنى أنه إذا كان المجرم قد حكم عليه في جرائم متعددة لا ارتباط بينها بالسجن لمدة خمس سنوات، وبالحبس لمدة سبع سنوات أخرى، فإن السجن يجب مدة خمس سنوات من عقوبة الحبس، والتزم المحكوم عليه أن ينفذ - بعد انقضاء مدة السجن المذكورة - سنتين حبساً.

٤ - ويلزم أخيراً أن تكون العقوبات التي تخضع لنظام الحب قد حكم بها على المتهم عن جرائم وقعت منه قبل الحكم بالسجن، أما إذا حكم على المتهم بالسجن أولاً ثم ارتكب الجريمة التي حكم عليه من أجلها بالحبس فإن السجن لا يجب هذه العقوبة الأخيرة، فمثلاً إذا ارتكب المتهم وهو في السجن جنحة أو جناية وأدين فيها نفذت عليه العقوبة الجديدة بالكامل بعد تنفيذ مدة السجن السابق الحكم بها عليه، ومن الواضح أن المشرع بأستلزامه هذا الشرط قدر أن القول بغير ذلك يؤدي إلى أن يصبح المحكوم عليه في حل من أن يرتكب أثناء تنفيذ عقوبة السجن ما يحل له من الجرائم التي لا تصل عقوبتها إلى مدة السجن المحكوم به، فلا تمتد إليه يد القصاص إلا بالعقوبات التأديبية عما قد يرتكبه من الجرائم أثناء وجوده في السجن، وهذه النتيجة مناقضة للعدالة، ومن ثم فقد أراد المشرع تجنبها(٢)، غير أنه متى تحقق الشرط المتقدم فلا عبرة

(١) انظر في ذلك المعنى تعليقات الحاقانية المصرية على المادة ٣٥ من قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٠٤م.

(٢) فسرت ذلك تعليقات الحاقانية المصرية على المادة ٣٥ من قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٠٤ بقولها «وبمقتضى القاعدة التي أتبعنا لا تجب عقوبة الاشغال عقوبات الحبس والسجن إذا كانت تلك العقوبات صادرة بشأن جرائم ارتكبت بعد عقوبة الاشغال الشاقة، ولو جعلت القاعدة عامة لما أمكن معاقبة المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة إلا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبه من الجرائم أثناء وجودهم في الحبس».

بتاريخ صدور الحكم بالعقوبات المختلفة فيستوي أن يكون الحكم بالحبس قبل الحكم بالسجن أو بعده .

القيد الثالث :

لا تتعدد العقوبات الماسة بالحرية - سواء أكانت سالبة أم مقيدة لها- إلى غير مدى بل يجب ألا يتجاوز مجموع مددها حالة التعدد حداً معيناً نص عليه القانون، وقد بينت المادة (٩١/١) من قانون العقوبات الاتحادي هذا الحد بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية إذ تقرر بأنه «إذا ارتكب شخص عدة جرائم قبل الحكم عليه في أحداها ولم تتوفر في هذه الجرائم الشروط المنصوص عليها في المادتين ٨٧، ٨٨ - أي إذا لم تكن مكونة لتعدد معنوي أو مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة - حكم عليه بالعقوبة المقررة لكل منها ونفذت عليه جميع العقوبات المحكوم بها بالتعاقب على ألا يزيد مجموع مدد السجن وحده أو مجموع مدد السجن والحبس معاً على عشرين سنة وألا تزيد مدة الحبس وحده على عشر سنوات».

ويبين لنا من هذا النص أن ما يترك بلا تنفيذ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس إذا زاد مجموعها على عشرين سنة، إنما هي عقوبات الحبس أو بعضها، فأذا بلغت مدد السجن عشرين سنة فلا ينفذ شيء من عقوبة الحبس، وهذا يعني أنه يترتب على وضع الحد الأقصى السابق أن يسقط عن المحكوم عليه الالتزام بتنفيذ القدر الزائد على هذا الحد، وما يسقط من التنفيذ إنما يخص من العقوبة الأقل شدة إذا تنوعت العقوبات المحكوم بها، وبهذا تنص الفقرة الثانية من المادة (٩١) عقوبات اتحادي في قولها أنه «وإذا تنوعت العقوبات وجب تنفيذ عقوبة السجن ثم عقوبة الحبس».

وغنى عن البيان أن القواعد الواردة في المادة (٩١) عقوبات اتحادي - والمتقدمة البيان - لا تطبق إلا على حالة تعدد الجرائم قبل صدور حكم بات في أحداها، أي أنها لا تتعلق بالحكم الصادر بعقوبة لجريمة ارتكبت بعد الحكم بالبات بعقوبة أخرى، فتتفقد الحكم الجديد لا يخضع لتلك القواعد.

أما بالنسبة لعقوبة الغرامة فإنها تتعدد بغير تحديد ولو استقررت كل ثروة المحكوم عليه، إذا لم يضع القانون أي قيد بالنسبة لها حالة التعدد، وكذلك الحال بالنسبة لتعدد العقوبات الفرعية، والتدابير الجنائية إذ ليس في القانون أي قيد لتعدد، إلا أن القانون قد قيد الحد الذي تصل إليه مراقبة الشرطة حالة التعدد فقصي ألا تزيد مدة هذه المراقبة في مجموعها على خمس سنوات (المادة ٩٣ من قانون العقوبات الاتحادي)، فهذا هو الحد التقريبي لتلك المراقبة والذي إذا تعددته يكون ضرباً من العبث والجور.

ويلاحظ أن هذا القيد الخاص بالمدة التي يجب ألا يتجاوزها التعدد، وكذلك القيد الخاص بالجذب الذي تحدثه عقوبتي الأعدام والسجن، إنما ترتبط بهما السلطة الإدارية عند تنفيذ العقوبات لا السلطة القضائية، فالمحكمة تحكم بالعقوبة التي تراها لكل جريمة من الجرائم المعروضة عليها، وسلطة التنفيذ هي التي تراعي القيد السابقين في تنفيذ العقوبات المحكوم بها، ويترتب على ذلك أن عدم تنفيذ عقوبة ما عملاً بهذين القيدين لا يمنع من اعتبار الحكم بها سابقة في العود كما لا يحول دون تنفيذ ما قد يلحق بها من عقوبات فرعية (تبعية أو تكميلية).

القيد الرابع :

هذا القيد يرتبط به القاضي في النطق بالحكم، ونصت عليه المادة (٨٨) من قانون العقوبات الاتحادي إذ قضت بأنه «إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم» (١).

وتشير هذه المادة إلى حالة ما إذا ارتكب الجاني عدة أفعال إجرامية، أي جرائم متعددة مادياً لا معنوياً، وإذا كان الأصل أن تتعدد العقوبات بتعدد الجرائم المرتكبة - على النحو السالف بيانه - إلا أن المشرع الاتحادي يقرر هنا

(١) تقابل نص المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات المصري.

- استثناء على هذا الأصل - الاقتصار على الحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وفقاً لترتيب العقوبات المبين بالمواد ٢٨، ٢٩، ٣٠ من قانون العقوبات(١).

وعلة هذا الاستثناء أنه حين تجمع بين الجرائم المتعددة وحدة الغرض والارتباط الذي لا يقبل التجزئة فإنها تكون مشروعاً إجرامياً واحداً، وتكون هذه الجرائم بمثابة وسائل هذا المشروع، فالجاني له غاية إجرامية واحدة، ولو كان يستطيع تحقيقها بجريمة واحدة لاكتفى بها، إلا أن الظروف التي يسعى فيها إلى تحقيق غايته قد فرضت عليه أن يرتكب جرائم متعددة، ويرى المشرع أن هذه الظروف ينبغي عدالة ألا تغير من وضعه القانوني(٢).

إذن فنص المادة (٨٨) من قانون العقوبات الاتحادي يعد استثناءً من قاعدة تعدد العقوبات بتعدد الجرائم، ويشترط لتوافره شرطان:

الأول : وحدة الغاية - والثاني : عدم القابلية للتجزئة (٣).

(١) في هذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية بأن العبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي بتقدير القانون ذاته لها - أي العقوبات المقررة لأشدّها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات - لا حسب ما يقدره القاضي بالحكم فيها. وبالتالي فإن القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف، أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة.

نقض ٢٦ مارس ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٨ من ٤٢٢.

(٢) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٩٩٦ من ٨٦٤.

(٣) وفي ذلك المعنى تقول محكمة النقض المصرية أن «مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المسندة إلى المتهم قد وقعت لفرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة».

نقض ٢٧ أكتوبر ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٢ من ٧٥٧.

أولاً - وحدة الغرض (١) :

تعني وحدة الغرض أن يستهدف الجاني من ارتكاب جرائمه المتعددة تحقيق غاية واحدة، بمعنى صدور هذه الجرائم عن باعث واحد، ووحدة الغاية والباعث يعنيان وحدة القصد، ذلك أن الجرائم المتعددة مستقلة فيما بينها، وهذا يعني أن لكل منها ركنها المعنوي الخاص بها.

ثانياً - الارتباط الذي لا يقبل التجزئة :

لم يعرف القانون معنى الارتباط، لكن السائد فيه أنه عبارة عن صلة ماتجمع بين عدة جرائم بغير أن تنفي أن لكل جريمة ذاتية على حدة، وقد يكون هذا الارتباط بسيطاً، وهو أوسع صوره، وقد يكون وثيقاً لا يقبل التجزئة، بما يؤدي إلى أن يخلق من الجرائم المتعددة وحدة مترابطة مكونة من عدة أجزاء بحيث يتعذر فصل بعضها عن البعض الآخر، وهذا هو الارتباط الذي يقتضي وحده اعتبار كل الجرائم المرتبطة جريمة واحدة، والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها بصريح نص المادة (٨٨) عقوبات المتقدمة البيان(٢).

ومن المسلم به أن تقدير الارتباط الذي لا يقبل التجزئة هو أمر

(١) التعبير في النص بوحدة الغرض لم يكن موفقاً، لأن المقصود هو وحدة الغاية كهدف بعيد، ولا يلزم أن يكون الغرض كهدف فوري واحداً في الجرائم المتعددة، لأن معنى هذا أن تكون من ذات النوع، ونص القانون لم يشترط فيها ذلك هذا فضلاً عن أن وحدة الغرض قد توحى بوحدة القصد، وهو ما ينفي أن لكل جريمة ذاتية على حدة.

الأساتذ الدكتور: ومسيس بهنام : النظرية العامة، المرجع السابق الإشارة اليه. ص ١٠٦٨ هامش رقم ١.

(٢) ويراد بحالة الارتباط وفقاً لتعريف محكمة النقض المصرية «أن تكون الجرائم قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات».

نقض ٢ أكتوبر ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض س ٣١ ق ٤ ص ٤٥.

موضوعي(١)، وقد عبرت محكمة النقض المصرية عن هذا المعنى جملة مرات بمثل قولها: «أن مسألة ما إذا كانت الأفعال المنسوبة إلى متهم واحد تكون مجموعاً من الجرائم مرتبطة بعضها ببعض بحيث لا يقبل التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبق حكم المادة ٣٢ عقوبات عليها، هذه مسألة تقديرية وموضوعية ولحكمه الموضوع الفصل فيها نهائياً ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه مادام رأيها لا يتنافى مع مقتضى العقل»(٢)، إلا أن لمحكمة النقض أن تراقب قاضي الموضوع في قوله بالارتباط أو نفيه له متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه في منطوقه... فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح»(٣). ولذلك فإنه ينبغي التمسك بقيام الارتباط أو انتفائه أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، لأن تقديره يتطلب تدخلاً في تصوير الوقائع وظروف وقوعها، وتحديد بواعثها، فلا تتدخل فيه محكمة النقض إلا إذا كان ما ورد في نفس الحكم المطعون فيه دالاً بذاته على مخالفة حكم القانون في شأنه، وبشرط توافر مصلحة للطاعن من وراء طعنه، وذلك مثلاً إذا ما قضى عليه بأكثر من عقوبة على غير أساس صحيح.

ويلاحظ أن القول بقيام الارتباط في حكم المادة (٨٨) عقوبات اتجادي يتطلب أن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على أحدها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة

(١) وفي ذلك تقول تعليقات الحقانية المصرية على المادة ٣٢ عقوبات مصري أن القاعدة المقررة ترك للقاضي حل مسألة تتعلق بوقائع الدعوى وربما كان في حلها بعض الصعوبة، وهذه المسألة هي معرفة ما إذا كانت الجرائم المختلفة تكون مجموعاً غير قابل للتجزئة، وأن هذه القاعدة تستلزم في كل دعوى حل المسألة توصلاً لمعرفة ما إذا كان يجب الحكم بعقوبة واحدة أو أكثر.

(٢) نقض ١٦ أبريل ١٩٢١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٢٣٥ من ٢٧٨.

نقض ١٢ يناير ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠ من ٦٢.

(٣) نقض مصري ٢٧ مايو ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ ق ١٥١ من ٥٩٠.

نقض مصري ٦ يونيو ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٣ من ٦٠٢.

الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدي المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفيًا. ولذلك فإذا حكم بالبراءة عن الجريمة الكبرى، لعدم توافر أركانها أو لعدم توافر الأدلة على نسبتها إلى المتهم، فإن هذا لا يؤثر في معاقبة الجاني عن الجريمة الصغرى، لأن الجريمة الكبرى لا تكون عندئذ قائمة ولا محل بالتالي لأعمال حكم المادة (٨٨) عقوبات اتحادي، لأن مجال البحث في الارتباط إنما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية عن الجريمتين المرتبطتين، وكذلك الشأن فيما لو كانت الجريمة الصغرى قد قضى فيها بالبراءة، أو سقطت عنها الدعوى العمومية بالتقادم (١).

أمثلة لجرائم اتصلت بوحدة الغرض والارتباط غير القابل للتجزئة:

✱ حالة اختلاس موظف أموال أميرية وتزوير في الدفاتر الرسمية لاختفاء هذا الاختلاس (٢).

✱ أن يزود شخص محرراً ثم يستعمله في الغرض الذي زوره من أجله (٣).

✱ رشور يرتكبها موظف عمومي وتزوير يقع منه بسبب الرشوة (٤).

✱ رشوة يرتكبها متهم في جريمة أخفاء أشياء مسروقة كيما يمكنه رجل الشرطة من تهريب هذه الأشياء قبل ضبطها (٥).

✱ أن يصدر شخص عدة شيكات لصالح شخص واحد وفي يوم واحد وعن معاملة واحدة (٦).

(١) انظر في هذا المعنى نقض مصري ١٢ فبراير ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١.

(٢) نقض مصري ٢٩ ديسمبر ١٨٩٤ الحقوق س ١٠ ق ٦ ص ١٧.

(٣) نقض مصري ٢٥ يناير ١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٧ ص ٥٧.

(٤) نقض مصري ٤ أبريل ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ ق ١٦٢ ص ٤٩٣.

(٥) نقض مصري ١٣ مارس ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ ق ٦٣ ص ٢٣٠.

(٦) نقض مصري ٢٧ فبراير ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ ق ٥٣ ص ٢٧٤.

* احراز سلاح بدون ترخيص ثم استعماله في جريمة ايا كان نوعها(١).

* قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر والقتل او الإصابة الخطأ(٢).

* قيام شخص غير مصرح له بمزاولة مهنة الطب باجراء عملية جراحية(٣).

* ارتكاب ضابط شرطة جنائية تعذيب وحبس وجنحة ضرب وأستعمال قسوة، وفعل ذلك لغرض واحد هو الاساءة إلى أهالي الجهة التي عين ضابطا لها، وجب اعتبار الجريمتين جريمة واحدة، والحكم على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد وهي الجنائية(٤).

أمثلة لعدم الارتباط :

سلف لنا القول بأن مناط تطبيق حكم المادة (٨٨) من قانون العقوبات الاتحادي أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع في هذه المادة، ولذلك لا يعد من قبيل الارتباط .

● إذا كانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تشير إلى أن الجرائم التي قارفها الطاعن قد وقعت على أشخاص مختلفين وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع فيه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد(٥).

-
- (١) نقض مصري ٢٧ مايو ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ ق ١٥١ ص ٥٩٠.
 - (٢) نقض مصري ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٧ ص ٩٩٧.
 - (٣) نقض مصري ١٨ مارس ١٩٥٧ مجموعة أحكام النقض س ٨ ق ٧٦ ص ٢٦٥.
 - (٤) نقض مصري ١٥ يونية ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج-٢ ق ٤٨٦ ص ٦١١.
 - (٥) نقض مصري ٢ أبريل ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض س ٣١ ق ٧٨ ص ٤٧٤.

● استعمال المتهم القوة ضد أحد رجال الشرطة لمنعة من أداء واجبه في القبض عليه واقتياده إلى مخفر الشرطة بعد ارتكابه جريمة الشروع في سرقة بالاكراه (١).

● إذا كانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تفيد أن ما وقع من الطاعن من حيازة السلاح الناري الغير المرخص المضبوط بمنزله بعد ارتكاب حادث السرقة، قد استقر في يقين المحكمة أنها وقعت حال كون الطاعن بحمل سلاحه الآخر المرخص والذي ضبط قبل تفتيش مسكنه، مما لا يوفر وحدة النشاط الإجرامي بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بينهما، ولا التعدد المعنوي للجريمتين، لتغاير الجريمتين وتميز كل منهما لعناصرها وذاتيتها المستقلة، فإن الحكم المطعون فيه إذا وقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون بل أنه بفرض أن السلاح المضبوط بمسكن الطاعن هو ذات السلاح الذي يحمله وقت ارتكاب السرقة أو أنه أعده لهذا الغرض فإن استمرار حيازة الطاعن لهذا السلاح بعد ارتكابه جريمة السرقة واستنفاد الغرض من حمل السلاح يشكل جريمة مستمرة مستقلة عن جريمة السرقة التي دين بها ويكون الحكم إذ دانه بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين قد اقترن بالصواب (٢).

أثر الارتباط في العقوبات الأصلية :

دلت المادة (٨٨) من قانون العقوبات الاتحادي صراحة على أنه حيث يقوم الارتباط الذي لا يقبل التجزئة، وجب توقيع عقوبة واحدة هي تلك المقررة لأشدها إذا تفاوتت العقوبات المقررة لها، كما دلت ضمنا وبطريق اللزوم على أنه إذا تساوت عقوبات الجرائم المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها، فما دامت العقوبة المستحقة واحدة، على الرغم من تباين الجرائم المرتكبة في الشدة.

(١) نقض مصري ٣ أبريل ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٨ ق ٩٢ ص ٤٤٦.

(٢) نقض مصري ١٢ مايو ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٦ ص ٤٨٩.

فيكون الأمر كذلك من باب أولى عند التساوي في الشدة بين الجرائم المرتكبة، فتوقع في هذه الحالة أيضاً عقوبة واحدة... وهذا يعني أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية لما عداها من جرائم(١)، تأسيساً على أن الجاني في هذه الحالة يعتبر أنه إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها فلا تطبق عليه المادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف.

ويلاحظ أن قاعدة الاقتصاد على توقيع العقوبة الأشد موجهة إلى القاضي، وهي الزامية له، ومن ثم إذا ارتكب الجاني عدة جرائم، ووقعت عليه المحكمة من أجل كل جريمة فيها عقوبة خاصة بها وأثبتت بحكمها في الوقت ذاته أن هذه الجرائم مرتبطة ببعضها ببعض لارتكابها لغرض واحد كان الحكم معيباً، متعيناً نقضه من جهة ما أوقعه من العقوبات عن سائر الجرائم الأخرى عدا الجريمة التي هي أشدها عقوبة، وذلك وفقاً للمادة (٨٨) عقوبات اتحادي(٢).

إلا أن توقيع عقوبة أصلية واحد عن الجرائم المرتبطة لا يعني أن تفقد الجرائم الأقل عقوبة ذاتيتها واستقلالها، بل تظل محتفظة بذاتيتها وكيانها القانوني، مما ينبني عليه أن تلحق بها آثار قانونية عديدة فيتعين على المحكمة أن تقرر توافر هذه الجرائم، وأن تشير إلى النصوص القانونية الخاصة بها، ثم تشير إلى وحدة الغاية والارتباط بينها، وتوقع العقوبة المقررة للجريمة الأشد.

أثر الارتباط في العقوبات الفرعية (التبعية والتكميلية) :

سلف لنا القول بأن المحكمة إذا رأت توافر الارتباط المنصوص عليه في

(١) نقض مصري ٢٦ أبريل ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ ق ٧٢ ص ٤٠٤.

(٢) انظر في هذا المعنى :

نقض مصري ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق ٢٨٥ ص ٣٦٥.
كما قضى بأنه «متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة ٢٢ عقوبات - المادة ٨٨ عقوبات اتحادي - فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح».

نقض ٢١ فبراير ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ ق ٧٤ ص ٢٤٧.

المادة (٨٨) من قانون العقوبات الاتحادي فإن عليها أن تطبق العقوبة الأصلية المقررة لأشد هذه الجرائم وأن تستبعد العقوبات الأصلية المقررة للجرائم الأخف، ومن ثم فإن عدم الحكم بهذه العقوبات الأخيرة يستتبع بالضرورة عدم تنفيذ العقوبات التبعية الملحق بها، إذ أن هذه العقوبات تتبع الحكم بالعقوبة الأصلية على ما قدّمنا، ومادام الحكم بهذه الأخيرة ممتنعاً فلا تترتب عقوبات تبعية إلا على الحكم الصادر بالعقوبة الأشد (١).

أما بالنسبة للعقوبات التكميلية المتعلقة بالجرائم الأخف، فقد جرى قضاء محكمة النقض المصرية على وجوب الحكم بها على الرغم من استبعاد العقوبات الأصلية المقررة لهذه الجرائم، وقد عللت محكمة النقض قضاءها هذا بأن العقوبات التكميلية من حرمان من حق أو مزية، أو مصادرة أو عزل وغيرها لازمة عن طبيعة الجريمة، وملحوظا للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها، فتطبيق العقوبة الأشد يجب فقط العقوبة الأصلية للجريمة الأخف دون عقوبتها التكميلية، والحكم بخلاف ذلك يجوز أن ينتج عنه عمليا أن من يحكم عليه لارتكاب جريمتين تكون حالته أحسن مما لو حكم عليه لارتكاب جريمة واحدة، وهو ما لم يقصده الشارع، فقد يرتكب الموظف جريمتي الاختلاس والتزوير ويكون المبلغ الذي اختلسه جسيما فكيف يحكم عليه بعقوب التزوير وحدها - باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد - دون الغرامة التكميلية والعزل فضلا عن الرد، فتعجز الحكومة عن الحصول على المبلغ المختلس وتضطر إلى إحالة الموظف إلى مجلس تأديب ليقرر بعزله مع أن موجب العزل كان قائما أمام المحكمة (٢).

وفي حكم حديث تقرر محكمة النقض المصرية بأنه: «لا اثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة

(١) الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام، المرجع السابق اشارة اليه، رقم ٤٤٧٤ ص ٦٤٥.

(٢) نقض ٨ مارس ١٩٢٧ الماماة س ٨ ق ١١٩ ص ١٦٢.

بهذه الجرائم ضرورة لأن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها، لا بعقوبتها يؤكد هذا النظر تباين صيغة الفقرتين - الأولى والثانية من المادة ٢٢ عقوبات مصري - إذ أورد الشارع عبارة (الحكم بعقوبة الجريمة الأشد) بعبارة (دون غيرها)، في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوي، بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتها بعبارة واحدة على نسق واحد، ولما كانت ثمة حاجة إلى افراد فقرة لكلها^(١)، كما قضى بأن «الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة، أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية يراعي فيها طبيعة الجريمة، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى، والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد»^(٢)، وأن كانت محكمة النقض المصرية قد أخرجت من هذه القاعدة العقوبات التكميلية «ذات الصبغة العقابية البحتة» فقضت بأدماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها^(٣).

ويرى الفقه في مصر أن قضاء النقض في كل هذا محل نظر، لأنه لا يوجد سند في القانون للحكم بأية عقوبة تكميلية مقررة للجريمة الأخف شدة، ولو كانت من العقوبات التي تحمل في طياتها رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني، هذا فضلا عن أن محكمة النقض قد بنت قضاءها على تقسيم تحكيمي

(١) نقض ١١ نوفمبر ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥١ ص ٨٧٥.

(٢) نقض ٢٦ أبريل ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٢ ص ٤٠٤.

(٣) أنظر في ذلك نقض مصري ١٧ مارس ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ ق ٧٢ ص ٢٢٨.

لا يعرفه القانون وهو تقسيم العقوبات التكميلية إلى عقوبات نوعية وأخرى ذات صيغة عقابية بحتة(١).

والصحيح هو أن العقوبات التكميلية جميعا ذات طبيعة واحدة، وهي سواء من حيث ارتباطها بالجريمة ووجوب توقيعها طالما ظلت هذه الجريمة محتفظة بكيانها القانوني، فالعقوبات التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها، ولما كانت الجريمة الأخف شدة ماتزال محتفظة بكيانها، فإن ذلك يستتبع توقيع العقوبات التكميلية المتعلقة بها(٢).

وحسما لهذه المسألة فقد قرر المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في نص المادة (٨٩) من قانون العقوبات بأنه «لا يخل الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد في المادتين السابقتين - المتعلقتين بحالة التعدد المعنوي وحالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة - بتوقيع العقوبات الفرعية بحكم القانون بالنسبة إلى الجرائم الأخرى».

أثر الارتباط في الإجراءات :

أولا - المحكمة المختصة بالنظر في الجرائم المرتبطة :

سلف لنا القول بأنه يترتب على توافر الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجوب اعتبارها جميعا جريمة واحدة وتوقيع بالنسبة إليها العقوبة الأصلية المقررة لأشدها، والنتيجة المنطقية المترتبة على هذا هي ضم الدعاوي

(١) الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٤٥٤ من ٦٤٧.

(٢) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١٠٠٠ من ٨٦٩.

وقد حسم المشرع المصري تلك المسألة بنصه في المادة ١٥ من مشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٦٦ على أنه يجب تنفيذ العقوبات الأصلية الأشد وجميع العقوبات الفرعية والتدابير المقررة لأي من العقوبات البينة في الحكم أو الجرائم التي حكم من أجلها.

الناشئة عن جميع هذه الجرائم المرتبطة ورفعها إلى محكمة واحدة هي التي تملك الحكم في الجريمة الأشد من بينها، وحينئذ قد يمتد اختصاص هذه المحكمة إلى نظر دعاوي قد لا تكون في الأصل من اختصاصها^(١)، وتطبيقا لذلك فإذا كان بعض هذه الجرائم جنايات وبعضها جنح اختصت بها جميعا محكمة الجنايات.

ويلاحظ أن ضم الدعاوي المتعلقة بجرائم مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ورفعها أمام محكمة واحدة يكون وجوبيا، فالجريمة المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة - على حد تعبير محكمة النقض المصرية - تتماسك بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية، وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى في الأحالة والمحاكمة إلى أن يتم الفصل فيها^(٢).

ثانياً - أثر الارتباط في حجية الشيء المحكوم فيه :

يثير موضوع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة مشكلة حجية الحكم الصادر في إحدى هذه الجرائم علي باقيها، فهل يحول ذلك دون المحاكمة عنها إذا اكتشف بعض هذه الجرائم بعد الفصل بحكم بات في بعضها الآخر أم لا؟.

وللإجابة على هذا التساؤل ينبغي ملاحظة أنه إذا كان قد حكم أولا في الجريمة التي عقوبتها أخف، وقضى فيها بالادانة، فلا يحول المبدأ القانوني القاضي بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها دون قبول الدعوى الجنائية المرفوعة بعد ذلك عن الجريمة ذات العقوبة الأشد، لأن موضوع الدعوى ليس واحداً في الحالتين، وإنما يجب في هذه الحالة أن تراعي المحكمة النص في حكمها،

(١) نقض مصري ٢٩ مارس ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٢٩٥.

(٢) نقض مصري ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١.

ولمزيد من التفاصيل راجع كتابنا في مبادئ الإجراءات الجنائية. الجزء الثاني، دار النهضة العربية سنة ١٩٨٩، ص ٦٢ وما بعدها.

الجديد على خصم مدة العقوبة الأولى السابق الحكم بها في الدعوى الأولى عند التنفيذ، وقد أورد المشرع الاتحادي حكم هذه الحالة في نص المادة (٩٠) من قانون العقوبات في قوله أنه «إذا كان الجاني في الحالة المنصوص عليها في المادة (٨٨) قد حوكم عن الجريمة ذات العقوبة الأخف وجبت محاكمته بعد ذلك عن الجريمة ذات العقوبة الأشد وفي هذه الحالة تأمر المحكمة بتنفيذ العقوبة المخفضي بها في الحكم الأخير مع استئزال ما نفذ فعلا من الحكم السابق»(١).

أما إذا كان قد حكم أولا في الجريمة الأشدة، فعندئذ لا يجوز رفع الدعوى من جديد عن الجريمة ذات العقوبة الأخف، لأن نص المادة ٨٨ من قانون العقوبات يقضي بوجوب اعتبارها كلها جريمة واحدة، والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، وقد صدر للحكم بها(٢).

(١) تقابل المادة ١١٦ من مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦، وإن كان المشرع المصري قد جعل أمر رفع الدعوى الجنائية عن الجريمة الأشد أمراً جوازياً للنسابة العامة.

(٢) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن «رفع الدعوى عن جريمة الجنحة أمام محكمة الجنح لا يسلب المتهم فيها حقه في إبداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها في شأن الإرتباط الذي يدعيه بينها وبين الجنائية التي سبقت محاكمته وإدانته من أجلها أمام محكمة الجنائيات، كما يكون من حقه - إذا تبين لمحكمة الجنح من التحقيق الذي تجريه، أن الجنحة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجنائية ارتباطاً لا يقبل التجزئة - إلا توقع عليه ألا عقوبة واحدة».

نقض ٢ أبريل ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٢ ق ٦٩ ص ٣٧٢.

الفصل الخامس

انقضاء العقوبة

تمهيد وتقسيم :

من المعروف أن الطريق الطبيعي لانقضاء العقوبة هو تنفيذها بالفعل، فذلك هو الأسلوب العادي لتحقيق أغراضها بحيث لا يبقى لها بعد ذلك محل، وقد تكلمنا في تنفيذ العقوبات المختلفة عندما عرضنا لدراسة كل عقوبة على حدة، بوصف طرق التنفيذ من الخصائص المتصلة بها الميزة لآلية عقوبة عن غيرها من العقوبات .

كما عرضنا - فيما سبق - لبعض هذه القواعد بقدر اتصالها بأسباب تشديد المسؤولية على الجناة، كتعدد الجرائم بما يقتضيه من دراسة قاعدة جب الإعدام لكل عقوبة تعزيرية، وجب السجن بمقدار مدته لعقوبة الحبس.. ويقدر اتصالها بأسباب تخفيف المسؤولية عليهم مثل نظام وقف تنفيذ العقوبة، بما يقتضيه أحياناً من انقضاء العقوبة إذا مضت مدة وقفها دون أن تُلغى، ومن ثم فلا محل للعودة مرة أخرى إلى الكلام في انقضاء العقوبات المختلفة بالتنفيذ وما في حكمه .

على أن هناك أسباباً أخرى تنقضي بها العقوبة على الرغم من عدم تنفيذها، ومن هذه الأسباب ما يقتصر تأثيره على الالتزام بتنفيذ العقوبة فينبهية، ومن ثم لا يمس الوجود القانوني لحكم الإدانة، فيظل قائماً منتجاً لجميع آثاره عدا الالتزام بتنفيذ العقوبة وهي: وفاة المحكوم عليه، وتقادم العقوبة، والعفو الخاص عن العقوبة، ومن الأسباب ما يكون أبعد أثراً فيمحو الحكم ويزيل آثاره الجنائية المترتبة عليه، فيغدو المحكوم عليه في وضع شخص لم يجرم ولم يحاكم ولم يدن، وهي: العفو الشامل عن الجريمة، ورد الاعتبار.

وسنتكلم على كلٍ من النوعين في مبحث مستقل

المبحث الأول

أسباب انقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة

تقسيم :

هذه الأسباب هي : وفاة المحكوم عليه، وتقادم العقوبة، والعفو الخاص عن العقوبة، ونفرد لكل سبب من هذه الأسباب مطلباً على حدة .

المطلب الأول

وفاة المحكوم عليه

من الطبيعي أن تنتقض العقوبة بوفاة المحكوم عليه، كما تنتقض بها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها(١)، عملاً بقاعدة شخصية العقوبة، وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية: «وحيث أن المرء إذا توفاه الله وأمحى شخصه من الوجود وأقطع عمله من هذه الدنيا سقطت كل تكاليفه الشخصية، فإن كان قبل الوفاة جانباً لم يحاكم أمحت جريمته، وإن كان محكوماً عليه سقطت عقوبته لا يرثه في هذه التكاليف أحد من أم، أو أب أو ولده»(٢).

وإذا كانت جميع العقوبات تنتقض بوفاة المحكوم عليه، لأنها جميعاً شخصية، وذلك على خلاف ما قد يتضمنه الحكم من تعويضات ورد ومصاريف فإنها تنفذ في تركته، إلا أن التساؤل قد دار بالنسبة إلى عقوبة

(١) وعلى هذا تنص المادة (٢٠) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ إذ تقرر في صدرها بأنه «تنتقض الدعوى الجنائية بوفاة المتهم...».

(٢) نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٤ ص ١٠٦.

الغرامة متى أصبح الحكم بها باتاً، فهل تنفذ في تركة المحكوم عليه بها رغم وفاته أم لا؟.

اختلفت التشريعات في الإجابة على هذا السؤال، لأن تنفيذها قد يتعارض مع شخصية العقوبة، حين أن التعويضات، والمصاريف، وما يجب رده يمكن أن تنفذ في تركة المتوفي بغير كبير اعتراض لأنها ليست عقوبة، بل هي ديون على التركة والقاعدة أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون.

ولقد حسم المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة هذا الخلاف بما يتفق وهذا الرأي الأخير، إذ نص في المادة (٣١٩) من قانون الإجراءات الجنائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ على أنه «إذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً، تنفذ التعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته» أي أنه قد استبعد العقوبات المالية، فلا تنفذ في تركة المحكوم عليه حتى ولو توفى بعد صدور الحكم النهائي بها، وذلك على العكس من موقف المشرع المصري الذي نص في المادة (٥٣٥) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «إذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته».

ويلاحظ أن العقوبات المالية تشمل الغرامة والمصادرة، ولكن النص يعني عقوبة الغرامة فقط، ذلك أن المصادرة كعقوبة لا يحكم بها إلا إذا كان الشيء مضبوطاً، وهي لا تحتاج في تنفيذها إلى إجراءات خاصة بل تعد منفذه بصدور الحكم النهائي بها، فإذا مات المحكوم عليه بعد أن صار الحكم نهائياً تكون المصادرة قد نفذت في حياته، ويلاحظ أيضاً أن المقصود بالحكم النهائي في نص المادة ٣١٩، (١ ج اتحادي) - متقدمة البيان - هو الحكم البات.

المطلب الثاني تقادم العقوبة

تعريف :

يقصد بتقادم العقوبة مضي مدة من الزمن يحددها القانون تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم باتا دون أن يتخذ خلالها اجراء لتنفيذ العقوبة التي حكم بها، ويترتب على مضي هذه المدة انقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة مع بقاء حكم الادانة قائما(١).

وقد بين المشرع الاتحادي أحكام سقوط العقوبة بمضي المدة في الباب السادي من الكتاب الرابع من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ المواد من ٣١٥ إلى ٣١٨.

حكمة التقادم :

الحكمة من سقوط العقوبة بمضي المدة تكمن في أن تنفيذ العقوبة بعد هذه المدة لا يحقق غرضا من أغراضها، فهي تهدف إلى تحقيق العدالة والمصلحة، وقد لقي المتهم جزاءه بتواريه عن الأنظار طيلة المدة، ولا مصلحة للمجتمع في التنفيذ وقد محيت الجريمة والحكم الصادر فيها من ذاكرة الناس، والملاحظ أن تقادم العقوبة يبين على مجرد فروض ولذلك كان دائما محلا للنقد على أساس أنه يشكل نوعا من المكافأة التي يقررها القانون للمجرم الماهر في الاختفاء والابتعاد عن إجراءات التنفيذ، أو أنه بمثابة جزاء لعدم قيام سلطات التنفيذ

(١) يلاحظ إنه يوجد إلى جانب تقادم العقوبة بمضي المدة نوع آخر من التقادم هو التقادم المنهي للدعوى الجزائية والفروق الجوهرية بين النوعين أن الأول يفترض صدور حكم بات انقضت به الدعوى الجزائية في حين أن التقادم المسقط للدعوى الجزائية فإنه يفترض أنه لم يصدر بعد هذا الحكم وأن الدعوى لم تنقضى بعد. هذا فضلا عن أن أثر النوع الأول هو عدم جواز مباشرة إجراءات تنفيذ العقوبة، في حين أن أثر النوع الثاني هو عدم جواز مباشرة إجراءات الدعوى الجزائية، وأخيراً فإن تقادم العقوبة يفترض مدداً أطول من تقادم الدعوى الجزائية.

بواجبها في القبض عليه وتنفيذ العقوبة فيه. وهي أمور لا تقرها الشريعة الإسلامية كقاعدة عامة، إذ أنها في المجال الجنائي تقوم على مفهوم العدالة والحقانية كما نعلم، فالقصاص حق خالص للفرد، ومن ثم فهو لا يسقط إلا بالعفو أو الصلح على المال أي الدية، أما الحدود فأن الرأي عند (الجمهور) «مالك والشافعي وأحمد وأبن حنبل» أنها لا تسقط إلا بالتوبة في بعضها، وذلك لتعلقها بحق الله تعالى، وما يقول به «الحنفية» من عدم قبول الشهادة بعد «تقادم العهد» لإثبات الجريمة أو لأقامة الحد - باستثناء حد القذف لأن فيه حقا للمقذوف - ليس في الواقع من قبيل التقادم المسقط، وإنما العلة فيه عدم الاطمئنان إلى الشهادة، أي الشك فيها بعد مضي فترة من الزمن، ولذلك نلاحظ أن المشرع الاتحادي قد نص في المادة (٢١٥) من قانون الإجراءات الجزائية في مستهلها على أنه «فيما عدا جرائم الحدود والقصاص والدية تسقط العقوبة المحكوم بها...».

العقوبات التي تنقضي بالتقادم :

فيما عدا عقوبات الحدود والقصاص والدية لا تقبل التقادم إلا العقوبات التي يستلزم تنفيذها أعمالا مادية على شخص المحكوم عليه أو على أمواله، وهي عقوبة الأعدام والعقوبات السالبة للحرية والغرامة، أما العقوبات التي قد لا تقبل تنفيذاً مادياً إيجابياً، بل تنفذ من تلقاء نفسها بدون عمل فلا تخضع لنظام التقادم وهي العقوبات السالبة للحقوق والمصادرة، ولا تنقضي بالتقادم مراقبة الشرطة لأنها تبدأ في يوم محدد وتنتهي حتماً إذا استكملت مدتها ولو هرب المحكوم عليه من تنفيذها^(١).

مدد التقادم :

إن التقادم يبنى على النسيان، ولما كانت الجريمة أقرب إلى النسيان من الحكم فيها لذلك كانت مدة سقوط الدعوى الجزائية أقصر من مدة سقوط عقوبتها^(٢)، ومن جهة أخرى تتفاوت الجرائم في جسامتها، وكلما كانت

(١) راجع ما تقدم ص ١٤٢.

H. Donnedieu de Vabres : op., cit., No., 1112, p. 620.

(٢)

الجريمة بسيطة كانت أقرب إلى النسيان، وعلى هذا الأساس تنص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في قولها بأنه «كما تنقضي - الدعوى الجزائية - بمضي عشرين سنة في مواد الجنايات التي يحكم فيها بالأعدام أو السجن المؤبد، وبمضي عشر سنين في مواد الجنايات الأخرى وبمضي ثلاث سنين في مواد الجرح وسنة في مواد المخالفات وذلك كله من يوم وقوع الجريمة» .

أما سقوط العقوبة فقد نصت عليه المادة (٣١٥) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي بالآتي «فيما عدا جرائم الحدود والقصاص والدية تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضي عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الأعدام فإنها تسقط بمضي ثلاثين سنة وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضي خمس سنين، وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضي سنتين وتبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائياً، إلا إذا كانت العقوبة محكوماً بها غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم»، وعلة الربط بين مدة التقادم ونوع الجريمة أن الجريمة الجسيمة تبقى ذكراها في الأذهان مدة طويلة، وكلما قلت جسامتها أسرع النسيان إليها(١).

بدء سريان مدة التقادم :

القاعدة أن تقادم العقوبة يبدأ من وقت صيرورة الحكم بها نهائياً حائزاً حجية الشيء المحكوم فيه، باستنفاد طرق الطعن العادية، المعارضة والاستئناف، وغير العادية، النقض أو بفوات مواعيد الطعن، أما الحكم غير حائز الحجية فيسقط بمدة تقادم الدعوى لا بمدة تقادم العقوبة، ولذلك نصت المادة (٣١٥) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في فقرتها الأخيرة على أن «تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائياً» ولكنها أوردتها باستثناء فقالت «إلا إذا كانت العقوبة محكوماً بها غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم».

Garraud, R. op. Cit., To. II, No. 724, p. 544.

(١)

وحكمة هذا الاستثناء هي أن الحكم الغيابي الصادر بالعقوبة في جناية من محكمة الجنائيات له طبيعته الخاصة، فهو حكم تهديدي يسقط حتما إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه، وقد أخضعه القانون لقاعدة تقادم الاحكام النهائية حائزة الحجية، وجعل سقوطه رهنا بسقوط العقوبة المحكوم بها، وهو استثناء ليس في صالح المتهم بطبيعة الحال؛ لأن مدة سقوط الدعوى في الجنائيات عشر سنوات فقط، حين أن مدة سقوط العقوبة عشرون سنة أو ثلاثون سنة إذا كان الحكم بالأعدام.

ويلاحظ أنه يشترط في ذلك أن يكون الحكم صادراً من محكمة الجنائيات في جناية، أما إذا كان صادراً غيابياً في جنحة فهو يخضع للمبدأ العام من حيث سقوطه بالمدة اللازمة لسقوط الدعوى الجزائية في الجنح لا بمدة سقوط العقوبة (١).

وتحتسب مدة التقادم بالأيام لا بالساعات، أي منذ اليوم الذي يصبح فيه الحكم بالعقوبة نهائياً لليوم المقابل له من السنة الأخيرة، ولا يدخل فيه يوم صدور الحكم، ويجب انقضاء اليوم الأخير بأكمله، ويحتسب بالتقويم الميلادي (المادة ٣٢٩ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي).

انقطاع مدة التقادم ووقفها :

لما كان التقادم يبنى على نسيان الجريمة والحكم الصادر فيها، فمن الطبيعي أن تطول المدة كلما طرأ سبب يحدد في الأذهان ذكر هذا الحكم أو يحول دون مباشرة تنفيذه، ويقصد بانقطاع مدة التقادم أن يعرض سبب يحو المدة التي مضت بحيث يتعين بعد زوال سبب الانقطاع أن تبدأ مدة جديدة كاملة، فلا تضاف إليها المدة التي مرت قبله، أما وقف مدة التقادم فيعني عدم احتسابها خلال فترة من الوقت يعرض فيها سبب يحدده القانون، فإذا زال ذلك السبب فإن المدة التي تمضي بعد زواله تكمل المدة التي سرت قبل طروءه،

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا في مبادئ الإجراءات الجنائية، مرجع سابق الإشارة إليه. ص ١١٤ ومابعدها.

أي تضاف المدتان إلى الحد الذي يكتمل به التقادم مدته، فالفرق بين الانقطاع والايقاف هو أن الأول يزيل المدة السابقة، بينما الايقاف يؤخر مضي المدة، فتبقى المدة السابقة عليه، ويوقف سريانها طالما بقي سبب الايقاف.

ووفقا لنص الفقرة الأولى من المادة (٣١٦) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي «تقطع المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل إجراء من إجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته أو تصل إلى علمه» أي أن قطع التقادم يكون بمباشرة إجراء لتنفيذ العقوبة، كالتفتيش ودخول المنازل وما إليها، ولكن ذلك منوط بشرطين: أن يتخذ هذا الإجراء في مواجهة المحكوم عليه، أو أن يصل إلى علمه. ونعتقد بأن إشارة المشرع إلى «القبض» بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية لا يبدو أن يكون ذكر مثال لإجراء تنفيذي(١)، ويقطع القبض تقادم عقوبة الأعدام(٢)، وفي الغرامة تنقطع المدة بالدفع والحجز والأكراه البدني.

كما تنقطع مدة التقادم أيضا إذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها، (الفقرة الثانية من المادة ٣١٦ أ. ح اتحادي) (٣)، وعلة قطع مدة التقادم بهذا السبب أنه لا محل لأن يقسامح المجتمع في تنفيذ العقوبة لمضي وقت لم يرتدع فيه المتهم بل تمادى في

(١) الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه. ص ٨٠٢.

(٢) يرى جانب من الفقه أن تقادم عقوبة الأعدام لا ينقطع الا بتدخل الجلال.

H. Donnedieu de Vabres : op., cit., No., 957, p. 541.

ولكن الصحيح ان القبض على المحكوم عليه كاف لتحقيق الإنقطاع، إذ أنه عمل يستهدف التنفيذ، فهو بذلك عمل تنفيذي.

الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٨٨٣ هامش رقم ٢.

(٣) تقابل المادة ٥٢١ من قانون الإجراءات الجنائية المصري، وان كان المشرع المصري قد جعل من ارتكاب المحكوم عليه خلال مدة التقادم «جريمة» من نوع الجريمة المحكوم من أجلها أو مماثلة لها، سببا لانقطاع التقادم في مواد الجنح والجنايات فقط، على أساس أن المخالفات عقوبتها تافهة، بحيث لا ينبغي أن يحول دون سريان التقادم تكرار نفس المخالفة من المحكوم عليه.

الاجرام والاساءة، وسواء - كما صرح النص - أن تكون الجريمة التالية مماثلة للجريمة السابقة حقيقة أو حكماً، وكفى لقطع مدة التقادم هنا مجرد ارتكاب الجريمة، فلا يشترط صدور حكم بالعقاب في خلال هذه المدة، وغنى عن البيان أنه إذا صدر حكم بالبراءة من أجل هذه الجريمة، تعين أن تعتبر كما لو كانت لم ترتكب، فلا يكون لقطع التقادم عن طريقها محل (١).

أما إيقاف مدة التقادم فقد تكلمت عليه المادة (٣١٧) من قانون الاجراءات الجزائية الاتحادي في قولها: «يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونياً أو مادياً ويراد بالمانع القانوني سبب مستند إلى قاعدة قانونية يحظر على السلطات العامة تنفيذ العقوبة أو يجيز لها ذلك. ومن أمثلة ذلك أن يربحاً تنفيذ العقوبة السالبة للحرية لجنون المحكوم عليه أو لمرضه المهدد بحياته بالخطر، أو لكون المحكوم عليها حاملاً، أو لكون الحكم صادراً على رجل وزوجته يكفلان صغيراً (٢)، أما المانع المادي فيراد به ظروف مادية تجعل من المستحيل في الواقع على السلطات العامة أن تتخذ اجراءات تنفيذ العقوبة. مثال ذلك، أنزال الأقليم الذي يقيم فيه المحكوم عليه بسبب حالة حرب أو حصار أو فيضان، وعلّة اعتبار المانع القانوني أو المادي موقفاً لسريان مدة التقادم القاعدة المقررة أنه «لا يسقط بالتقادم حق لا يمكن استعماله» إذ أن ذلك السقوط يفترض أن الحق لم يستعمل على الرغم من استطاعة استعماله.

ويلاحظ أن هرب المحكوم عليه لا يعد مانعاً مادياً من التنفيذ يوقف سريان مدة التقادم، لأن هذا الهرب لا يمنع من مطاردته والبحث عنه، ولأنه لو قبل بغير ذلك لما كان ثمة جدوى من تقرير نظام تقادم العقوبة أصلاً.

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه. رقم ١٠١٧ ص ٨٨٤.

(٢) انظر في أسباب تأجيل تنفيذ العقوبة ما تقدم ص ٩٣ ومابعدها.

آثار تقادم العقوبة :

يؤدي تقادم العقوبة إلى أعفاء المحكوم عليه من تنفيذها، أما الحكم بها فيبقى قائماً منتجا لآثاره فيما عدا ذلك، فيعتبر سابقة في العود إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره بحكم القاضي أو القانون، كما أن بعض وجوه الحرمان من الحقوق والمزايا يظل باقيا لأنه لا يخضع لنظام التقادم طالما كان لا يحتاج تنفيذاً مادياً إيجابياً على ما ذكرناه آنفاً.

أما فيما يختص بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف المحكوم بها فهي تخضع للأحكام المقررة لمضي المدة في قانون المعاملات المدنية، ومع ذلك لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة (المادة ٣١٨ أ ج اتحادي).

المطلب الثالث

العفو الخاص

ماهيته :

العفو الخاص عن العقوبة عبارة عن أحد الحقوق التي احتفظت بها التشريعات الحديثة لرئيس الدولة، كمخرج أخير لأصلاح ما قد يقع فيه القضاء من أخطاء، أو لمواجهة بعض الاعتبارات التي تملئها المصلحة العامة، ولذلك يرد النص عليه عادة في الدستور^(١). وبمقتضى هذا الحق يكون لرئيس الدولة الحق في أعفاء المحكوم عليه بحكم بات بعقوبة واجبة النفاذ من هذه العقوبة كلها، أو بعضها أو استبدالها بعقوبة أخف منها، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة (١٤٥) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «العفو الخاص يصدر

(١) نصت المادة ١٤٩ من الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ على أن «لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها».

بمرسوم يتضمن اسقاط العقوبة المحكوم بها من جهة قضائية اتحادية كلها أو بعضها أو يستبدل بها عقوبة أخف منها مقرر قانوناً.

وبيّن لنا من هذا النص أن العفو الخاص إجراء فردي، أي يصدر في كل حالة على حدة، ولا يستفيد منه إلا الشخص المحدد في المرسوم الصادر بمنحه، فإن كان معه في جريمته مساهمون فهم لا يفيدون منه، تأسيساً على أن العفو الخاص يبنى على اعتبارات يتعين البحث عنها في شخص من يراد أقادته منه. ومن ثم فقد لا تتوافر لدى شخص آخر ولو كان مساهماً معه في جريمته، كما أن العفو الخاص من اختصاص رئيس الدولة إذ لا يصدر إلا بمرسوم، وغنى عن البيان أن الالتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المقضي بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة المحكوم بها عليه، فمحله إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة حكماً باتاً، أي غير قابل للطعن بالطرق العادية أو بطريق النقض، ذلك أنه طالما ظل الحكم قابلاً للطعن ففي وسع المحكوم عليه أن يلتجئ إلى طريق الطعن المفتوح أمامه، وإذا صدر مرسوم العفو والحكم مايزال قابلاً للطعن، كان ذلك العفو سابقاً لأوانه، وحين يصدر العفو قبل أوانه يتعين على المحكمة المعروضة عليها الطعن أن تعتبر العفو غير قائم وتنظر في الدعوى^(١). وأخيراً فإن العفو الخاص يتسع لجميع الجرائم، فلم يستثن المشرع

(١) الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٥٠٠ ص ٦٩٦.

وإن كانت محكمة النقض المصرية قد قررت في حكم لها بأن «العفو عن العقوبة في معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات - العفو الخاص - هو عمل من أعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه».

نقض ٧ مارس ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤.

نقض ٩ أبريل ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٨ ص ٤٦١.

وهذه الأحكام محل نقد على اعتبار أن صدور العفو لا يصح أن يضيع على المتهم فرصة الفصل في الطعن المرفوع منه عن هذا الحكم، وقد تتيح له إلغاء العقوبة كلية أو إنزالها إلى أخف من العقوبة التي صدر بها أمر العفو.

الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد : المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٨٠٤.

عقوبة جسيمة أو جرائم معينة من أن تكون محلاً للعفو، كذلك يتسع لجميع المحكوم عليهم، فلا فرق بين مبتدئين وعائدين، ولا فرق بين وطنيين وأجانب.

وتجدر الإشارة إلى أن العفو الخاص المنصوص عليه في المادة (١/١٤٥) من قانون العقوبات الاتحادي - سألغة الذكر - لا يكون إلا بالنسبة للأحكام الصادرة من جهة قضائية اتحادية، فلا شأن له بتلك الأحكام الصادرة من جهة قضائية غير اتحادية.

والعفو الخاص له صور ثلاث : فهو إما أن ينصب على العقوبة المحكوم بها كلها، وإما أن ينصب على جزء منها فحسب، وإما أن يستبدل بها عقوبة أخف منها مقرر قانوناً، وإبدال العقوبة جائز بأية عقوبة أخرى ينص عليها أمر العفو، كأن ينص على أبدال عقوبة الإعدام بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس.

آثار العفو الخاص :

الأصل أن آثار العفو الخاص مقصورة على العقوبة الأصلية المحكوم بها، فلا تمتد إلى الجريمة ذاتها ولا إلى الحكم الصادر بالإدانة فيها، ويترتب على ذلك أن يبقى هذا الحكم قائماً منتجاً لكل آثاره الجنائية، كاحتسابه سابقة في العود، أو توقيع العقوبات الفرعية بناء عليه^(١)، وهذا ما لم ينص في مرسوم العفو على خلاف ذلك استثناءً فيكون العفو عن العقوبة عندئذ شاملاً لأثار الحكم أيضاً. كذلك لا أثر للعفو الخاص ومن باب أولى على التعويض المترتب على الجريمة، إذ الأخير نظام مدني، فيجوز أن يكون محلاً لنزول من قبل الدائن به، ولكن لا يجوز أن يكون محلاً لعفو من السلطة العامة، إذ لاشأن لها به، هذا فضلاً عن أن الاعتبارات التي يقوم العفو عليها لا مكان لها في التعويض، ولذلك

(١) وفي ذلك تقول محكمة النقض المصرية أن «العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحوو الصفة الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة، بل يقف دون ذلك جميعاً».

نقض ٤ فبراير ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض، س ٩ ق ١ ص ١.

فقد نصت المادة (١٤٨) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «لا يخل العفو أيا كان نوعه بما يكون للخصوم أو لغيرهم من حقوق».

ولقد نص على آثار العفو الخاص عن العقوبة في المادة (١٤٥) من قانون العقوبات الاتحادي، ويمكن أجمال هذه الآثار على الوجه التالي:

أولاً : أن العفو الخاص قد ينهي الالتزام بتنفيذ العقوبة كله أوجزء منه، أو التعديل منه عن طريق أن يستبدل به الالتزام بتنفيذ عقوبة أخف. وعلى هذا تنص الفقرة الأولى من المادة (١٤٥) عقوبات اتحادي في قولها أن «أن العفو الخاص يصدر بمرسوم يتضمن إسقاط العقوبة المحكوم بها من جهة قضائية اتحادية كلها أو بعضها أو يستبدل بها عقوبة أخف منها مقرر قانوناً كما أضافت المادة (١٤٦) من ذات القانون بأن سقوط العقوبة أو التدبير الجنائي بالعفو الخاص يعتبر في حكم تنفيذه(١).

ثانياً : الأصل في كل الأحوال أن العفو الخاص عن العقوبة - بإسقاطها كلها أو بعضها أو استبدالها بعقوبة أخرى أخف منها مقرر قانون - لا ينصرف إلا إلى العقوبة الأصلية دون العقوبات الفرعية أو التدابير الجنائية. هذا ما لم ينص على خلاف ذلك في مرسوم العفو، وقد بينت الفقرة الثانية من المادة (١٤٥) من قانون العقوبات الاتحادي هذا الأصل وجواز الاستثناء منه في قولها «ولا يترتب على العفو الخاص سقوط العقوبات الفرعية ولا الآثار الجنائية الأخرى ولا التدابير الجنائية ما لم ينص المرسوم على خلاف ذلك».

ثالثاً : إذا نفذت العقوبة تنفيذاً جزئياً فالعفو الخاص جائز، إذ أن للمحكوم عليه مصلحة في نيله ليتخلص من تنفيذ الجزء الذي مازال متبقياً من عقوبته، مع ملاحظة أنه لا يكون للعفو الخاص - في هذه الحالة - أثر على ما سبق تنفيذه من العقوبات (الفقرة الثالثة من المادة ١٤٥ عقوبات اتحادي) بمعنى أن العفو الخاص يسري أثره من يوم الأمر به، وبالنسبة للمستقبل فقط، فلا أثر له على ما سبق تنفيذه من العقوبات.

(١) تقابل المادة ١٤١ من مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦ إذ تنص على أن «سقوط العقوبة أو التدبير بالعفو الخاص يعتبر في حكم تنفيذه».

المبحث الثالث

أسباب محو الحكم بالأدانة

تقسيم :

يمحي الحكم بالأدانة بأحد سببين : العفو الشامل، ويقال له أيضا العفو عن الجريمة، ورد الاعتبار، ويتفق هذان السببان في أنهما ينهيان الوجود القانوني للحكم الصادر بالأدانة، فتزول كل آثاره الجنائية فيغدو المحكوم عليه في وضع شخص لم يجرم ولم يحاكم ولم يدن، ولكن يختلفان فيما بينهما من حيث المدى الزمني لآثار كل منهما، فبينما يكون العفو الشامل ذو أثر رجعي يمتد إلى وقت ارتكاب الجريمة، نجد أن آثار رد الاعتبار تنصرف إلى المستقبل فقط، فهي لا تنهي الوجود القانوني للحكم قبل رد الاعتبار، وسنفرد لكل سبب من هذين السببين مطلباً على حدة.

المطلب الأول

العفو الشامل

تعريف :

العفو الشامل - ويقال له أيضا العفو عن الجريمة - هو إجراء تشريعي الهدف منه إزالة صفة الجريمة عن فعل هو في ذاته جريمة، طبقاً لأحكام قانون العقوبات، ومن ثم يتخذ صورة الاستثناء الوارد على نص التجريم إذ تعني آثاره عدم تطبيق ذلك النص على الفعل الذي صدر العفو عنه.(١)

(١) الأستاذ الدكتور علي راشد : النظرية العامة. المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٦٦٧.

علة العفو الشامل :

يهدف العفو الشامل عادة إلى التهذئة الاجتماعية بأسءال سءار النسيان على جرائم ارتكبت في ظروف سيئة اجتماعيا، فيريد المشرع بنسيان هذه الجرائم أن تحذف من الذاكرة الاجتماعية الظروف السابقة كي يتهىء المجتمع أو يمضي في مرحلة جديدة لا تشوبها ذكريات هذه الظروف، ولذلك فإن العفو الشامل يصءر غالب عقب الانقلابات السياسية أو ما إليها(١).

خصائص العفو الشامل :

يتميز العفو الشامل بطابع موضوعي، فهو ينصب على جريمة معينة أو نوع معين من الجرائم دون تعيين مرتكبيها، بمعنى أنه لا ينصرف إلى فرد معين بل يشمل فئة مطلقة من أفراد ارتكبوا في فترة ما جرائم معينة رءى التفاضي عنها لسبب ما سياسي أو غير سياسي.

وهو يتميز بأءصاله بالنظام العام، إذ يستند إلى اعتبارات مستمدة من مصلحة المجتمع، ومن ثم لا يتوقف تطبيق العفو الشامل على تمسك صاحب الشأن به ، وبالتالي فلا يقبل من المتهم رفضه.

كما يتميز العفو الشامل أيضا بطابعه الجنائي، فأثاره تنصرف إلى الصفة الاجرامية للفعل، ويعني ذلك أنه لا شأن له بجوانب الفعل الأخرى، إلا إذا نص قانون العفو على غير ذلك.

وأخيراً يتميز العفو الشامل بأنه ذو أثر رجعي يعود بأثاره إلى وقت ارتكاب الفعل ويصبح الفعل كما لو كان مباحاً من مبدأ الأمر.

(١) الأستاذ الدكتور رؤف عبيء : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه. ص ٨٧٥.

مع ملاحظة أن ذلك لا يمنع من إصدار قوانين العفو الشامل عن جرائم غير سياسية أو عن جريمة بعينها.

الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٥٠٢ ص ٦٩٨.

السلطة المختصة بالعفو الشامل :

لما كان العفو الشامل يعطل أحكام قانون العقوبات في صدد الواقعة التي يشملها. ولما كان القانون لا يعطل إلا بقانون مثله، فإن الذي يملكه ليس رئيس الدولة بمفرده، بل يلزم لهذا النوع من العفو صدور قانون وعلى هذا تنص صراحة الفقرة الأولى من المادة (١٤٣) من قانون العقوبات الاتحادي بقولها أن «العفو الشامل عن جريمة أو جرائم معينة يصدر بقانون».

آثار العفو الشامل :

أوضح المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الآثار التي تترتب على العفو الشامل في المادة (١٤٣) من قانون العقوبات بقوله أن «العفو الشامل.. يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو محو حكم الإدانة الصادر فيها واعتبار هذه الجرائم أو تلك الجريمة كأن لم تكن، وسقوط جميع العقوبات الأصلية والفرعية والتدابير الجنائية، ولا يكون له أثر على ما سبق تنفيذ من العقوبات والتدابير الجنائية».

ويمكن أن نخلص من هذا النص إلى النتائج الآتية :

أولاً - من الناحية الجنائية :

يترتب على العفو الشامل محو صفة الجريمة عن الفعل المرتكب، ويصبح كما لو كان مباحاً، ومن ثم فإنه لا يجوز اتخاذ أية إجراءات جنائية بشأنه، أو رفع الدعوى الجنائية عنه، فإذا كانت هذه الإجراءات قد بدأ السير فيها فعلاً أووقفت، وإذا كانت الدعوى قد رفعت فعلاً فعلى المحكمة أن تقضي بسقوطها ولا تحكم فيها بأية عقوبة، فإذا كان قد صدر في هذه الدعوى حكم بالإدانة زال كل أثر لهذا الحكم بما تضمنه من عقوبات أصلية أو فرعية أو تدابير جنائية، ومن ثم فلا يمكن احتسابه سابقة في العودة فإذا كانت العقوبات أو التدابير التي قضى بها هذا الحكم قد نفذت فلا أثر للعفو على ما سبق تنفيذه من هذه العقوبات والتدابير الجنائية، فذلك وضع واقعي تحقق بالفعل فلا محل للمساس به، وكان وقت اجرائه مطابقاً للقانون .

ويلاحظ أن العفو الشامل يجب أن ينصرف وبالضرورة إلى نفس الواقعة الإجرامية فيسقط صيغتها الجنائية كما قلنا، فلا يمكن أن يكون هدفه - بالتالي - تخفيف العقوبة نوعاً ولا مقداراً، وعلى ذلك فإنه «إذا صدر قانون بالعفو الشامل عن جزء من العقوبات المحكوم بها اعتبر في حكم العفو الخاص وسرت عليه أحكامه» (المادة ١٤٤ من قانون العقوبات الاتحادي).

ثانياً - من الناحية التأديبية :

أثر العفو الشامل مقصور على الناحية الجنائية على الوجه المتقدم، فلا يشمل الأحكام أو الجزاءات التأديبية التي تكون قد وقعت على المحكوم عليه من جراء نفس الفعل، لأن أساس هذه الجزاءات التأديبية هو اعتبارات أخرى لا تقتصر على مجرد الصفة الجنائية في الفعل حتى تزول بزواله.

ثالثاً - من الناحية المدنية :

يقتصر تأثير العفو الشامل على العقوبات والتدابير الجنائية فحسب، فلا يمس بالحقوق المدنية أو التعويضات التي حكم بها لمن أصابه ضرر من الجريمة، ذلك أن العفو لا يمحو عن الفعل وصفه الضار، وإذا كان للمجتمع أن يتنازل عن حقه في معاقبة الجاني أو تنفيذ العقوبة التي صدرت عليه، فليس له أن ينصرف إلى حق شخصي لفرد من الأفراد، وقد أكد المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على ذلك في نص المادة (١٤٨) من قانون العقوبات بقوله: «بأنه لا يخل العفو أياً كان نوعه بما يكون للخصوم أو لغيرهم من حقوق».

المطلب الثاني

رد الاعتبار

الفائدة الاجتماعية لرد الاعتبار :

رد الاعتبار من الأنظمة التي رؤى العمل بها لإصلاح من انزلق في طريق الإجرام بمحو كافة الآثار المحتومة للحكم الجنائي الصادر عليه حتى يتمكن من الاندماج ثانية في المجتمع متى بذل مجهوداً ليهتدى وأقام الدليل على هذا بحسن سيرته مدة ما.

رد الاعتبار يكون بأحد طريقتين مستقلتين :

عرفت تشريعات عديدة نظام رد الاعتبار منذ زمن بعيد، وأقرته باعتباره حقاً للمحكوم عليه يفوز به إذا أوفى بشروط معينة، أما بحكم القانون وأما بحكم القضاء، والاول يكتسب حتماً بدون وساطة القضاء بمجرد مرور مدة معينة من تاريخ انقضاء العقوبة المحكوم بها إذا لم يصدر أثناء هذه المدة حكم بعقوبة جديدة، أما الثاني فيكتسب بحكم من القضاء بعد فحص حالة الطالب، ولكل من الطريقتين شروطه، وللمحكوم عليه أن يسترد اعتباره عن أي طريقتين، فقد يلجأ إلى الطريق القضائي فيجيب إلى طلبه، وقد يخفق عن أي الطريقتين، فقد يلجأ إلى الطريق القضائي فيجيب إلى طلبه، وقد يخفق لعدم تحقق القضاء من حسن سيره فيرد إليه اعتباره بحكم القانون متى مضت المدة المقررة قانوناً، وكذلك الشأن إذا لم يلجأ إلى الطريق القضائي أصلاً.

ولا نزاع في أن الطريق القضائي أدنى إلى تحقيق الهدف المقصود من الأخذ بنظام رد الاعتبار، فرد الاعتبار بطريقتيه يبنى على حسن السيرة، ولكن هذا يفترض أفتراساً لا يقبل اثبات عكسة في صورة رد الاعتبار بحكم القانون، في حين أنه في حالة رد الاعتبار القضائي لا بد من أن تقتنع المحكمة باستقامة الطالب والا رفضت الطلب. ومن ثم فإنه إذا كان الطريق القضائي لا يلقى

اعتراضاً من أحد فإن الطريق الآخر محل اعتراض الكثيرين، إذ أنه يسمح لشخص حياته غير شريفة وسلوكه شائن باستعادة اعتباره مادام لم يرتكب جريمة معينة أو استطاع أخفاء ما ارتكب من الجرائم فاقلت من العقاب، وهذا ما دعي المؤتمر الدولي الثاني عشر للعقوبات إلى إصدار القرار الآتي: «لكي يتحقق الغرض من نظام رد الاعتبار يجب أن يكون أساسه فحص حالة الطالب، فلا يستعاد الاعتبار بناء على قواعد مجردة» (١).

والملاحظ أن المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد نظم أحكام رد الاعتبار بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ والذي جاء في عشرين مادة، وبمقتضاها يكون رد الاعتبار بحكم القانون وقد يكون بحكم قضائي .

أولاً : رد الاعتبار القانوني

ماهيته :

هو الذي يتحقق بقوة القانون وبمجرد توافر شروطه بغير طلب يقدمه المحكوم عليه أو صدور حكم به، وهو يقوم على قرينة حسن السلوك لمجرد مضي مدة من الزمن دون أن يصدر خلالها حكم بعقوبة معينة، ومن ثم فلا وجه لرفض رد الاعتبار القانوني إذا ثبت مضي هذه المدة دون صدور حكم بعقوبة جديدة، ولقد نص عليه القانون الاتحادي لرد الاعتبار بالمادتين ٢، ٣.

شروطه :

وفقاً لنص المادة الثانية فإن رد الاعتبار القانوني يتطلب شروطاً ثلاثة

هي:

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى : «شرح قانون العقوبات» - القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ٥٠٥ ص ٧٠٠.

١ - أن تكون العقوبة المحكوم بها قد نفذت أو عفى عنها أو سقطت بمضي المدة .

٢ - أن تضي مدة من الزمن على تنفيذ العقوبة المحكوم بها على الشخص أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة، وهذه المدة حددها المشرع بخمس سنوات أو ثلاث سنوات، فتكون خمس سنوات إذا كانت العقوبة المحكوم بها هي عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة ولكن اعتبر المحكوم عليه عائداً، أو كانت عقوبته قد سقطت بمضي المدة (١)، وتكون ثلاث سنوات في غير الحالتين السابقتين، أي إذا كان محكوماً عليه بعقوبة جنحة (٢)، ولم يعتبر المحكوم عليه عائداً وكانت عقوبته قد نفذت أو عفى عنها.

٣ - ألا يكون قد صدر ضد المحكوم عليه في خلال تلك المدة الزمنية - السالف بيانها - حكم بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ بصحيفة الحالة

(١) فإذا كانت عقوبة الغرامة المقضي بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه إلا في حدود القدر الذي يجوز فيه التنفيذ بطريق الإكراه البدني، وهو مالا يجاوز ستة أشهر عملاً بنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، فلا تبرا نتمته إلا باعتبار مائة درهم عن كل يوم طبقاً لحكم المادة ٣١٤ من القانون المذكور، وكان باقي مبلغ الغرامة المحكوم به والذي لم تبرا منه نمة المحكوم عليه قد سقط بمضي المدة المسقطه للعقوبة في الجنب وهي خمس سنين من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التنفيذ التي اتخذت في مواجهته عملاً بحكم المادتين ٣١٥ و ١٦٥ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، وكانت المدة اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملاً بحكم البند «ثانياً» من المادة الثانية من قانون رد الاعتبار، فإن الطالب لا يرد إليه اعتباره بحكم القانون بمضي ثلاث سنوات على تنفيذ الغرامة وإنما بعد خمس سنوات.

انظر في هذا المعنى :

نقض مصري ٥ يونيو ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٢ ص ٤٦١.

(٢) ولو كانت الجريمة جنائية خفضت عقوبتها إلى عقوبة الجنب القيام سبب من أسباب التخفيف.

الجنائية(١)، ويعتبر المشرع عدم صدور مثل هذا الحكم في خلال المدة السابقة قريئة قاطعة على حسن سلوك المحكوم عليه وجدارته بأن يرد إليه الاعتبار، ومن ثم فإن مجرد الاتهام الذي لم يعقبه حكم خلال المدة المحددة لا يكفي للحرمان من رد الاعتبار القانوني(٢).

ويلاحظ أنه إذا تعددت أحكام الأدانة ضد المحكوم عليه فلا يرد إليه الاعتبار إلا إذا تحققت بالنسبة لكل حكم على حده الشروط السابقة، على أن يراعى في حساب المدة أسنادها إلى أحدث الأحكام والمادة ٣ من قانون رد الاعتبار.

ثانيا - رد الاعتبار القضائي

ماهيته :

هو الذي يتحقق بحكم من القضاء بعد فحص حالة الطالب، وهو يفترض سلطة القضاء التقديرية في تحديد مدى جدارة المحكوم عليه بأن يرد اعتباره إليه، ويعني ذلك أن له رفض طلبه برد اعتباره.

من يجوز رد اعتباره :

يجوز رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف

(١) وفقا لنص المادة ١٨ من قانون رد الاعتبار ولا تعتبر الأحكام الصادرة في الجرائم التالية سوابق يقتضي معها طلب رد الاعتبار

- ١ - الجرائم التي تنص القوانين الخاصة بها على عدم اعتبارها من السوابق الجرمية.
- ٢ - الجرائم التي تكون عقوبتها المقررة في القانون أو العقوبة المحكوم بها تعزيراً غير مقيدة للحرية مالم تكن الجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
- ٣ - جرائم الأحداث.

(٢) أنظر في هذا المعنى :

نقض مصري ١١ مارس ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٨ من ٢١٥.

أو الأمانة. (المادة ٥ «أولاً» من قانون رد الاعتبار)، والملاحظ أن النص قد أورد قيدا على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو العقوبة المحكوم بها، إذ تتطلب أن تكون الجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وفيما عدا هذا فقد جاء النص مطلقا من كل قيد فسواء أكانت العقوبة المحكوم بها مالية أو مقيدة للحرية أم غير ذلك، وسواء ترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أو لم يترتب عليها شيء من ذلك، فالنص يشملها جميعا ولا يفرق بين نوع وآخر منها(١).

شروط رد الاعتبار :

يجب لرد الاعتبار :

أولاً : أن تكون العقوبة المحكوم بها قد نفذت تنفيذاً كاملاً أو صدر عنها عفواً أو سقطت بمضي المدة (المادة ٥ «أولاً» من قانون رد الاعتبار)، أما عن تنفيذ العقوبة فيجب أن يكون كاملاً باستيفاء المدة المحكوم بها أو بدفع الغرامة بتمامها، ويقوم العفو عن العقوبة أو سقوطها بمضي المدة مقام تنفيذها حكماً.

ثانياً : أن تكون قد مضت من تاريخ انتهاء التنفيذ أو صدور العفو مدة سنتين إذا كانت العقوبة جنائية، أو سنة واحدة إذا كانت عقوبة جنحة. وتضاعف هذه المدة في حالتها الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضي المدة (المادة ٥ «ثانياً» من قانون رد الاعتبار). وإذا كانت العقوبة قد قضى معها بتدبير فتبدأ المدة من اليوم الذي ينتهي فيه التدبير أو يسقط فيه بمضي المدة، وإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط، فلا تبدأ المدة إلا من التاريخ الذي يصبح فيه الإفراج تحت شرط نهائياً. أما إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة، فتبدأ المدة من تاريخ صدور الحكم «المادة ٦ من قانون رد الاعتبار»(٢).

(١) انظر في المعنى :

نقض مصري ٤ يناير ١٩٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج- ٢ ق ٢١٦ من ٤٢٢.

(٢) وبديهي أنه إذا انقضت المدة المطلوبة فإن على المحكمة أن تنتظر في الطلب، فيكون حكمها خاطئاً إذا رفضت الطلب تأسيساً على عدم مضي المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون.

نقض مصري ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٩ من ١٢٧٧.

ثالثاً : أن يوفي المحكوم عليه كل ما حكم عليه من التزامات مالية للدولة أو للأفراد ما لم تكن هذه الالتزامات قد انقضت أو اثبت المحكوم عليه انه في حالة لا يستطيع معها الوفاء. «المادة ٧ من قانون رد الاعتبار». وعلة هذا الشرط أن وفاء المحكوم عليه بهذه الالتزامات هو الذي يثبت ندمه على جريمته وتوافر ارادة الاندماج في المجتمع، ثم إن هذا الوفاء هو الذي يطفىء حقد من اصابهم ضرر جريمته، ويمهد لحياته معهم في سلام اجتماعي. وللمحكمة ان تتجاوز عن هذا الشرط إذا اثبت المحكوم عليه انه ليس بحال يستطيع معها الوفاء.

رابعاً : حسن سلوك المحكوم عليه، وقد تطلب الشارع هذا الشرط في المادة (١٢) من قانون رد الاعتبار التي علقت الحكم برد الاعتبار على تقدير المحكمة «أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه». ويخول هذا الشرط القضاء سلطة تقديرية لتقييم سلوك المحكوم عليه، والتحقق من مدى تحسنه، ومدى ما يثبته من جدارة بالحصول على رد الاعتبار.

تعدد الأحكام على طالب رد الاعتبار :

إذا صدرت ضد الطالب عدة أحكام فلا يحكم برد الاعتبار الا اذا تحققت الشروط السابقة بالنسبة إلى كل حكم منها، على أن يراعى في حساب المدة استنادها إلى احدث الأحكام. «المادة ٨ من قانون رد الاعتبار». فرد الاعتبار لا يتجزأ، وإذا قام مانع المدة من رد الاعتبار بالنسبة لحدث الأحكام فيجب الانتظار حتى يزول المانع، ولا يجوز للمحكمة ان تحكم برد اعتبار الطالب عن الأحكام الأخرى (١). وعلة هذه القاعدة ان رد الاعتبار يعني جدارة المحكوم

(١) ويلاحظ ان هذا ما يتبع ولو كان احدث الأحكام قد قضى بالمعقوبة مع وقف التنفيذ، فلا يكون طلب رد الاعتبار مقبولا الا اذا انقضت المدة التي تطلبها القانون. وانظر في هذا المعنى.

نقض مصري ١٤ نوفمبر ١٩٧١ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٥ ص ٦٤٣.

عليه باسترداد مكانه في المجتمع كمواطن شريف، وهذه الجدارة تقدر بالنظر الى شخصيته في مجموعها ككل لا يتجزأ.

إجراءات رد الاعتبار :

حددت هذه الإجراءات المادتين ٩ و ١٠ من القانون الاتحادي لرد الاعتبار. وتجمل في تقديم طلب رد الاعتبار بعريضه إلى النيابة العامة، ويجب أن يشتمل هذا الطلب على محل اقامة الطالب، والبيانات اللازمة لتعيين شخصيته وأن يبين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي اقام فيها منذ ذلك الحين، وتجري النيابة العامة تحقيقاً بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه، ومدة تلك الإقامة للوقوف على سلوكه ومصادر ارزاقه.. وبوجه عام تتقصى كل ما تراه لازماً من المعلومات، وتضم التحقيق إلى الطلب وترفعه إلى المحكمة خلال الشهر التالي لتقديمه بتقرير تدون فيه رأيها وتبين الأسباب التي بني عليها، ويرفق بالطلب.

١ - صورة الحكم الصادر على الطالب.

٢ - صحيفة الحالة الجنائية.

٣ - تقرير عن سلوكه خلال فترة التنفيذ.

٤ - تقرير عن أحواله من الشرطة في الأماكن التي اقام فيها بعد التنفيذ.

والمحكمة المختصة بالحكم برد الاعتبار هي محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه «المادة ٤ من قانون رد الاعتبار»، ويكون اعلان الطالب بالحضور أمامها قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل «الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون رد الاعتبار»، ويجوز لها عند نظر طلب رد الاعتبار سماع اقوال النيابة العامة والطالب، كما يجوز استيفاء كل ما تراه لازماً من المعلومات. «الفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون رد الاعتبار».

ومتى توافرت شروط رد الاعتبار تحكم المحكمة به اذا رأت أن سلوكه

الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه. «المادة ١٢ من قانون رد الاعتبار». وترسل النيابة العامة صورة من حكم رد الاعتبار إلى المحاكم التي صدر منها الحكم بالعقوبة أو التدبير التأشيري به على هوامشه، وتأمر بأن يؤشر به في السجلات المعدة لهذا الغرض. «المادة ١٣ من قانون رد الاعتبار».

ولذا رفضت المحكمة طلب رد الاعتبار لعدم توافر شروطه، جازت إعادة تقديمه إذا توافرت الشروط التي كانت منتفية، ولكن الشارع يضع تحفظاً على ذلك، فإذا كان رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع إلى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي ستة أشهر، «المادة ١٤ من قانون رد الاعتبار»، وعلة ذلك أنه إذا ثبت سوء سلوك المحكوم عليه فلا بد أن تنقضي فترة من الوقت تكفي للتحقق من تحسن سلوكه.

قابلية الحكم بـرد الاعتبار للألغاء :

نصت المادة (١٥) من القانون الاتحادي لرد الاعتبار على أنه «يجوز إلغاء الحكم الصادر بـرد الاعتبار إذا ظهر أن المحكوم عليه قد صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها أو إذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله، ويصدر الحكم في هذه الحالة من المحكمة التي حكمت بـرد الاعتبار بناء على طلب النيابة العامة». وقد حدد الشارع في هذا النص سببين لإلغاء الحكم بـرد الاعتبار : أولاً : هو ثبوت أن المحكوم عليه قد صدرت ضده أحكام أخرى غير الحكم الذي رد اعتباره بالنسبة له دون أن تكون المحكمة التي قضت بـرد الاعتبار قد علمت به وقت أن أصدرت حكمها بـرد الاعتبار. أما الثاني - فهو صدور حكم بعد رد الاعتبار من أجل جريمة ارتكبها المحكوم عليه قبل أن يرد إليه اعتباره . ويكون إلغاء رد الاعتبار بحكم من ذات المحكمة التي قضت بـرد الاعتبار وذلك بناء على طلب تقدمه النيابة العامة دون أن يقيد بها القانون فيه بأجل ما. ولكن إلغاء رد الاعتبار لأحد السببين المذكورين جوازي للمحكمة فيمكن لها إذن أن ترفض إلغاءه .

جواز تكرار الحكم برد الاعتبار :

يفهم من نصوص القانون الاتحادي لرد الاعتبار أنه يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه أكثر من مرة، بمعنى أنه إذا رد اعتبار المحكوم عليه ثم صدر عليه بعد ذلك حكم آخر فإنه يجوز أن يرد إليه اعتباره بالنسبة لهذا الحكم الأخير إذا توافرت شروط رد الاعتبار على النحو السابق بيانه، ونحن نعتقد بأنه كان يتعين على المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة أن يحدو حدو المشرع المصري - الذي نقل عنه غالبية نصوص رد الاعتبار - الذي نص صراحة في المادة (٥٤٧) من قانون الاجراءات الجنائية على أنه «لايجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه إلا مرة واحدة، بمعنى أنه إذا رد اعتبار المحكوم عليه ثم صدر عليه بعد ذلك حكم آخر فلايجوز أن يرد إليه اعتباره بالنسبة لهذا الحكم الأخير، وعلّة اعتقادنا هذا أنه إذا ادين المحكوم عليه بعد أن رد إليه اعتباره فقد أثبت بذلك - على وجه نهائي - أنه غير جدير بالمزايا التي ينطوي عليها هذا النظام، ولا داعي لتكرار التسامح من جانب المجتمع إزاء شخص يكرر الاعتداء على حقوق المجتمع، فاعادة الاعتبار لم توضع للمجرمين الصائتين، ويلاحظ أن رأينا هذا، مقصوراً على رد الاعتبار القضائي، أما رد الاعتبار بحكم القانون فيجوز أن يحصل أكثر من مرة. لأنه يقع بقوة القانون متى توافرت شروطه.

ثالثاً - آثار رد الاعتبار

حددت هذه الآثار المادة (١٦) من قانون رد الاعتبار في قولها «يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية، وقد اضافت إلى ذلك المادة (١٧) من ذات القانون أنه «لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم على الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات». وهذه الآثار تترتب على رد الاعتبار بنوعية القانوني والقضائي، ويمكن اجمال هذه الآثار على الوجه الآتي :

١ - من الناحية الجنائية :

إزالة حكم الادانة ذاته - وإزالة آثاره تبعاً لذلك - بالنسبة للمستقبل، أي يعتبر المحكوم عليه بدءاً من تاريخ حصوله على رد اعتباره في مركز شخص لم يجرم ولم يدين ولم يحكم عليه بعقوبة، ويترتب على زوال الحكم بالادانة أنه إذا ارتكب المحكوم عليه جريمة تالية فلا يعتبر عائداً، وواضح أن الحكم برد الاعتبار لا يؤثر فيما أصاب المحكوم عليه في الماضي من فقد الحقوق والمزايا ومن آثار معينة، إذ يظل كل ذلك قائماً، فإذا كان موظفاً عاماً وعزل من وظيفته بسبب الحكم عليه، فإن رد اعتباره لا يعيده إلى وظيفته بقوة القانون، ولكنه يكون صالحاً لتقلد الوظيفة بقرار جديد، وهو أمر متروك لجهة الإدارة(١).

٢ - من الناحية المدنية :

لا يمس رد الاعتبار بحقوق الغير، فهو لا يحرم المضررين من الجريمة من حقوقهم في الحصول على التعويضات، ذلك أن رد الاعتبار نظام جنائي، فلا مساس له بالأثار غير الجنائية للجريمة .

(١) وهذا يعني أنه لا يترتب على رد الاعتبار محو الجريمة في ذاتها، لأن ما حدث قد أضحي من الواقع لا يمحى، فإن أمكن أن تزول آثاره فعلاً أو قانوناً فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه، وبناء عليه فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن رد الاعتبار لا يكسب من شمله حقاً خالصاً في القيد بجدول المحامين، فقد استوجب قانون المحاماة فيمن يقيد اسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة حائزاً بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة، ولا يلزم لتخلف هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم، فإذا قررت لجنة القيد رفض قيد الطالب استناداً إلى ما تبينته من ماضيه فإنها تكون قد استعملت سلطاتها في التقدير ولا يكون هناك محل للطعن في قرارها،

نقض مصري - الدائرة الجنائية - نقابات - في ٢٣ يناير ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ ق ١ ص ٩ .

الباب الثاني

التدابير غير العقابية

كلمة عامة :

التدابير غير العقابية يقصد بها كل ما أوحى به علم الإجرام والتفكير العلمي في المجال الجنائي بوجه عام من أساليب في المعاملة الجنائية تحل محل العقوبات بالمعنى النيوكلاسي المعروف، أي معنى الأذى أو الألم المتناسب مع مقدار جسامة الجريمة، ودرجة مسئولية المجرم، فالتدابير غير العقابية وفقا لهذا المعنى هي إذن إجراءات إيجابية تصدر بها أحكام القضاء الجنائي، ويخضع بمقتضاها المجرم لمعاملة جنائية تختلف جوهريا عن المعاملة التي يلقاها تنفيذاً للعقوبات .

وقد استحدث قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ نظاماً للتدابير غير العقابية وأفرد لها البابين السابع والثامن من الكتاب الأول من هذا القانون المواد من ١٠٩ إلى ١٤٢.

خطة الدراسة :

رأينا أن نبدأ دراستنا للتدابير غير العقابية بعرض موجز للمبادئ الأساسية التي تحكم هذه التدابير بوجه عام، ثم نتبع ذلك بعرض لأنواع التدابير غير العقابية كما أوردها المشرع الاتحادي في قانون العقوبات، وسنفرد لكل من هذين الموضوعين فصلا مستقلا .

الفصل الأول

مبادئ التدابير غير العقابية بوجه عام

تقسيم :

يقتضي الألام بمبادئ التدابير غير العقابية بيان نشأة فكرة التدابير وتطورها، ووظائف التدابير وخصائصها، وأنواعها، وأخيراً الشرط العامة لتوقيعها، وقد رأينا أن نخصص لكل موضوع من هذه الموضوعات مطلباً على حدة.

المطلب الأول

نشأة فكرة التدابير وتطورها

على الرغم من التطور الذي لحق بأنواع العقوبات وأسلوب تنفيذها ومحاولة تطويعها، للتلائم مع شخصية المحكوم عليه حتى تؤتي ثمارها في إصلاح حالة وإعادة تأهيله، إلا أنها عجزت في مواضع متعددة عن أداء وظيفتها الاجتماعية في حماية المجتمع والدفاع عنه ضد الخطورة الإجرامية .

فمثلاً هي ضعيفة الأثر مع طائفة المجرمين المعتادين الذين يحترفون ارتكاب أصناف من الجرائم، لا تكفي العقوبات المقررة لها لردعهم، وهي لا توقع أصلاً على المجرمين المجانين أو الصغار حتى سن معينة لامتناع مسؤوليتهم بسبب عدم أهليتهم جنائياً، وهي أخيراً توقع مخففة - تطبيقاً لنظام الأعذار أو الظروف المخففة - على الأحداث الذين بلغوا من العمر سن معين على أساس أن مسؤوليتهم جزئية .

من أجل هذا كان من الضروري البحث عن نظام يحل مكانها في هذه المواضع أو يقف إلى جانبها ليسد العجز الذي أصابها، ومن هنا ظهرت فكرة التدابير كجزء لا يتجزأ من النظرية العلمية للقانون الجنائي كما صورتها المدرسة الوضعية، فهي التي أرست أسسها، ورسمت معالمها، وحددت عناصرها وأحكامها.

ويمكن القول بأن تأصيل المدرسة الوضعية لنظرية التدابير على أساس منهج علمي هو النتيجة المنطقية لأنكار هذه المدرسة لفكرة الاختيار والخطأ والجزاء أو العقاب، أي فكرة العدالة بكل عناصرها، وأخذها بمبدأ المسؤولية الاجتماعية القائمة على أساس الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم، هذا بالإضافة إلى ما أثبتته التجربة عن عجز نظام العقوبات عن تحقيق الغاية النفعية الوحيدة للقانون الجنائي، وهي حماية المجتمع والدفاع عنه ضد الخطورة الإجرامية، على ما سلف لنا قوله، ويلاحظ أن أقطاب المدرسة الوضعية قد اصطالحوا على تسمية هذه التدابير «تدابير الأمن» وكانت الغاية منها - كما يوحى اسمها - تحقيق الأمن الاجتماعي من الخطرين عليه بصفة واقعية وحاسمة، وفي ضوء هذا الفهم كانت «تدابير الأمن» لا تقتصر على التدابير التي تحل محل العقوبات، أي الخاصة بمن أجزموا بالفعل ويراد درء خطرهم في المستقبل، بل كانت تضم «التدابير الوقائية»، أي التي تتخذ ضد الأشخاص الذين تنبئ «حالتهم الخطرة» عن احتمال أقدامهم على الإجرام، كما في حالة المجانين، والمتشردين، ومدمني المسكرات والمخدرات، وبالجمله كل الخطرين على أمن المجتمع .

ثم جاءت مدرسة «التخير» في أعقاب المدرسة الوضعية وأضفت على تدابير الأمن طابعا أنسانيا، وأختصت بها الحالات التي تحتاج إلى العلاج، أو الإصلاح والتأهيل، بغض النظر عن فكرة المسؤولية الجنائية، إلى أن قامت «ثورة الدفاع الاجتماعي» التي قادها الفقيه الإيطالي «فيليبو جراماتيك» ونادت بإلغاء فكرة العقوبة تماما، وإحلال تدابير الدفاع الاجتماعي الإنسانية محلها،

وهي عبارة عن اجراءات ذات طبيعة علاجية تنفذ في أي مكان عدا السجن على أن تتلاءم هذه الاجراءات مع كل فرد تبعاً لمقتضيات شخصيته ومدى خطورته على المجتمع، ويستوي في فرض هذه الإجراءات أن يرتكب الشخص فعلاً ينم عن انحراف اجتماعي أو كان من المحتمل أن يرتكبه، ثم جاء المستشار «مارك أنسل» بما أسماه «الدفاع الاجتماعي الجديد»، وهي محاولة جديدة للتوفيق بين ذلك الاتجاه المتطرف الذي يدعو إليه «جراماتيكا» وبين القانون الجنائي النيوكلاسي إذ أبقت حركة الدفاع الجديدة على فكرة الجزاء الجنائي، إلا أنها اعتبرت هذا الجزاء عملاً اجتماعياً يهدف إلى حماية المجتمع من الأجرام، وتتحقق هذه الحماية باتخاذ التدابير الاجتماعية الوقائية والعلاجية والتربوية والمناسبة للشخص الجاني بما يحول دون ارتكابه جريمة أخرى في المستقبل، كما أن هذه الحركة ترى أن العقوبة بمعناها التقليدي (كوسيلة للتكفير عن الذنب) قد تكون مفيدة وضرورية في حالات معينة.

ولكن الأمر الملحوظ أن حركة الدفاع الاجتماعي قد تخبطت في استخدامهما لمصطلح «تدابير الأمن» إذ ذهبت إلى إطلاقه على كل ما ليس من قبيل العقوبات بالمعنى الدقيق، ومصدر الخلط عند أصحاب هذه الحركة - التي استهدفت أحداث الزواج بين العقوبات والتدابير - هو عدم التمييز بين نظرية المسؤولية الجنائية التقليدية حيث يعامل المجرم بالعقوبات، أصلية كانت أو فرعية - وهذه الأخيرة ما نسميه «التدابير الجنائية» - وبين نظرية الخطورة الجنائية، حيث يعامل من يتصف بهذه الحالة بتدابير الأمن الوضعية التي نسميها في المصطلح الحديث «تدابير الدفاع الاجتماعي» .

« من أجل هذا - وحتى نتجنب كل خلط - فقد اخترنا عبارة «التدابير العقابية» للدلالة على كل التدابير التي أصبحت عملاً متداولة في كل التشريعات الجنائية المعاصرة - ومنها التشريع العقابي لدولة الإمارات العربية المتحدة - جنباً إلى جنب مع العقوبات بمعناها التقليدي، والتي يميزها بالذات أن وظيفتها ليست الإيلاء، أي أنها ليست جزائية أو انتقامية، ولكننا نميز بعد ذلك بين

«تدابير الدفاع الاجتماعي» وهي التي تحل محل العقوبات، ولا تجتمع معها أبداً لأنها مقصورة على حالات الخطورة، و«التدابير الجنائية» التي هي مدرجة بالفعل منذ زمن بعيد في ضمن العقوبات الفرعية (التبعية والتكميلية)، لأنها في حقيقتها ذات صبغة عقابية وأن كانت وقائية أو احترازية في الوقت ذاته، والتي تقبل بهذه الصفة أن تضاف إلى العقوبات بالمعنى الصحيح وهي التي يقال لها «العقوبات الأصلية» (١).

المطلب الثاني

وظائف التدابير وخصائصها

أولاً - وظائف التدابير :

تنحصر وظائف التدابير في وظيفة واحدة نفعية بحتة هي تحقيق الردع الخاص، أي تأهيل المحكوم عليه وإصلاحه على نحو يكفل استئصال الخطورة الإجرامية الكامنة فيه، فالتدبير يهدف إلى التهذيب والتأهيل لا إلى الإيلاء، وهو بذلك لا يهدف إلى تحقيق العدالة كالعقوبة، أي لا يسعى إلى أرضاء شعور العدالة الذي أهدرته الجريمة المرتكبة، كما لا يستهدف تحقيق اعتبارات الردع العام، أي أضرار الكافة وتحذيرهم من عاقبة سلوك طريق الإجرام.

وعلى هذا الأساس تشترك العقوبة مع التدبير في تحقيق غرض الردع الخاص، أي إخضاع المجرم لمجموعة من الأساليب الإصلاحية والعلاجية والتهذيبية من أجل تأهيله باستئصال مصادر الخطورة الكامنة في نفسه مما يتيح له بعد انقضاء التدبير أن يسلك في المجتمع السلوك المتفق وأحكام القانون، فالتأهيل أذن يحتل في تنفيذ التدبير نفس الأهمية التي يحتلها في تنفيذ العقوبة، ولا غرابة في ذلك، فأن لكل من نوعي رد الفعل الجنائي غاية أو وظيفة نفعية

(١) الأستاذ الدكتور علي راشد : النظرية العامة - المرجع السابق الإشارة إليه - ص ٦٧١ وما بعدها .

مشتركة هي الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة عن طريق العزل أو الإصلاح والتقويم ما أمكن ذلك، غير أن للعقوبة وظيفة أخلاقية تهدف إلى تحقيق معنى العدالة، ولهذا تنطوي العقوبة على معنى الألم، في حين أن وظيفة التدبير - في أصل مفهومه - وحيدة، هي الوظيفة النفعية عن طريق المنع الخاص، أي منع المجرم من العودة إلى الجريمة مرة أخرى، ويتوسل التدبير بوسائل ثلاثة لتحقيق وظيفته هي: العلاج والتهديب، والتأهيل، والأبعاد.

١ - العلاج والتهديب :

وهو الهدف الأساسي من التدابير، ويتحقق ذلك بإيداع المجرم في المكان المخصص لعلاج، كإيداع مدمني المخدرات أو المسكرات في مصحة علاجية، وإيداع الأحداث المنحرفين في إحدى دور الإصلاح والرعاية، وإيداع المجرمين المحترفين والمتعادين على الإجرام في مؤسسة للعمل أو في مستعمرة زراعية وذلك للقضاء على العوامل والأسباب التي تقف وراء خطورتهم الإجرامية .

٢ - التأهيل :

يعني عقد المصالحة بين الفرد المجرم والمجتمع، وذلك بتهديبه إذا كان منحرفاً، وعلاجه أن كان مريضاً، وتعليمه حرفة، إذا كان عاطلاً، كل ذلك سعياً وراء القضاء على عوامل وأسباب خطورته الإجرامية، وقطع الصلة بينه وبين عوامل الإجرام، فيخرج بعد انتهاء التدبير متوافقاً مع المجتمع، مجرداً من خطورته الإجرامية .

٣ - الأبعاد :

وهو إجراء مكاني، ويكون ذلك بأبعاد المجرم عن مواطن الخطورة أو أسبابها، مثال ذلك أبعاد المجرم عن الإقامة في موطن معين، أو التردد على أماكن معينة، كأبعاد مدمني المسكرات عن التردد على الحانات، وأبعاد الأجنبي عن البلاد (١).

(١) الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام : العقوبة والتدابير الاحترازية - المجلة الجنائية القومية - العدد الأول مارس ١٩٦٨، ص ١٩.

ثانياً - خصائص التدابير :

سبق لنا أن ذكرنا بأن للتدابير - في أصل مفهومها - وظيفة وحيدة هي الوظيفة النفعية عن طريق المنع الخاص، أي مواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم بغية تخليصه منها حتى لا يعود إلى سلوك طريق الجريمة مرة أخرى، وأن الوسيلة التي تتذرع بها التدابير لأدراك هذا الغرض عبارة عن مجموعة من الأساليب العلاجية والتهذيبية والإصلاحية تقود إلى تأهيل المجرم بالقضاء على مصادر الخطورة في شخصيته، ويتفرع على هذه الوظيفة النفعية الوحيدة بضع نتائج تعتبر من خصائص التدابير لا تشاركها فيها العقوبات التقليدية، فهي في سبيل أداء تلك الوظيفة الوحيدة - وبإستثناء بعض التدابير الجنائية ذات الصبغة العقابية - لا بد لها من التحلل من بعض ما تخضع له العقوبات عادة من قواعد وأوضاع مصدرها، الوظيفة الأخلاقية، ومن أهم الخصائص التي تفرّد بها التدابير غير العقابية .

١ - إن الأصل فيها - عندما تتضمن الحجز أو الأيداع أو الاعتقال - أن تكون غير محددة المدة، ذلك أن وظيفتها هي علاج الجاني وتأهيله اجتماعياً، ومن ثم كان من الصعب على القاضي وهو يصدر حكمه بها أن يحدد سلفاً المدة اللازمة لأصلاح المجرم أو علاجه، وعدم التحديد مفهوم كذلك بدهاء في حالة ما إذا كان الغرض من التدابير هو العزل أو الأبعاد. ولذلك فإن بعض التشريعات تكتفي بوضع حد أدنى للتدبير، وتترك الحد الأقصى مفتوحاً لأرتباطه أساساً بإزالة الخطورة الكامنة في نفس المجرم، فإذا زالت هذه الخطورة انتهى التدبير بزوالها، غير أن أغفال وضع حد أقصى للتدبير وخاصة السالب الحرية يتعارض صراحة مع مبدأ الشرعية، مع ما يمكن أن يصاحب ذلك من تعسف وتحكم، لذلك يجب عرض أمر الخاضع للتدبير على السلطة القضائية في فترات دورية لتقرير - على ضوء تقارير الخبراء والمختصين من المؤسسة العلاجية - إنهاء التدبير أو الإبقاء عليه لمدة أخرى، وقد فطن المشرع الاتحادي إلى ذلك فنص في الفقرة الثالثة من المادة (١٢٧) من قانون العقوبات على أنه «إذا حكم

بالإيداع في مأوى علاجي وجب أن تعرض على المحكمة المختصة تقارير الأطباء عن حالة المحكوم عليه في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على ستة أشهر، وللمحكمة بعد أخذ رأي النيابة العامة أن تأمر بإخلاء سبيله إذا تبين أن حالته تسمح بذلك»، كما نص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٣٨) من ذات القانون على أنه «في الأحوال التي يقرر فيها القانون الإيداع في إحدى مؤسسات العمل تحكم المحكمة بذلك دون أن تحدد مدة الإيداع في حكمها، وعلى القائمين بإدارة المؤسسة أن يرفعوا إلى المحكمة المختصة عن طريق النيابة العامة تقارير دورية عن حالة المحكوم عليه في فترات دورية لا تزيد كل منها على ستة أشهر، وللمحكمة بعد أخذ رأي النيابة العامة أن تأمر بإخلاء سبيله إذا تبين لها صلاح حاله».

٢ - من المعلوم أن من نتائج مبدأ الشرعية أن العقوبة المقررة بقاعدة جنائية جديدة لا تسري على الماضي إلا إذا كانت في صالح المتهم، ولذلك لا تسري على الماضي العقوبات المستحدثة لأفعال كانت في الأصل مباحة، وكذلك العقوبات المشددة لأفعال كانت من قبل معاقب عليها، أما بالنسبة للتدابير فإن القوانين الحديثة تتجه إلى استثنائها من قاعدة عدم رجعية الأثر، إذ تخضع للقانون المعمول به وقت النطق بها، ولو لم يكن نافذاً لحظة ارتكاب الفعل الذي اقتضى إنزالها. على أساس أن التدابير المقررة لصالح المتهم، كما أن التدابير جائزة التطبيق قبل المحاكمة أي في خلال فترة التحقيق الابتدائي، وأنها واجبة التنفيذ مباشرة بمجرد الحكم بها دون اعتبار لقاعدة وقف تنفيذ الحكم بسبب الطعن فيه، وذلك على أساس أن حماية المجتمع من الخطرين أو الرغبة في علاج المرضي أو تقويم المعتادين، كل ذلك لا يسمح بالتردد أو التمهل في تنفيذ الحكم الصادر بالتدابير العازلة أو العلاجية أو التقييمية بحسب الأحوال.

٣ - نظراً لأن العفو يرجع لأسباب تتعلق بسياسة العقاب وتناسي الجريمة، فإن هذه المعاني لا تقوم في شأن الحالة الخطرة للجاني، لذلك فإن العفو لا يؤثر بصفة أصلية على وجوب اتخاذ التدابير، كما لا وجه ل إيقاف

تنفيذها، لأنه طالما كانت الخطورة ثابتة إلى الحد الذي استوجب النطق بها في الحكم، فلا وجه لعدم تنفيذ التدبير الذي يواجهها(١).

٤ - لما كانت التدابير لا تنطوي على إيلام مقصود، حيث أن غايتها هي علاج الحالة الخطرة للجاني، فأنها لا تعد سابقة في العود الذي تهدف أحكامه إلى زيادة إيلام الشخص الذي لم يرتدع بالعقوبة السابقة توقيفها عليها.

٥ - كما أن القواعد المعمول بها لسقوط العقوبة بالتقادم غير معمول بها بالنسبة للتدابير، لأنه من المحتمل أن تكون حالة الجاني الخطرة قائمة على الرغم من مضي مدة التقادم المقررة لسقوط العقوبة، مما يستلزم معه اتخاذ التدابير لعلاج تلك الحالة الخطرة .

٦ - وأخيراً فإن التدابير لا يجوز التذرع بظروف مخففة لعدم النطق بها، ويعلل ذلك بوجوب توقيف كل التدابير الذي تتطلبه خطورة الجاني.

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الخصائص المميزة للتدابير تتمشى مع فكرة الدفاع الاجتماعي بالاحتراز أو الإصلاح والتقويم أو العلاج .

(١) ولذلك فقد نصت المادة (١٣١) من قانون العقوبات الاتحادي على أنه «لا يجوز الأمر بوقف تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا الباب»، يقصد باب التدابير الجنائية، كما تنص المادة (١٤٢) من نفس القانون على أنه «لا يجوز الأمر بوقف تنفيذ تدابير الدفاع الاجتماعي».

المطلب الثالث

أنواع التدابير غير العقابية (١)

في ضوء ما سبق بيانه يمكن - في تشريعاتنا المعاصرة - أن نميز بين ثلاثة أنواع من تلك التدابير على النحو التالي :

أولاً - التدابير الوقائية الصرف أو «الاحترازية» :

وهي تضم التدابير التي تواجه الحالات الخطرة السابقة على أي أجراء فعلي، أي التدابير الخاصة بأمثال حالات الجنون أو الاختلال العقلي أو النفسي الجسيم الذي يخشى منه على سلامة الشخص ذاته أو سلامة الغير (المادة ١٣٥ من قانون العقوبات الاتحادي)، وكذلك حالات التشرد والاشتباه والادمان على المواد المخدرة، ويدخل في ذلك - بحسب الأحوال - الأيداع في مأوى علاجي، والوضع تحت المراقبة، والأيداع في إحدى مؤسسات العمل، والالزام بالإقامة في الوطن الأصلي.

ثانياً - التدابير الجنائية :

وهي تضم بعض مازال يوصف في بعض التشريعات الجنائية بالعقوبات التبعية أو التكميلية، مثل مراقبة الشرطة، والمصادرة، والغلق، والأزالة، وهذه كلها - كما ذكرنا - تدابير عقابية في الأصل، غير أنها تؤدي في ذات الوقت وظيفة احترازية مما سوغ إلحاقها بالتدابير غير العقابية، على أن من هذه التدابير ما قد يتجرد من أي مغزى عقابي، مثل مجرد الإلزام بالعمل دون تقييد الحرية، أو منع الإقامة في مكان معين، أو حظر ارتياد بعض المحال العامة.

وقد نص قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على

(١) الأستاذ الدكتور علي راشد : النظرية العامة - المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٦٧٦ ومابعدها.

«التدابير الجنائية»، في الباب السابع من الكتاب الأول منه المواد من ١٠٩ إلى ١٣٢، والملاحظ أنه ميز فيها بين ثلاث مجموعات : الأولى - تدابير مقيدة للحرية : ويدخل فيها حظر ارتياد بعض المحال العامة، ومنع الإقامة في مكان معين، والمراقبة، والالزام بالعمل، والابعاد عن الدولة (بالنسبة للأجانب بطبيعة الحال). والثانية - تدابير سالبة للحقوق : ويدخل فيها أسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الغائب، وحظر ممارسة عمل معين، وسحب ترخيص القيادة . والثالثة - تدابير مادية : وتضم إغلاق المحل، وعلى ذلك تنص المادة (١٠٩) من قانون العقوبات الاتحادي بقولها أن «التدابير الجنائية أما مقيدة للحرية أو سالبة للحقوق أو مادية» .

والملاحظ أن الأمر الجامع بين هذه التدابير جميعها هو أنها لا توقع إلا بمناسبة ارتكاب جريمة، وتأكيداً لذلك فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢٩ من قانون العقوبات الاتحادي على أنه «لا يجوز أن توقع التدابير المنصوص عليها في هذا الباب - التدابير الجنائية - على شخص دون أن يثبت ارتكابه لفعل يعده القانون جريمة وكانت حالته تستدعي تطبيق هذا الإجراء حفاظاً على سلامة المجتمع» كما يلاحظ أن كثيراً من هذه التدابير - وبخاصة السالبة للحقوق والمادية - مقصور في الأغلب الأعم على مجال «الجرائم القانونية» وبخاصة التنظيمية على ما سيرد تفصيله فيما بعد .

ثالثاً - تدابير الدفاع الاجتماعي :

وهي التدابير غير العقابية بالمعنى الدقيق، والأصل إنها خاصة بمرتكبي الجرائم، وهم تحت تأثير حالة جنون أو عاهة في العقل أو مرض نفسي، أقدمهم القدرة على التحكم في تصرفاتهم بصفة مطلقة، وتضم كذلك التدابير الخاصة بمعقادي الإجرام، وقد نص قانون العقوبات الاتحادي على حالات الدفاع الاجتماعي والتدابير التي تتخذ حيالها في الباب الثامن من الكتاب الأول منه في المواد من ١٣٢ إلى ١٤٢ على ما سيرد تفصيله فيما بعد .

المطلب الرابع

الشروط العامة لتوقيع التدابير غير العقابية التي تواجه الجرائم

تعهد :

لكل تدبير على حدة شروطه التي تستخلص من نوع ودرجة الخطورة الإجرامية التي يراد له أن يواجهها، وتختلف التدابير فيما بينها من هذه الوجهة، ولكن ثمة شرطين يشوران عند البحث في جميع التدابير غير العقابية التي تواجه الجرائم، ولذلك كان دراستهما جزءاً من دراسة الأسس العامة للتدابير غير العقابية، وهذان الشرطان هما: ارتكاب جريمة سابقة، وتوافر الخطورة الإجرامية، ونفصل هذين الشرطين تباعاً :

الشرط الأول - ارتكاب جريمة سابقة :

يتجه الرأي الغالب في الفقه إلى اشتراط ارتكاب المتهم جريمة سابقة حتى يمكن أنزال التدبير عليه، ويعتبر هذا الرأي رفضاً لفكرة المجرم بالميلاد - التي قال بها لومبروزو - والتي تذهب إلى أنزال التدبير على من لم يقدم على ارتكاب جريمة طالما أن حالته تفصح عن خطورة معينة، وأهم حجة يستند إليها أصحاب اشتراط الجريمة السابقة هي الحرص على حماية الحريات الفردية، إذ أن أنزال التدبير بشخص لمجرد خطورته يعد مساساً بحريته الفردية، بالإضافة إلى ذلك فإن التدابير هي إحدى صور الجزاء الجنائي التي تستمد شرعيتها من مبدأ القانونية الجنائية الذي يقضي بتحديد الجرائم التي توقع من أجلها التدابير، كما أن عدم اشتراط تلك الجريمة سوف يوقعنا في مآهات يصعب الخروج منها، حيث يغدو محض تحكم من جانب الإدارة يعصف بتلك الحريات الفردية ويتيح المجال للقول بمسميات عديدة تنطوي على تحكم واضح مثل

«شبه الجريمة» وظل الجريمة، والسلوك المنحرف، وغيرها(١). ومع ذلك لم يخل هذا الرأي من النقد من ناحيتين :

الأولى : أن الخطورة الإجرامية هي التي يتجه التدبير إلى مواجهتها، فإذا ثبت بالفعل توافرها وجب مواجهتها بتطبيق التدبير دون أنتظار لارتكاب جريمة تؤدي إلى الاعتداء على النظام الاجتماعي أو المساس بالمصلحة التي يحميها. أما الناحية الثانية : فإن اشتراط سبق ارتكاب جريمة قد يوحي في الظاهر بأن هذا التدبير هو جزاء الجريمة وهذا يتناقض مع طبيعة التدابير التي لا تتجه إلى ماضي من توقع عليه، وإنما تنصرف إلى مستقبله فحسب .

ومع ذلك فأنا نرى صواب الرأي الذي يشترط سبق ارتكاب جريمة قبل انزال التدبير حفاظا على حريات الأفراد وحقوقهم، وتجنبنا لعسف واستبداد السلطات العامة في توقيع التدابير، هذا فضلا عن أن هذا الشرط يعد أهم قرينة على توافر الخطورة الإجرامية إذ الغالب فيمن أجرة مرة أن يخشى أجراره مرة أخرى، وليس الشأن غالباً كذلك فيمن لم يسبق ارتكابه لجريمة .

ولحسن الحظ أن غالبية القوانين الجنائية التي نصت على التدابير كبديل للعقوبة في بعض الجرائم قد أخذت بهذا الرأي الأخير، ونصت صراحة أو ضمنا على عدم جواز توقيع تدبير على شخص دون أن يكون قد ثبت ارتكابه فعلا يعد جريمة، وفضلا عن هذا يجب أن يثبت أن حالة الشخص تعتبر خطرة على سلامة المجتمع، ومن هذه القوانين قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ نص في الفقرة الأولى من المادة (١٢٩) منه على أنه «لا يجوز

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني - دروس في علم الإجرام وعلم العقاب - دار النهضة العربية سنة ١٩٨٨ ص١٢٢.

الأستاذ الدكتور حسنين عبيد - الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، القسم الثاني علم العقاب، دار النهضة العربية سنة ١٩٨١، ص٢٢٩.

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم زيد «دعوى التدابير الاحترازية»، المجلة الجنائية القومية، سنة ١٩٦٨، ص٢٦.

أن توقع التدابير الجنائية على شخص دون أن يثبت ارتكابه لفعل يعده القانون جريمة وكانت حالته تستدعي تطبيق هذا الإجراء حفاظا على سلامة المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد لا يتقيد في صورة جامدة بشرط ارتكاب جريمة سابقة لانزال التدبير، إذ قد ينص على بعض التدابير الوقائية الصرف لمواجهة حالة الخطورة الإجرامية التي تنبئ باحتمال ارتكاب الفرد لجريمة في المستقبل كما هو الحال في حالات التشرد والاشتباه، بل أنه قد يخرج على هذا المبدأ صراحة وذلك في أحوال لا ترتكب فيها الجريمة ولا يستطيع المشرع تجريمها، وهذا ما فعل المشرع الاتحادي في نص المادة (١٣٥) من قانون العقوبات والخاصة بحالة الخطورة الاجتماعية، إذ قرر بأنه «تتوافر الخطورة الاجتماعية في الشخص إذا كان مصابا بجنون أو عاهة في العقل أو بمرض نفسي يفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بحيث يخشى على سلامته شخصيا أو على سلامة غيره وفي هذه الحالة يودع المصاب مأوى علاجيا بقرار من المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة العامة» (١).

الشرط الثاني - الخطورة الإجرامية :

تعريف الخطورة الإجرامية: (٢)

تعرف الخطورة الإجرامية بأنها حالة نفسية في الشخص تنذر باحتمال أن يكون مصدراً لجريمة في المستقبل... ويتضح من هذا التعريف أن الخطورة الإجرامية هي مجرد احتمال أو نوع من التوقع ينصرف إلى المستقبل، وأن موضوع هذا التوقع هو جريمة تصدر عن نفس الشخص الذي ارتكب جريمة سابقة .

(١) وهكذا فعل المشرع الفرنسي بالنسبة للتدابير العلاجية التي قررها بقانون ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤ بالنسبة للمدمنين على الخمر والمجرمين الخطرين.

(٢) أنظر في تعريف الخطورة الإجرامية :

Levasseur, G: Chronique de d'efense Sociale, Rev, de Science Crim, 1955, P. 367 .

Vienne, R.: L'etat dangereux, Rev, international de droit, pénal, 1951, P. 495

الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام، النظرية العامة. المرجع السابق الإشارة إليه ص ٩٢٠.

ولتحديد هذا المفهوم يتعين علينا بيان مدلول الاحتمال، وتحديد المراد بالجريمة التالية التي يتعلق بها هذه الاحتمال، مردفين ذلك ببيان كيفية إثبات الخطورة الإجرامية .

أولاً - مدلول الاحتمال :

يتمثل جوهر الخطورة في «الاحتمال» الذي هو حكم موضوعه تحديد العلاقة بين مجموعة من العوامل التي توافرت في الحاضر وواقعة مستقبلية، من حيث مدى مساهمة تلك العوامل في أحداث هذه الواقعة (١).

وينبغي على ذلك أن الاحتمال لا يعني تصوراً شخصياً للقاضي بأن المجرم سوف يقدم على ارتكاب جريمة أخرى في المستقبل، ولكن يتعين على القاضي دراسة العوامل الشخصية والمادية المحيطة بالمجرم، وذلك بالاستعانة بالخبرة النفسية والاجتماعية، لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تدفعه إلى ارتكاب جريمة في المستقبل، فإذا ما طغت العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة على العوامل التي من شأنها أن تصرفه عنها، كان هذا الشخص على خطورة إجرامية .

وعلى هذا فإن الاحتمال يحتل مرتبة وسطى بين كل من الحتمية والامكان البعيدين عن فكرة الخطورة تماماً، لأن الحتمية تعني وجود علاقة بين واقعيتين وأن احدهما تستتبع الأخرى على نحو لا شك فيه قط، فهما بذلك واقعتان مرتبطتان من حيث التسلسل، ارتباطاً لازماً، ولذلك فإن الحتمية تفترض العلم بجميع العوامل التي تساهم في حدوث الجريمة المستقبلية، بينما في الامكان يندر أن يتاح هذا العلم للقاضي، بل الغالب أنه يعلم بعضها ويجهل البعض الآخر، ومن ثم لا يتاح له القطع بأن المجرم لابد مقدم على جريمة معينة، هذا فضلاً عن أن الخطورة الإجرامية لا تقاس بالنظر إلى جريمة معينة

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، علم العقاب، المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٣٩.

يقدم عليها الجاني في المستقبل، ولكنها تقاس بالنظر إلى أية جريمة قد يقدم عليها، وليس هناك من شك في أن عدم التعيين يقلل من قرص القول بتوافر الحتمية، إذ هي لا تقوم في وضوح إلا بالنسبة إلى واقعة معينة .

أما الامكان وإن كان يتفق مع الاحتمال في قيام الشك حول حدوث الجريمة المستقبلية نظراً للجهل ببعض العوامل التي تساهم في إحداثها، إلا أن هناك فارقاً كمياً بينهما، يتوقف على مقدار انتظار الباحث حدوث هذه الجريمة، فإن انتظرها على أنها أمر يقلب حدوثه، فذلك هو الاحتمال، أما أن انتظرها على أنها واقعة يندر حدوثها فذلك هو الامكان . والمرجع في كل ذلك هو مدى علم الباحث بعوامل الجريمة، فإن أحاط علمه بعدد كبير من هذه العوامل غلب الباحث حدوثها، أما إذا ضاق نطاق العلم فاقصر على عدد محدود منها غلب الباحث عدم حدوثها، وتقوم الخطورة الإجرامية بالاحتمال دون الامكان، لأن الأخير يتوافر بالنسبة للغالبية الساحقة من المجرمين، فمن ارتكب جريمة لا يستبعد أقدامه على ارتكاب جريمة أخرى، فلو أعتبر الامكان كافياً لتوافر الخطورة الإجرامية لاستتب ذلك اتخاذ التدابير قبل أغلب المجرمين، وليس هذا الوضع مقبولا، إذ يتعين أن يقتصر نطاقها على حالات الخطورة الواضحة التي تدفع المجتمع إلى وجوب اتخاذ تدابير الدفاع.

نخلص مما سبق أن معيار الخطورة الإجرامية هو في احتمال ارتكاب المجرم لجريمة تالية في المستقبل، فلا يكفي إمكان ارتكابها ولا يشترط حتمية وقوعها.

ثانيا - الجريمة المستقبلية :

سلف القول بأن موضوع الاحتمال الذي تنطوي عليه الخطورة الإجرامية يكمن في أقدام المجرم على ارتكاب جريمة أخرى في المستقبل، ويترتب على توافر هذه الخطورة اتخاذ التدبير الذي يهدف إلى وقاية المجتمع من مخاطر جرائم تالية، أي أن شرط انزال التدبير أن يكون السلوك الإجرامي من شأنه أحداث أضرار بالمجتمع، وعلى ذلك فإن الخطورة الإجرامية لا تقوم إذا كان

موضوع الاحتمال هو أقدام الشخص على سلوك ضار بنفسه لا تقوم به جريمة، فالمجرم الشاذ الذي يحتمل أقدامه على أصابه نفسه أو الانتحار لا يعد مصدراً للخطورة الإجرامية في القوانين التي لا تعاقب على الانتحار، كما لا تتوافر الخطورة باحتمال أقدامه على ارتكاب سلوك منافي للأداب لا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

ولما كانت الخطورة الإجرامية لدى المجرم تتوافر باحتمال ارتكابه لجريمة أخرى في المستقبل فإنه لا يشترط في هذه الجريمة أن تكون معينة بالذات، أو على قدر معين من الجسامة أو أن يكون ارتكابها محتملاً في خلال وقت معين من تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى، ويفسر ذلك أن وظيفة التدبير ليست وقاية المجتمع من جريمة معينة بالذات، ولكنها وقايتها من الخطورة الإجرامية الكامنة في نفس المجرم بصفة عام .

وبناء على ما سبق يمكننا التمييز بين الجريمة السابقة التي صدرت عن المجرم والجريمة التالية التي يحتمل أقدامه على ارتكابها، فالأولى تعتبر قرينة على الخطورة الإجرامية، وهي معينة باعتبارها قد ارتكبت فعلاً، في حين أن الثانية هي موضوع الاحتمال الذي تقوم به الخطورة الإجرامية والذي يسعى المجتمع إلى مواجهته باتخاذ التدابير، كما أنها غير معينة إذ لا يلزم أن يكون هذا الاحتمال متوجهاً إلى جريمة معينة بالذات .

ثالثاً - اثبات الخطورة الإجرامية :

سلف لنا القول بأن الخطورة الإجرامية في ذاتها حالة نفسية تنصرف إلى شخص صاحبها دون ما علاقة بماديات الجريمة، ويعني ذلك أن موطن الخطورة هو شخص المجرم وليس واقعه أو وقائع مادية معينة، وأن صلحت الأخيرة مجرد قرائن - غير قاطعة - للكشف عن هذه الخطورة، ولذلك فهي تثير صعوبات من حيث الأثبات، إلا أن المشرع يتغلب على هذه الصعوبات بأحدى وسيلتين :

الأولى : تحديد العوامل الإجرامية التي يرد عليها الأثبات، تاركاً للقاضي أعمال سلطته التقديرية لاستخلاص توافر الخطورة الإجرامية أو عدم توافرها، ومثال ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة (١٣٣) من قانون العقوبات الإيطالي من أن القاضي يضع في اعتباره عند استعمال سلطته التقديرية في تحديد الخطورة جسامة الجريمة كما تستخلص من الاعتبارات الآتية :

١ - طبيعة الفعل ونوعه ووسائله وموضوعه وزمنه ومكانه وكل صفة أخرى يتصف بها .

٢ - جسامة الضرر أو الخطر الذي هدد المجني عليه .

٣ - درجة القصد أو الخطأ.

ويضيف هذا النص إلى ذلك أن القاضي عليه أن يضع في اعتباره كذلك الميل الإجرامي للمتهم كما يستخلص من الاعتبارات الآتية :

١ - بواعث الجريمة ونوع الجرم .

٢ - سوابقه الإجرامية، وبصفة خاصة سلوكه وأسلوب حياته السابقة على الجريمة .

٣ - سلوكه المعاصر أو اللاحق للجريمة .

٤ - ظروف حياته الخاصة والعائلية والاجتماعية .

ونصت على هذا الفقرة الثانية من المادة (١٢٩) من قانون العقوبات الاتحادي بقولها وتعتبر حالة المجرم خطرة على المجتمع إذا تبين من أحواله أو ماضيه أو سلوكه أو من ظروف الجريمة وبواعثها أن هناك احتمالاً جدياً لأقدامه على ارتكاب جريمة أخرى»(١).

(١) ونصت المادة ١٠٦ من مشروع قانون العقوبات المصري لسنة ١٩٦٦ على أن وتعتبر حالة المجرم خطرة على سلامة المجتمع إذا تبين من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المجرم وماضيه وأخلاقه أن هناك احتمالاً لأقدامه على جريمة جديدة وأنظر بالمثل المادة (١٢٥) من القانون الليبي والمادة (١٠٣) من القانون العراقي.

أما الوسيلة الثانية : فهي افتراض المشرع لبعض حالات الخطورة الإجرامية افتراضا غير قابل لأثبات العكس، فيستبعد بذلك استخدام القاضي لسلطته التقديرية في تقدير الخطورة بحيث لا يكون له نفيها حيث تتوافر الواقعة التي يقوم عليها الافتراض، وهذه الواقعة هي في الغالب ارتكاب جريمة ذات جسامة معينة، وتقدير هذه الجسامة يرتبط غالبا بجسامة العقوبة .

وتكمن علة هذا الافتراض في تقدير المشرع في أن الشخص الذي يرتكب جريمة خطيرة يكون على درجة معينة من الخطورة الإجرامية، لا تثير شكا ومن ثم لا تتطلب إقامة الدليل عليها .

الفصل الثاني

التدابير غير العقابية في قانون العقوبات الاتحادي

تمهيد وتقسيم :

سلف لنا القول بأن نظام التدابير قد جاء لسد مواضع الثغرات والقصور في نظام العقوبات إذ ثبت أنه لو اكتفى المشرع بهذا الأخير لعجز عن مكافحة الاجرام، وأنه أمام أهمية التدابير كنظام يقف إلى جانب العقوبة في تحقيق هدف المجتمع في كفاحه ضد الجريمة فقد أخذت به معظم التشريعات الجنائية الحديثة إلى جانب العقوبة، ومن هذه التشريعات قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣ لسنة ١٩٨٧.

والملاحظ أن المشرع الاتحادي قد توسع في تبني نظام التدابير دون أن يقلص من نطاق العقوبات الواردة في القانون، وذلك وفقاً لخطة تحقق التوازن والتوافق بين النظرية التقليدية للعقوبات، والمبادئ الحديثة التي تسعى إلى زعزعتها وإحلال التدابير غير العقابية محلها، بحيث أبقى على نظام العقوبات بالمفهوم التقليدي، وأرسى التدابير على قواعد مستقلة، لكي تساند العقوبة، وتسد مواضع الثغرات في نظامها.

وقد ميز المشرع في قانون العقوبات الاتحادي بين نوعين من التدابير، فأورد في الباب السابع التدابير الجنائية (المواد من ١٠٩ إلى ١٣٢)، وأورد في الباب الثامن حالات الدفاع الاجتماعي والتدابير المقررة لها، (المواد من ١٣٣ إلى ١٤٢).

وأخيراً: أورد المشرع الاتحادي التدابير المقررة للأحداث في القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث الجانحين والمشردين، (الباب الثالث المواد من ١٥ إلى ٢٧).

ولذلك فقد رأينا تقسيم هذا الفصل الدراسي إلى ثلاث مباحث وفق المنهج الآتي :

المبحث الأول : يخصص للبحث في التدابير الجنائية .

المبحث الثاني : نفرد للبحث في حالات الدفاع الاجتماعي والتدابير المقررة لها.

المبحث الثالث : يتضمن التدابير المقررة للأحداث الجانحين والمشردين. وأجراءات معاملتهم.

المبحث الأول

التدابير الجنائية

تقسيم :

يقتضي الألبام بالتدابير الجنائية بيان ماهيتها وخصائصها، ثم تحديد أنواعها كما نص عليها القانون، ونفرد لكل منهما مطلباً على حدة .

المطلب الأول

ماهية التدابير الجنائية وخصائصها

التدابير الجنائية هي جزاء جنائي يتمثل في مجموعة الإجراءات التي يقررها القانون ويوقعها القاضي على من يثبت ارتكابه لفعل يعده القانون جريمة وكانت حالته من الخطورة بحيث تستدعي تطبيق هذا الإجراء حفاظاً على سلامة المجتمع (المادة ١٢٩ من قانون العقوبات الاتحادي).

ويتصح لنا من هذا التعريف أن للتدابير الجنائية الخصائص التالية :

أولاً : أن جوهر التدبير الجنائي هو مواجهة الخطورة الإجرامية، وهو لهذا يتميز عن العقوبة بأنه لا يقصد به الأيلام، وأن تضمنه من حيث الواقع إذ يتخذ صور مقيدة للحرية، فهو أيلام غير مقصود، ويتميز كذلك بأنه لا يتجه إلى الماضي، وإنما إلى المستقبل ليحول بين من توافرت لديه الخطورة الإجرامية وبين ارتكابه الجرائم في المستقبل، أي يهدف إلى إزالة هذه الخطورة ووقاية المجتمع من شرها.

ثانياً : أن التدبير الجنائي مصدره دائماً القانون، فيتسع له مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات، على اعتبار أن كل من العقوبات والتدابير الجنائية تمثل انتقاصاً من حقوق المحكوم عليه، يهبط بمنزلته في تقدير القانون والمجتمع عن تلك التي يحتلها المواطن العادي، ويرجع إلى كونه قد أثبت بالجريمة التي ارتكبها، أنه على خلاف هذا المواطن قد أساء العمل بتلك الحقوق فصار غير جدير بالاستخدام الكامل لها، ومن قبيل ذلك الانتقاص تقييد حق المحكوم عليه في حرية الحركة والتنقل، وإذا كانت القاعدة التي تهيم في كافة التشريعات الجنائية الحديثة تقضي بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص، فإن هذه القاعدة تسري كذلك على التدابير، أي أنه لا تدبير بدون نص من قبل المشرع الجنائي يحدده ويحدد الحالات التي يطبق فيها، وذلك حرصاً على ذات الضمانات التي يحققها لحيات المواطنين مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات، وهذا هو ما أكدته المشرع الاتحادي في نص المادة (٤) من قانون العقوبات بقوله أنه «لا يفرض تدبير جنائي إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في القانون، وتسري على التدابير الجنائية الأحكام المتعلقة بالعقوبات ما لم يوجد نص على خلاف ذلك».

ثالثاً : كما يتميز التدبير الجنائي بأنه لا يوقع إلا بناء على حكم قضائي، وتبرير ذلك أن التدبير الجنائي هو أحد صور الجزاء الجنائي الذي يتطوي على أساس بأحد جوانب الشخصية الإنسانية ولو كان ذلك من خلال الإصلاح، والتأهيل، ومن ثم فأنه لا يجوز انزاله إلا من قبل السلطة القضائية، ولا يجوز

تنفيذه إلا بناء على حكم صادر عن هذه السلطة بوصفها الحارس الأمين على حريات الأفراد، وحقوقهم الأساسية، والقول بغير ذلك يرد نظام التدابير الجنائية إلى أصوله الأولى حيث كان نظاماً إدارياً يخش معه التعسف والاستبداد^(١)، ويترتب على ذلك أن أي تدبير إداري أو صادر عن غير السلطة القضائية المختصة لا يعد تدبيراً جنائياً، ولا يجوز للسلطة العقابية تنفيذه، وتأكيداً لهذا المعنى أشارت المادة الرابعة من قانون العقوبات الاتحادي على أنه «تسري على التدابير الجنائية الأحكام المتعلقة بالعقوبات ما لم يوجد نص على خلاف ذلك».

رابعاً : كما تتميز التدابير الجنائية بأنها شخصية، بمعنى أنها تتجه إلى شخص حددته واقعة اقترافه فعلاً إجرامياً، وتوافرت لديه الخطورة الإجرامية، إذ أن هدف التدابير استئصال هذه الخطورة والقضاء عليها بالنسبة إلى هذا الشخص بالذات، ويلاحظ أن هذه الخصيصة هي التي تميز التدابير الجنائية عن (نظم الوقاية العامة من الجريمة) والتي تتخذ قبل طوائف من الناس يخشى اقدام بعضهم على الإجرام، كما تتميز التدابير بهذه الخصيصة كذلك عن (الإجراءات المانعة) التي تتخذ لتقاء لجريمة أو جرائم متوقعة^(٢).

(١) يلاحظ أن الواقع العملي على العكس من ذلك، إذ نجد أن بعض التشريعات قد منحت سلطة الإدارة الحق في أنزال التدابير الجنائية بعد أن كان تطبيقها في الأصل من اختصاص السلطة القضائية، ومثال ذلك ما ينص عليه القانون المصري رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة بناء على حالة الاشتباه، إذا كان قد صدر أمر اعتقالهم لأسباب متعلقة بالأمن العام، حيث أنه أجاز لوزارة الداخلية وضع المعتقل تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين بعد الإفراج عنه إذا توافرت في حقه حالة الاشتباه مع إعطائه حق التظلم أمام السلطة القضائية، كما أدى تطبيق قانون العقوبات الاقتصادي إلى ازدياد سلطة الإدارة في توقيع التدابير مثل غلق المؤسسة والمصادرة والحظر المهني، إلا أن الفقه قد انتقد - وبقوة - هذا التدخل غير القضائي في أنزال هذه التدابير ونادى بضرورة ألا توقع إلا بحكم قضائي، وهو ما ذهبت إليه محكمة العليا في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٤/٥ بشأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة.

(٢) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه، رقم ١٠٤٩ ص ٩٠٥.

المطلب الثاني

أنواع التدابير الجنائية التي نص عليها قانون العقوبات الاتحادي

سبق لنا القول بأن قانون العقوبات الاتحادي قد أخذ بالتدابير الجنائية إلى جانب العقوبة كصورة جديدة من صور الجزاء الجنائي، وأنه قد خصص لهذه التدابير الباب السابع من الكتاب الأول منه المتضمن للمواد من ١٠٩ إلى ١٢٣.

وقد نصت المادة (١٠٩) من قانون العقوبات المذكور على ثلاثة أنواع من التدابير الجنائية هي: المقيدة للحرية، والسالبة للحقوق، والمادية، ثم تكفلت باقي مواد هذا الباب ببيان أحكام كل نوع من هذه الأنواع وذلك على التفصيل التالي.

أولا - التدابير المقيدة للحرية

حددت المادة (١١٠) من قانون العقوبات الاتحادي التدابير المقيدة للحرية

وهي:

١ - حظر ارتياد بعض المحال العامة.

٢ - منع الإقامة في مكان معين.

٣ - المراقبة .

٤ - الإلزام بالعمل.

٥ - الأبعاد عن الدولة .

وسوف نتناول كل تدبير من هذه التدابير على النحو التالي :

١ - حظر ارتياد بعض المحال العامة :

تعريف :

حظر ارتياد بعض المحال العامة تدبير جنائي مقيد للحرية يفرض على من يوقع عليه حظر دخول محال معينة، وفيما عدا هذا القيد المفروض على الحرية، فإن من يخضع لهذا التدبير يظل متمتعاً بحريته المعتادة، والغرض من هذا التدبير المساعدة ما بين المجرم وبعض المحال العامة التي تتوافر فيها أروءه عوامل مفسدة يمكن أن تؤدي به مجدداً إلى ارتكاب جريمة، فيكون في إبعاده عن هذه المحال إبطال لمفعول هذه العوامل المفسدة.

حالات انزال تدبير حظر ارتياد بعض المحال العامة :

بينت المادة (١١١) من قانون العقوبات الاتحادي الحالات التي يجوز فيها للمحكمة أن تحظر على المحكوم عليه ارتياد المحال العامة التي تحددها، وهي حالة ما إذا كانت الجريمة قد وقعت تحت تأثير مسكر أو مخدر، وكذلك الحالات الأخرى التي ينص عليها القانون.

وقد ترك المشرع الاتحادي للمحكمة سلطة تحديد المحال العامة التي يحظر على المحكوم عليه ارتيادها وذلك بحسب ما تراه المحكمة من ظروف الجاني وظروف الجريمة وبما يحقق حماية الجاني والمجتمع من أقدام الأول على ارتكاب جريمة أخرى.

مدة تدبير حظر ارتياد بعض المحال العامة :

إذا قررت المحكمة أنزال هذا التدبير على المحكوم عليه فإنه يجب أن تتراوح مدته بين سنة وخمس سنوات (المادة ١١١ عقوبات اتحادي) وينبغي على هذا أنه يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها المدة التي تقدر ملاءمتها لتحقيق هدف هذا التدبير في شخص المجرم.

جزاء الإخلال بتدبير حظر ارتياد بعض المحال العامة :

جعل المشرع عقوبة الإخلال بهذا التدبير الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف درهم، والمحكمة بدلاً من توقيع هذه العقوبة أن

تأمر باطالة التدبير مدة لا تزيد على نصف المدة المحكوم بها.. أو أن تستبدل به تدبيراً جنائياً آخر مما نص عليه في فصل التدابير الجنائية (المادة ١٢٠ عقوبات اتحادي)، ويتحقق الاخلال بظهور من نزل به التدبير في أحد المحال المحظور عليه ارتيادها خلال المدة المقرر خلالها هذا الحظر، وقد قرر المشرع لهذا الاخلال أحد جزائين : الجزء الأول : يتخذ صورة العقوبة، هذه العقوبة هي الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا يتجاوز مقدارها خمسة آلاف درهم، أما الجزء الثاني : فيتخذ صور تدبير جنائي آخر - تراه المحكمة مناسبة - يحل محل حظر ارتياد بعض المحال العامة.

ولكننا نعتقد بأنه على الرغم مما قد يقال عن جدوى هذا التدبير، على أساس أنه يهدف إلى استبعاد تأثير عامل إجرامي معين قد يكون هو الخمر أو المخدر متى ثبت للمحكمة وجود تأثير له على ارتكاب المحكوم عليه للجريمة التي حوكم من أجلها، إلا أن رقابة تنفيذ هذا التدبير تبدو صعبة إن لم تكن مستحيلة.

٢ - منع الإقامة في مكان معين :

تعريف :

حددت المادة (١١٢) من قانون العقوبات الاتحادي المراد بمنع الإقامة في مكان معين بقولها أنه «هو حرمان المحكوم عليه من أن يقيم أو يرتاد بعد الإفراج عنه هذا المكان أو الأمكنة المعينة في الحكم».

وهذا التدبير كما هو واضح يقيد حرية المحكوم عليه من الإقامة أو ارتياد الأمكنة التي تعينها المحكمة في حكمها، وبالتالي يتمتع المحكوم عليه بكامل الحرية خارج هذه الأماكن، ويستهدف هذا التدبير منع تكرار الجرائم، ذلك أن الأماكن التي يحظر على المحكوم عليه الإقامة فيها، أو ارتيادها تكمن فيها عوامل إجرامية من شأنها أن تغري المحكوم عليه بارتكاب جرائم تالية، وعلى سبيل المثال فإن إقامته في المكان الذي يسكن فيه المجني عليه أو اقربائه مما قد

يدفع إلى التمادي في الاعتداء عليهم أو على العكس اعتدائهم عليه شاكراً وانتقاماً وهذا يعني أن الشارع يريد بتدبير منع الإقامة في مكان معين، تجنباً للمجتمع ظروفاً تدفع إلى ارتكاب المزيد من الجرائم.

وتجدر الإشارة إلى أن تدبير منع الإقامة في مكان معين، يختلف عن تدبير حظر ارتياد بعض الأماكن العامة - السالف بيانه - إذ التدبير الأخير خاص بحظر ارتياد بعض المحال العامة التي يعينها الحكم، وهذا الحظر يسري على مستوى الدولة جميعها، أما التدبير الأول فيتعلق بمكان أو أمكنة محددة بحيث يجوز للمحكوم عليه أن يقيم أو يرتاد غيره.

حالات المنع من الإقامة

حددت المادة (١١٣) من قانون العقوبات الاتحادي حالات منع الجاني من الإقامة في مكان أو أمكنة معينة فنصت على أنه «إذا حكم على شخص بالإعدام أو السجن المؤبد وصدر عفو خاص بأسقاط هذه العقوبة كلها أو بعضها أو بأن يستبدل بها عقوبة أخف وجب على النيابة العامة أن تعرض أمره على المحكمة التي أصدرت الحكم لتقرر منعه من الإقامة في المكان أو الأمكنة التي تحددها مدة خمس سنوات ما لم ينص في قرار العفو على خلاف ذلك.. وللمحكمة عند الحكم بعقوبة السجن المؤقت أن تحكم بمنع إقامة المحكوم عليه في مكان أو أمكنة معينة لمدة تساوي مدة العقوبة المحكوم بها على أن لا تجاوز خمس سنوات فإذا كان الحكم في الجناية صادراً بالحبس جاز للمحكمة أن تحكم بمنع الإقامة مدة لا تزيد على سنتين».

ويمكن أن نخلص من نص هذه المادة السابقة أن هناك ثلاث حالات للحكم بمنع الإقامة في مكان معين :

الأولى : أن يكون الشخص محكوماً عليه بالإعدام أو السجن المؤبد، وصدر عفو خاص بأسقاط هذه العقوبة كلها أو بعضها أو بأن يستبدل بها عقوبة أخف. وفي هذه الحالة يجب على النيابة العامة أن تعرض أمر المحكوم

عليه على المحكمة التي أصدرت الحكم لتقرر منعه من الإقامة في المكان أو الامكنة التي تحددها مدة خمس سنوات، أي أن هذا التدبير وجوبي إذ يجب أن يفرض في هذه الحالة ما لم ينص في قرار العفو على خلاف ذلك.

والثانية : أن يكون الحكم صادراً بعقوبة السجن المؤقت، وفي هذه الحالة يكون للمحكمة أن تحكم بمنع إقامة المحكوم عليه في مكان أو أمكنة معينة لمدة تساوي مدة العقوبة المحكوم بها شريطة أن لا تتجاوز هذه المدة خمس سنوات. ويلاحظ أن منع الإقامة في هذه الحالة تدبير جوازي للمحكمة أن تفرضه ولها أن تتفاضى عن ذلك، فإذا ما أنزلت هذا التدبير على المحكوم عليه فعليها أن تجعل مدته مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها، وإذا كانت مدة العقوبة تزيد عن خمس سنوات، وجب على المحكمة ألا تفرض تدبير منع الإقامة لمدة تزيد على خمس سنوات.

والثالثة : أن تكون العقوبة الصادرة في الجناية هي الحبس - لقيام سبب من أسباب التخفيف - ففي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تحكم بمنع الإقامة مدة لا تزيد على سنتين، أي أن تدبير منع الإقامة هنا أمر جوازي للمحكمة ويجب ألا تزيد مدته على سنتين .

مدة تدبير منع الإقامة :

وضع المشرع لهذا التدبير مدداً خاصة بكل حالة - من الحالات السابقة - على حدة، ففي الحالة الأولى تكون مدته خمس سنوات، أي أنه ذو حد واحد، وفي الثانية تكون مدته مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها على أن لا تتجاوز خمس سنوات، أما في الحالة الثالثة فلا يجوز أن تزيد مدته على سنتين، مع ملاحظة أنه في الحالتين الأخيرتين، تنقيد مدة تدبير منع الإقامة بالحد الأدنى العام الوارد النص عليه في المادة (١١٢) عقوبات اتحادي، وهو سنة واحدة، أي لا يجوز أن تقل مدته عن سنة.

جزاء الاخلال بتدبير منع الإقامة :

جعل المشرع عقوبة الإخلال بهذا التدبير الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف درهم، وللمحكمة بدلا من توقيع هذه العقوبة أن تأمر بأطالة التدبير مدة لا تزيد على نصف المدة المحكوم بها. أو أن تستبدل به تدبيراً جنائياً آخر مما نص عليه في فصل التدابير الجنائية، (المادة ١٣٠ عقوبات اتحادي) ويتحقق الإخلال بظهور من نزل به التدبير في أحد الأماكن المحظور عليه الإقامة فيها خلال المدة المقررة خلالها الحظر.

ويلاحظ أنه لما كانت التدابير الجنائية ترتبط بفكرة «الخطورة الإجرامية» أو ثقل الارتباط، فهي تواجهها، فإن ذلك يعني أنه لا محل لاتخاذها إلا عند ثبوت هذه الخطورة، وأنه يتعين أن تنقضي بزوالها، ويلزم أن ترد عليها من التعديلات ما يجعلها ملتزمة مع التطور الذي يعرض للخطورة الإجرامية، لما كان هذا فقد أضافت المادة (١١٤) من قانون العقوبات الاتحادي بعضاً من المرونة على هذين التدبيرين - السابق بيانها - إذ أجازت للمحكمة التي أصدرت الحكم أن تنقص المدة المقضي بها طبقاً للمواد السابقة المواد - ١١١، ١١٢، ١١٣ - ، أو أن تعفي المحكوم عليه من المدة الباقية أو أن تعدل في الأماكن التي ينفذ فيها التدبير وذلك كله بناء على طلب النيابة العامة أو المحكوم عليه، ويتوقف ذلك - بطبيعة الحال - على ضوء ما تراه المحكمة من ظروف المحكوم عليه ومدى التزامه بالسلوك الصحيح، وتخفيفاً من عبء التدبير عليه طالما أنه أدسبح في وضع يستأهل هذا التخفيف.

٣ - المراقبة :

تعريف :

المراقبة تدبير جنائي مقيد للحرية يراد به فرض عدة قيود على حرية المحكوم عليه بهدف إتاحة الفرصة للجهة الإدارية المختصة بمراقبة سلوكه

وتصرفاته - خلال مدة معينة - ومدى إمكانية الحيولة بينه وبين الظروف التي قد تغريه بالعودة إلى طريق الجريمة مرة أخرى(١).

الالتزامات التي ينطوي عليها تدبير المراقبة :

هذه الالتزامات هي جوهر تدبير المراقبة، فمن طريقها تقيد الحرية فيتحقق بذلك هدف هذا التدبير، ثم أن هذه الالتزامات هي التي توجه المحكوم عليه على النحو الذي يكفل سيره في طريق الإصلاح والتأهيل، وقد تكفلت المادة (١١٥) من قانون العقوبات الاتحادي بتحديد الالتزامات التي يتعين على المحكوم عليه أن يتقيد بها كلها أو بعضها وفقاً لما تقررته المحكمة في حكمها، وبحسب ما تراه من ظروف المحكوم عليه وظروف الجريمة وما يحقق حماية المجتمع من خطورته، وقد حددت هذه المادة الالتزامات التي يمكن فرضها على حرية المحكوم عليه في قولها أن المراقبة هي الزام المحكوم عليه بالقيود التالية كلها أو بعضها وفقاً لما يقرره الحكم:

١ - أن لا يغير محل إقامته إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة فإذا لم يكن له محل إقامة عينت له هذه الجهة محلاً.

٢ - أن يقدم نفسه إلى الجهة الإدارية المختصة في الفترات الدورية التي تحددها.

(١) يثير هذا التدبير اعتراضاً هاماً من ناحية أنه يتضمن معنى مطاردة المراقب في محل إقامته، وتقيد حركاته وسكناته إلى الحد الذي قد يقف عائقاً دون كسب عيشه، واندماجه في المجتمع، لأنه يكشف حالة المراقب لكل من يتصل به بصفة ما، ويعطى على الدوام سيئات ماضيه بدلاً من أن يسدل عليها ستاراً كثيفاً من النسيان، فالمشكلة التي يواجهها المشرع عند تنظيم المراقبة والتي ينبغي أن يجد حلاً لها هي التوفيق بين مراقبة الدولة وبين ستر حالة المراقب، ولصعوبة هذا التوفيق، بل لإستحالاته في أغلب الصور، يستعاض المشرع عن نظام المراقبة بنظام حظر إقامة المحكوم عليه في جهة معينة، أنظر في ذلك :

Garraud. R., op. Cit., II, No., 579.

٣ - أن لا يرتاد الأماكن التي حددها الحكم.

٤ - أن لا يرح مسكنه ليلاً إلا بأذن من الجهة الإدارية المختصة.

وتجدر الإشارة إلى أن مبررات إخضاع المحكوم عليه لتدبير المراقبة تكمن في عجزه عن أن يسلك بمفرده الطريق التي يتجنب فيها تأثير العوامل التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة فيما مضى، وللجهة الإدارية المختصة بالمراقبة دور هام في تمكين المحكمة من العلم بسلوك المحكوم عليه ومدى استجابته للمعاملة التي ينطوي عليها هذا التدبير، وتلتزم الجهة القائمة بالمراقبة بأن تقدم إلى المحكمة تقريراً عن مسلك المحكوم عليه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل (المادة ١١٩ عقوبات اتحادي)، ولهذا التقرير أهمية كبرى، إذ بناء عليه ترى المحكمة ما إذا كان ثمة محل في أن تعمل من قيود المراقبة أو الإعفاء منها كلياً أو جزئياً، وترى ما إذا كان ثمة مخالفة لأحكام التدبير تستوجب توقيع الجزاء المقرر لذلك.

حالات فرض تدبير المراقبة ومدته :

تفكلت المادتان ١١٦ و ١١٧ من قانون العقوبات الاتحادي بتحديد الحالات التي تفرض فيها المراقبة، إذ نصت المادة (١١٦) عقوبات على أنه «إذا حكم على شخص بالأعدام أو بالسجن المؤبد وصدر عفو خاص بإسقاط العقوبة كلها أو بعضها أو بأن يستبدل بها عقوبة أخف خضع المحكوم عليه بقوة القانون لقيود المراقبة المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٤) من المادة السابقة وذلك لمدة خمسة سنوات ما لم ينص قرار العفو على خلاف ذلك، وأضافت المادة (١١٧) من ذات القانون بأنه «إذا حكم على شخص بالسجن المؤبد أو المؤقت لجناية ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي تعين الحكم بالمراقبة مدة لا تزيد على خمس سنوات، وللمحكمة عند الحكم في جناية بعقوبة سالبة للحرية مدة تزيد على سنة أن تحكم بالمراقبة مدة لا تتجاوز خمس سنوات ولا تزيد على مدة العقوبة».

ويخلص من هاتين المادتين أن حالات فرض المراقبة ثلاث:

الأولى : وتتم بقوة القانون، أي دون حاجة إلى النص عليها في الحكم، وتكون في حالة ما إذا حكم على شخص بالأعدام أو بالسجن المؤبد وصدر عفو خاص بأسقاط هذه العقوبة كلها أو بعضها أو بأن يستبدل بها عقوبة أخف منها، وعلّة إخضاع هذا الشخص للمراقبة بقوة القانون هي خطورته التي اثبتت عنها العقوبة التي حكم بها عليه واحتمال استغلاله العفو الخاص في ارتكاب جرائم جديدة، ومدة المراقبة في هذه الحالة هي خمس سنوات ما لم ينص قرار العفو على خلاف ذلك.

والثانية : يتعين فيها على المحكمة أن تقضي بها في حكمها، وهي تكون إذا حكم على شخص بالسجن المؤبد أو المؤقت لجناية ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي، ويجب ألا تزيد مدة المراقبة المحكوم بها هنا على خمس سنوات(١).

أما الحالة الثالثة : فهي جوازية للمحكمة، أي أن لها فيها أن تقضي بوضع المحكوم عليه تحت المراقبة كما أن لها أن لا تقضي بذلك، وهي تكون في حالة ما إذا حكمت المحكمة في جناية يعقوبة سالبة للحرية مدة تزيد على سنة، أي أنه يشترط لأعمال حكم هذه الحالة توافر شرطين: الأول : أن تكون الجريمة المرتكبة جنائية، والآخر : أن تكون العقوبة المقررة بها سالبة للحرية لمدة تزيد على سنة.

(١) يلاحظ أن المادة (٧٩) من قانون العقوبات الاتحادي تقرر بأن «من حكم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت في جريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي أو ... يوضع بحكم القانون بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة وفقاً للقواعد التي يحددها وزير الداخلية مدة مساوية لمدة العقوبة على أن لا تزيد على خمس سنوات، ومع ذلك يجوز للمحكمة في حكمها أن تخفف مدة المراقبة أو أن تأمر بإعفاء المحكوم عليه منها أو أن تشغف قيودها...» وهذا يعني أن هناك تكراراً في الحكم بين المادتين ٧٩ و ١١٦ من قانون العقوبات الاتحادي، هذا فضلاً عن أنه في حين تقرر المادة (٧٩) عقوبات اتحادي أن الوضع تحت مراقبة الشرطة عقوبة تبعية، إذ بالمادة (١١٦) من نفس القانون تقرر بأن الوضع تحت المراقبة تدبيراً جنائياً.

فإذا توافر كلا الشرطين جاز للمحكمة أن تقضي بوضع المحكوم عليه تحت المراقبة مدة لا تتجاوز خمس سنوات ولا تزيد على مدة العقوبة .

بداية مدة المراقبة :

وفقا لنص المادة (١١٨) من قانون العقوبات الاتحادي «تبدأ مدة المراقبة من التاريخ المحدد في الحكم لتنفيذها ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها إذا تعذر تنفيذها».

وبين لنا من هذا النص أن التاريخ الذي تبدأ به المراقبة هو التاريخ الذي تحدده المحكمة لذلك، وهذا لا يكون - بطبيعة الحال - إلا إذا ترتبت المراقبة بموجب حكم قضائي، وهذا هو الوضع بالنسبة للحالتين التي نص عليهما المشرع الاتحادي في المادة (١١٧) من قانون العقوبات، أما بالنسبة للمراقبة التي تقع بقوة القانون والتي نص عليها المشرع في المادة (١١٦) عقوبات اتحادي - سألقة البيان - فإن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ صدور قرار العفو أو قضاء مدة العقوبة الأخف.

وجدير بالذكر أن التاريخ المقرر لانقضاء المراقبة لا يمتد لأي سبب كان، حتى ولو تعذر تنفيذها لمثل تقييد المحكوم عليه بها عن محل إقامته لوجوده في الحبس خلال فترة منها، ذلك أن الهدف من المراقبة هو منع المحكوم عليه بها من تهديد الأمن العام، فهي تستنفذ أغراضها عند مضي المدة المحددة لها، دون أن تقع أية جريمة منه، وإذا وقعت منه أية جريمة فهو يخضع للقانون من جديد ويعاقب بمقتضاها .

لذا فإنه إذا قضى حكم الإدانة بعقوبة الحبس وبالمراقبة كتدبير جنائي، وجب عليه أن يحدد بدأ المراقبة من يوم الإفراج عن المحكوم عليه لا من يوم صدوره (١)، وذلك حتى لا يؤدي أغفال هذا التحديد إلى عدم تنفيذ تدبير

(١) انظر في هذا المعنى :

نقض مصري ١٢ أبريل ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٢ ص ٦٩٧.

المراقبة الذي قضى به، ومن ثم تفويت ما قصد إليه المشرع من تقريره (١)، مع ملاحظة أن هذا التدبير هو الوحيد الذي له هذه الخاصية.

ويلاحظ ما سبق أن أشرنا إليه من أن المحكمة تشرف على تنفيذ المراقبة بناء على تقارير دورية تقدم إليها من الجهة الإدارية المختصة عن مسلك المحكوم عليه كل ثلاثة أشهر على الأقل ولها أن تعدل من قيودها أو أن تعفى منها كلها أو بعضها (المادة ١١٩ عقوبات اتحادي).

جزاء الاخلال بتدبير المراقبة :

جعل المشرع عقوبة الاخلال بهذا التدبير الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف درهم، وللمحكمة بدلا من توقيع هذه العقوبة أن تأمر بأطالة التدبير مدة لا تزيد على نصف المدة المحكوم بها.. أو أن تستبدل به تدبيرا جنائيا آخر مما نص عليه القانون (المادة ١٢٠ عقوبات اتحادي). ويتحقق الاخلال بهذا التدبير بعدم التزام المحكوم عليه بالقيود التي فرضها عليه القانون - إذا كان انزال هذا التدابير يتم بقوة القانون - أو بتلك التي فرضها القاضي، أي الاخلال بالالتزامات التي قررت المحكمة خضوعه لها.

٤ - الالتزام بالعمل :

تعريف :

حددت الفقرة الأولى من المادة (١٢٠) من قانون العقوبات الاتحادي فحوى هذا التدبير فنصت على أن «الالتزام بالعمل هو تكليف المحكوم عليه أداء العمل المناسب في إحدى المؤسسات أو المنشآت الحكومية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزيرى الداخلية والعمل والشئون الاجتماعية على أن يمنح ربع الأجر المقرر». ويستهدف هذا التدبير - عادة - تنمية

(١) انظر في هذا المعنى :

نقض مصري ١٨ يناير ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٣ ق ١٥٣ ص ٤٠٢.

الاحساس بقيمة العمل وأهميته لدى بعض الأشخاص عن طريق الممارسة حتى يعتادوا عليه ويتعودوا على الانتظام فيه والخضوع لنظمه.

تنفيذ تدبير الإلزام بالعمل :

وتتولى إحدى المؤسسات أو المنشآت الحكومية، التي يصدر بتحديددها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزيرى الداخلية والعمل والشئون الاجتماعية تنفيذ أحكام هذا التدبير، على أن يمنح الخاضع له ربع الأجر المقرر للعمل الذي يؤديه.

حالات فرض تدبير الإلزام بالعمل ومدته :

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة (١٢٠) من قانون العقوبات الاتحادي لا يكون الإلزام بالعمل إلا في مواد الجنح وبديلاً عن عقوبة الحبس أو الغرامة، وقد جعل المشرع مدة هذا التدبير متراوحة بين عشرة أيام وسنة، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها المدة التي تقدر ملاءمتها لتحقيق هدف هذا التدبير في شخص المجرم.

٥ - إبعاد الأجنبي عن الدولة :

تعريف :

، الإبعاد عن أراضي الدولة تدبير جنائي مقيد للحرية، وقاصر على الأجانب فقط(١)، حين يشكل سلوكهم خطراً على السلامة العامة في المجتمع فيفرض عليهم مغادرة أراضي الأقليم الوطني وعدم العودة إليه ثانية بصفة مؤبدة، أو بعد مضي المدة المحددة التي يقضي بها الحكم لهذا التدبير(٢).

(١) يلاحظ أنه لا يجوز توقيع هذا التدبير على المواطنين اعمالاً لنص المادة ٢٧ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ لقولها بأنه «لا يجوز إبعاد المواطنين، أو نفيهم من الاتحاد».

(٢) الأستاذ الدكتور محمد ذكي أبو عامر، الأستاذ الدكتور علي عبدالقادر القهوجي : قانون العقوبات اللبناني القسم العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت سنة ١٩٨٤، ص ٤٢٤.

الأستاذ الدكتور علي محمد جعفر : العقوبات والتدابير وأساليب تنفيذها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت سنة ١٩٨٨، رقم ٥٧ ص ٧١.

حالات انزال تدبير الأبعاد عن الدولة :

تكتلت المادة (١٢١) من قانون العقوبات الاتحادي ببيان الحالات التي ينزل فيها تدبير الأبعاد عن الدولة في قولها أنه «إذا حكم على أجنبي بعقوبة مقيدة للحرية في جنائية أو جنحة جاز للمحكمة أن تأمر في حكمها بأبعاده عن الدولة، ويجب الأمر بالأبعاد في الجنايات الواقعة على العرض، ويجوز للمحكمة في مواد الجنح الحكم بالأبعاد بدلا من الحكم عليه بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة للجنحة».

. ويبين لنا من هذا النص أن هذا التدبير قاصراً على الأجانب فقط بعد قضاء مدة العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليهم سواء صدر الحكم في جنائية أو جنحة، على إنه إذا كان الحكم صادراً في جنائية واقعة على العرض كان الإبعاد وجوبياً، أما أن كانت جنائية في غير الحالة السابقة أو جنحة - أيا كانت - كان الأبعاد أمراً جوازياً للمحكمة .

كما أنه يجوز للمحكمة في مواد الجنح أن تكتفي بالحكم على الأجنبي بالأبعاد عن الدولة، بدلا من الحكم عليه بالعقوبة الأصلية، تبسيطاً للأمر ولأن الجنحة ليست على درجة من الخطورة أو الجساماة تماثل خطورة وجساماة الجنائية، مما يسيغ - في بعض الأحيان - الاكتفاء في الجنحة بأبعاد الأجنبي عن الدولة بدلا من توقيع العقوبة الأصلية المقررة للجريمة عليه .

ولعملاً لنص المادة (٦٢) من القانون الاتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم المنشآت العقابية.. «يخصص بالمنشأة مكان معزول للأجانب الذين يصدر حكم قضائي بأبعادهم من البلاد، ليحجزوا فيه مؤقتاً حتى ينفذ أمر الأبعاد، ويعامل هؤلاء معاملة المحبوسين احتياطياً».

جزاء الإخلال بتدبير الأبعاد عن الدولة :

وفقاً لنص المادة (١٢٠) من قانون العقوبات الاتحادي يعاقب على كل مخالفة لحكم تدبير الأبعاد المحكوم به بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بقرامة لا تتجاوز خمسة آلاف درهم، وللمحكمة بدلا من توقيع هذه العقوبة أن تأمر

باطالة التدبير مدة لا تزيد على نصف المدة المحكوم بها ولا تجاوز في أية حال ثلاث سنوات». مع ملاحظة أنه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإنهاء تدبير الأبعاد الذي أمرت به أو بتعديل نطاقه (المادة ١٢٢ عقوبات اتحادي).

وتتخذ مخالفة تدبير الأبعاد عن الدولة إحدى صورتين: عدم مغادرة أراضي الدولة على الرغم من صيرورة الحكم واجب النفاذ، والعودة إلى أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة قبل انقضاء المدة المحكوم بها لهذا التدبير .

ثانيا - التدابير السالبة للحقوق :

المجموعة الثانية من مجموعات التدابير الجنائية التي نص عليها المشرع الاتحادي في قانون العقوبات هي التدابير السالبة للحقوق، وقد أوردت المادة (١٢٢) من هذا القانون ثلاث تدابير سالبة للحقوق هي :

١ - إسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الفائب .

٢ - حظر ممارسة عمل معين .

٣ - سحب ترخيص القيادة .

وسوف نتناول هذه التدابير بشيء من التفصيل على النحو التالي:

١ - إسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الفائب:

تعريف :

حددت الفقرة الأولى من المادة (١٢٢) من قانون العقوبات الاتحادي فحوى هذا التدبير بقولها أن «إسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الفائب هو حرمان المحكوم عليه من ممارسة هذه السلطة سواء تعلقت بالنفس أو المال».

ومن المعروف أن الولاية على النفس تخول من يملكها سلطة على نفس من هو تحت ولايته، كالولاية في الزواج أو الحضانة، أو التربية أو التعليم، أما الولاية على المال فهي التي يملك الولي بمقتضاها سلطة على أموال من هو تحت ولايته وإدارتها والتصرف فيها، والولاية قد تكون على النفس فقط، وقد تكون على المال فقط، وقد تكون على النفس والمال معاً، وتثبت الولاية للأب أو الجد وتنتقل إلى الوصي، وفقاً لأحكام الأحوال الشخصية .

أما القوامة أو الوكالة عن الغائب فهي التي يملك القيم أو الوكيل عن الغائب سلطة على أموال الأخير وإدارتها والتصرف بها.

ويهدف هذا التدبير إلى حماية الصغير ممن يتولون عليهم الولاية أو الوصاية، وحماية أموال الغائب ممن يتولون عليها القوامة أو الوكالة، وذلك عندما يثبت فسادهم وعدم جدارتهم بالقيام بواجبات الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة .

ويعني هذا التدبير إنهاء سلطات الولاية على نفس الصغير وماله التي كان يمارسها من نزل به هذا التدبير باعتباره ولياً أو وصياً عليه، أو إنهاء سلطات القيم أو الوكيل على أموال الغائب التي كان يمارسها من نزل به هذا التدبير باعتباره قيماً أو وكيلاً عليها .

وقد حرص المشرع على تمكين المحكمة من تفريد هذا التدبير، فأجاز لها أن تجعل الأسقاط كاملاً، أي ممتداً إلى جميع هذه السلطات، أو جزئياً مقتصرًا على بعضها، (الفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ عقوبات اتحادي) .

مدة تدبير الأسقاط من الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة :

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة (١٢٣) من قانون العقوبات الاتحادي فإن الأسقاط من الولاية، أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الغائب يكون للمدة التي تحددها المحكمة، بمعنى أن المشرع قد أعطى للمحكمة سلطة تحديد مدة الأسقاط بحسب ما تراه من ظروف الحال.

حالات الأسقاط من الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الغائب:

تكفلت المادة (١٢٤) من قانون العقوبات الاتحادي ببيان حالات الأسقاط بقولها أنه «إذا حكم على الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب لجريمة ارتكبتها أخلاقاً بواجبات سلطته جاز للمحكمة أن تأمر بأسقاط ولايته أو وصايته أو قوامته أو وكالته عن الغائب، ويكون الأمر بالأسقاط وجوباً إذا ارتكب أية جريمة تفقده الصلاحية لأن يكون ولياً أو وصياً أو قيماً أو وكيلاً عن الغائب».

ويبين لنا من نص هذه المادة أن المشرع الاتحادي قد فرق بين نوعين من حالات الأسقاط.

النوع الأول - الأسقاط الجوازي :

وهو يكون في حالة ما إذا حكم على الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب لجريمة ارتكبتها إخلالاً بواجبات سلطته .

والنوع الثاني - الأسقاط الوجوبي :

وهو يكون في حالة ما إذا ارتكب الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل عن الغائب جريمة تفقده الصلاحية لأن يكون ولياً أو وصياً أو قيماً أو وكيلاً عن الغائب .

٢ - حظر ممارسة عمل معين :

تعريف :

حددت المادة (١٢٥) من قانون العقوبات الاتحادي فحوى هذا التدبير بقولها أن «الحظر عن ممارسة عمل هو الحرمان من حق مزاوله مهنة أو حرفة أو نشاط صناعي أو تجاري تتوقف مزاولته على الحصول على ترخيص من السلطة المختصة».

ويعني هذا التدبير حرمان من نزل به من مباشرة نوع معين من الاعمال تقوم به مهنة أو حرفة أو صناعة أو تجارة اعتاد بعض الناس مباشرتها على وجه منتظم والاعتماد على الدخل الذي تفيه كمورد للعيش: وذلك متى كان سلوكه الإجرامي يمثل خروجاً على أصول المهنة أو الحرفة أو انتهاكاً لواجباتها، أي متى كانت ممارسة هذه الحرفة أو المهنة سبباً للسلوك الإجرامي أو ظرفاً مهيئاً له، كالطبيب الذي يخالف قوانين مهنة الطب والأصول المتبعة فيها عن قصد، أو كالصيدلي الذي يغش في تركيب الأدوية، أو كالمحامي الذي يؤتمن على أموال موكله فيبددها على حاجاته الخاصة .

والغاية من هذا التدبير هي حماية أفراد المجتمع من الأشخاص الذين لا تتوافر فيهم الضمانات الأخلاقية أو العلمية أو الفنية لممارسة مهنة أو حرفة أو صناعة أو تجارة معينة، كما يهدف كذلك إلى حماية المحكوم عليه نفسه بالمباعدة بينه وبين ممارسة العمل الذي يعتبر بالنسبة له عامل إجرامي خطير يرتكب عن طريقه أو بمناسبته جرائم أخرى(١).

مجال تدبير حظر ممارسة عمل معين واحكام انزاله :

المجال الأساسي لهذا التدبير هو المهن أو الحرف أو الأنشطة الصناعية أو التجارية التي تتوقف مزاولتها على الحصول على ترخيص من السلطة العامة. ومن ثم فلا يجوز انزال هذا التدبير إذا كان لا يلزم لمزاولة المهنة أو الحرفة أو الصناعة أو التجارة الحصول على ترخيص من السلطة العامة.

أما احكام انزال هذا التدبير - إذا توافر مجاله - فقد نصت عليها المادة (١٢٦) من قانون العقوبات الاتحادي في قولها بأنه «إذا ارتكب شخص جريمة إخلالاً بواجبات مهنته أو حرفته أو نشاطه الصناعي أو التجاري وحكم عليه من أجلها بعقوبة مقيدة للحرية لا تقل مدتها عن ستة أشهر جاز للمحكمة عند

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات اللبناني. القسم العام: دار التقوي للطباعة. بيروت. سنة ١٩٧٥، رقم ٩٢٤ ص ٩١٧.

الحكم بالإدانة أن تحظر عليه ممارسة عمله مدة لا تزيد على سنتين فإذا عاد إلى مثل جريمته خلال السنوات الخمس التالية لصدور حكم بات بالخطر وجب على المحكمة أن تأمر بالخطر مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات. ويبدأ سريان مدة الخطر من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو انقضاءها لأي سبب. ويجوز الاكتفاء بهذا التدبير بدلا من الحكم بالعقوبة الأصلية المقررة للجريمة».

ويبين لنا من هذا النص ما يلي :

١ - إن الجرائم التي يجوز فيها الحكم بهذا التدبير هي جرائم تتعلق بالإخلال بالواجبات المفروض مراعاتها عند ممارسة المهن أو الحرف أو مختلف الأنشطة الصناعية أو التجارية.

٢ - أن هذا التدبير يكون جوازيًا للمحكمة إذا ارتكب شخص جريمة أخلايا بواجبات مهنته أو حرفته أو نشاطه الصناعي أو التجاري وحكم عليه من أجلها بعقوبة مقيدة للحرية لا تقل مدتها عن ستة أشهر. وللمحكمة في هذه الحالة أن تحظر عليه ممارسة عمله أو حرفته أو نشاطه مدة لا تزيد على سنتين، أما إذا عاد - هذا الشخص - إلى مثل جريمته خلال السنوات الخمس التالية لصدور حكم بات بالخطر كان انزال تدبير حظر ممارسة عمله عليه وجوبيا على المحكمة شريطة ألا تقل مدة الخطر عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات، أي أنه ينبغي لتوافر هذه الحالة الأخيرة توافر الشرطين الآتيين :

الأول - أن يكون قد صدر على المتهم حكما باتا بعدم ممارسة عمله

الثاني : أن يرتكب جريمة مماثلة لتلك التي صدر من أجلها ذلك الحكم البات، في خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا الحكم.

وفي جميع الأحوال يبدأ سريان مدة الخطر من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو انقضاءها لأي سبب كان (المادة ٢/١٢٦ عقوبات اتحادي).

كما أجاز المشرع الاتحادي الاكتفاء بتوقيع تدبير حظر ممارسة عمل معين بدلا من الحكم بالعقوبة الأصلية المقررة للجريمة، وذلك جريا على ما أنتهجه المشرع من اضافة المرونة على العقوبات التعزيرية حتى يتمكن القاضي من أعمال سلطته التقديرية، فيحكم في كل حالة بما يناسب ظروفها.

جزاء الإخلال بتدبير حظر ممارسة عمل معين:

وفقا لنص المادة (١٣٠) من قانون العقوبات الاتحادي فإنه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا التدبير بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف درهم، والمحكمة بدلا من توقيع هذه العقوبة أن تأمر بإطالة التدبير مدة لا تزيد على نصف المدة المحكوم بها ولا تتجاوز في أية حال ثلاث سنوات أو أن تستبدل به تدبيراً آخر مما نص عليه في فصل التدابير الجنائية .

٣ - سحب ترخيص القيادة :

تعريف :

حددت الفقرة الأولى من المادة (١٢٧) من قانون العقوبات الاتحادي فحوى هذا التدبير بقولها أنه «يترتب على سحب ترخيص القيادة إيقاف مفعول الترخيص الصادر للمحكوم عليه خلال المدة التي تحددها المحكمة بحيث لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين». ويعني هذا التدبير إنهاء مفعول الترخيص بالقيادة الذي يحوزه من ينزل به التدبير، وعدم جواز إعطائه ترخيصا تاليا خلال المدة التي يمتد الحرمان خلالها، والنتيجة الحتمية لانزال هذا التدبير هي أن تصبح قيادة المحكوم عليه لاية وسيلة نقل آلية قيادة غير مشروعة. وعلة هذا التدبير أن ثمة احتمالات في أن يستغل المحكوم عليه ترخيص القيادة الذي يحمله ليرتكب به جريمة جديدة، بمعنى أن المشرع يستهدف بهذا التدبير مواجهة الخطورة الإجرامية التي ينطوي عليها الترخيص بالقيادة .

حالات انزال تدبير سحب ترخيص القيادة :

حدثت الفقرة الثانية من المادة (١٢٧) من قانون العقوبات الاتحادي الحالات التي يجوز فيها انزال هذا التدبير إذا نصت على أنه «يجوز الأمر بهذا التدبير عند الحكم بعقوبة سالبة للحرية في جريمة ارتكبت عن طريق وسيلة نقل آلية اخلافاً بالالتزامات التي يفرضها القانون».

ويعني هذا النص أن كل حكم يقضي بعقوبة سالبة للحرية من أجل جريمة ارتكبت عن طريق وسيلة نقل آلية اخلافاً بالالتزامات المفروضة قانوناً بمقتضى هذا الترخيص يجيز سحب ترخيص القيادة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وذلك حسبما تقضي به المحكمة.

والملاحظ أن سحب ترخيص القيادة كتدبير جنائي يعد من الأمور الجوازية للمحكمة، أي أن لها سلطة تقديرية كاملة في الحكم بهذا التدبير على المحكوم عليه أو عدم الحكم به، وذلك كله في ضوء ما تراه من واقع الحال وظروف الواقعة وملابساتها والمصلحة التي تعود على المحكوم عليه وغيره من هذا التدبير.

ثالثاً : التدابير المادية

«إغلاق المحل»

تعريف :

التدبير المادي الذي نص عليه المشرع الاتحادي هو إغلاق المحل، ويقصد به حظر مزاوله العمل الذي كان يمارس فيه قبل أنزال هذا التدبير، ويعني ذلك أن الإغلاق ينصرف إلى المحل كمؤسسة تجارية لا ككيان مادي، وعلى هذا النحو فإن أثر الإغلاق أما إغلاق أبواب المحل وأما تخصيصه لنوع من الأعمال مختلف عن ذلك النوع الذي كان يمارس فيه أولاً، والغاية من هذا التدبير هو

عدم السماح للمحكوم عليه من الاستعانة مرة أخرى بظروف العمل في المحل وارتكاب جرائم أخرى وذلك عن طريق إغلاق هذا المحل (١).

حالات انزال تدبير إغلاق المحل :

نصت المادة (١٢٨) من قانون العقوبات الاتحادي على أنه «فيما عدا الحالات الخاصة التي ينص فيها القانون على الإغلاق يجوز للمحكمة عند الحكم بمنع شخص من ممارسة عمله وفقاً للمادة (١٢٦) أن تأمر بإغلاق المحل الذي يمارس فيه هذا العمل وذلك لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، وهذا يعني أن إغلاق المحل هنا تدبير جنائي جوازي تكميلي للتدبير الخاص بمنع مزاوله العمل المنصوص عليه في المادة (١٢٦) من قانون العقوبات الاتحادي والسالف لنا بيان أحكامه.

وقد أوضحت الفقرة الثانية من المادة (١٢٨) من قانون العقوبات الآثار التي يمكن أن تترتب على إغلاق المحل بقولها أنه «ويستتبع الإغلاق حظر مباشرة العمل أو التجارة أو الصناعة نفسها في المحل ذاته»، وهذا يعني أنه يترتب على انزال تدبير إغلاق المحل منع المحكوم عليه من مزاوله العمل ذاته طبقاً لما يقضي به تدبير منع ممارسة أحد الأعمال تطبيقاً لنص المادة (١٢٦) من قانون العقوبات الاتحادي.

الأشخاص الخاضعون لتدبير إغلاق المحل :

لا يقتصر إغلاق المحل وحظر مباشرة نفس العمل أو التجارة أو الصناعة فيه على المحكوم عليه وحده، وإنما يمتد ليشمل أفراد أسرته وأي شخص يكون المحكوم عليه قد أجر له المحل أو تنازل له عنه بعد وقوع الجريمة، ونظراً لكون المحل يثير مشكلة تجاوز آثاره إلى غير المحكوم عليه ممن تكون لهم حقوق على المحل، وأن هذا التجاوز غير مقبول عدالة باعتباره مساساً بحقوق أشخاص لا

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني - قانون العقوبات اللبناني - القسم العام - المرجع السابق الإشارة إليه رقم ٩٥٤، ص ٩٢٨.

شان لهم بالجريمة. فقد أجتهد المشرع في تفتاويه، فنص على أن حظر ممارسة نفس العمل أو التجارة أو الصناعة في المحل لا يتناول مالك المحل أو أي شخص يكون له حق عيني عليه إذا لم تكن له صلة بالجريمة (الفقرة الثانية من المادة ١٢٨ من قانون العقوبات الاتحادي).

مدة تدبير أغلاق المحل وجزاء الإخلال به :

هذا التدبير مؤقت دائماً، وقد حصر المشرع مدته بين حد أدنى هو شهر واحد وحد أقصى هو سنة واحدة (الفقرة الأولى من المادة ١٢٨ من قانون العقوبات الاتحادي). وينبغي على هذا إنه يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها المدة التي تقدر ملاءمتها لتحقيق هدف هذا التدبير في شخص من ينزل به، متقيدة في ذلك بالحدين العامين السابقين.

أما جزاء الأخلال بالأحكام التي يخضع لها هذا التدبير فقد نص عليه المشرع في المادة (١٣٠) من قانون العقوبات في قولها بأن «يعاقب على كل مخالفة لأحكام التدبير الجنائي المحكوم به بالسحب مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف درهم، وللمحكمة بدلا من توقيع هذه العقوبة أن تأمر بأطالة التدبير مدة لا تزيد على نصف المدة المحكوم بها، وأن تستبدل به تدبيراً آخر مما نص عليه في فصل التدابير الجنائية».

المبحث الثاني

حالات الدفاع الاجتماعي والتدابير المقررة لها

تمهيد وتقسيم

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهر اتجاه جديد في السياسة الجنائية المعاصرة أطلق عليه حركة الدفاع الاجتماعي، وكان السبب في ظهور تلك الحركة هو ذلك التطور الكبير الذي حدث في علم الإجرام في أعقاب الثورة الوضعية والعلوم الإنسانية التي تشكل جزءاً منه، هذا فضلاً عن تلك الثورة التي قادها الفقيه الإيطالي الكونت «فيليبو جراماتيكا» (Filippo Gramatica) الذي أضفى على مفهوم الدفاع الاجتماعي طابعاً إنسانياً خالصاً مما جعله يختلف عن أي نظام معروف للقانون العقابي وجعله محلاً للنقد الشديد، مما دفع المستشار الفرنسي (مارك أنسل (Marc Ancel) عام ١٩٤٥ إلى نشر مؤلفه عن الدفاع الاجتماعي والذي نال شهرة واسعة، حيث بلور فيه الأفكار الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعي وكشف عن مضمونها في صورة واضحة.

وتقوم حركة الدفاع الاجتماعي على سياسة جنائية مستمدة من اعتبارات الدفاع الاجتماعي الذي يراد به حماية المجتمع والفرد من الإجرام، وتحقيق حماية المجتمع بمواجهة الظروف التي من شأنها أن تفري بالاقدام على الجريمة والقضاء على تأثيرها الضار، أما حماية الفرد فهي تتحقق بتأهيله، أي بانتزاع نوازع الشر من نفسه حتى لا يقدم على الجريمة مرة أخرى، فالتأهيل حق للجاني وواجب عليه حتى يستعيد مكانته شريفاً في المجتمع ويسود الانسجام بين سلوكه وقواعد القانون، ولذلك تدعو حركة الدفاع الاجتماعي إلى سياسة جنائية تعطي أهمية خاصة لشخص المجرم، وهذا يستتبع بالضرورة دراسة مختلف العوامل الاجتماعية والنفسية والبيولوجية التي دفعت هذا المجرم إلى ارتكاب جريمته حتى يمكن اختيار رد الفعل الاجتماعي المناسب، كما

أن حركة الدفاع الاجتماعي الجديدة وأن ابقيت على فكرة الجزاء الجنائي، إلا أنها اعتبرت هذا الجزاء عملاً اجتماعياً يهدف إلى حماية المجتمع والفرد من الإجرام، وتحقيق هذه الحماية باتخاذ التدابير الاجتماعية الوقائية والتربوية والعلاجية المناسبة للشخص الجاني، بما يحول دون ارتكاب جرائم أخرى في المستقبل، ومن أمثلة هذه التدابير الإيداع في مأوى علاجي بالنسبة لمرضى العقول، والإيداع في إحدى مؤسسات العمل بالنسبة إلى معتادي الإجرام والمشتبه فيهم ممن يجوز الحكم عليهم بالوضع تحت المراقبة والالزام بالإقامة في الوطن الأصلي(١).

وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما يفرق بين التدابير الجنائية التي سبق تناولها بالدراسة في المبحث السابق وبين تدابير الدفاع الاجتماعي التي نحن بصدد دراستها أن الجامع بين التدابير الجنائية كلها هو أنها لا تتخذ لإلزام نسبة ارتكاب جريمة حكم على مرتكبها فعلاً بعقوبة معينة، ويقضي حسن السياسة الجنائية أن يوقع أي من التدابير الجنائية السابق دراستها قبلهم بعد تنفيذ العقوبات المحكوم بها عليهم، أو بعد صدور عفو عنهم وذلك حرصاً على مصلحة المجتمع في ألا يرتكب المحكوم عليه جريمة أخرى في المستقبل، أما تدابير الدفاع الاجتماعي، وهي التدابير غير العقابية بالمعنى الدقيق، فهي تتخذ ضد طائفة من المجرمين أو الخطرين أو المرضى الذين يتضح من ماضيهم أو مسلكهم أو حالتهم العقلية أو النفسية أن الحكم بالعقوبات التقليدية قبلهم أمر غير منتج والأولى والأصلح بالنسبة لهم والمجتمع أن تتخذ قبلهم تدابير تقي المجتمع وتحميه من خطرهم، كما تعمل في ذات الوقت على إصلاحهم وإعادة تأهيلهم وعلاجهم، ولذلك فإن هذه التدابير لا تتخذ قبل مجرمين عوقبوا على الجريمة التي ارتكبوها فعلاً، وإنما تتخذ بدلاً من العقوبة المقررة لتلك الجريمة أو تحوطاً من ارتكابهم لجرائم ضد المجتمع أو ضد أنفسهم.

(١) لمزيد من التفاصيل - راجع كتابنا في مبادئ علمي الإجرام والعقاب - المرجع السابق الإشارة إليه ص ٢٧٧ وما بعدها

وقد تناول المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة أحكام الدفاع الاجتماعي في الباب الثامن من الكتاب الأول من قانون العقوبات رقم ٣ لسنة ١٩٨٧، وقسمه إلى فصلين خصص أولهما لبيان حالات الدفاع الاجتماعي، وأقرد الآخر لبيان تدابير الدفاع الاجتماعي.

ولذا فقد رأينا تقسيم هذا المبحث الدراسي إلى مطلبين وفقاً للترتيب التالي:

المطلب الأول : حالات الدفاع الاجتماعي.

المطلب الثاني : تدابير الدفاع الاجتماعي

المطلب الأول

حالات الدفاع الاجتماعي

تقسيم :

تناول المشرع الاتحادي بيان حالات الدفاع الاجتماعي في الفصل الأول من الباب الثامن من الكتاب الأول من قانون العقوبات (المواد من ١٢٣ إلى ١٣٥)، وهي حالات ثلاث :

الأولى : حالة المرض العقلي أو النفسي .

والثانية : حالة اعتياد الإجرام .

والثالثة : حالة الخطورة الاجتماعية .

ونتناول كل حالة من هذه الحالات بشيء من التفصيل كل في فرع على

حده.

الفرع الأول

حالة المرض العقلي أو النفسي

نصت على هذه الحالة المادة (١٣٢) من قانون العقوبات الاتحادي في قولها بأنه «إذا وقع الفعل المكون للجريمة من شخص تحت تأثير حالة جنون أو عاهة في العقل أو مرض نفسي أفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بصفة مطلقة حكمت المحكمة بإيداعه مأوى علاجيا وفقا للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأي وزير الصحة، ويتخذ التدبير ذاته بالنسبة إلى من يصاب بأحدى هذه الحالات بعد صدور الحكم».

والواقع أن الأمر هنا يتعلق بطائفتين متميزتين من المجرمين وأن كان الجامع بينهما هو المرض (١).

الطائفة الأولى : وتضم مرضى العقل أي المصابين بجنون أو بعاهات عقلية من شأنها إفقاد القدرة على الإدراك والتحكم في التصرفات بصفة مطلقة، ويلاحظ أن الجنون وعاهة العقل، هما في نظرنا تعبيران مترادفان، يراد بهما آفة تؤثر على القوى العقلية والملكات الذهنية للفرد، وليس هذا الموضع مجالا لاستعراض صور الجنون والتعريف بكل صورة منها، فسواء تعلق الأمر بعته أي بنقص في نضج الإدراك، أو بآفة في الشعور كالهستيريا أو النورستانيا، أو بخلل في وظيفة الإرادة كما في الصرع وفي جنون الفكرة المتسلطة، فإن ما يعيننا من الناحية القانونية كقاسم مشترك بين كافة صور الجنون، هو أن الإرادة تنعدم حريتها فيكون صاحبها مقهوراً نفسياً وداخلياً إلى سلوك معين لا توجد لديه قدرة على تحاشيه.

والمقصود بالجنون أو عاهة العقل جميع الأمراض التي تؤثر على القوى

(١) لمزيد من التفاصيل حول الأمراض العقلية والعصبية ودورها في ارتكاب الجرائم - راجع كتابنا في علمي الإجرام والعقاب - المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٩٨ - وما بعدها.

العقلية والملكات الذهنية للفرد بحيث تؤدي إلى فقدان القدرة على الإدراك، وعلى ذلك يدخل تحت معنى الجنون والعاهة العقلية بعض الحالات التي يوقف فيها نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبي مثل العته والبله والضعف العقلي، كما يتسع مفهوم الجنون والعاهة العقلية للأمراض العصبية التي تصيب الجهاز العصبي للإنسان وتؤدي إلى انحراف نشاطه أو اتجاهه عن النحو الطبيعي المألوف مما يؤثر على الوعي أو الإرادة أو عليهما معاً، ومن أظهر هذه الأمراض الصرع، والهستريا، وانفصام الشخصية «الشيذوفرنيا».

أما الطائفة الثانية : فتضم الأمراض النفسية، وهي ما تصيب الجانب النفسي للإنسان بانحراف في الغرائز، والعواطف التي يتكون منها عن نشاطها الطبيعي مما يجعل شخصية المريض غير متجاوبة مع القيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة، وأهم هذه الأمراض هو ما يسمى بالسيكوباتية.

وواضح أنه لا صعوبة هنا في التفرقة بين الطائفتين، فإنه من اليسير التمييز بين حالة الجنون وما إليها وبين حالات مجرد الهستيريا والسيكوباتية وما يجرى مجراها. وإذا كانت الطائفة الأولى مكانها الطبيعي هو المأوى المخصص لمرض العقل، حيث يلقون العناية اللازمة في مثل هذه الحالات، وييقون بداخله مادمو مرضى يخشى خطرهم على أنفسهم أو على الغير، فإن الطائفة الثانية علاجها أكثر دقة نظراً لأنهم غير فاقدين تماماً لأهليتهم الجنائية، فهناك إذن قدر من المسؤولية الجنائية يجب أن يحسب حسابه، ولأنه من ناحية أخرى لاجدوى من عقابهم لا أخلاقياً ولا اجتماعياً، وأنه يجب اتباع وسيلة أخرى تتفق مع مقتضيات الدفاع الاجتماعي، فقد أهدى المشرع الاتحادي في قانون العقوبات لما أسماه «مأوى علاجياً» وفقاً للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأي وزير الصحة والذي خصصه لمرض العقل بل وللمرضى النفسيين ممن نسب إليهم فعل إجرامي، كتدبير وقائي علاجي يحل محل العقوبة نظراً للنقص الجسيم في حرية الاختيار لديهم،

ولكن شريطة أن يؤدي ذلك المرض العقلي أو النفسي إلى إفقاد المحكوم عليه قدرته على التحكم في تصرفاته بصفة مطلقة عند ارتكابه لفعله الإجرامي.

وتجدر الإشارة إلى أن الكشف عن وجود الجنون أو المرض النفسي يوسع مرضاً أو خلافاً يفقد صاحبه القدرة على التحكم في تصرفاته بصفة مطلقة، أمر ليس بالهين ويثير في العمل كثيراً من الصعوبات، ولا تجد المحكمة بدأً في تذييل هذه الصعوبات من الاستعانة بالخبراء في علم الطب العقلي والنفسي، وعلى هذا تؤكد المادة (١٨٤) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ بقولها أنه «إذا دعا الأمر إلى فحص حالة المتهم العقلية أو النفسية يجوز للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى أن تأمر بوضع المتهم إذا كان محبوساً احتياطياً تحت الملاحظة في مأوى علاجي مخصص لذلك لمدة متعاقبة بحيث لا يزيد كل منها على خمسة عشر يوماً ولا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً، بعد سماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن المتهم إن كان له مدافع، ويجوز إذا لم يكن المتهم محبوساً احتياطياً أن تأمر المحكمة بوضعه تحت الملاحظة في أي مكان آخر» (١)، فإذا اتضح أن المتهم مجنون حقيقة، فإنه يلزم التثبت من أن جنونه هذا كان قائماً في لحظة ارتكابه الجريمة، لأن هذا شرط استبعاد العقاب لانتفاء المسؤولية، فإن لم يكن جنونه هذا معاصراً تلك اللحظة وكان سابقاً عليها أو لاحقاً لها دون امتداد إليها، لا يحول دون الحكم بعقوبة الجريمة.

ويلاحظ أن القول بوجود الجنون أو بتخلفه أمر موضوعي يتعلق بوقائع الدعوى وتفصل فيه محكمة الموضوع دون معقب عليها (٢)، فالمحكمة على حد تعبير محكمة النقض المصرية هي «الخبر الأعلى في كل ما يستدعي خبرة فنية،

(١) تقابل المادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية المصري والمعدلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) وتليقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه «من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأجابة الدفاع إلى ما يطلبه من ندب خبر لتقدير حالة المتهم العقلية، مادامت قد استبانت سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن =

فتمنى قدرت أن حالة معينة لا تقتضي عرضاً على الخبير، لأن ظروف الحادثة أو أوراق الدعوى تشير بذاتها إلى الرأى الواجب الأخذ به فأنها بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا رقابة لمحكمة النقض عليه(١)، على أنه إذا طلب الدفاع نذب خبير لفحص المتهم.. تعين على المحكمة إذا لم تجبه إلى هذا الطلب أن ترد عليه عند رفضه بأسباب كافية، فإن هي فصلت في الدعوى دون أن تلتفت إلى الطلب كان حكمها معيباً، لأخلاله بحق الدفاع(٢).

ومتى أنضح وجود الجنون من جهة وثبتت معاصرته للحظة ارتكاب الجريمة من جهة أخرى، أستبعد العقاب أيا كانت الجريمة، وحق التدبير العلاجي الذي نصت عليه المادة (١٣٣) عقوبات اتحادي متقدمة البيان.

وغنى عن البيان أن الأصل في هذا التدبير أنه غير محدد المدة، فالفرض أنه لا ينقضي إلا بعد شفاء المريض وزوال خطورته على المجتمع، على ما سنقصله فيما بعد.

وبالنظر إلى ما جاء بالقاعدة (١/٨٢) من مجموعة قواعد الحد الأدنى لعام ١٩٥٥ من أن «الأشخاص الذين يثبت أصابتهم بالجنون لا يجوز حبسهم في السجون ويجب أن تتخذ التدابير لنقلهم بأسرع ما يمكن إلى مؤسسات الأمراض العقلية، فقد أكدت الفقرة الثانية من المادة (١٣٣) من قانون العقوبات الإتحادي على أنه «ويتخذ التدبير ذاته بالنسبة إلى من يصاب بأحدى هذه الحالات بعد صدور الحكم». ويلاحظ إنه يتعين في مثل هذه الحالة أعمال حكم المادة (٢١٧) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢، والذي جاء به أنه «إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون أو

= أجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة، ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى حتى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا يعقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة».

نقض ١٩ أبريل ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س١٧ ق٨٧ ص٤٥٠

نقض ٢٦ مارس ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س١٤، ق٥٢، ص٢٥٤

(١) نقض ٧ نوفمبر ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ح١ ق٣١٢ ص٣٥٩ .

(٢) نقض مصري ٢٨ نوفمبر ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س١٢ ق١٩٤ ص٩٤٢ .

اختلال أو ضعف عقلي أو مرض نفسي جسيم أفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بصفة مطلقة، وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ، ويودع في مأوى علاجي على أن تخصص المدة التي يقضيها فيه من مدة العقوبة المحكوم بها^(١)، وغني عن الإيضاح أن المقصود بالعقوبة المقيدة للحرية والتي يوقف الجنون وما يجري مجراه تنفيذها طبقاً لهذه المادة هي عقوبة السجن المؤبد والسجن المؤقت، والحبس، أما العقوبات المالية أي الغرامة، فلا يوقف الجنون تنفيذها على أموال المجنون، وإنما لا يجوز تنفيذ الغرامة عليه بطريق الإكراه البدني (المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي). كما تنفذ المصادرة كذلك لأن المال المصادر يعتبر ملكاً للدولة فور النطق بها.

الفرع الثاني

حالة اعتياد الإجرام

سلف لنا القول بأن العود هو ارتكاب جريمة أو أكثر بواسطة شخص ما بعد الحكم عليه حكماً باتاً بالأدانة في جريمة سابقة (٢).

«وإذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة وذلك في سرقة أو احتيال أو خيانة أمانة أو تزوير أو إخفاء أشياء متحصلة من هذه الجرائم أو في شروع فيها، ثم ارتكب جنحة مما ذكر أو شروعاً معاقباً عليه فيها وذلك بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات، فللمحكمة أن تحكم عليه بالسجن

(١) وتطبيقاً لذلك فقد نصت المادة (٣١) من القانون الاتحادي رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم المنشآت العقابية على أنه «إذا تبين لطبيب المنشأة أن المسجون مصاب بمرض عقلي قرر عرضه على لجنة طبية تشكل بقرار من وزير الصحة يكون من بين أعضائها أحد أطباء السجن والطبيب الشرعي لفحصه والتثبت من حالته فإذا تقرر نقله إلى مستشفى للأمراض العقلية نقل إليه بأسر من مدير الإدارة المختصة مع أخطار النيابة العامة، وتصبب المدة التي يقضيها المسجون في المستشفى من مدة العقوبة».

(٢) انظر ما تقدم من ٢١٨ .

المؤقت مدة لا تزيد على خمس سنين بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة،
(المادة ١٠٧ عقوبات اتحادي).

وللمحكمة أن تحكم بمقتضى نص المادة السابقة على من يرتكب جنحة مما ذكر فيها بعد سبق الحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٥، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨، بعقوبتين مقيدتين للحرية كليتهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحداها على الأقل لمدة سنة، (المادة ١٠٨ عقوبات اتحادي).

هذا وقد نص المشرع الاتحادي على اعتياد الاجرام باعتباره حالة من حالات الدفاع الاجتماعي فقرر بأنه «إذا توفر العود طبقا لأحدى المادتين (١٠٧ أو ١٠٨) جاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المقررة فيهما أن تقرّر اعتبار العائد مجرماً اعتاد الإجرام وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بشأنها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية». (المادة ١/١٢٤ من قانون العقوبات الاتحادي).

أما إذا سبق الحكم على العائد بالعقوبة المقررة بأحدى المادتين (١٠٧، ١٠٨) ثم ارتكب جنابة جاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة التي يستحقها الجاني أن تقرّر أنه مجرم اعتاد الإجرام، وتحكم بإيداعه إحدى مؤسسات العمل (المادة ٢/١٢٤ من قانون العقوبات الاتحادي)(١).

(١) وقد كان موضوع (الاعتياد على الإجرام) من الموضوعات التي عالجه المؤتمر الدولي الثاني عشر للعقوبات الذي انعقد بلاماي بين ١٤ و ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٠، وفيما يلي توصية المؤتمر في هذا الموضوع: «يقرر المؤتمر أن العقوبة التقليدية لم تنجح في معالجة مشكلة الاعتياد على الإجرام، فيجب البحث عن وسائل أخرى، ولأمان من أن يكون سبق الحكم على الجاني قرينة على حالة الاعتياد، على أن يكون للقاضي مطلق التقدير، ويجب ألا يفقد الأمل في معالجة هذه الحالة، ولا يكون ذلك بالجمع بين العقوبة وتدابير الأمن، وإنما بإجراء واحد ولدة غير محدودة، وفي هذا السبيل يجب أن يكون تحت يد القاضي تقرير واف عن الجاني قبل تقرير الإجراء المناسب، وأن تقتصر حالة المحكوم عليه في فترات دورية بمعرفة الاختصاصيين في المسائل النفسية والاجتماعية، وأن يكون الإفراج عنه نهائيا مسبقا بفترة الإفراج تحت شرط، وأن يمهد له بعد الإفراج النهائي طريق رد اعتباره إذا كان الحكم يرتب أثرا جنائيا».

الفرع الثالث

حالة الخطورة الاجتماعية

يقصد بالخطورة الاجتماعية تلك الحالات الخطرة السابقة على أي إجرام فعلي، فالخطرون بصفة مجردة هم طائفة بغير إجرام محدد ينسب إليهم، ولكن حالتهم تنذر بخطر الإجرام مستقبلاً.

ووفقاً لنص المادة (١٣٥) من قانون العقوبات الاتحادي «تتوافر الخطورة الاجتماعية في الشخص إذا كان مصاباً بجنون أو عاهة في العقل أو بمرض نفسي يفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بحيث يخشى على سلامته شخصياً أو على سلامة غيره... وهذا يعني أنه يلزم للقول بوجود شخص ما في حالة خطورة اجتماعية أن يتوافر في حقه شرطين:

الأول - أن يكون مصاباً بجنون أو عاهة في العقل أو بمرض نفسي يفقده القدرة على التحكم في تصرفاته.

والثاني : أن يخشى من هذا المرض على سلامة المصاب به شخصياً أو على سلامة الغير.

ولما كان المكان الطبيعي لمثل هؤلاء المرضى هو المأوى العلاجي حيث يلقون العناية المعتادة في هذه الحالات، ويبقون بداخله ماداموا مرضي يخشى خطرهم على أنفسهم أو على الغير، ولما كان هذا الإجراء يشكل مساساً بحقوق الأفراد وحيرياتهم الأساسية فإنه يتعين صدوره من السلطة القضائية المختصة بوصفها الحارس الأمين لهذه الحقوق والحيريات، لما كان هذا كله فقد أضاف المشرع الاتحادي - في ذات المادة السابقة - بأنه إذا توافرت هذه الحالة يودع المصاب مأوى علاجياً بقرار من المحكمة المختصة بناءً على طلب النيابة العامة».

المطلب الثاني

التدابير المقررة لحالات الدفاع الاجتماعي

تقسيم :

بينت المادة (١٣٦) من قانون العقوبات الاتحادي انواع التدابير المقررة لحالات الدفاع الاجتماعي بقولها أن «تدابير الدفاع الاجتماعي هي :

- ١ - الإيداع في مأوى علاجي.
 - ٢ - الإيداع في إحدى مؤسسات العمل.
 - ٣ - المراقبة.
 - ٤ - الإلزام بالإقامة في الوطن الأصلي» .
- ونتناول فيما يلي أحكام كل تدبير من هذه التدابير كل في فرع على حدة.

الفرع الأول

الإيداع في مأوى علاجي

تعريف :

الإيداع في مأوى علاجي هو تدبير وقائي وعلاجي مانع للحرية، غير محدد المدة وهو يعني إيداع من ينزل به في مستشفى متخصص في علاج الأمراض العقلية أو العصبية أو النفسية ليعالج على نحو يزول به مرضه أو تخف وطأته، فتزول تبعاً لذلك خطورته الاجتماعية على نفسه أو على غيره، ومن ثم كان هذا التدبير مخصصاً لفئة من مرضى العقل الخطرين على المجتمع، ومصدر خطورتهم مرض عقلي يعانون منه، فيكون في علاجهم السبيل إلى القضاء على هذه الخطورة، ويفترض هذا التدبير - بطبيعة الحال - أمرين: الأول : أن توفير العلاج الملائم يقتضي سلب حرية من أنزل به هذا التدبير والزامه بالإقامة في المستشفى والخضوع لإجراءات العلاج التي تدعو إليها

حالته، والثاني : أن خطورة المريض على المجتمع هي بالقدر الذي لا يمكن معه درؤها بغير أيداعه في المأوى العلاجي، وقد نصت الفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٢٧) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «يرسل المحكوم بإيداعه مأوى علاجيا إلى منشأة صحية مخصصة لهذا الغرض حيث يلقي العناية التي تدعو إليها حالته. ويصدر بتحديد المنشآت الصحية قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العدل».

حالات الحكم بالإيداع مأوى علاجي :

وفقا لأحكام قانون العقوبات الاتحادي فإن تدبير الإيداع في مأوى علاجي يتخذ في حالتين :

الحالة الأولى : إذا وقع الفعل المكون للجريمة من شخص تحت تأثير حالة جنون أو عاهة في العقل أو مرض نفسي أفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بصفة مطلقة، ويتخذ التدبير ذاته بالنسبة إلى من يصاب بأحدى هذه الحالات بعد صدور الحكم (المادة ١٢٢ من قانون العقوبات الاتحادي)، إذ لا فائدة ترجى من عقاب هذا الشخص طالما قد فقد أختياره بما أصيب به، والعقاب مناطه الإرادة وحرية الاختيار.

والحالة الثانية : إذا كان الشخص مصاباً بجنون وعاهة في العقل أو بمرض نفسي يفقده القدرة على التحكم في تصرفاته بحيث يخشى على سلامته شخصياً أو على سلامة غيره (المادة ١٢٥ من قانون العقوبات الاتحادي)، إذ أن المكان الطبيعي لمثل هؤلاء المرضى هو المكان المخصص لمرض العقل، حيث يلقون العناية المعتادة التي تدعو إليها حالتهم.

مدة تدبير الإيداع في مأوى علاجي :

الإيداع في مأوى علاجي، يتناقض مع تحديد مدة له بالنظر إلى طبيعته التي تقتضيها عناصر العلاج، ومن ثم فإنه يتعين أن يستمر ما استمر المرض العقلي أو النفسي ودامت خطورة المصاب به، ويعني ذلك أن هذا التدبير يظل في

حالات تطبيقه غير محدد المدة، إذ أن انقضائه مرتبط بزوال الخطورة، وهو ما لا يتيح تحديده مقدماً.

ولكن المشرع قد حرص - حماية للحريات الفردية - على إخضاع هذا التدبير للإشراف القضائي كي لا يبقى المجنون محتجزاً بعد زوال أسباب حجزه، ولا يفرج عنه قبل أن يثبت شفاؤه من مرضه، فأوجب أن تعرض على المحكمة المختصة تقارير الأطباء عن حالة المحكوم عليه في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على ستة أشهر، وللمحكمة بعد أخذ رأي النيابة العامة أن تأمر بإخلاء سبيله إذا تبين أن حالته تسمح بذلك. (الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من قانون العقوبات الاتحادي).

ويلاحظ أن ايداع المحكوم عليه في مأوى علاجي يكون بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة (الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لسنة ١٩٩٢)، وأنه إذا كان تنفيذ التدابير لا يكون إلا بعد تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية فإنه يستثنى من ذلك الايداع في مأوى علاجي إذ يتعين تنفيذه قبل تنفيذ أي عقوبة أو تدبير آخر، وتنفذ التدابير المادية فوراً، وذلك كله ما لم ينص على خلافه (المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لسنة ١٩٩٢).

الفرع الثاني

الإيداع في إحدى مؤسسات العمل

تعريف :

الإيداع في إحدى مؤسسات العمل هو تدبير مانع للحرية يستهدف خلق الاعتياد على العمل وتنمية المواظبة عليه والخضوع لنظمه تمهيدا لخلق الاعتياد على أسلوب من الحياة المنظمة المطابقة للقانون، ويطبق هذا التدبير على معتادي الإجرام من أجل إبعادهم عن المجتمع كي لا يهددوه بمخاطر جرائم تالية، هذا فضلا عن امكانية اصلاحهم وتأهيلهم عن طريق العمل المنتج.

ويقصد بمؤسسات العمل المؤسسات التي تنشئها الدولة خصيصا لتنفيذ تدابير الدفاع الاجتماعي بحيث تخصص للمحكوم عليهم بهذه التدابير دون غيرهم، وعلة ذلك هي إعداد المحكوم عليه للاندماج في الحياة الاجتماعية بتدريهم على عمل منظم في ظل حياة تتسم بالاستقرار والاستقامة وتحت إشراف اخصائيين يعملون في مجال الإعداد والتوجيه وذلك كله تحت رقابة السلطة القضائية .

وفي جميع الاحوال يجب الحذر بالنسبة لاختيار نوع العمل وسائر ظروف المعاملة التنفيذية الملائمة لحالة كل محكوم عليه، وذلك كله بطبيعة الحال في نطاق السياسة الجنائية والتفريد الواقعي في مجال التنفيذ.

ويتميز تدبير الإيداع في إحدى مؤسسات العمل بانتقاء فكرة الأيلام المقصود فيه لانتقاء فكرة الردع، وهو يختلف بذلك عن العقوبات السالبة للحرية، فالقصد من اتخاذ هذا التدبير هو الإصلاح والتأهيل وليس الردع، لذا فهو يواجه الحالة الخطرة الكامنة في شخص من ينزل به عن طريق تأهيله بالعمل والتوجيه، إذ لا ريب في أنه فضلا عما للعمل من فائدة إعداد المحكوم عليه لما ينفعه في حياته المستقبلية بعد إنتهاء مدة التدبير المحكوم به عليه، فانه متى أنطبق في نفس هذا الأخير حب العمل وأحترامه، شعر بمنزلته الادمية

وارتدت إليه الثقة في نفسه، وينعكس ذلك على خلقه وسلوكه فيستقيم حاله ويصبح مهيباً للأندماج ثانية في المجتمع، ولعل خير ما يحقق الهدف من هذا التدبير في دولة الإمارات العربية المتحدة هو نظام سلب الحرية يقابل اجرام المحكوم عليه الفعلي، مع العمل الزراعي أو الصناعي في المناطق المنعزلة، ففيها إذن يودع المحكوم عليهم بمثل هذا التدبير حيث يجرى تأهيلهم للعمل المنتج، ولا يخفى مال هذا التدبير من أثر اجتماعي بعيد المدى في تعمير تلك المناطق المنعزلة، والمتخلقة حضارياً، إذا ما أحكمت خطة التطبيق العملي، وبهذا يتحقق معنى الإصلاح الاجتماعي في صورة واقعية.

حالات الحكم بالإيداع في إحدى مؤسسات العمل :

وفقاً لأحكام قانون العقوبات الاتحادي فإن تدبير الإيداع في إحدى مؤسسات العمل يتخذ في حالتين :

الحالة الأولى : إذا توافر العود طبقاً لأحدى المادتين ١٠٧ أو ١٠٨ من قانون العقوبات الاتحادي، إذ يجوز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المقررة فيهما أن تقرر اعتبار العائد مجرماً أعتاد الإجرام وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بأنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية، (الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ من قانون العقوبات الاتحادي).

والحالة الثانية : إذا سبق الحكم على العائد بالعقوبة المقررة بأحدى المادتين ١٠٧ أو ١٠٨ من قانون العقوبات الاتحادي، ثم ارتكب جناية إذ يجوز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة التي يستحقها الجاني أن تقرر أنه مجرد أعتاد الإجرام، وتحكم بإيداعه إحدى مؤسسات العمل. (الفقرة الثانية من المادة ١٣٤ من قانون العقوبات الاتحادي).

مدة تدبير الإيداع في إحدى مؤسسات العمل :

القاعدة أنه في الأحوال التي يقرر فيها القانون الإيداع في إحدى

مؤسسات العمل تحكم المحكمة بذلك دون أن تحدد مدة الإيداع في حكمها (الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ عقوبات اتحادي) على أساس أن هذه المدة مرتبطة بالحالة الخطرة التي عليها من ينزل به هذا التدبير، ومن ثم فإن منطق الأمور يقضي بالآل يخضع هذا التدبير لمدة محددة، وآلا يكون له حد أدنى إذ الأمر منوط بزوال حالة الخطورة، ولكن المشرع قد حرص - حماية للحريات الفردية - على اخضاع مدة هذا التدبير للإشراف القضائي كي لا يبقى الشخص محتجزاً بعد زوال أسباب حجزه ولا يفرج عنه قبل زوال هذه الأسباب، فأوجب على القاضين بإدارة المؤسسة أن يرفعوا إلى المحكمة المختصة عن طريق النيابة العامة تقارير دورية عن حالة المحكوم عليه في فترات لا تزيد كل منها على ستة أشهر، وللمحكمة بعد أخذ رأي النيابة العامة أن تأمر بأخلاء سبيله إذا تبين لها صلاح حاله، (الفقرة الثانية من المادة ١٣٨ عقوبات اتحادي).

ويلاحظ أنه إذا كان المشرع الاتحادي لم يحدد لمدة الإيداع في إحدى مؤسسات العمل حداً أدنى فهو قد حدد له حداً أقصى وهو خمس سنوات في الجنج وعشر سنوات في الجنائيات (الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ عقوبات اتحادي).

ونعتقد بأن المشرع الاتحادي كان موفقاً عندما جعل مدة هذا التدبير غير محدودة في نطاق حد أقصى معلوم ومناسب، إذ أنه لا يصح أن يرتفع هذا الحد إلى المدى الذي يورث اليأس لدى المجرم مما يفسد معه كل علاج، ذلك لأن المجرم يترقب دائماً اليوم الذي يسترد فيه حريته، فإذا ما بدا هذا اليوم بعيداً منذ بداية الأمر ساءت نفسيته وأضاف بهذا إلى دائه سقماً جديداً..

وإن كنا نعتقد أيضاً بأنه يجب الاحتياط لما قد يحدث في التطبيق العملي من إسراف في منح الإفراج المبكر للتسرع في الحكم على السلوك الظاهري للمجرم، وقبل التأكد من مطابقة هذا السلوك لحقيقة نفسيته، ذلك أنه كثيراً ما يخدع المجرم بسلوكه الظاهري المشرقين عليه في المؤسسة التي ينفذ فيها هذا التدبير، فيمنح هذه الميزة قبل أن يكون مستحقاً لها في حقيقة الواقع، من أجل

هذا كله يجب أن يكون لمدة هذا التدبير حدا أدنى كذلك، كأن يكون سنتين مثلا إذا كان الحد الأقصى خمس سنين، وأربع سنوات إذا كان الحد الأقصى عشر سنين.

وتجدر الإشارة إلى أن الإيداع في إحدى مؤسسات العمل يكون بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة، كما تسري على الإيداع هنا أحكام المادتين ٢٩٥، ٢٩٦ والمواد ٢٩٩ إلى ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي (١)، (الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي).

الفرع الثالث

المراقبة

تعريف :

المراقبة تدبير مقيد للحرية يراد به فرض عدة قيود على حرية من ينزل به بهدف تحقيق اصلاحه وضمان اثتلافه مع المجتمع عن طريق اتاحة الفرصة للجهة الإدارية المختصة بمراقبة سلوكه وتصرفاته - خلال مدة معينة - ومدى امكانية الحيلولة بينه وبين الظروف التي قد تغويه بالعودة إلى طريق الجريمة مرة أخرى، وقد نص المشرع الاتحادي على هذا التدبير في المادة (١٣٩) من قانون العقوبات الاتحادي بقوله بأنه «تسري على المراقبة المنصوص عليها في هذا الباب أحكام المادة (١١٥) ولا يجوز أن تزيد مدة المراقبة على ثلاث سنوات».

الالتزامات التي ينطوي عليها تدبير المراقبة :

تكفلت المادة (١١٥) من قانون العقوبات الاتحادي بتحديد الالتزامات

(١) راجع ما تقدم : ص ٩٤ ومابعدها .

التي يتعين على المحكوم عليه أن يتقيد بها كلها أو بعضها وفقاً لما تقررره المحكمة في حكمها، وقد حددت هذه المادة الالتزامات التي يمكن فرضها على حرية المحكوم عليه في قولها أن «المراقبة هي الزام المحكوم عليه بالقيود التالية كلها أو بعضها وفقاً لما يقرره الحكم:

١ - أن لا يغير محل اقامته إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة فإذا لم يكن له محل اقامة عينت له هذه الجهة محلاً.

٢ - أن يقدم نفسه إلى الجهة الإدارية المختصة في الفترات الدورية التي تحددها.

٣ - أن لا يرتاد الأماكن التي حددها الحكم .

٤ - أن لا يبرح مسكنه ليلاً إلا بأذن من الجهة الإدارية المختصة، ويلاحظ أن هذه الالتزامات يخضع لها المحكوم عليه بالمراقبة كتدبير جنائي على النحو السالف بيانه (١)، غير أن المشرع الاتحادي قد نص على المراقبة أيضاً كتدبير من تدابير الدفاع الاجتماعي ليعطي القاضي فرصة أعمال سلطته في التفريد لمواجهة بعض حالات الخطورة المجردة التي لا تصل إلى حد يستدعي مواجهتها بتدبير آخر من تدابير الدفاع الاجتماعي، كما أننا نعتقد بأنه يمكن للقاضي فرض تدبير المراقبة كتدبير من تدابير الدفاع الاجتماعي في الحالات الآتية :

١ - حالة المصاب بجنون أو عاهة في العقل أو بمرض نفسي الذي حكم عليه بالإيداع في مأوى علاجي، ثم يثبت بعد ذلك أنه لم يصبح خطراً على سلامته شخصياً أو على سلامة غيره، إذ يمكن بعد أخلاء سبيله فرض المراقبة عليه.

(١) راجع ما تقدم : ص ٢٢٥ وما بعدها .

٢ - حالة المجرم الذي اعتاد الإجرام وحكم عليه بالإيداع في إحدى مؤسسات العمل، إذ يمكن بعد أخلاء سبيله بقرار من المحكمة التي أصدرت الحكم بإيداعه، أن يتم وضعه تحت المراقبة.

وأن كان من الضروري أن يتدخل المشرع الاتحادي وينص صراحة على جواز توفيق تدبير المراقبة، كتدبير من تدابير الدفاع الاجتماعي، في مثل هذه الحالات السابقة، وذلك أعمالاً لمبدأ الشرعية.

مدة المراقبة :

تنص المادة (١٣٩) من قانون العقوبات الاتحادي على أنه «... ولا يجوز أن تزيد مدة المراقبة على ثلاث سنوات» وهذا يعني أن المشرع لم يحدد لهذا التدبير حداً أدنى واقتصر على تعيين حد أقصى له، ومن ثم فإنه يتعين على القاضي أن يحدد في حكمه مدة هذا التدبير ملتزماً بحده الأقصى السابق بيانه.

جزاء الإخلال بتدبير المراقبة :

نصت المادة (١٤١) من قانون العقوبات الاتحادي على أنه «يجوز للمحكمة عند مخالفة أحكام التدابير المقررة في هذا الباب - باب الدفاع الاجتماعي - أن تأمر باطالة التدبير مدة لا تتجاوز نصف المدة المحكوم بها» ويتحقق الإخلال بهذا التدبير بعدم التزام المحكوم عليه بالالتزامات التي فرضتها المحكمة، أي الإخلال بالالتزامات التي قررت المحكمة خضوعه لها.

الفرع الرابع

الإلزام بالإقامة في الوطن الأصلي

تعريف :

الإلزام بالإقامة في الوطن الأصلي هو تدبير من تدابير الدفاع الاجتماعي يراد به إعادة الشخص إلى موطنه الذي كان يقيم به قبل انتقاله إلى المكان الذي تثبت فيه خطورته الاجتماعية. (المادة ١٤٠ من قانون العقوبات الاتحادي) ويعني هذا التعريف أن الإلزام بالإقامة في الوطن الأصلي تدبير مقيد للحرية يفرض على من ينزل به عدم مغادرة موطنه الأصلي، وفيما عدا هذا الحظر فإنه يتمتع بحريته على الوجه المعتاد، ويستهدف هذا التدبير أبعاد المجرم عن أماكن تتوافر فيها ازائه عوامل خطورته الاجتماعية، ذلك أن إقامته في مكان غير موطنه الأصلي يخلق لديه عوامل تدفعه إلى ارتكاب الجرائم، فيكون في منعه من الإقامة فيها أبطال لمفعول عامل إجرامي.

وواضح أنه لا محل للخلط بين هذا التدبير الاجتماعي وبين «منع الإقامة في مكان معين» كتدبير جنائي بالنظر إلى ظروف المجرم في بعض الحالات، فإن معنى الإلزام بالإقامة في الوطن الأصلي هو مجرد إجبار المحكوم عليه على العدول عن هجرته من هذا الوطن وعودته إليه، ولكن ليس معناه أن يفرض عليه من إجراءات الشرطة ما يحول دون تحركه وتنقله لقضاء مصالحه وشئونه الخاصة في حرية تامة كأبي مواطن عادي.

مدة تدبير الإلزام بالإقامة في الوطن الأصلي :

وضع المشرع هذا التدبير بين حد أدنى عام هو ستة أشهر وحد أقصى عام هو ثلاث سنوات، (المادة ١٤٠ عقوبات اتحادي) فهذا التدبير محدد المدة، ومن ثم يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها المدة التي تقدر ملاءمتها لتحقيق هدف هذا التدبير في شخص المحكوم عليه، متقيدة في ذلك بالحدين العاميين السابقين.

جزاء الإخلال بتدبير الإلزام بالإقامة في الموطن الأصلي :

أعمالا لنص المادة (١٤١) من قانون العقوبات الاتحادي فإن كل مخالفة لأحكام تدبير الإلزام بالإقامة في الموطن الأصلي يترتب عليها جواز اطالة التدبير لمدة لا تجاوز نصف المدة المحكوم بها، وتتحقق المخالفة بظهور من نزل به التدبير في موطن آخر غير موطن إقامته الأصلية وذلك خلال المدة المقرر خلالها هذا التدبير .

المبحث الثالث

التدابير المقررة للأحداث الجانحين والمشردين

وكيفية معاملتهم

المراد بالحدث :

يقصد بالحدث كل طفل أو شخص صغير السن يجوز بمقتضى النظام القانوني للبلد مساءلته عن أفعاله المخالفة للقانون بطريقة تختلف عن طريقة مساءلة البالغ، إلا أن التشريعات تختلف فيما بينها عند تحديد السن الذي عنده يخرج الشخص من دائرة الأحداث إذ أنها تتراوح بين الخامسة عشرة والحادية والعشرين، ويرجع هذا الخلاف - غالباً - إلى العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي تتغير بتغير المجتمعات، ومع ذلك يمكننا القول بأن جانب كبير من التشريعات يقر سن الثامنة عشر كحد أقصى لسن الحادثة، وبهذا الاتجاه يأخذ المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ ينص في المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحداث الجانحين والمشردين على أنه وبعد حدثاً في تطبيق أحكام هذا القانون من لم يجاوز الثامنة عشر من عمره وقت ارتكاب الفعل محل المساءلة أو وجوده في إحدى حالات التشرد^(١).

(١) ومثال ذلك التشريع المصري بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والتي تنص على أنه «يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف».

ويتبنى هذا الاتجاه مشروع قرار قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم والذي أوصى مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في هاغنا - بكوبا - في الفترة من ٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر سنة ١٩٩٠ باعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة - إذ يقرر في القاعدة رقم (١/١١) منه على أنه «لاغراض هذه القاعدة تطبق التعاريف التالية: ١ - الحدث هو كل شخص دون الثامنة عشرة من العمر».

وكما يختلف الحد الأقصى لسن الحدث فإن الأمر كذلك بالنسبة إلى السن الذي تبدأ عنده مساءلة الحدث على أية صورة كانت، ويمكن القول بأن جانب كبير من التشريعات يقر سن السابعة كحد أدنى لا يسأل من كان دونها، وإن كان البعض الآخر من هذه التشريعات قد ألغى هذا الحد لسن الحادثة، مما يعني أسباغ ولاية قضاء الأحداث على الطفل منذ ولادته مع جواز اتخاذ تدابير لها صفة الحماية والرعاية الاجتماعية في تلك المرحلة من العمر بهدف تحقيق الرعاية للطفل الذي فقدها، ونعتقد بصحة هذا الاتجاه الأخير الذي يجعل تدابير الحماية والرعاية تشمل كل حدث دون الثامنة عشر من العمر دون تحديد سن دنيا طالما أن مصلحته هي الغاية من تدخل القضاء، فالحدث الذي لا تجاوز سنه السابعة وتتوافر فيه الخطورة الاجتماعية بتواجده في إحدى حالات التشرد التي ينص عليها القانون، أو إذا صدرت منه واقعة تعد جريمة - جنائية أو جنحة - طبقاً للقانون العقابي المعمول به أحوج ما يكون إلى تدابير رعاية اجتماعية - خاصة إذا لم يكن له مأوى أو عائل يصلح لرعايته وتوجيهه - تحميه وتنشله من ظروفه التهمسة التي لا دخل لارادته فيها، ويميل المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأخذ بهذا الاتجاه إذ بعد أن قرر في الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون الأحداث - السالف البيان - على أن «لا تقام الدعوى الجزائية على الحدث الجاني الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة»، أضاف في الفقرة الثانية من هذه المادة «ومع ذلك يجوز لجهات التحقيق والمحاكم أن تأمر في جميع الأحوال باتخاذ الإجراءات التربوية أو العلاجية المناسبة لحالة هذا الحدث إذا رأت ضرورة لذلك» (١).

(١) ويميل المشرع المصري أيضاً إلى الأخذ بهذا الاتجاه إذ لم يشر في قانون الأحداث إلى ما يدل على أن هناك حد أدنى لسن الحادثة، بل ويؤكد في المادة الثالثة من هذا القانون على ذلك بقوله أنه «تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث الذي تقل سنه عن السابعة إذا تعرض للانصراف في المادة السابقة - الثانية - أو إذا صدرت منه واقعة تعد جنائية أو جنحة».

وبالمثل فإن مشروع قرار قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجريين من حريتهم لم يشر إلى ما يدل على أن هناك حد أدنى لسن الحادثة حيث اكتفى في القاعدة رقم (١/١١) بتحديد حد أقصى لهذه السن فقط.

مفهوم جنوح الحدث :

يبدو أن ايجاد تعريف لمفهوم جنوح الأحداث بشكل عام ودقيق لازال مطلباً يتعذر تحقيقه في دوائر البحث، وذلك لأرتباط هذا المفهوم بأرضية علمية واسعة يشارك فيها رجال القانون إلى جانب غيرهم من علماء النفس والاجتماع وأطباء الصحة العقلية والنفسية وغيرهم من المهتمين بشئون الأحداث ورعايتهم، الأمر الذي يبرز وجهات نظر مختلفة وآراء متعددة حول طبيعة جنوح الأحداث ذاته، والراجع في الفقه أن المراد هو ارتكاب فئة من الأشخاص ممن تقل أعمارهم عن سن معينة - وفقاً للنظام القانوني للبلد - لأفعال تشكل جرائم - وفقاً للقانون العقابي المعمول به - إذا ارتكبها شخص بالغ(١).

وتحدد التشريعات الجنائية عادة الأفعال التي تعد من الجرائم والعقوبات المقررة لها، والجريمة كما تقع من شخص بالغ قد يرتكبها حدث، والفرق بين

(١) الأستاذ الدكتور حسن صادق المرصفاوي : معاملة الأحداث المشردين في فترة الضبط والمحكمة. الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة. القاهرة. في الفترة من ٢ إلى ٦ يناير سنة ١٩٦٢. منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٦٢.

• Tappan, P. W., "Juvenile Delinquency", U.S.A., New York, MC, Graw Hill Book comp., 1949.

• Lewis Yablonsky, Martin. R. Haskell: "Juvenile Delinquency", Fourth Edition, Harper, Row, Publishers. Inc. New York, 1988, p. 32 ets.

وتنص الفقرة الثانية من القاعدة الثانية من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضاء الأحداث «قواعد بكين»، المعتمدة من قبل الجمعية العامة بقرارها رقم ٢٢/٤٠ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٨٥ على أنه «لأغراض هذه القواعد تطبق كل دولة من الدول الأعضاء التعاريف التالية على نحو يتماشى مع نظمها ومفاهيمها القانونية :

أ - الحدث هو طفل أو شخص صغير السن يجوز بموجب النظام القانوني ذي العلاقة مساهمته عن جرم بطريقة تختلف عن طريقة مساءلة البالغ.

ب - الجرم هو أي سلوك (عمد أو افعال) يخضع للعقوبة بحكم القانون بموجب النظام القانوني ذي العلاقة.

ج - المجرم الحدث هو شخص صغير السن تنسب إليه تهمة ارتكاب جرم أو ثبت ارتكابه له».

الأثنين هو فيما ينص عليه المشرع من إجراءات وتدابير، فالغاية التي يبغي تحقيقها من العقاب لا تتوافر بالنسبة إلى الحدث فمن الأوفق مسألة الحدث بطريقة تختلف عن مساءلة المجرم البالغ وأن تباشر قبله تدابير خاصة ذات طبيعة غير عقابية يقصد بها رعايته وتقويمه وحمايته وعلاجه، على أن هذا لا يمنع في بعض الأحيان من تطبيق العقوبات العادية المنصوص عليها قانوناً بالنسبة إلى المجرمين البالغين وإنما في صورة مخففة (١)، إذ يتعين أن يفهم قضاء الأحداث على أنه جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية لكل بلد، ضمن إطار شامل من العدالة الاجتماعية لجميع الأحداث، بحيث يكون في الوقت نفسه

(١) يتبنى المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة هذا الاتجاه فيما يتعلق بالجرائم التي تقع من الحدث الذي أتم السادسة عشرة من عمره، إذ يقرر في المادة العاشرة من قانون الأحداث بأنه «١ - في الحالات التي يجوز الحكم فيها على الحدث بالعقوبة الجزائية تستبدل بعقوبتي الإعدام أو السجن المقرر للجريمة التي ارتكبها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين.

٢ - فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث معاقبا عليها بالحبس، لا يجوز أن تزيد مدة الحبس التي يحكم بها عليه نصف الحد الأقصى المقرر لها أصلاً.

٣ - وتنفذ عقوبة الحبس التي قد يحكم بها على الحدث طبقاً لهذه المادة في أماكن خاصة تتوافر فيها وسائل الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم».

ويتبنى هذا الاتجاه أيضاً المشرع المصري فيما يتعلق بالجرائم التي تقع من الحدث الذي تزيد سنة على خمس عشر سنة ولا تتجاوز ثماني عشر سنة: أنظر المادة (١٥) من قانون الأحداث.

وفي هذا الاتجاه يذهب مشروع قرار قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم إذ جاء بالقاعدة الثانية منه أنه «ينبغي عدم تجريد الأحداث من حريتهم إلا وفقاً للمبادئ والأجراءات الواردة في هذه القواعد وفي قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث، وينبغي ألا يجرّد الحدث من حريته إلا كلاًز أخير ولاقصر فترة لازمة، ويجب أن يقتصر ذلك على الحالات الاستثنائية، وينبغي للسلطة القضائية أن تقرر مدى فترة العقوبة دون استبعاد إمكانية التبرير بإطلاق سراح الحدث. ووفقاً لنص القاعدة (١/١١) من هذا المشروع «يعني التجريد من الحرية أي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، أو وضع الشخص في غير ذلك من الأشكال الاحتجازية، عامة كانت أو خاصة ولا يسمح له بمغادرتها وفق إرادته، وذلك بناء على أمر تصدره أي سلطة قضائية أو إدارية أو سلطة عامة أخرى».

عوناً على حماية صفار السن والحفاظ على نظام سلمي في المجتمع(١)، وإن كنا نعتقد بأنه من المستحسن في التشريعات التي أقرت العقوبات المخففة للأحداث الذين يتجاوز سنهم حد معين، ولم تلاحظ إمكانية أبدال التدبير الإصلاحى من العقوبة أن تلاحظ إمكانية اتخاذ مثل هذا التدبير بدلاً من العقوبة إذا كان وضع الحدث يبرر اتخاذها لا أن تبقى العقوبة كتدبير وحيد بحق، ونعتقد بأنه إذا أدخل مثل هذا التعديل تكون الاعتبارات كافة قد أخذت بعين الاعتبار فروعت مصلحة المجتمع ومصلحة الحدث في آن واحد، وعلى هذا ينص المشرع الاتحادى لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ بعد أن حدد العقوبات المخففة التي يجوز توقيعها على الحدث الذي أتم السادسة عشرة من عمره، (المادة ١٠ من قانون الأحداث) نلاحظ أنه قد نص في المادة الثامنة من نفس القانون على أنه «إذا ارتكب الحدث الذي أتم السادسة عشرة من عمره جريمة معاقبا عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر جاز للقاضي أن يحكم باتخاذ مايراه من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون بدلاً من العقوبة المقررة(٢)».

مفهوم تشرد الأحداث :

يبدو أيضاً أن إيجاد تعريف لمفهوم التشرد بشكل دقيق وشامل لم يستقر بعد في دوائر البحث - لما سبق أن أوردناه من سبب في تعريف الجنوح - والراجع في الفقه أن المراد هو ارتكاب الحدث لأفعال أو تواجده في ظروف تكون على درجة من الخطورة تنذر بأن المجتمع أن لم يتخذ حيالها إجراءً مناسباً، فقد يتطور الأمر بالحدث إلى أن يقترب من الأفعال ما ينقله إلى دائرة

(١) انظر في ذلك البند (رابعاً) من القاعدة الأولى من قواعد الامم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضاء الأحداث. (قواعد بكين) لسنة ١٩٨٥.

(٢) وعلى هذا ينص المشرع المصري، إذ بعد أن حدد العقوبات المخففة التي يجوز توقيعها على الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة، قرر بأنه «ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث بأحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون. (المادة ١٥ من قانون الأحداث).

الجنوح بالمعنى الأنف البيان، ويعني ذلك أن حالات التشرد ليست في ذاتها جرائم، بل أفعالا لا تشكل جريمة إذا ارتكبتها شخص بالغ، أو ظروف معينة يوجد فيها الأحداث دون غيرهم إلا نادراً وتستلزم تدخل قضاء الأحداث بهدف الحماية والرعاية كحالة الطفل القاصر Dependent ، الذي يفتقر إلى الحماية المطلوبة، أو حالة الطفل المهمل Neglected ، الذي لا ينال الرعاية الكافية. فهي إذن حالات وظروف تسبق مرحلة الجنوح الفعلي(١)، ويقتضي ذلك القول بأن حالات التشرد غير جديدة بعقوبة وأن الاجراء الاجتماعي الملائم لها هو تدابير الحماية والرعاية التي تدرأ احتمال اقحام الحدث على الجنوح فعلا.

وتجدر ملاحظة أن القول بوجود حالة التشرد واستجماعها لعناصر الخطورة الاجتماعية هو أمر متروك لتقدير القاضي، وإنما يحرص المشرع على وضع بيان يحدد فيه تلك الحالات، وما يضعه الشارع في هذا الشأن يلزم القاضي، ويبرر ذلك ما تنطوي عليه تدابير الحماية والرعاية من مساس بالحرية، وما تقتضيه حماية الحريات من تدخل الشارع لضمانها.

ولذلك فقد نص المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على حالات التشرد في نص المادة (١٣) من قانون الأحداث بقوله أنه «يعتبر الحدث مشرداً في أي من الحالات الآتية:

١ - إذا وجد متسولاً، ويعد من أعمال التسول عرض سلع تافهة أو ممارسة أعمال لا تصلح مورداً جدياً للعيش.

٢ - إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو الفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو يخدم من يقومون بهذه الأعمال.

(١) تأكيداً لذلك ينص البندين ١ و ٢ من القاعدة الثالثة من قواعد الامم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضاء الأحداث على أنه ١٠ لا يقتصر تطبيق الاحكام ذات الصلة الواردة في القواعد على المجرمين الأحداث وحدهم، بل تطبق أيضاً على الأحداث الذين قد تقام عليهم الدعوى لسلوك محدد لا عقاب عليه إذا ارتكبه شخص بالغ. ٢ - تبذل الجهود لتوسيع نطاق المبادئ الواردة في القواعد لتشمل جميع الأحداث الذين تتناولهم إجراءات الرفاهة والعناية».

٣ - إذا لم يكن له محل إقامة مستقر وكان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة بطبيعتها للإقامة أو المبيت فيها.

٤ - إذا خالط المشردين أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة.

٥ - إذا كان سيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصية أو من سلطة أمه في حالة وفاة أبيه أو غيابه أو عدم أهليته أو سلب ولايته.

ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الحدث الأبناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال (١).

نخلص مما تقدم إلى أن جنوح الأحداث يختلف في طبيعته عن تشردهم، فالأول هو سلوك يشكل جريمة ويستوجب عقوبة في بعض الأحيان أو تدابير أصلحية لا تنتهي فيها صفة الجرائم في حالات أخرى، وذلك كله بموجب النظام القانوني المعمول به، وجرائم الأحداث هي مما يصح أن يقع من المجرمين البالغين الأمر الذي نجد صدهاء في تشريعات الأحداث حينما تتكلم عن تدابير الإصلاح التي تتخذ بالنسبة إلى كل نوع من الجرائم أي الجنايات والجنع والمخالفات بصفة عامة دون تخصيص لجرائم محددة، أما حالات التشرد فهي على العكس مما تقدم إذ ينص في قوانين الأحداث على أفعال أو ظروف معينة يوجد فيها الأحداث دون غيرهم إلا نادراً، وتسبق مرحلة الجنوح الفعلي، هذا فضلاً عن أن طبيعة الحدث المتشرد تخالف طبيعة الحدث الجانع حيث ينتقل الميل إلى الإجرام بالنسبة إلى الأول، ولولا الظروف التي وجد فيها ما كان معرضاً لما هو فيه من موقف التشرد.

(١) انظر في بيان حالات التعرض للإنحراف في القانون المصري المادة الثانية من قانون الأحداث. مع ملاحظة أن المشرع المصري ينظر إلى الحدث الذي تقل سنه عن سبع سنوات ويرتكب فعلاً مخالفاً لقانون العقوبات - جنائية أو جنحة - على أنه معرضاً للإنحراف وليس منحرفاً.

الاتجاهات الفقهية والتشريعية لمعاملة الأحداث الجانحين والمشردين:

من المعروف لنا جميعاً أنه مع تطور المجتمعات الإنسانية تطورت تبعاً لها الأنظمة القانونية المختلفة، وقد عد هذا التطور أية من آيات التحضر، وسمة من سمات ارتقاء البشرية وبلوغها أوج النضج والكمال في مجال التشريع والدراسات القانونية. وقد ألقى هذا التطور بظلاله على مختلف الأساليب التي تحكم الإنسان في سلوكه وتصرفاته في شتى مناحي الحياة، وعم كذلك كافة مراحل عمره.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن من بين جوانب هذا التطور القانوني ما طرأ على الوضع العام لمعاملة الأحداث ورعايتهم حيث احتلت هذه المسألة مكانة بارزة في حياة المجتمعات المعاصرة على أساس أن الاهتمام بالطفل هو اهتمام بالمستقبل، والأمة التي ترفع أطفالها وتحميمهم هي أمة تدرك أن مستقبلها لا يمكن أن يكون أفضل من حاضرها إلا ببذل مزيد من الجهود لأعداد أطفالها الإعداد الحسن ليتحملوا فيما بعد مسئولية قيادة مجتمعهم بنجاح وأقتدار، فطفل اليوم هو رجل الغد، وبقدر الاهتمام بأمره وتنشئته تنشئة صالحة سليمة بقدر ما تفيد منه أمته.

ومن بين الموضوعات التي لاقت عناية فائقة وسبقت غيرها من المسائل في هذا المجال، مسألة جنوح الأحداث وما قد يسبق هذا الأمر أو يلحقه، فقد عكف الكثير من علماء الجريمة والاجتماع والنفس وأطباء الصحة العقلية فضلاً عن رجال القانون على دراسة هذه المسألة ومحاولة وضع أفضل السبل لمواجهتها بمنهجية العلم ومعطياته (١).

(١) قام الأستاذ الأمريكي كابوت "Cabot" بوضع فهرس بالكتب العلمية المنشورة في موضوع جنوح الأحداث في أوروبا وأمريكا خلال فترة ثلاثين سنة (١٩١٤ - ١٩٤٤) فوجد أن هناك (٩٧٢) كتاباً قد صدر في هذا الموضوع خلال تلك الفترة. ونعتقد أن هذا العدد قد تضاعف الآن مرات عديدة خلال السنوات الماضية.

Cabot, P. S., : Juvenile Delinquency, A critical annotated, Bibliography, Green wood press and publishers, 1946, P. 3 - 4.

ولنا أن نتساءل عن مكان مكتبتنا العربية من هذا الموضوع الحيوي الذي بات يشكل -

ولعل ما يضاعف اهتمام العلماء ورجال القانون بدراسة ظاهرة جنوح الأحداث هو أن مواجهة مثل هذا الجنوح يشكل البداية الواقعية لمواجهة مشكلة الجريمة بوجه عام في المجتمعات المعاصرة، ذلك أن ملامح الشخصية الإجرامية Criminal Personality تتشكل في مرحلة مبكرة من حياة الشخص المجرم ثم تتكامل في سنوات متعاقبة من خلال الظروف والمواقف والخبرات الإجرامية اللاحقة، هذا وتؤكد غالبية الدراسات العلمية التي أجريت في هذا الشأن أن معظم المجرمين المحترفين قد دخلوا عالم الجريمة من باب الجنوح المبكر، فأجرام الكبار ليس في حقيقته إلا أمتداداً لجنوح الصغار.

وإزاء هذه الصورة القاتمة التي يرسمها المتشائمون لواقع الأجيال الجديدة، فقد برز الوعي العام بضرورة تطوير أبعاد هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة بكل الطرق والأساليب المتاحة، ومن بين هذه الوسائل وضع تشريعات خاصة بالأحداث الجانحين والمشردين ترسم اطار السياسة الوقائية والعلاجية وسبل التصدي لمسألة جنوحهم(١)، فمما لا شك فيه أن التشريع الخاص

= اليوم أبرز مشكلات العصر وفي مقدمة اهتمامات الدول والحكومات؟ انها في احسن الأحوال لا زالت بعيدة كل البعد عن اسعاف الطالب أو الباحث ببعض اساسيات هذا الموضوع، وقد لا تجد في غالبية المكتبات الخاصة ببعض الجامعات العربية كتاباً واحداً حول هذا الموضوع، هذا في الوقت الذي يفرد فيه الغرب لمثل هذه الموضوعات مدارس ومعاهد وكليات أكاديمية متخصصة لتدريس بعض الموضوعات المتصلة بجنوح الأحداث، من الناحيتين النظرية الاكاديمية والعلمية التطبيقية، بالإضافة إلى أن جامعات العالم تقدم بعض المواد الدراسية المتصلة بجنوح الأحداث ضمن مناهج دراستها الإنسانية بشكل أو بآخر.

(١) في نهاية القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام الحقيقي بمسألة الأحداث الجانحين من حيث كيفية معاملتهم ووقايتهم من الجنوح إذ أن ما يسمى بحركة محكمة الأحداث "Juvenile court movement" بدأت من الناحية الواقعية بظهور أول محكمة أحدث بمدينة شيكاغو الأمريكية سنة ١٨٩٩ ولعل في ظهور هذه المحكمة ترجمة عملية لفكر علمي جديد وتطبيق عملي لفلسفة اصلاحية انسانية للتعامل مع الأحداث الجانحين بأسلوب متخصص ومتميز من خلال مؤسسات متخصصة.

راجع في ذلك :

Ruth shonle Cavan : "Juveniel Delinquency", Second Edition, J.B. Lippincott comp., New York, Third printing, 1969, P. 15.

بالأحداث الجانحين الذي قامت أكثر الدول في العالم المعاصر بأقراره كمبدأ لمعاملة هؤلاء وأصلاهم يعتبر من أهم المنجزات التي حققتها السياسة التشريعية في تكريس المعطيات الحديثة للعلوم الجنائية والإنسانية والاجتماعية، التي تعتبر الحدث الجانح ضحية عوامل شخصية وبيئية أثرت في سلوكه بالنظر لعدم نضوجه الفكري، ولعدم امتلاكه الإدراك والوعي الكافيين اللذين يخولانه القدرة على التحكم في الظروف والعوامل المؤثرة فيه.

هذا الاعتبار أستوجب معاملة الحدث الجانح معاملة خاصة خلال تلك الفترة من سنين حياته لحاجته إلى أسلوب متميز يهدف إلى إبعاده عن الانسياق في تيار الجنوح، أو الاختلاط بغيره من الجانحين مما يؤدي إلى إفساد أخلاقه وانتقال عدوى الإجرام إليه، فكل ما يلزم تقريره من إجراءات وتدابير تباشر قبل الحدث الجانح يجب أن يراعي فيها حالته الشخصية ومتطلبات حمايته ورعايته وأصلاحه، ومتى انصلح حاله أصبح فرداً نافعاً للمجتمع في مستقبل أيامه، ولقد أدرك «كونفوشيوس» الفيلسوف الصيني قيمة الإنسان وفاعليته إذا ما أعطى فرص الحياة دون ما ضغط أو ردة، فخرج بمبدأ أصلاحي اجتماعي إذ يقول: «إنك إذا ملكك زمام الناس بسطوة القانون وتحكمت في سلوكهم برهبة العقاب فقد يتجنبون ارتكاب الجريمة - ولكن عن غير تورع أو استحياء أما إذا ما أرشدتهم بالفضيلة، ووجهتهم بالقيم والمثل، وأشعت بينهم العدالة والأنصاف، فإنك تنمي في نفوسهم الحساسية الخلقية ولن يلبثوا طويلا حتى يصبحوا أسوياء» (١).

والحديث على أحوال جنوح الأحداث وحالات تشردهم، والأسباب الداعية إلى ذلك عديدة تناولها بالدراسة كثير من الشرح والعلماء، وليس هنا مجالها، ولكن الأمر الملحوظ عامة هو الإجماع على اختصاص الأحداث بمعاملة متميزة في جميع مراحل الإجراءات التي تتخذ قبلهم سواء أكانوا من الجانحين فعلا أو

(١) د. محمد طلعت عيسى وآخرين : «الرعاية الاجتماعية للأحداث المنصرفين» مكتبة القاهرة الحديثة بدون تاريخ نشر. ص ٢.

من المتشردين، ولعل الآخرين ادعى إلى تلك المعاملة تأسيساً على أن حالات التشرد لا تعد من الجرائم وأن الغاية من مباشرة بعض التدابير قبلهم هي درء خطر الجنوح عنهم وإعادةتهم إلى حظيرة المجتمع دون استهداف لعنصر الجزاء.

خطة المشرع الاتحادي في معاملة الأحداث الجانحين :

في الحقيقة انه «إذا أجرم الحدث فمن غير السائغ أن يعامل معاملة المجرم البالغ، فإذا كانت عقوبة البالغ تنطوي بطبيعتها على إيلاء ملموس، وتستهدف إرضاء العدالة التي أهدرها الفعل الإجرامي وردع الناس كافة كي لا يسلكون طريق المجرم، ثم تهذيبه وتأهيله لحياة تتفق وأحكام القانون، فإن معاملة الحدث ينبغي أن تتخفف من الإيلاء قدر الإمكان فلا تستبقى إلا القدر الأدنى الذي يتطلبه تهذيبه ثم تستبعد من أغراضها إرضاء العدالة وردع الآخرين، فالحدث غير مكتمل الوعي والإرادة والخبرة، وهو ليس قدوة لسواه، ويعني ذلك ألا تستبقى سوى التهذيب والتأهيل، ويترتب على ذلك - في أغلب الحالات - استبعاد العقوبة إزاء المجرم الحدث، إذ قد استبعدت - وفقاً للقواعد السابقة - أبرز خصائصها، ويعني ذلك إعطاء الرجحان لتدابير التهذيب، وهي في جوهرها تدابير تربوية (١).

وقد صدر القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث الجانحين والمشردين مقرأ لهذه التدابير طبيعتها القانونية، فهي (مجرد تدابير) ويعني ذلك نفي صفة العقوبة عنها، ولكن المشرع لم يقصر معاملة الأحداث على فرض التدابير الاحترازية عليهم: ففي المرحلة الأخيرة من عمر الحدث، وهي المرحلة ما بين السادسة عشرة والثامنة عشرة قدر أن خطورتهم قد تكون كبيرة بحيث تكشف عن تاصل عوامل الإجرام لديه، وتعني الحاجة إلى ردعه، فقرر أن

(٢) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام. المرجع السابق الإشارة إليه.
رقم ١٠٦٢ ص ٩١٤.

توقع عليه عقوبات من جنس ما يوقع على البالغين، ولكنه لم يخضعها لذات الأحكام التي تخضع لها حين توقع على البالغين: فقرر استبعاد عقوبات رأي أنها تتصف بصرامة لا تناسب بنية الحدث ونفسيته، ولهذا نص في المادة (٩) من قانون الأحداث على أنه «لا يحكم على الحدث بعقوبة الإعدام أو السجن أو العقوبات المالية» كما قرر جواز أن تستبدل التدابير التهذيبية بالعقوبات التي أجاز توقيعها، إذ نص في المادة (٨) من قانون الأحداث على أنه «إذا ارتكب الحدث الذي أتم السادسة عشرة من عمره جريمة معاقبا عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر جاز للقاضي أن يحكم باتخاذ ما يراه من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون بدلا من العقوبات المقررة» وهذا يدل على أن نصيب التدابير في معاملة الأحداث أرجح من نصيب العقوبات العادية مما يجعل الغلبة لها في تحديد طابع وخصائص هذه المعاملة .

والملاحظ أن المشرع الاتحادي قد قسم عمر الحدث الجانح إلى ثلاثة مراحل. ونفصل فيما يلي هذه المراحل والأحكام التي قررها المشرع لكل مرحلة.

المرحلة الأولى : وهي تبدأ منذ ميلاد الحدث وحتى إتمامه سن السابعة، وفي هذه المرحلة يتعين تقرير انعدام مسئولية الحدث. بالنظر إلى انتفاء الإدراك والتمييز لديه، وهما عنصران أساسيان في كل مسئولية جنائية. وبناء على ذلك، فإن الحدث في هذا السن ينبغي أن يبقى خارج سلطان القانون الجنائي، وبعبارة أخرى متناول السلطات المنوط بها تطبيقه، باعتبار أنه قد توافر لديه مانع من المسئولية. ومع ذلك فإنه إذا ثبت خطورة هذا الحدث، خطورة تستخلص من الفعل الذي ارتكبه، فإن هذه الخطورة يتعين أن تعتبر خطورة اجتماعية ويتعين مواجهتها بأساليب مساعدة وإشراف اجتماعي ينتفي عنها بالضرورة الطابع الجنائي. ومن أجل ذلك فقد نص المشرع الاتحادي في المادة (٦) من قانون الأحداث الجانحين والمشردين على أن « لا تقام الدعوى الجنائية على الحدث الجانح الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة، ومع ذلك يجوز لجهات

التحقيق والمحاكم أن تأمر في جميع الأحوال باتخاذ الاجراءات التربوية و العلاجية المناسبة لحالة هذا الحدث اذا رأت ضرورة لذلك»(١).

المرحلة الثانية : وهي تبدأ من بلوغ الحدث سن السابعة وحتى اتمامه سن السادسة عشرة، وفي هذه المرحلة يتميز الحدث بنقص التمييز والخبرة، مما يبنى عليه نقص مقابل في الاهلية للمسؤولية الجنائية، وترتبط به خطورة إجرامية محدودة اذا ارتكب الفعل الذي يعد جريمة، الا انه يتعين ان تستبعد العقوبات من هذه المرحلة من العمر، وأن يقتصر على توقيع تدابير تهييبية وهي تدابير تدخل في اطار النظرية العامة للتدابير الاحترازية وتخضع بالتالي لما تخضع له هذه النظرية من احكام استقرت في التشريع والفقه والقضاء. ولذلك فقد نص المشرع الإتحادي في المادة (٧) من قانون الاحداث على انه «إذا ارتكب الحدث الذي اتم السابعة ولم يبلغ السادسة عشرة من عمره جريمة معاقب عليها في قانون الجزاء أو أي قانون اخر حكم القاضي باتخاذ ما يراه من التدابير».

المرحلة الثالثة : وهي تبدأ من تمام الحدث السادسة عشرة من عمره إلى اتمامه سن الثامنة عشرة. وفي هذه المرحلة يكون قد اكتملت للحدث اهليته الجنائية، وبناء على ذلك، فإن الحدث يصير بذلك أهلا للمسؤولية الكاملة التي يقرها القانون لجريمته، ولكن بالنظر الى ما يتميز به الحدث خلال هذه الفترة من سنى حياته من ضعف بدني ونقص في الخبرة بالحياة، فإنه يتعين تخفيف العقوبة التي يقرها القانون لجريمته، وبالإضافة إلى ذلك فإن من الممكن ان يستبدل بالعقوبات تدابير تهييبية، اذا ثبت تضائل خطورته الاجرامية على المجتمع.

(١) أوصى المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي الذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٨ - ٢٠ ابريل سنة ١٩٩٢ لدراسة موضوع «الافاق الجديدة للعدالة الجنائية في مجال الاحداث» -بأنه يتعين ان يعهد بتطبيق هذه الأساليب - في هذه المرحلة من عمر الحدث - الى لجان اجتماعية تتبع وزارة الشؤون الإجتماعية، ويرأس كل منها قاض حرصاً على حماية الحريات، وضمننا للتحقق من توافر مقتضيات تطبيق أساليب الرعاية الإجتماعية». (الفقرة الثالثة من التوصية الأولى للجنة المسؤولية الجنائية للاحداث).

وقد حدد المشرع الاتحادي حكم هذه المرحلة في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من قانون الأحداث. فنص في المادة (٨) على أنه «إذا ارتكب الحدث الذي اتم السادسة عشر من عمره جريمة معاقبا عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر جاز للقاضي أن يحكم باتخاذ ما يراه من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون بدلا من العقوبات المقررة». وعلّة استبدال التدبير بالعقوبة فهي الاحتياط لحالات يتبين فيها للقاضي أن التدبير أجدى من العقوبة في مواجهة جنوح الحدث، ومحل ذلك أن تكون خطورة شخصيته محدودة لأن خبرته بالحياة لم تكتمل أو لأن معالم هذه الشخصية لم تتضح فما زال الأمل قائما في إعادة تربيتها عن طريق هذه التدابير. ويكشف ذلك عن أن الأصل هو توقيع العقوبة على الحدث في هذه المرحلة. والاستثناء هو أن يتبين تضائل خطورته إلى الحد الذي يبرر الاكتفاء بالتدبير. وغنى عن البيان أن تكشف حالات الاكتفاء بالتدبير متروك لسلطة القاضي التقديرية وهو يستعين في ذلك بنتائج الفحص الذي يسبق الحكم على الحدث.

أما إذا قدر القاضي ملائمة توقيع العقوبة على الحدث كمقابل لجريمته فإن المشرع يلزمه باستبعاد عقوبات ثلاث هي: الإعدام والسجن والعقوبات المالية (المادة ٩ من القانون الاتحادي للأحداث) وعلّة استبعاد الإعدام أنه عقوبة استئصال تقتضى اليأس من إصلاح المحكوم عليه، ويرى المشرع أن من التسرع اليأس من إصلاح حدث لم تتوفر له بعد خبرة كافية بالحياة، أما علّة استبعاد السجن فهي قسوة أسلوب تنفيذه على نحو قد لا يلائم نفسية الحدث في هذه السن، كما استبعد المشرع العقوبات المالية ومن غير المفهوم علّة استبعاد هذه العقوبات خاصة أنها لا تتعارض مع ظروف الحدث في هذه السن من حيث بنيته أو نفسيته. اللهم إلا إذا كان المشرع قد قدر أن الحدث بطبيعة سنه وبنيته في حاجة إل من ينفق عليه.

وقد حدد المشرع في نص المادة (١٠) العقوبات المخففة التي يجوز توقيعها على الحدث في هذه المرحلة بقوله أنه:

١٥ - في الحالات التي يجوز الحكم فيها على الحدث بالعقوبة الجزائية تستبدل بعقوبتي الإعدام أو السجن المقررة للجريمة التي ارتكبها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين.

٢ - فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث معاقبا عليها بالحبس، لا يجوز أن تزيد مدة الحبس التي يحكم بها عليه نصف الحد الأقصى المقرر لها أصلا.

٣ - وتنفذ عقوبة الحبس التي قد يحكم بها على الحدث طبقا لهذه المادة في أماكن خاصة تتوافر فيها وسائل الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم.

تقدير سن الحدث :

إن التمييز بين المراحل المختلفة التي يجتازها الحدث مرتين بسنه ونرى أنه يتعين التعرض لمسألتين ترتبط كل منها بتحديد سن الحدث، الأولى هي كيفية تقدير سن الحدث، أم الثانية فهي الوقت الذي يعتد به عند تقدير هذه السن.

أولاً - كيفية تقدير سن الحدث :

غني عن البيان أن لتقدير سن الحدث أهمية خاصة في مسائل الأحداث، فهو يحدد مدى مسئولية الحدث ونوع التدبير أو العقوبة المناسبة له، فضلا عن تعيين المحكمة المختصة أصلا بالنظر في أمره.

ووفقا لنص المادة (٢) من القانون الاتحادي للأحداث «تثبت السن بوثيقة رسمية»، ويقصد بالوثيقة الرسمية، تلك الأوراق الجديرة بالثقة سواء أكانت معدة أصلا لأثبات واقعة الميلاد، مثل شهادات الميلاد والأحكام القضائية ذات الحجية التي تقوم مقامها كحكم صادر في خصوص إثبات نسب (١)، أم لم تكن مخصصة أصلا لأثبات واقعة تاريخ الميلاد إلا أنها تضمنت تحديدا دقيقا

(١) لا يدخل ضمن الأحكام كوثائق رسمية في خصوص واقعة السن تلك الأحكام التي يكون السن فيها قد ذكر بالنسبة لشخص معين عرضا ولبيان ثانوي كاثبات سنه من سؤاله كشاهد إذا لا يعتبر التحديد هنا نتيجة فصل في هذه المسألة. لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا في «الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف» دار النهضة العربية سنة ١٩٩١، ص ١٩٤ وما بعدها.

لواقعة الميلاد من حيث تاريخها متى كانت قد حددت فيها أستاناداً إلى الوثيقة الرسمية المخصصة لذلك أو بما يقوم مقامها كتحديد الخبر. ويدخل في ذلك البطاقات الشخصية أو العائلية وجوازات السفر وغيرها(١).

وأقوى أدلة اثبات تاريخ الميلاد - الذي على ضوئه يمكن تحديد سن الحدث - وأبسطها شهادة ميلاد الحدث، ويجوز للنيابة العامة الكشف على سن المتهمين الأحداث من واقع دفتر المواليد بطريقة المخاطبة الرسمية مع جهة قيد الميلاد، وإذا قام الدليل القاطع على حقيقة سن الحدث وجب على القاضي أن يأخذ به، فإذا ظهر أن سن المتهم قد تجاوز الثامنة عشرة مثلاً، فلا يجوز للقاضي أن يعتبره أقل من ذلك بناء على شكل جسمه، وإن كان له - بطبيعة الحال - إذا شك في محتويات الشهادة أن يجرى التحقيق اللازم لمعرفة ما إذا كانت طبق الأصل المستخرجة منه حقيقة(٢).

وخلاصة القول أنه طالما أن الوثيقة الرسمية تعتبر قانوناً مثبتة لضمونها حتى إثبات تزويرها، فإنه لا يجوز تجاوز هذا المضمون بوسيلة أخرى والا فقد المستند الرسمي كل قوته الإثباتية، وهذا هو الحل الأمثل الذي يجب أن تقره جميع التشريعات لأنه الأضمن لجدية السن(٣).

ويثور في هذا الصدد الكيفية التي يمكن بها تقدير سن الحدث إذا لم تكن هناك وثيقة رسمية خاصة بتحديد سنه، وقد حسمت المادة (٢)، من القانون

(١) تنص المادة ١٢٤١ من التعليمات العامة للنيابات في مصر على أن «تعتبر البطاقة الشخصية من قبيل الوثيقة الرسمية التي يعتد بها في تقدير سن الحدث لكونها دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها طبقاً لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية».

(٢) للمستشار البشري الشوريجي «رعاية الأحداث في الإسلام والقانون المصري» بدون دار نشر سنة ١٩٨٥ ص ٧٤٢.

(٣) هكذا فعل الشرع المصري حيث نص في المادة (٢٢) من قانون الأحداث على أنه «لا يعتمد في تقدير سن الحدث غير وثيقة رسمية. فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبراء».

الاتحادي للأحداث هذه المسألة بتقريرها أنه «إذا تعذر ذلك - إثبات السن بوثيقة رسمية - نددت جهة التحقيق أو المحكمة طبيبا مختصا لتقديره بالوسائل الفنية» وهذا يعني أنه لا يجوز للقاضي أن يحدد بنفسه سن الحدث عند عدم ثبوتها بوثيقة رسمية، وأنه يتعين على القاضي دائما الاستعانة بطبيب مختص لتقدير سن الحدث بالوسائل الفنية في هذه الحالة، حيث أن المادة المذكورة قد حجبت عن القاضي سلطة تقدير السن بنفسه، على أساس أن تقدير السن يعد من المسائل الفنية البحتة، التي يتعذر على القاضي أن يشق طريقة فيها، ويتعين عليه ندب طبيب مختص لاستطلاع رأيه في هذه المسألة الفنية البحتة حتى ولو سكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الخبرة بالنسبة لهذه المسألة، فإن هو لم يفعل وتصدى لها وفصل فيها دون تحقيقها بواسطة طبيب مختص فإنه بذلك يكون قد أحل نفسه محل الطبيب في مسألة فنية بحتة، ومن ثم يكون حكمه معيبا^(١)، هذا فضلا عما في النص صراحة من كلمة «نددت» طبيبا مختصا، وهي تعني أن على المحكمة الاستعانة بطبيب مختص في تقدير السن.

ويلاحظ أن حق المحكمة في تقدير رأي الطبيب - الذي تندبه - أو تقريره - بوصفها الخبير الأعلى في كل ما يستدعي خبرة فنية - لا يكون بالاستغناء عنه ابتداءً، وإنما بالنظر فيه وتحقيقه وتمحيصه وإطراحه إلى غيره أقوى منه، بمعنى أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها، وهو تقدير موضوعي يخرج عن رقابة محكمة التمييز، إلا أن ذلك القول مشروط بأن تكون المسألة ليست من قبيل المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لأبداء الرأي فيها، وإذا تعرضت المحكمة لرأي الخبير الفني في مسألة فنية بحتة تعين عليها ألا تستند في تنفيذ

(١) انظر في هذا المعنى: نقض مصري ٢٦ نوفمبر ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ٨٤، ص ٨٥٣

ما جاء في تقرير الخبير إلى معلومات شخصية وأن تستعين في ذلك برأي خبير فني آخر، إذ أن المحكمة لا تستطيع في هذه المسائل الفنية البحتة أن تحل محل الخبير(١).

وغنى عن البيان أنه إذا تبينت المحكمة أن بالتقرير بعض نواحي يحتاج الأمر إلى إيضاحها كان لها أن تستدعي الخبير لتقديم إيضاحاته عنها (المادة ١٨٠/١، من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢) مع ملاحظة أن أقوال الخبراء في هذه الحالة لا تعتبر شهادة لأنه يدلي بمعلومات فنية عند المناقشة ولذا فلا محل لإعادة تحليف اليمين أمام المحكمة(٢).

ولما كان تقدير السن مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة التمييز على محكمة الموضوع فيها إلا إذا شاب تقديرها فساد في الاستدلال أو خطأ في تطبيق القانون، فإنه يتعين على المحكمة استظهار سن المتهم بالركون في الأصل إلى الوثائق الرسمية قبل مأسواها - عملاً بالمادة ٢ من القانون الاتحادي للأحداث - وعدم جواز الجدل في تقدير السن أمام محكمة التمييز محله أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير واتاحت السبيل للخصوم لأبداء ملاحظاتهم في هذا الشأن(٣).

ويلاحظ أخيراً أن الدفع بعدم بلوغ المتهم سن معينة هو دفع جوهري إذا كان يترتب على قبوله تغيير مصيره على نحو أو آخر، كأن يدعي المتهم أنه لم يبلغ يوم ارتكابه الجريمة ثمانية عشرة سنة، ومع ذلك حكم عليه بالسجن المؤبد دون أن تتناول المحكمة هذا الدفع أو تحقق السن مما قدم إليها من

(١) أنظر في هذا المعنى : نقض مصري ٢٥ مارس ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ص ٢٩٢.

(٢) أنظر في هذا المعنى : نقض مصري أول ديسمبر ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٤، ص ١٧٦.

(٣) أنظر في هذا المعنى : نقض مصري ٤ مارس ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ص ٢٠٩.

أوراق أو تستعين بطبيب مختص لتقديره، فإن قضائها يكون معيباً بالأخلال بحق الدفاع متعيناً نقضه (١).

ثانياً - الوقت الذي يعتد به عند تقدير سن الحدث :

تثور مسألة تحديد الوقت الذي يعتد به عند تقدير سن الحدث بالنسبة للأحداث الذين يبلغون الحد الأقصى لسن الحادثة في الفترة بين ارتكاب الجريمة ووقت المحاكمة، ذلك أن إجراءات المحاكمة قد تطول فترة من الوقت يكون الحدث فيها قد بلغ مرحلة المسؤولية الكاملة أو تكون السلطات قد تأخرت في كشف الجريمة حتى بلغ الحدث سن الثامنة عشر، ويكون السؤال في هذه الحالة هل يعتبر قانون الأحداث هو الواجب التطبيق على الجريمة على أساس أن وقت ارتكابها كان سابقاً على تجاوز الحدث لسن الثامنة عشر، أو أن قانون العقوبات هو الواجب التطبيق على هذه الحالة؟، كما أنه داخل نطاق تطبيق قانون الأحداث نفسه يطرح هذا السؤال إذ من الممكن أن تقع الجريمة في مرحلة الحدث دون سن السادسة عشر في حين ترفع الدعوى عليه أو يصدر الحكم فيها في المرحلة التي يكون فيها الحدث قد جاوز تلك السن، فهل تطبق عليه في هذا الغرض المعاملة الخاصة بالحدث الذي لم تجاوز سنة السادسة عشر باعتبار أن الجريمة قد وقعت فيها، أم يعامل الحدث بمقتضى أحكام المرحلة الثانية، وهي مختلفة اختلافاً كبيراً عن المرحلة الأولى - على أساس أن العبرة بوقت رفع الدعوى العمومية عليه أو عند صدور الحكم فيها؟.

(٢) أنظر في هذا المعنى : نقض مصري ٦ أبريل ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ ص ٣٠٧، ومن المقرر أن من واجب المحكمة بحث كل دفع جوهرى يتقدم به المتهم، ويعتبر الدفع جوهرياً إذا كان ظاهر التعلق بموضوع الدعوى المنظورة أمامها، بحيث لو صح لرتب عليه القانون أثراً قانونياً لصالح المتهم.. وإذا تمسك المتهم بهذا الدفع دون أن تبحثه المحكمة وترد عليه كان حكمها معيباً. نقض مصري ٢٨ نوفمبر ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض س ١٨ ص ١٢٠٢ ولزيد من التفصيل راجع كتابنا في «مبادئ قانون الإجراءات الجنائية» دار النهضة العربية سنة ١٩٨٩ ص ٢٥١ وما بعدها.

تميل التشريعات إلى أن المعول عليه في تحديد سن الحدث هو وقت ارتكابه الجريمة وليس بوقت رفع الدعوى أو عند صدور الحكم عليه، وذلك استناداً إلى عدم جواز توقيع العقاب الخاص بالبالغين على الحدث عن فعل قد ارتكبه أثناء نقص أهليته، وأنه يتعين عندئذ معاملته وفقاً للأحكام الخاصة بالأحداث، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للمراحل الثلاث المذكورة داخل نطاق قانون الأحداث، وهذا الاعتبار الذي تستند إليه التشريعات أنما يتفق ومقتضيات العدالة ومبادئ القانون الجنائي التي تقضي بعدم جواز تطبيق العقاب على الجاني عن فعل لم يكن يستحق عليه العقاب وقت ارتكابه.

وعلى هذا الأمر تؤكد المادة الأولى من القانون الاتحادي للأحداث الجانحين والمشردين بقولها أنه «بعد حدثاً في تطبيق أحكام هذا القانون من لم يجاوز الثامنة عشر من عمره وقت ارتكابه الفعل محل المساءلة أو وجوده في إحدى حالات التشرد» وهذا يعني أن العبرة في سن المتهم الحدث هي بمقدارها وقت ارتكابه الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التشرد، لا وقت تقديمه للمحاكمة أو الحكم عليه، فإذا كانت سن الحدث وقت ارتكابه الواقعة لتجاوز الثامنة عشر أعتبر حدثاً.. ومن ثم يجب تطبيق قانون الأحداث عليه بشقيه الموضوعي والإجرائي، أما إذا كانت سنه عند ارتكابه الواقعة تجاوز الثامنة عشر فإنه لا يعتبر حدثاً، وبالتالي يخضع لأحكام قانون العقوبات والإجراءات الجزائية شأنه في ذلك شأن غيره من المتهمين البالغين، ويؤيد معظم الفقهاء هذا الاتجاه(١)، وعليه استقرت أحكام القضاء المصري(٢).

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات القسم العام المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١٠٦٨ من ٩٢٢.

الأستاذ الدكتور عوض محمد عوض : شرح قانون العقوبات القسم العام، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية سنة ١٩٨٥ من ٤٦٨.

ولكن رأياً آخر في الفقه يذهب إلى القول بأن العبرة في اختصاص محكمة الأحداث هي بسن المتهم وقت رفع الدعوى لا وقت ارتكابه الجريمة لأن هذا يتفق والحكمة من =

وفي جميع الأحوال إذا حكم على متهم على اعتبار أن سنه تزيد على ثماني عشرة سنة ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه لا يجاوز ثماني عشرة سنة ترفع النيابة العامة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإلغائه، والحكم في الدعوى وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة لمحكمة الأحداث (المادة ٣٦ من القانون الاتحادي للأحداث)، وإذا حكم على متهم بتدبير من التدابير المقررة للأحداث ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه تزيد على ثماني عشرة سنة ترفع النيابة العامة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإلغائه والحكم في الدعوى وفقاً للأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجزائية (المادة ٣٧ من القانون الاتحادي للأحداث).

التدابير المقررة للأحداث :

سلف لنا القول بأن الحدث الذي اتم السابعة ولم يبلغ السادسة عشرة لا يمكن الحكم عليه إلا بأحد التدابير المقررة قانوناً، وقد حددت المادة (١٥) من قانون الأحداث الاتحادي التدابير التي يمكن إتخاذها في شأن هذا الحدث بقولها أن التدابير التي يجوز إتخاذها في شأن الحدث هي:

- ١ - التبويخ .
- ٢ - التسليم .
- ٣ - الاختبار القضائي .
- ٤ - منع ارتياد أماكن معينة

= انشاء محكمة الأحداث وهي رعاية الأحداث ودراسة أحوالهم للإصلاح من شأنهم إذ متى كان المتهم المائل أمامها قد تخطى سن الحداثة فلا غاية تتحقق بمعاملته على أساس أنه لم يبلغها، ولا يهم أن تزيد سن المتهم بعد ذلك أثناء المحاكمة مادامت المحكمة وقت أن طرحت عليها الدعوى كانت مختصة بنظرها، يراجع في ذلك الأستاذ الدكتور حسن صادق المرصفاوي أصول الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الاسكندرية سنة ١٩٦٤ ص ٥٥٠.

(٢) نقض ~ أكتوبر ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض س٣١، ص ٨١٥.

٥ - حظر ممارسة عمل معين

٦ - الألتزام بالتدريب المهني.

٧ - الإلتداع في مآوى علاجي أو معهد تأهيل أو دار للتربية أو معهد للإصلاح حسب الأحوال.

٨ - الأبعاد من البلاد.

ونفصل فيما يلي ماهية كل تدبير وما يخضع له من أحكام .

أولاً - التوبيخ :

عرفت المادة (١٦) من قانون الأحداث الاتحادي التوبيخ بأنه «توجيه اللوم والتأنيب إلى الحدث في الجلسة وحثه على السلوك القويم». والحقيقة هي أن هذا التدبير قد يكون من أنجح الوسائل في بعض الحالات لأن من الأحداث من يؤثر عليهم التوبيخ إلى الحد الذي يباعد بينهم وبين الجنوح، ويلاحظ أن التوبيخ جائز في جميع الأحوال شأن سائر التدابير الأخرى، غير أنه يجب أن يصدر عن القاضي، وأن يصدر في الجلسة كي يكون له التأثير المطلوب، ويتطلب ذلك - بطبيعة الحال - حضور الحدث، فالتوبيخ لا يتصور أن يكون غيابياً.

ثانياً - التسليم :

وفقاً لنص المادة (١٧) من قانون الأحداث الاتحادي «يكون تسليم الحدث إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية عليه، فإذا لم يتوفر في أيهما الصلاحية للقيام بتربيته يكون التسليم إلى من هو أهل لذلك من أفراد أسرته» وقد حدد النص الأشخاص الذين يكون التسليم إلى أحدهم، وهم على الترتيب التالي: أحد أبوي الحدث أو من له الولاية عليه، شخص أهل لذلك من أفراد أسرته، وترتيباً المشرع هؤلاء الأشخاص على النحو السابق يعني أنه لا يجوز التسليم إلى واحد منهم إلا عند عدم صلاحية المتقدمين عليه في ذلك الترتيب، وعلة ذلك الترتيب أن الميل الطبيعي تجاه الحدث والحرص عليه وعلى مصلحته يتدرج لدى هؤلاء الأشخاص وفق الترتيب الذي أورده النص.

ويعتبر التسليم تدبيراً تقويمياً لأنه يعني إخضاع الحدث لرقابة وإشراف شخص لديه ميل طبيعى أو مصلحة إلى تهذيب الحدث، والفرض أنه سيفرض على سلوكه قيوداً كي يحول بينه وبين الجنوح ويوجهه إلى بناء مستقبله، ومن ثم كان في جوهره تدبيراً مقيداً للحرية^(١)، وقد حرص المشرع على تقرير مسؤولية متسلم الحدث إذا أهمل رعايته وترتب على ذلك جناح الحدث أو نشرده فقرر في المادة (٣٩) من قانون الأحداث الاتحادي على أن «يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة درهم كل من سلم إليه الحدث وأهمل رعايته وترتب على ذلك جناح الحدث أو نشرده».

وغني عن البيان أنه إذا كان التسليم إلى أحد الأبوين أو إلى من له الولاية عليه، فإنه لا يتطلب قبوله أو تعهده بتربية الحدث ورعايته، فالفرض أنه ملتزم بذلك قانوناً، ولا يتطلب القانون أن يكون التسليم للأبوين معاً، فمن الجائز أن يكون لأحدهما إذا كان الآخر متوفياً أو متقيماً أو غير أهل، ومن الجائز أن يسلم الحدث إلى أمه دون أبيه، إذا كان هذا الأخير غير صالح لتربيته.

ولا يجوز التسليم إلى من سلبت ولايته على الصغير، إذ لم يعد ولياً، بالإضافة إلى أنه قد صار غير صالح للقيام بتربيته، وإذا كان التسليم إلى من هو أهل لذلك من أفراد أسرة الحدث فيتعين قبوله ذلك إذ الفرض أنه غير ملزم به وفقاً للقانون، ويفترض هذا التسليم جدارة الشخص الذي يسلم إليه الحدث بأن يقوم على رعايته وتربيته، والقاضي هو الذي يقدر هذه الجدارة بعد دراسته لظروف هذا الشخص.

مسؤولية متسلم الحدث :

وفقاً لنص المادة (٣٠) من قانون الأحداث الاتحادي «يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة درهم كل من سلم إليه الحدث وأهمل رعايته وترتب على ذلك

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني، القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١٠٧١ من ٩٢٧.

جناح الحدث أو تشرده، وقد أراد المشرع بهذا النص أن يحفز متسلم الحدث بناء على حكم على أداء واجباته في رعاية الحدث، وتقويمه، فإذا أهمل وترتب على ذلك ارتكاب الحدث جريمة أو تواجد في إحدى حالات التشرذم التي نص عليها في المادة (١٣) من قانون الأحداث الاتحادي، عوقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة درهم عن ذلك، مع اتخاذ العقوبة أو التدبير المناسب مع الحدث بطبيعة الحال.

فالمفاعل في هذه الجريمة هو من سلم إليه الحدث بمقتضى حكم وقد يكون متسلم الحدث أحد أبويه أو من له الولاية عليه، أو من هو أهل لرعايته من أفراد أسرته (المادة ١٧ أحداث سאלفة البيان) والفعل المعاقب عليه أركانه هي: ١ - أهمال الفاعل المذكور في رعاية الحدث المسلم إليه. ٢ - النتيجة المحظورة وهي أن يترتب على هذا الأهمال ارتكاب الحدث جريمة - أي كانت - أو تواجده في إحدى حالات التشرذم المبينة في المادة (١٣) من قانون الأحداث. ٣ - رابطة السببية بين أهمال متسلم الحدث والنتيجة المحظورة أنفة البيان، وعبر النص عن هذه الرابطة بقوله «وترتب على ذلك».

ويلاحظ أن هذه المسؤولية غير عمدية، ركنها المعنوي «الخطأ» المتخذ صورة الأهمال، وهي تقوم من باب أولى إذا أتخذت المسؤولية صورة تعمد المتسلم عدم رعايته للحدث المسلم إليه، أما إذا تعمد دفع الحدث إلى جريمته طبقت قواعد «المساهمة الجنائية» على النحو السالف بيانه في الجزء الأول، وتمكيننا لمسلم الحدث من أداء مسؤوليته وتدعيما لسلطته في رعاية الحدث المقضي بتسليمه إليه فقد نصت المادة (٤١) من قانون الأحداث الاتحادي على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تتجاوز ألفي درهم كل من أخفى حدثا حكم عليه طبقا لأحكام هذا القانون، أو دفعة إلى الفرار أو أعانة عليه».

كما يلاحظ أن المشرع لم يتطلب لعقاب متسلم الحدث عن أهماله في رعاية الحدث المسلم إليه أن يرتكب الحدث جريمته أو يتواجد في إحدى حالات

التشرد في خلال فترة معينة من تاريخ الحكم بتسليمه، ولكن لا محل - بطبيعة الحال - لمسئولية المتسلم إذا ارتكب الحدث جريمته بعد بلوغه الثامنة عشرة فقد أنقضت حداته فأنقضى تبعاً لذلك تدبير التسليم الذي لا يطبق إلا على حدث، كما تنقضي هذه المسئولية كلما أنقضى التزام متسلم الحدث لسبب ما، كصدور حكم بتدبير آخر يقتضي بطبيعته انتهاء رقابة المتسلم على الحدث، كإيداع الحدث في مأوى علاجي أو معهد تأهيل أو دار للتربية أو معهد للأصلاح حسب الأحوال (المادة ١٥/٧ من قانون الأحداث) وذلك لأن شرط وقوع الإهمال من متسلم الحدث يفترض استمرار مخاطبته بحكم التسليم وقت جنوح الحدث أو تشرده نتيجة ذلك الإهمال.

عدم جواز استئناف أحكام التسليم :

الاستئناف طريق عادي من طرق الطعن في الأحكام يهدف الطاعن من ورائه طرح دعواه مرة أخرى على محكمة أعلى درجة من تلك التي أصدرت الحكم الطعون فيه، وذلك لمراجعة المحاكمة. والحكم لرفع ما يكون قد وقع فيه القاضي من خطأ في القانون أو خطأ في الحكم في الموضوع، وهذا معناه أن الاستئناف طريق أصلاح وتغيير يحقق مبدأ النفاذ على درجتين.

ولقد نص المشرع الاتحادي في الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من قانون الأحداث على أنه «يجوز استئناف الأحكام الصادرة على الأحداث عدا الحكم بالإبعاد أو بالتوبيخ أو بتسليم الحدث إلى والديه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه»، ومؤدى ذلك أنه يجوز لكل من النيابة العامة والحدث استئناف الأحكام التي تصدر على الأخير كقاعدة عامة أيا كان الفعل الذي صدر الحكم من أجله، إلا أن المشرع قد استثنى من هذه القاعدة العامة الأحكام الصادرة بالإبعاد أو بالتوبيخ أو بتسليم الحدث إلى أيا ممن سبق ذكرهم، فلا يجوز استئنافها لأي سبب كان(١).

(١) يلاحظ أن المشرع المصري قد نص في المادة ١/٤٠ من قانون الأحداث رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ على أنه «يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث، عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه، فلا يجوز استئنافها =

جواز تعديل هذا التدبير أو وقفه أو إنهاؤه:

وفقا لنص المادة (٣٥) من قانون الأحداث الاتحادي فإن «المحكمة من تلقاء نفسها بعد الاطلاع على التقارير التي تقدم إليها أو بناء على طلب الحدث أو من له حق الولاية عليه أو المسؤول عنه بحسب الأحوال تعديل التدبير المحكوم به على الحدث أو وقفه أو إنهاؤه». ويلاحظ أن هذا التدبير ينتهي حتما بتمام الحدث الثامنة عشر فقد انقضت بها أحداثه فأنقضى تبعا لذلك التدبير الذي لا يطبق إلا على حدث .

ثالثا - الإختبار القضائي :

تعريف :

الأصل في تعريف الإختبار القضائي أنه: تدبير مؤداه عدم الحكم على المتهم بعقوبة ما، بل يكتفي بوضعه تحت الإختبار خارج المؤسسة العقابية ولدة معينة تحت إشراف يباشره شخص يعهد إليه بذلك، فإذا وفي المحكوم عليه بالالتزامات المفروضة عليه خلال فترة الإختبار دل ذلك على جدواها في تحقيق التأهيل عن طريقها ويكتفي بها، أما إذا أخل بهذه الالتزامات فمعنى ذلك أن الخاضع للإختبار يحتاج إلى الأساليب التي تطبق في المؤسسة العقابية، فلا يكون مفر من أن تسلب حريته ليتحقق عن هذا الطريق تأهيله، وهذا يعني أن الإختبار القضائي نوع من وقف التنفيذ المشروط للعقوبة، لكنه يختلف عن نظام وقف التنفيذ المعروف في القوانين المختلفة في أن هذا الأخير في أصل فكرته ذو طابع سلبى يفترض ترك المحكوم عليه وشأنه كي يعمل بمفرده على إصلاح نفسه وتحقيق تجاوبه الاجتماعى أما الإختبار القضائي فله طابع إيجابى، إذ

= الأ خطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه وقد استهدف المشرع من عدم جواز الاستئناف هنا رعاية مصلحة الحدث بالوقوف بالدعوى عند مرحلة أولى لا تتعداه لتفاهتها، إذ من الطبيعي أن تسليم الصغير لوالديه أو لمن له الولاية عليه لا يضار به ذلك الصغير، كما أنه لا جدوى من الطعن على حكم صادر بالتوبيخ بعد أن وجه بالفعل على الحدث، أنظر في ذلك، نقض مصري ٢٢ فبراير ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ص ٢٥٧.

ينطوي على معاملة عقابية قوامها إخضاع المحكوم عليه لمجموعة من الالتزامات التي تكفل رقابته والإشراف عليه ومساعدته على سلوك الطريق الذي يكفل تأهيله، فمن الخصائص الجوهرية للاختبار القضائي إذن الايقاف الشرطي للعقوبة مع وضع المحكوم عليه تحت الإشراف لمدة معينة(١).

هذا هو الأصل لنظام الاختبار القضائي الذي يطبقه المشرع الاتحادي بالمادة (١٨) من قانون الأحداث على الأحداث، مستهدفاً به تجنب الحد من مساوئ الحكم عليه بالأدانة (خاصة في الجرائم قليلة الخطورة) وتربيته ضمن أفراد أسرته مع وضعه تحت رقابة مراقب السلوك (المراقب الاجتماعي في بعض القوانين) لفترة يحيط فيها بالنصح والتوجيه والمساعدة والإشراف على كل من الحدث وأسرته ابتغاء تقويم الحدث وأصلاحه، ومقتضى هذا التدبير إذن أن يتم وضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الالتزامات التي تحددها المحكمة، ويفترض أن تكشف التحريات الدقيقة والمعلومات الموثوق بها عن عدم وجود أوضاع أو ظروف شديدة الخطورة في بيئة الحدث أثناء الاختبار القضائي، بل على العكس من ذلك، هناك مناحاً عاطفياً صحياً بين أعضاء أسرته.

حالات الحكم بالاختبار القضائي :

يؤخذ من نصوص القانون الاتحادي للأحداث، أنه يجوز الحكم بالاختبار القضائي في أي من الحالتين الآتيتين:

- ١ - إذ تواجد الحدث (فوق سن السابعة وحتى الثامنة عشرة) في إحدى حالات التشرد، واختارت المحكمة لحالته إخضاعه للاختبار القضائي من بين التدابير المنصوص عليها في القانون (المادتين ١٣ و ١٤ أحداث اتحادي) أو ارتكب الحدث بين (٧ - ١٦ سنة) جريمة (المادة ٧ أحداث اتحادي).

(١) لمزيد من التفصيل أنظر : الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور «نظام الاختبار القضائي في نظرية القانون وفي التشريع المصري» تقرير مقدم للحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة، يناير سنة ١٩٦٣، ص ٢٠٧ وما بعدها.

٢ - إذا ارتكب الحدث - الذي أتم السادسة عشرة من عمره - جريمة يجوز الحكم عليه فيها بعقوبة الحبس، فإنه يجوز للقاضي أن يأمر بوقف النطق بحكم الإدانة، مع وضع الحدث تحت الإشراف والقيود التي يقتضيها اختباره قضائياً (الفقرة الأولى من المادة ١٨ من قانون الأحداث الاتحادي).

وتحدر الإشارة إلى أنه يشترط لأمكان تطبيق هذا التدبير على وجه مناسب، انتقاء من يخضعون له، فلا يحسن أن يطبق على أي حدث، وإنما يؤسس الانتقاء على تعرف كاف على شخصية الحدث وتقدير مدى إمكانية إصلاحه عن طريق الاختبار القضائي، ومقتضى ذلك أن يسترشد القاضي بفحوص وإفيه من الخبراء المتخصصين لشخصية الحدث وظروفه الأسرية وجيرانه واصدقائه وحالته الصحية والجسمية والنفسية والعقلية ونواحي اهتماماته وأوجه نشاطه، فهو تدبير يناسب الأحداث الذين يمكن إصلاح حالهم بدون عقوبة أو تدبير سواه.

مدة الاختبار القضائي :

إذا كان من خصائص التدابير التوقيفية ألا تكون محددة المدة على نحو حاسم كالعقوبات، وأن تكون موقوته بتحقيق الغرض منها، على أساس أن التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية الحدث، وإنما يقاس بخطورته ومدى حاجته إلى التربية والتهذيب، وهو ما لا يستطيع القاضي أن يحدد مقدماً المدة المطلوبة لتحقيقه، إلا أن الشارع قد ينص على حد أقصى لمدة التدبير، وقد ينص على حد أدنى لها، فالحد الأقصى يعطى الحرص على حماية الحريات الفردية والحد الأدنى يفسره أن التدبير لا يحقق أغراضه إلا إذا استمر مدة دنيا باعتبار أن تربية الحدث تستغرق وقتاً، ولذلك فقد وضع المشرع الاتحادي مدة الاختبار القضائي بين حد أدنى لا يقل عن سنة وحد أقصى لا يزيد على ثلاث سنوات (الفقرة الأولى من المادة ١٨ من قانون الأحداث الاتحادي) وللقاضي سلطة تقديرية في تحديد المدة المناسبة بين هذين الحدين بما يتلاءم مع حالة الحدث الذي يقرر وضعه تحت الاختبار القضائي.

المصير النهائي للاختبار القضائي :

١ - إلغاء الاختبار وإعادة محاكمة الحدث طبقاً لأحكام القانون :

الوضع الأول الذي قد ينتهي إليه الاختبار القضائي هو الإلغاء، وإعادة محاكمة الحدث طبقاً لأحكام القانون، ويكون ذلك في الحالات التي يجوز الحكم فيها على الحدث بعقوبة الحبس إلا أن القاضي رأى الأمر بوقف النطق بحكم الإدانة - للمدة التي يحددها في الحكم بين الحدين الأدنى والأقصى لهذا التدبير - مع وضع الحدث تحت الإشراف والقيود التي يقتضيها اختبارة قضائياً، إلا أن الحدث لم يجتز فترة اختباره بنجاح، كأن يثبت للمحكمة من تقارير المراقب الاجتماعي أو غيرها أن الحدث فشل في الاختبار بأن لم يلتزم بالقيود التي فرضت عليه والتي يقتضيها اختباره قضائياً، ففي هذه الحالة يتعين على المحكمة إمادة محاكمة الحدث عن جريمته والحكم عليه طبقاً لأحكام القانون (الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون الأحداث الاتحادي).

ب - العدول عن الاختبار القضائي إلى تدبير آخر غيره :

الوضع الثاني الذي قد ينتهي إليه الاختبار القضائي هو العدول عنه إلى تدبير آخر غيره، ونعتقد بأن مفهوم نصوص قانون الأحداث الاتحادي تشير إلى أن العدول عن الاختبار القضائي إلى تدبير آخر غيره يكون في الحالات التي يفرض فيها تدبير الاختبار القضائي على الحدث (فوق السابعة وحتى الثامنة عشرة) نظراً لتواجده في إحدى حالات التشرد التي نص عليها القانون، أو لارتكابه (بين ٧ - ١٦ سنة) جريمة، ثم يثبت للمحكمة من تقارير المراقب الاجتماعي أو غيرها أن هذا الحدث فشل في الاختبار بأن لم يلتزم بالقيود التي فرضت عليه والتي يقتضيها اختباره قضائياً، وذلك تطبيقاً للمادة (٣٥) من قانون الأحداث الاتحادي في قولها بأن «المحكمة من تلقاء نفسها بعد الإطلاع على التقارير التي تقدم إليها.. تعديل التدابير المحكوم بها على الحدث»، ويذهب اتجاه في الفقه إلى القول بأن المتبادر من عبارة النص وإطلاقه الإشارة إلى جميع

التدابير أنه يجوز أن يستبدل بالاختيار أي تدبير منها ولو كان التوبيخ أو التسليم وأن هذا التفسير غير مقبول لأن فشل الحدث في الاختبار يعني حاجة الحدث إلى تدبير أكثر حزمًا وهو الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية^(١)، ويذهب رأي آخر - ويحق - إلى القول بأن فشل الحدث في الاختبار ليس مؤداه أخضاعه لتدبير أكثر شدة كالإيداع فقد يكون الفشل راجعاً إلى عوامل خارجة عن إرادة الحدث وقد يكون الحاقه بالتدريب المهني أو الزامه بواجبات معينة أكثر نفعاً معه من الاختبار القضائي في بعض الحالات والأمر في ذلك متروك لمطلق تقدير القاضي على ضوء ما يتبينه من أحوال الحدث وظروفه العائلية^(٢).

ج - اعتبار الحكم بالتدبير كان لم يكن :

الوضع الأخير الذي ينتهي إليه تدبير الوضع تحت الاختبار القضائي، فيما لو لم يصدر حكم بالغائه، هو اعتبار الدعوى كأن لم تكن في الحالات التي يفرض فيها هذا التدبير بدلاً من عقوبة الحبس (الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون الأحداث الاتحادي). أو وقف التدبير أو إنهاءه في الحالات التي يفرض فيها هذا التدبير على حدث متشرد أو مرتكباً لجريمة وهو دون سن السادسة عشرة (المادة ٣٥ من قانون الأحداث الاتحادي). ويكون هذا المصير النهائي لتدبير الوضع تحت الاختبار القضائي إذا اجتاز الحدث فترة الاختبار بنجاح. أو إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها بعد الاطلاع على التقارير التي تقدم إليها أو بناء على طلب الحدث أو من له حق الولاية عليه أو المسؤول عنه بحسب الأحوال وقف التدبير أو إنهاءه ومن ثم اعتباره كأن لم يكن.

(١) الأستاذ الدكتور : د. نجيب حسني: في تطبيقه على المادة (١٢) من قانون الأحداث المصري، راجع الف. العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١٠٧٧ ص ٩٣١.

(٢) الأستاذ الدكتور عادل عازز : «حول مشروع قانون الأحداث» المجلة الجنائية القومية، يوليو سنة ١٩٧١ العدد ٢ المجلد ١٤ ص ٢٠٢.

رابعاً - منع ارتياد أماكن معينة :

نصت على هذا التدبير المادة (١٩) من قانون الأحداث الاتحادي في قولها بأنه «يجوز للمحكمة أن تأمر بمنع الحدث من ارتياد الأماكن التي يثبت أن تردده عليها له تأثير في جناحه أو تشرده».

ويبين لنا من هذا النص أن منع ارتياد أماكن معينة تدبير وقائي مقيد للحرية يفرض على الحدث حظر دخول أماكن معينة يحددها القاضي في حكمه وفيما عدا هذا القيد المفروض على الحرية، فإن الحدث الخاضع لهذا التدبير يظل متمتعاً بحريته المعتادة، والغرض من هذا التدبير المباشرة بين الحدث وبعض الأماكن التي تتوافر فيها أزاؤه عوامل مفسدة يمكن أن تؤدي به مجدداً إلى الجنوح أو التشرد، فيكون في إبعاده عن هذه الأماكن إبطال لمفعول هذه العوامل المفسدة.

ويلاحظ أن المشرع قد ترك للمحكمة سلطة تقديرية في انزال هذا التدبير بالحدث الجانح أو المتشرد، كما ترك لها سلطة تحديد الأماكن التي يحظر على الحدث ارتيادها وذلك بحسب ما تراه المحكمة من ظروف الحدث وظروف جنوحه أو تشرده، وبما يحقق حماية الحدث والمجتمع من أقدم الأول على الجنوح أو التشرد مرة أخرى.

كما يلاحظ أن المشرع لم يحدد لهذا التدبير مدة معينة، بمعنى أنه تدبير غيد محدد المدة، وأن كان هذا التدبير ينقضي حتماً ببلوغ الحدث ثمانين سنة، فقد انقضت بها أحداثه فأنقضى تبعاً لذلك التدبير الذي لا يطبق إلا على حدث.

وفي جميع الأحوال فإن للمحكمة من تلقاء نفسها بعد الاطلاع على التقارير التي تقدم إليها أو بناء على طلب الحدث أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه بحسب الأحوال تعديل التدبير المحكوم به على الحدث أو وقفه أو إنهائه (المادة ٣٥ من قانون الأحداث الاتحادي)، ويتوقف ذلك - بطبيعة الحال - على مدى التزام الحدث بالحظر المفروض عليه.

خامساً - حظر ممارسة عمل معين :

وفقاً لنص المادة (٢٠) من القانون الاتحادي للأحداث فإنه «يجوز للمحكمة أن تحظر على الحدث مزاوله أعمال معينة متى تبين أن جناحه أو تشرده راجع إلى مزاولته هذه الأعمال».

ويبين لنا من هذا النص أن حظر مزاوله أعمال معينة تدبير وقائي مقيد للحرية يفرض على الحدث حظر مزاوله أعمال معينة يحددها القاضي في حكمه وفيما عدا هذا القيد المفروض على حرية مزاوله الأعمال، فإن الحدث الخاضع لهذا التدبير يظل متمتعاً بحريته المعتادة، والغرض من هذا التدبير المباشرة بين الحدث وبعض الأعمال التي تتوافر فيها أثاره عوامل مفسدة يمكن أن تؤدي به مجدداً إلى الجنوح أو التشرد، فيكون في منعه من مزاوله هذه الأعمال أبطال لمفعول هذه العوامل المفسدة.

ويلاحظ أن المشرع قد ترك للمحكمة سلطة تقديرية في انزال هذا التدبير بالحدث الجانح أو المتشرد، كما ترك لها سلطة تحديد الأعمال التي يحظر على الحدث مزاولتها، وذلك بحسب ما تراه المحكمة من ظروف الحدث وظروف جنوحه أو تشرده، وبما يحقق حماية الحدث والمجتمع من أقدام الأول على الجنوح أو التشرد مرة أخرى.

كما يلاحظ أن المشرع لم يحدد لهذا التدبير مدة معينة، بمعنى أنه تدبير غير محدد المدة، وإن كان هذا التدبير ينقضي حتماً ببلوغ الحدث ثماني عشرة سنة، فقد انقضت بها أحداثه فأنقضى تبعاً لذلك التدبير الذي لا يطبق إلا على حدث.

وفي جميع الأحوال فإن للمحكمة من تلقاء نفسها بعد الإطلاع على التقارير التي تقدم إليها أو بناء على طلب الحدث أو من له الولاية عليه أو المسؤول عنه بحسب الأحوال تعديل التدبير المحكوم به على الحدث أو وقفه أو أنهاءه (المادة ٢٥ من القانون الاتحادي للأحداث). ويتوقف ذلك - بطبيعة الحال - على مدى التزام الحدث بالحظر المفروض عليه .

سادساً - الإلزام بالتدريب المهني :

حددت المادة (٢١) من القانون الاتحادي للأحداث فحوى هذا التدبير في قولها بأنه «يكون الإلزام بالتدريب المهني بأن تعهد المحكمة بالحدث إلى مراكز التدريب المهني الحكومية أو أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل تاهيله وذلك كله لمدة لا تتجاوز ثلاث سنين، وهذا التدبير تقويمي إصلاحي من وجهين أولهما : أن العاملين في هذه المراكز يلتزمون بواجبات ويخضعون للالتزامات، ومن شأن التزام الحدث بها أن يعتاد سلوكا سليما وتتضح له مجموعة من القيم الاجتماعية والأخلاقية تحدد له السلوك الذي ينبغي أن يسلكه في حياته - والثاني: أن هذا التدريب يلحق الحدث تدريباً مهنيا يعده لممارسة مهنة يكسب منها عيشه على وجه يتفق والقانون، ومن ثم يتعين على المحكمة قبل أن تحكم بهذا التدبير أن تتحقق من أن للمركز المهني طابع تقويمي من حيث التزام العاملين فيه سلوكا سليما، ويتطلب ذلك - بطبيعة الحال - تحري ظروفه والنظام السائد فيه، ويشترط للحكم بهذا التدبير أيضا أن يقبل المركز (أو الجهة التدريبية التي في حكمه مما ورد بالنص كمصنع أو متجر أو مزرعة) الحاق الحدث به لتدريبه وتنفيذ الحكم، ولكن لا يلزم تعهد الجهة التدريبية بالإشراف على سلوك الحدث، فهو مفترض(١).

ويلاحظ أنه يستوى أن تكون جهة التدريب المراد الحاق الحدث بها حكومية أو غير حكومية مادام أن المحكمة استوثقت من اتباعها نظاماً قوياً يفيد الحدث سلوكياً ويؤهله لاتقان حرفة شريفة.

وهذا التدبير غير محدد المدة، فلا تحدد المحكمة لتدريب الحدث مدة معينة في حكمها الصادر به، بيد أن النص حدد أقصى مدة لبقاء الحدث تحت هذا التدبير بثلاث سنوات، فيراعى ذلك في التنفيذ، ويفترض أن يخرج الحدث بنتيجة

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني : القسم العام، المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١٠٧٥ ص ٩٢٩ .

تقويمية وتأهيلية لعمل شريف خلال هذه المدة، فالنص يخاطب بهذا التحديد جهات التدريب المهني كما يخاطب جهات التنفيذ والرقابة الاجتماعية التي يفترض وجودها.

وفي جميع الأحوال يكون للمحكمة من تلقاء نفسها بعد الاطلاع على التقارير التي تقدم إليها أو بناء على طلب الحدث أو من له حق الولاية عليه أو المسئول عنه بحسب الأحوال تعديل التدبير المحكوم به على الحدث أو وقفه أو إنهائه (المادة ٣٥ من القانون الاتحادي للأحداث).

سابعاً : الإيداع في مأوى علاجي أو معهد تاهيل أو دار للتربية أو معهد للإصلاح حسب الأحوال :

١ - تدبير الإيداع في مأوى علاجي :

حددت المادة (٢٢) من القانون الاتحادي للأحداث فحوى هذا التدبير في قولها بأن «المحكمة إذا تبين لها أن جناح الحدث أو تشرده راجع إلى مرض عقلي أن تآمر بوضعه في مأوى علاجي أو منشأة صحية مخصصة لهذا الغرض إلى أن يتم شفاؤه، وتقرر المحكمة إخلاء سبيل الحدث بعد ذلك بناء على تقارير الأطباء المشرفين على علاجه».

ويبين من هذا النص أن التدبير الذي نحن بصدد ذو طبيعة علاجية بحته يهدف إلى علاج المرض العقلي الذي كان السبب في جناح الحدث، أو تشرده. والفرض هنا أن الحدث قد ثبت مرضه العقلي وقت جنوحه أو تشرده.. فيقتضي ذلك إيداعه في مأوى علاجي أو منشأة صحية متخصصة يلقي فيها العناية التي تدعو إليها حالته، ويقضي ذلك - بطبيعة الحال - أن يعد العاملون فيها اعداداً فنياً يتيح لهم تطبيق هذا التدبير.

ولما كان الغرض من هذا التدبير هو علاج الحدث من مرضه العقلي فإن هذا التدبير غير محدد المدة، فلا ينقضي إلا بشفاء الحدث وزوال خطورته على المجتمع، والفرض كذلك أنه إذا شفى الحدث فلا مقتضى لاستمرار التدبير،

ومن أجل ذلك يقرر المشرع أن للمحكمة أخلاء سبيل الحدث بعد ذلك بناء على تقارير الأطباء المشرفين على علاجه، وأن كنا نرى أنه كان يتعين على المشرع - حماية للحريات الفردية- أن يوجب عرض تقارير الأطباء في شأن الحدث على المحكمة في فترات دورية لا تزيد أي منها على ستة أشهر، أمعاناً في أشرف المحكمة ورقابتها على تنفيذ هذا التدبير وعدم استمراره إذا شفي الحدث(١).

٢ - تدبير الإيداع في معهد تأهيل أو دار للتربية أو معهد للإصلاح :

حددت المادة (٢٣) من القانون الاتحادي للأحداث فحوى هذا التدبير في قولها أن «للمحكمة أن تحكم بإيداع الحدث في معهد مناسب لتأهيله أو في إحدى دور التربية والإصلاح المعدة لرعاية وتقويم الأحداث التابعة للدولة أو المعترف بها منها، وتقرر المحكمة الإفراج عن الحدث بناء على التقارير التي تقدمها هذه الجهات إليها، وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من هذا القانون، ولا يجوز بقاء الحدث في هذه الأماكن متى بلغ الثامنة عشر من عمره».

ويعد هذا التدبير من أهم وأشد التدابير التي تروى على الأحداث إذ يفترض إخضاعهم لبرنامج تقويمي متكامل بقصد تنشئتهم اجتماعياً وتأهيلهم وإعدادهم للعودة إلى البيئة الطبيعية والتآلف مع المجتمع، وهو تدبير سالب للحرية، يقابل العقوبات السالبة للحرية بالنسبة للبالغين، وذلك باعتباره يلزم الحدث بالإقامة في مكان معين خلال مدته ويخضعه لبرنامج يومي محدد، وأن لم يكن المقصود منه بصفة أصلية سلب حريته وعزله عن بيئته الطبيعية وإيلائه بذلك، وإنما المقصود منه تأهيله وتربيته وإصلاح حاله في بيئة معدة لهذا الغرض، فالهدف من فكرة إيداع الحدث معهد تأهيل أو دار للتربية أو معهد للإصلاح هو إبعاده عن الوسط الذي يعيش فيه والذي كان سبب جنوحه أو تشرده، وإحلاله بوسط آخر تكون فيه رقابة فعالة وينال فيه قسطاً وافراً من الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية والمهنية والتربوية طبقاً لخطة عمل تعدها كل دار أو معهد.

(١) انظر ما تقدم من ٢٥٢ في شأن تدابير الدفاع الاجتماعي.

ويلاحظ أنه يستوي أن يكون ايداع الحدث في معهد أو دار تابعة للدولة، أو غير تابعة لها بشرط أن تكون معترفا بها من قبل الدولة مادام أن المحكمة قد استوثقت من اتباعها نظاماً تقويميا يفيد في تأهيل الحدث واصلاحه.

وضمامنا لقيام هذه المعاهد والدور بالمهمة المنوطة بها في رعاية الأحداث وتأهيلهم فقد نص المشرع الاتحادي في المادة (٣٤) من قانون الأحداث على أن «يكون لكل معهد مخصص لرعاية الأحداث وأصلاحهم، أو أي محل آخر معد لقبولهم لجنة للإشراف عليه تشكل برئاسة ممثل النيابة العامة وعضوية مدير المعهد وأخصائي من وزارة الشؤون الاجتماعية ينوبه لذلك وزيرها، ويكون الأفراج عن المحكوم عليه بالإيداع في تلك المعاهد بناء على طلب هذه اللجنة».

ويلاحظ أن هذا التدبير غير محدد المدة فيجوز الأفراج عن الحدث في أي وقت بعد ايداعه، وتقرر المحكمة الإفراج بناء على التقارير التي تقدمها إليها اللجنة المشار إليها في المادة (٣٤) من قانون الأحداث - المتقدمة البيان - إلا أن هذا التدبير ينقضي حتما ببلوغ الحدث الثامنة عشر من عمره، إذ قدر المشرع أن ببلوغ الحدث الثامنة عشر قد نضجت شخصيته بحيث تصبح أساليب التهذيب غير ملائمة له، هذا فضلا عن أن بقاءه في المعهد أو الدار بعد بلوغه هذه السن قد يفسد نظامها.

ثامنا - الأبعاد من البلاد :

حددت المادة (٢٤) من القانون الاتحادي للأحداث فحوى هذا التدبير في قولها بأنه «يجوز للمحكمة إذا كان الحدث من غير المواطنين أن تحكم بأبعاده من البلاد ويكون الحكم بالأبعاد وجوبيا إذا عاد الحدث إلى إحدى حالات التشرّد أو الجناح، وينفذ الأبعاد خلال أسبوعين من تاريخ صدوره».

وبين لنا من هذا النص أن تدبير الأبعاد من البلاد قاصر على الأحداث الأجانب فقط، فلا يجوز انزاله على الأحداث من المواطنين، كما أنه تدبير جوازي للمحكمة، فهي صاحبة السلطة التقديرية في انزاله على الحدث الجانح أو المتشرّد

أو عدم انزاله عليه، أما إذا كان الحدث عائداً للجنوح أو التشرد فإن الأبعاد عن البلاد يكون وجوبياً.

وفي جميع الأحوال يتعين أن ينفذ حكم الأبعاد خلال أسبوعين من تاريخ صدوره، وذلك تطبيقاً لحكم المادة (٣٢) من القانون الاتحادي للأحداث الجانحين والمشردين.

خطة المشرع الاتحادي في معاملة الأحداث المشردين :

سلف لنا القول بأن المراد بتشرد الأحداث هو ارتكاب الحدث لأفعال أو تواجد في ظروف تكون على درجة من الخطورة تنذر بأن المجتمع أن لم يتخذ حيالها إجراءً مناسباً فقد يتطور الأمر بالحدث إلى أن يقترب من الأفعال ما ينقله إلى دائرة الجنوح، ويعني ذلك أن حالات التشرد ليست في ذاتها جرائم، بل أفعالاً لا تشكل جريمة إذا ارتكبها شخص بالغ، أو ظروف معينة يوجد فيها الأحداث دون غيرهم إلا نادراً وتستلزم تدخل قضاء الأحداث بهدف الحماية والرعاية، ويقضي ذلك القول بأن حالات تشرد الأحداث غير جديرة بعقوبة وأن الإجراء الاجتماعي الملائم لها هو تدابير الحماية والرعاية التي تدرك احتمال اقدام الحدث على الجنوح فعلاً.

حالات التشرد :

إن القول بوجود حالة التشرد واستجماعها لعناصر الخطورة الاجتماعية هو أمر متروك لتقدير القاضي، وإنما يحرص المشرع على وضع بيان يحدد فيه تلك الحالات... وما يضعه المشرع في هذا الشأن يلزم القاضي، ويبرر ذلك ما تنطوي عليه تدابير الحماية والرعاية من مساس بالحرية، وما تقتضيه حماية الحريات من تدخل المشرع لضمائها.

ولذلك لم يترك المشرع الاتحادي تحديد حالات تشرد الأحداث لاجتهاد القضاء، وإنما بينه على سبيل الحصر في نص المادة (١٣) من قانون الأحداث بقوله بأن «يعتبر الحدث مشرداً في أي من الحالات الآتية:

١ - إذا وجد متسولا، ويعد من أعمال التسول عرض سلع تافهة أو ممارسة أعمال لا تصلح مورداً جديداً للعيش.

وقد عرفت محكمة النقض الفرنسية التسول بأنه هو التقدم بطلب الإحسان من الغير بغية الحصول على مساعدة مجانية دون تقديم شيء في مقابلها تكون له قيمة تذكر، وأن التسول يتحقق سواء كان طلب الإحسان قد وجه مباشرة «صراحة» أو أخفي تحت ستار عمل تجاري لا شيء فيه من الجد أو الحقيقة كبيع أوراق خطابات أو دبائيس أو غلب ثقاب أو ما شاكل ذلك (١)، وهذا يعني أن الحدث يعتبر متسولا ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض اللعب أو بيع أي شيء أو تذرع بأعمال لكسب عطف الجمهور متى ثبت أن غرضه هو التسول والاستجداء وأن الأعمال الأخرى التي يأتيها إنما هي ستار لأخفاء التسول (٢)، ولعل سبب عدم اعتبار تسول الحدث جريمة والنص على اعتباره حالة من حالات التشرد أن الحدث بطبيعة سنه وبنيتة في حاجة إلى من يرعاه وينفق عليه، ولا يدفعه إلى التسول في الغالب إلا ضرورة النقوت والحاجة الملحة إلى الطعام.

٢ - إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو أفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو يخدم من يقومون بهذه الأعمال، وحكمة النص على هذه الحالة واضحة ألا وهي وجوب الحماية لهذا النشء مخافة انزلاقه في مهاوي الرذيلة ومواطن الإجرام.

(١) إشارة إلى ذلك : الأستاذ جندي عبدالملك، الموسوعة الجنائية، الطبعة الأولى، الجزء الأول ص ٣٠٧.

(٢) كما هو الحال عند ممارسة الحدث للألعاب البهلوانية لأنها بدورها تؤدي إلى أن ينشأ الحدث متعللا مختللا برفاق السوء، وقد يؤدي ذلك به إلى الجنوح، مع ملاحظة أننا لا نرى أن قيام الصغير بالألعاب البهلوانية في الأندية والمسارح الكبرى كمهنة، أو إذا كان الحدث يتدرب ويمارس مهنة الأب الذي يعمل في سيرك مثلا، يعتبر متشردا لخروج هذه الحالات عن دائرة التسول المستتر.

وينبغي أن يفهم من هذا النص أن أعمال الحدث الذي تجاوز سنه السادسة عشر في مجال الدعارة أو الفسق أو أفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات يتعين ألا تصل إلى درجة الجريمة وألا أمكن معاقبته عما يأتية منها طبقاً لأحكام المادة (١٠) من قانون الأحداث ولا يقتصر الأمر في حقه على مجرد انزال أحد التدابير المنصوص عليها في المادة (١٥) منه، فلا يتصور أن يقصد المشرع إلى خلع التجريم عما يقتضيه الحدث في هذه السن من جرائم المخدرات أو الدعارة أو ما ورد في تلك الفقرة، أي أنها لا تنطبق إلا إذا كان ما يقوم به هذا الحدث مجرد أعمال لها اتصال بالدعارة مثلاً أو القمار أو يقوم بخدمة من يقومون بهذه الأعمال.

٣ - إذا لم يكن له محل إقامة مستقر وكان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة بطبيعتها للإقامة أو المبيت.

وهذه الحالة تؤدي بلاشك إلى جنوح الحدث فعلاً، نظراً لعدم وجود مسكن للحدث تتيسر رعايته ورقابته فيه (١)، ويلاحظ أن تشرد الحدث ببياته عادة في الطرقات - أو ما في حكمها مثل الحدائق والأنفاق، ودورات المياه العامة، وما إلى ذلك من الأماكن غير المعدة بطبيعتها للإقامة أو المبيت - من جرائم العادة، يلزم لتوافرها تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات، ومن ثم فإن قعود الحكم عن أستظهار ركن العادة فيها يعد قصوراً يعيبه.

٤ - إذا خالط المشردين أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة. وغني عن الإيضاح أن هذه الحالة من المرونة بحيث تسمح باتخاذ إجراء وقائي مع أي حدث يخشى عليه من الفساد والتعطل والارتقاء في أحضان رفاق السوء الذين يعجلون بجنوحه وأجرامه.

٥ - إذا كان سوء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة، أمة في حالة وفاة أبيه أو غيابه أو عدم أهليته أو سلب ولايته.

(١) ويحدث هذا عادة عندما يتفصل الزوجان ثم يتزوج كل منهما مرة أخرى فلا يستقر الصغير مع زوجة الأب أو زوج الأم ويكون مصيره الطبيعي هو التشرد.

ويلاحظ أن هذه الحالة لا تقوم إلا بتوفر شرطين:

الأول - أن يكون الصغير سىء السلوك.

والثاني - أن يكون مارقاً من سلطة أبيه أو وليه... إلخ

ولا بد من توافر الشرطين لكي يعد الحدث مشرداً.. فإذا كان الأب متصفاً بسوء السلوك وطاوعه ابنه على الفساد، لا يعد الولد مشرداً في هذه الحالة لأنه ليس مارقاً من سلطة أبيه (١).

ويلاحظ أنه لا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الحدث ولو كان إجراءات الاستدلال الابناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال، وهذا الإذن قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى بتهمة المروق كصورة من صور التشرد، ويترتب على رفعها دون الحصول على إذن سابق وجوب الحكم بعدم قبول الدعوى ويكون الحكم في الموضوع باطلاً كما يتمتع اتخاذ إجراءات التحقيق إلا بعد تقديم الأذن.

التدابير التي تتخذ إزاء الحدث المشرد :

التدابير التي قررها المشرع إزاء الحدث الذي يضبط في إحدى حالات التشرد التي نص عليها القانون - والسالفة البيان - هي ذاتها التدابير التي قررها إزاء الحدث الجانح، ولاشك في أنه ليس لهذه التدابير صفة العقوبة، فهي مجرد تدابير تهذيبية احترازية، وهدف المشرع بها منحصر في درء الخطورة الناجمة عن حالة التشرد التي يتواجد فيها الحدث، أي درء احتمال تطور الأمر بالحدث ويقترف من الأفعال ما ينقله إلى دائرة الجنوح.

والملاحظ أن المشرع الاتحادي قد قسم حالات التشرد إلى قسمين:

(١) الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد، الأحكام العامة، طبعة سنة ١٩٥٧ ص ٥٠٧.

القسم الأول : لا ينزل فيه بالحدث المتشرد التدبير إلا إذا أُنذر متولى أمره كتابة بمراقبة حسن سيره في المستقبل ثم وجد الحدث في إحدى هذه الحالات بعد صيرورة الأنداز نهائيا.

أما القسم الثاني : فينزل فيه التدبير دون الأنداز السابق.

ويضم القسم الأول الحالات الأربع الأولى التي نصت عليها المادة (١٣) من القانون الاتحادي للأحداث - السالف بيانها - ويضم القسم الثاني الحالة الخامسة المنصوص عليها في ذات المادة المذكورة، وعلى هذا تنص الفقرتين الأولى والثالثة من المادة (١٤) من القانون الاتحادي للأحداث في قولها بأنه «إن اضبط الحدث في إحدى الحالات الأربع الأولى من المادة السابقة، أُنذرت الشرطة متولى أمره كتابة بمراقبة حسن سيره في المستقبل... وإذا وجد الحدث في إحدى حالات التشرد المشار إليه بعد صيرورة الأنداز نهائيا أو في الحالة الخامسة من المادة السابقة، اتخذت في شأنه التدابير المناسبة المنصوص عليها في هذا القانون».

وعلى هذا التقسيم أن حالات القسم الأول تنطوي على قدر ضئيل من الخطورة بحيث لا يصح اتخاذ أية تدابير قبل الحدث إلا إذا ثبت أصراره على التواجد في الظروف التي يستدل منها على تشرده بعودته إليه بعد نهائية الإنذار، أما حالة القسم الثاني التي تقوم بسوء السلوك المقترن بالمروق من سلطة الأب أو الولي أو الوصي أو الأم، فلا محل للأنداز فيها لأن اتخاذ أي إجراء قبل الحدث - ولو كان من إجراءات الاستدلال - لا يجوز إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال، وغنى عن البيان أنه لا يتصور انداز ولي الأمر إذا كان هو نفسه الذي طلب رفع دعوى المروق (١).

وقد حدد المشرع الإجراءات التي يخضع لها الأنداز، فنص في الفقرة

(١) لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا في «الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف»، دراسة مقارنة، مرجع سابق الإشارة إليه ص ١٥٧ وما بعدها.

الأولى من المادة (١٤) من القانون الاتحادي للأحداث على أن توجه الشرطة إلى متولى أمر الحدث كتابة، تكلفه فيه وتنبيهه إلى مراقبة حسن سيرة الحدث في المستقبل، ويتضمن هذا الإنذار - بطبيعة الحال - موجب توجيهه إلى متولى أمر الحدث، وهو ضبط الحدث في إحدى حالات التشرذ وظروف هذا الضبط، وتجب مباشرة إعلان الإنذار فور صدوره ليكون الحدث بمنأى عن أي احتجاز بمركز الشرطة والاختلاط بفئات الجانحين، وإعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة (١٤) من القانون الاتحادي للأحداث فإنه «يجوز التظلم من هذا الإنذار إلى النيابة العامة المختصة خلال عشرة أيام من تسلمه ويكون قرار النيابة في هذا التظلم نهائياً».

وقد وضع المشرع الاتحادي قاعدتين أراد بهما تدعيم خطته في مكافحة تشرذ الأحداث: الأولى : أراد بها حمل متولى أمر الحدث الذي وجه إليه الإنذار على أن يحسن مراقبة حسن سير سلوك الحدث في المستقبل، فنص في المادة (٣٨) من قانون الأحداث على أن «يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة درهم كل من إنذار طبقاً للمادة (١٥) ثم أهمل مراقبة الحدث وترتب على ذلك عودته إلى إحدى حالات التشرذ، والثانية : أراد بها العقاب على تعريض الحدث للتشرذ أو الجنوح، فنص في المادة (٤٢) من القانون الاتحادي للأحداث على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ألفي درهم ولا تتجاوز خمسة آلاف درهم كل من عرض حدثاً لأحدى حالات التشرذ بأن أعده لها أو ساعده أو حرضه على سلوكها أو سهلها له بأي وجه ولو لم تتحقق حالة التشرذ قانوناً، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أعد حدثاً لارتكاب جريمة أو القيام بعمل من الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها أو حرضه عليها ولو لم يرتكبها الحدث فعلاً، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر إذا استعمل الجاني مع الحدث وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو كان الحدث مسلماً إليه طبقاً للقانون، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة إذا ارتكب الجاني هذه الأفعال مع أكثر من حدث ولو في أوقات مختلفة وذلك كله مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر».

قواعد عامة تخضع لها التدابير المقررة للأحداث وفق قانون الأحداث الاتحادي :

يستخلص من نصوص قانون الأحداث الاتحادي أن التدابير السالف ذكرها والتي نصت عليها المادة (١٥) تسري عليها القواعد العامة الآتية :

أولا - تعدد التدابير يسمح بوجود تفريدها :

يفهم من تعدد التدابير التي يجوز الحكم بها على الأحداث - وهي ثمانية - وعدم النص على تخصيص تدبير معين لجريمة معينة أو لحالة بعينها من حالات التشرد، أن للمحكمة السلطة التقديرية في اختيار التدبير الملائم منها لكل حدث على حدة، وهو ما يعرف بالتفريد - أي تطبيق التدبير المناسب على كل فرد بحسب حالته الخاصة تحقيقا لأصلاحه أو علاجه - وليس من شك في عظيم خطر التفريد وأهميته، خاصة بالنسبة للأحداث، على اعتبار أن الاحساس بعدم الانصاف عند الصغار لا يستند إلى تصور فكري أو منطقي واضح كما هو الحال بالنسبة للكبار، بل يستند إلى مدى ما يشبعون به أهم حاجاتهم وخاصة العاطفية منها كالحب والأمن والاهتمام والأطراء والحاجة إلى الخبرة الجديدة والتمرس الملائم على المسؤولية^(١)، ولذلك فإنه يتعين على المحكمة أن تهتم بدراسة شخصية الحدث الذي وكل إليها النظر في أمره، وأن تطبق عليه التدبير الذي تقتضيه شخصيته، وإلا فإن التدبير إذا لم يناسب حالة الحدث، أفضى به إلى توتر وجداني أو شعور بالأحباط في حاجته إلى تأكيد ذاته فيندفع إلى مزيد من الجنوح مثل ما يشاهد في حالة مراهق يوجه إلى حرفة أو عمل ليس أهلا له.

وهكذا عدد قانون الأحداث الاتحادي هذه التدابير لاتاحة فرص التفريد أمام القاضي ليختار من بينها ما يناسب حالة الحدث المعروض عليه، والقاضي

(١) الدكتور صلاح عبدالمعتال : عدالة الأحداث قبل وبعد بداية الجناح، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد السابع مارس سنة ١٩٧٨ ص ٢٠٢.

يراعي في الاختيار بين التدابير المختلفة سن الحدث ودرجة ادراكه وحالته البدنية والخلقية، والباعث على الجريمة ومدى تحصيله، والظروف التي يعيش فيها وقيام أو عدم قيام ضرورة تدعو لنقله من الوسط الذي يتربى فيه، ونوع التدبير السابق اتخاذه، وعلى العموم كل الظروف التي تفيد عند اختيار التدبير الملائم، بقصد اتاحة الفرصة لإصلاح المحكوم عليه ومعاونته على الاندماج في المجتمع، ووقاية المشردين من أسباب الجريمة.

ومما يؤكد اتجاه القانون الاتحادي للأحداث، في تفريد التدابير قضائيا ما عهد به للمحكمة من تلقاء نفسها بعد الإطلاع على التقارير التي تقدم إليها أو بناء على طلب الحدث أو من له حق الولاية عليه أو المسئول عنه بحسب الأحوال تعديل التدابير المحكوم بها على الحدث أو وقفها أو إنهاؤها (المادة ٣٥ من القانون الاتحادي للأحداث). ومن مظاهر التفريد أيضا ما نصت عليه المادة (٢٣) من القانون الاتحادي للأحداث من أن «للمحكمة أن تحكم بأيداع الحدث في معهد مناسب لتأهيله أو في إحدى دور التربية والإصلاح المعدة لرعاية وتكوين الأحداث التابعة للدولة أو المعترف بها منها، وتقرر المحكمة الإفراج عن الحدث بناء على التقارير التي تقدمها هذه الجهات إليها وفقا لأحكام المادة ٣٤ من هذا القانون، ولا يجوز بقاء الحدث في هذه الأماكن متى بلغ الثامنة عشر من عمره».

ثانيا : صلاحية هذه التدابير للتطبيق على الحدث الجانح والحدث المشرّد:

إن هذه التدابير الثمانية توقع - في الأصل - على كل حدث مشرد أيا كانت سنه في مراحل الحداثة. كما يحكم بها على الحدث الذي لم يتم السادسة عشر من عمره إذا ارتكب جريمة، لأن الأحداث في هذه المرحلة لا توقع عليهم أية عقوبة أو تدبير آخر مما نص عليه في قانون العقوبات - عدا المصادرة وغلق

المحل، والعزل من الوظيفة (المادتين ٧ و ١١/١ من قانون الأحداث) كما يجوز الحكم بأي تدبير من هذه التدابير بدلا من العقوبات المقررة إذا ارتكب الحدث الذي اتم السادسة عشر من عمره جريمة معاقبا عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر (المادة ٨ من قانون الأحداث).

فالتدابير الثمانية مقررة أصلا لمواجهة حالات تشرد الأحداث من أية سن، ومقررة كذلك لمواجهة ارتكاب الحدث الذي لم يتم السادسة عشرة من عمره جريمة، واستثناء يجوز الحكم بها كبديل عن العقوبة لمن اتم السادسة عشر من عمره ويرتكب جريمة معاقبا عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر.

ثالثا : جواز الحكم بأكثر من تدبير على الحدث :

وفقا لنص المادة (٢٥) من القانون الاتحادي للأحداث فإنه «يجوز الحكم على الحدث بأكثر من تدبير من التدابير المشار إليها فيما تقدم متى اقتضت مصلحته ذلك، ومؤدى هذا النص انه يجوز الجمع بين التدابير في آن واحد متى رأت المحكمة أن مصلحة الحدث تقتضي هذا.

ولكننا نعتقد بأنه يتعين على المشرع الاتحادي إعادة النظر في حكم هذه المادة بحيث يقرر مبدأ عدم الجمع بين التدابير في آن واحد، إذ أن هذا المبدأ تمليه رعاية الحدث وطبيعة التدابير التقويمية واستهدافها تهذيب الحدث، فالقاضي يقدر ظروف شخصية الحدث في مجموعها من حيث عوامل جنوحه أو تشرده، وأسلوب تأهيله ويحدد التدبير الملائم لإصلاحه لقاء ما هو منسوب إليه حتى وقت الحكم أو أثناء التنفيذ، هذا فضلا عن خشية أن تتعارض تدابير متعددة تتخذ ضد الحدث، ولذلك فمن الملائم توحيدها في تدبير واحد يراعي أسلوب تنميته ومدته أن يكون من شأنه علاج شخصية الحدث في مجموعها وتحقيق غرض التدابير من التقويم والتهذيب.

رابعاً : جواز الأمر بوقف تنفيذ التدابير

وفقاً لنص المادة (٢٦) من القانون الاتحادي للأحداث فإنه «مع عدم الإخلال بحكم المادة ٢٤ من هذا القانون يجوز عند الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في هذا القانون الأمر بوقف تنفيذ الحكم» والملاحظ أن المشرع الاتحادي قد خرج - في هذا النص - عن القاعدة العامة في التدابير الاحترازية والتي تقتضها أن التدابير الاحترازية (والتدابير المقررة للأحداث نوع منها) لا تقبل إيقاف التنفيذ لأنها ليست عقوبات تستهدف إيلام المحكوم عليه بل هي محض تدابير لخدمته وخدمة المجتمع عن طريق تقويم أخلاق الحدث وتربيته وإتاحة بيئة أنسب وأصلح له، وإذا كانت الخطورة التي يتجه التدبير إلى مواجهتها ثابتة، فإنه يتعين تنفيذه، إذ لا تواجه الخطورة بغير ذلك، وإذا كانت التدابير المحددة بالمادة (١٥) من القانون الاتحادي للأحداث - السالف ذكرها - هي تدابير إصلاحية وعلاجية فمن الطبيعي أن العلاج لا يحكم بوقف تنفيذه، وإلا ضاعت الحكمة من تقريره.

من أجل ما تقدم فإننا ندعو المشرع الاتحادي للتدخل وإلغاء نص هذه المادة مع إيراد نص آخر يؤكد فيه بوجوب تنفيذ التدابير وتحصيل أثرها منذ لحظة الحكم بها، مع عدم جواز الأمر بوقف تنفيذها تحقيقاً للرعاية المقصودة للأحداث الذين تقررت من أجلهم .

خامساً - عدم تحديد مدة التدبير :

تتفق التدابير المقررة للأحداث في أن المحكمة لا تحدد لها حين النطق بها مدة وإنما تقتصر على الأمر بها، على اعتبار أن انتهائها موقوت بتحقيق الغرض منها لأن انزالها لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية الحدث، وإنما يقاس بخطورته ومدى حاجته إلى التربية والتهذيب، وهو ما لا يستطيع القاضي أن يحدد مقدماً المدة المطلوبة لتحقيقه، ولكن عدم تحديد مدة التدبير نسبي، فالمشرع ينص على حد أقصى لمدة التدبير، وقد ينص على حد أدنى لها، وعلة

تحديد الحد الأقصى هي حماية الحريات هذا فضلا عن عدم صلاحية التدابير المقررة للأحداث لمن جاوز سنا معينة، أما تحديد الحد الأدنى لمدة التدبير فعلة أن التدبير لا يحقق غرضه إلا إذا استمر مدة دنيا، فتربية الحدث تستغرق وقتا (١).

ومن التدابير المحددة المدة الاختبار القضائي فحده الأدنى سنة واحدة الأقصى ثلاث سنوات (المادة ١٨ من القانون الاتحادي للأحداث) وتدبير الإلزام بالتدريب المهني فحده الأقصى ثلاث سنين (المادة ٢١ من القانون الاتحادي للأحداث) أما تدبير الإيداع في معهد مناسب للتأهيل أو في إحدى دور التربية والإصلاح المعدة لرعاية وتقويم الأحداث فلم يضع له الشارع - في الأصل - حداً أدنى أو أقصى، وهو ما يتفق مع طبيعته التأهيلية والإصلاحية، وأن قرر أنه «لا يجوز بقاء الحدث في هذه الأماكن متى بلغ الثامنة عشر من عمره» (المادة ٢٣ من القانون الاتحادي للأحداث) على أساس أن بقاءه في المعهد أو الدار المودع بها بعد بلوغه هذه السن قد يفسد نظامها.

الإجراءات الجزائية في مسائل الأحداث (٢).

سلف لنا القول بأن الجانح يعتبر في نظر الفقه والعلم الجنائي الحديثين ضحية عوامل شخصية وبيئية أثرت في سلوكه فدفعت به إلى الجنوح دون أن يتمكن من مقاومتها والوقوف في وجهها بالنظر لعدم نضوجه الفكري ولعدم امتلاكه الإدراك والوعي الكافيين اللذين يخولانه التحكم بالظروف والعوامل المؤثرة فيه، ومن ثم فإن الإجراءات الجزائية التي تبأشر قبله يجب أن تنتقي فيها الصبغة التي تحيط بالإجراءات الجزائية العادية، لأن غاية هذه تختلف عن

(١) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني - القسم العام - المرجع السابق الإشارة إليه رقم ١٠٨٤ ص ٩٣٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا في «الجوانب الإجرائية لانحراف الأحداث وحالات تعرضهم للانحراف» دار النهضة العربية سنة ١٩٩١.

هدف الأولى إذ أنها تبغي التحقق من أركان الجريمة والأدلة على من أرتكبها، وتوقيع العقوبة عليه، في حين أن الإجراءات التي تتبع مع الحدث ترمي إلى التحقق من الظروف الشخصية والبيئية التي أدت بالحدث إلى ما هو فيه من موقف سواء جنوح أو تشرد، بغية اتخاذ التدبير العلاجي أو الإصلاحي المناسب لموضعه (١)، مما يمكن معه القول بأن الإجراءات الجزائية في شأن الأحداث تشكل الصورة المتطورة للإجراءات الجزائية المتجه في عصرنا أكثر فأكثر نحو الوظيفة العلاجية والاجتماعية تجاه المجرمين البالغين لما وفره العلم الجنائي الحديث من معطيات حول الدوافع إلى الجريمة وأسباب الانحراف.

ولما كانت قضايا الأحداث هي مسائل اجتماعية أكثر منها وقائع جنائية، بل أنه تنتفي فيها هذه الصفة الأخيرة إذا كان موضوعها حدثاً مشرداً، وحيث أن هدف الإجراءات الجزائية التي تبشر قبل المتهمين البالغين هو تعرف وقوع الجريمة والتحقق من شخص مرتكبها لمحاكمته وتوقيع العقوبة عليه، في حين أن الإجراءات الجزائية مع الحدث يقصد بها دراسة حالته الشخصية بغية اتخاذ التصرف المناسب بحقه بعيداً عما أدى به إلى ما هو فيه من موقف، ومع الأخذ في الاعتبار أنه من الضروري ضمان أكبر قدر من الرعاية والحماية للحدث باعتبار أن ما جعله في هذا الموقف يكون في معظم الأحيان حادث سلبي عارض في حياته يجب ألا يوصمه بوصمة المجرم، ومن ثم وجوب بذل كل الجهود في سبيل تجاوز هذا الحادث بأقل ضرر ممكن على الحدث مع مراعاة

(١) أوضحت المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية المصري - بصدد تعليقها على نص المادة ٢٤٢ أ. ج التي ألغيت بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - أن الفرض الأساسي من محاكم الأحداث العمل على إصلاح الحدث بالتعرف على الحالة الاجتماعية للصغير والبيئة التي نشأ فيها والأسباب التي دفعت إلى الجريمة، وتقدير الإجراء الذي يناسبه ومراقبة تنفيذ الحكم الذي تصدره. كما نصت الفقرة الأولى من القاعدة رقم ١٧ من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث على أنه: «لدى الحكم في القضايا يتعين دائماً أن يكون رد الفعل ليس متناسباً فقط مع ظروف الجرم وخطورته بل كذلك مع ظروف الحدث وحاجاته وكذلك حاجات المجتمع».

المصلحة العامة ومتطلباتها في الوقت نفسه، لما كان هذا كله فائنه من الطبيعي أن تتميز الإجراءات الجزائية التي تباشر قبل الأحداث ببعض المبادئ الإجرائية التي مازال المشرع متردداً في شأنها بالنسبة للبالغين.

وأهم تلك الإجراءات الخاصة بالأحداث والتي يتعين الوقوف عندها لأبراز معالمها، بعضها يخص مرحلة التحقيق، والبعض الثاني منها يتعلق بمرحلة المحاكمة، في حين أن البعض الآخر منها يتعلق بمرحلة تنفيذ التدابير، والعقوبات السالبة للحرية والمحكوم بها على الحدث وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً - في مرحلة التحقيق الابتدائي :

١ - كيفية سؤال الحدث :

من الطبيعي أن للمحقق مناقشة الحدث في التهمة المسندة إليه والظروف التي أوجدته في حالة الجنوح، وإذا كان للمحقق أن يفعل ذلك بنفس الدقة والكمال التي يتم بها الاستجواب في جرائم المتهمين البالغين، إلا أنه يتعين عليه حينئذ أن يبعد عن ذهنه طبيعة الاستجواب، أي التدقيق في الأسئلة والمناقشة ومواجهة الحدث بأدلة الاتهام دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً أو دحضاً لها، لأن ذلك قد يوقع الحدث في الاضطراب ثم الكذب، وبهذا تضيع الحقيقة، ولذلك يجب أن تكون الأسئلة بشكل لا يعدو الحديث الودي العادي بين المحقق والحدث، كما يجب أن لا يبدأ بأثبات المناقشة وإنما يجري هذا سواء إجمالاً أو تفصيلاً بعد أن يستظهر المحقق اطمئنان الحدث وإحساسه بجو مشبع بالثقة والألفة^(١)، وغاية هذا كله البعد عن مظاهر السلطة، على اعتبار أن التحقيق مع الحدث لا يستهدف فقط إثبات أو نفي التهمة بقصد ما يراد به الوقوف على

(١) في هذا الصدد ينص المشرع العراقي في المادة ٢٠ من قانون الأحداث رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل سنة ١٩٨٠ على أنه «يجب أن يؤخذ الحدث بالرفق عند التحقيق معه أو محاكمته وأن تستعمل بشأنه كلمة أدائه بدلاً من كلمة تجريم، وكلمة جاني بدلاً من كلمة مجرم وأن يلفت ذوي العلاقة في الدعوى إلى عدم التهجم عليه عند الادلاء بأقواله ولا يجوز تكبيله بالسلاسل أو تقييد يديه بالأسفاد».

الظروف والعوامل ذات الصلة بالحدث والتي أدت إلى جنوحه، وغنى عن البيان أن تحديد هذ الظروف وتلك العوامل يعتبر مع التحقيق أساساً واعيا يمد المحقق بالعناصر التي تتيح له اتخاذ القرار المناسب في شأن الحدث.

واتماماً لما سبق بيانه من وجوب أن تتم مناقشة الحدث في جو مشبع بالثقة والالفة، يجب على المحقق أن يكسب ثقة الحدث ويجذب انتباهه، وألا يستعمل الخداع معه، أو يكذب عليه، أو يبالغ في جسامه أخطائه، أو يشعره بعدم مبالاته بألامه وظروفه النفسية، أو يتصرف بطريقة تثير نفوره وعدواته، أو يوهمه باليأس من حل مشاكله، أو يفلق فرصة الحديث في وجهه، أو يفقد صبره في الاستماع إليه، وعلى المحقق أيضاً أن يساعد الحدث على الأمل، وأن يتكلم معه بلغة لا بلغة لا يفهمها، أو يرتاب فيها، وأن يؤكد له صدقه في مساعدته ومعاونته، كما يجب أن يدرك الحدث أن ما يدلي به وما يثبت في حقه لن يكون للنشر أو التشهير.

كما لا يجوز سؤال الحدث في مواجهة الآخرين لأن من شأن هذا الموقف أن يضع الحدث في إطار الإجراءات الجزائية العادية التي تستهدف قوانين الأحداث دائماً تجنبها لما فيها من تأثير قد يكون سيئاً في نفسه أو يعتاد الحدث عليها فلا يرهبه، ومن ثم يجد الطريق ميسراً أمامه، على أنه إذا احتاج الحال إلى تعرف رأي الحدث فيما قدمه الشهود من معلومات تعين أن يتم هذا في صورة مناقشة هادئة - على الوجه المتقدم الذكر - أي لا ينبغي أن تفقد الثقة بين المحقق والحدث إذا ما تعارضت أقوال الأخير مع ما أسفر عنه سؤال الشهود.

وفي جميع الأحوال لا يجوز الامتناع عن دعوة من يستلزم وجوده بجانب الحدث أو الاستعانة به في الدفاع عن نفسه أثناء التحقيق معه، وذلك تحقيقاً للمساندة القانونية والعاطفية العامة للحدث.

المكان الذي تجرى فيه التحقيق ووقته:

ما يتصل بسؤال الحدث كاجراء من إجراءات التحقيق بيان المكان الذي

يتم فيه، إذ يتعين أن يكون ذلك المكان معداً بصورة بعيدة عن الشكل الذي تؤسس به دور الشرطة والنيابات، بل ودور المصالح والإدارات الحكومية عادة، بمعنى أن يكون أقرب إلى المساكن العادية حتى نبعد الحدث عن المظاهر الرسمية التي توقع الرهبة غير المستحبة في النفوس وحتى نشعره بجو من الألفة يمكن من التغلغل في داخله ابتغاء الكشف عن الأسباب الحقيقية الدافعة إلى جنوحه، ومن ثم يتيسر علاجه، ومن الأوفق أن تكون كل الجهات المختصة بمباشرة الإجراءات المتعلقة بشئون الأحداث مجتمعة في مكان واحد تتوافر فيه الصفة أنفة البيان، فهذا يوفر كثيراً من الوقت، ويجنب الحدث عيوب الإجراءات المطولة (١).

وإذا كان من المعروف لنا جميعاً أنه ليس لأختيار الوقت عند مباشرة الإجراءات الجزائية العادية أهمية خاصة وإنما تترك المسألة لحسن تقدير المحقق فيما يراه مناسباً في صدد ما يجريه من تحقيق، على أن الأمر يختلف كثيراً بالنسبة إلى الأحداث إذ يجب على المحقق أن يختار الوقت الذي ينتفي فيه أي أجهاد أو إرهاق للحدث، وتكون لديه الرغبة في الكشف عن مكنون نفسه لأنه في غير هذا الوقت قد لا يتيسر الحصول على أية نتيجة، أو يكون ما أمكن الوصول إليه غير مطابق للواقع، فمثلاً لا يصح سؤال الحدث في الليل أو في الصباح المبكر أو في وقت هو فيه مجهد أو جوعان أو لديه رغبة للنوم، وهذه كلها مسائل تترك لتقدير من يباشر الإجراءات قبله.

(١) وقد جاء بالتوصية الثانية - من توصيات مرحلة التحقيق الابتدائي - للجنة الإجراءات الجنائية المنبثقة عن أعمال المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي في موضوع الأفاق الجديدة للعدالة الجنائية في مجال الأحداث والذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ١٨ - ٢٠ أبريل سنة ١٩٩٢ بأنه يجب تخصيص أبنية مستقلة أستقلال تاماً عن غيرها من الأبنية الحكومية، وبوجه خاص الحاكم، وتكون مخصصة لكل ما يتعلق بالتعامل الجنائي مع الأحداث وحدهم دون غيرهم، على أن يراعى في تلك الأبنية، أبعاد كل مظاهر الرسمية».

ولما كان التحقيق في قضايا جنوح الأحداث يستوجب التعمق في نفس لم تنضج بعد - ليس الشأن فيها كالمتهم البالغ - لتعرف أسبابه العديدة وبواعثه المختلفة، وهي أمور وإن كانت ليست ذات تأثير كبير بالنسبة إلى المتهمين البالغين فأنها الأساس في التحقيق مع الأحداث لأن المسلم به أن التدابير التي تبأشر قبلهم لا يقصد منها الجزاء بقدر ما يراد بها من إصلاح وتهذيب، ونجاحها يتوقف على تعرف مواطن الداء فيها، والكشف عن هذا ليس بالأمر الميسور إلا لمن كان على دراية بنفسية الحدث وكيفية معاملته في لين ورفق وملاحظة تصرفاته أثناء مثوله أمامه لمعرفة ما تنتم به عما بداخله، والأثر الذي تركته الظروف المحيطة بالحدث، بمعنى أنه يجب على المحقق أن ينظر إلى الحدث الجانح على إنه حالة اجتماعية إنسانية خاصة تتطلب تفهما لأسبابها ودراسة بكيفية التعامل مع جنوحها حتى يكون بالإمكان معالجة الأمر دون أن يترك التحقيق أثراً سلبياً على الحدث... وهذا يستوجب وجوب الإهتمام بدراسة مشاكل الحدث الاجتماعية والعاطفية أكثر من دراسة ذات الفعل المنسوب إليه، مع الابتعاد تماماً عن أية إجراءات أو وسائل من شأنها زيادة الاضطراب النفسي أو العاطفي لديه.

لما كان هذا، وتوصلاً للغاية المرجوة فإنه ينبغي تعيين نيابة خاصة للأحداث مع ملاحظة أنه لا يكفي في هذا أن تعين جهة تحقيق تختص بشئون الأحداث، بل أنه يجب أن يكون أفرادها على قدر كبير من الثقافة القانونية والاجتماعية والنفسية بأمور الأحداث، لديهم من الصفات الشخصية ما يؤهلهم للتعامل مع تلك الطائفة الخاصة من المواطنين واتخاذ التصرف الملائم بشأنهم، ونرى أنه يمكن توفير هذا التخصص ضمن مناهج مراكز الدراسات القضائية حين توجد، أو بعقد دورات تدريبية خاصة تتضمن بوجه خاص علم النفس الجنائي وجنوح الأحداث(١)، ومن ثم فإن تعيين أعضاء نيابة مختصين لمباشرة

(١) أوصى العديد من المؤتمرات الدولية وحلقات الدراسة الإقليمية بضرورة تخصص أعضاء نيابة الأحداث على أن لا يكلف بهذا العمل إلا من كانت مؤهلاته العلمية والخلفية والعملية تمكن من القيام به وأن يراعى بقدر الإمكان استقرارهم في وظائفهم مع حفظ حقوقهم في الترقية للمراتب العليا وهم في وظائفهم ذاتها.

قضايا الأحداث لا يعني فقط توزيعاً إدارياً لأعمال النيابة، بل اختياراً مناسباً لأعضاء النيابة الذين لديهم ثقافة قانونية وخبرة عملية بجنوح الأحداث.

ويدعم فعالية هذه النيابة المتخصصة في شئون الأحداث أن يتوفر الاستقرار والتفرغ التام لمن يقوم على أمورها حتى تسهل لهم خبرتهم الإيجابية على مواطن التساؤل والبعد عن الأخطاء التي يسببها قلة المران، ومن ثم فإن خضوعهم لقواعد النقل والندب كشأن باقي زملائهم في العمل، أو مباشرتهم لقضايا وأعمال أخرى في ذات الوقت يفوت الغرض المقصود (١).

= - انظر على سبيل المثال التوصية الخامسة عشرة من توصيات الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة في الجمهورية العربية المتحدة التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ٢ إلى ٥ يناير سنة ١٩٦١، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٦١.

وفي نفس المعنى تنص القاعدة (١/٢٢) من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضايا الأحداث على أن «١ - يستخدم التعليم المهني والتدريب أثناء الخدمة ودورات تجديد المعلومات وغيرها من أساليب التعليم المناسبة من أجل تحقيق واستمرار الكفاءة المهنية اللازمة لجميع الموظفين الذين يتناولون قضايا الأحداث».

(٢) يوجد في مصر نيابة خاصة للأحداث تم انشائها منذ عام ١٩٢١ وعضو نيابة الأحداث ينتدبه النائب العام لشغل تلك الوظيفة وهو كغيره من أعضاء النيابة عرضة للنقل والندب في أي وقت، هذا فضلاً عن أنه لا يراعى عند اختياره أية مؤهلات خاصة أو خبرة معينة في مسائل الأحداث، أو المام بالعلوم الاجتماعية، والنفسية سوى أنه - كغيره من أعضاء النيابة العامة - يحمل مؤهلاً جامعياً في دراسة القانون.

والوضع على العكس من ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث لم ينشأ بها حتى الآن نيابة خاصة بالأحداث على الرغم من أهميتها في هذا المجال.

وقد جاء في التوصية الأولى - من توصيات مرحلة التحقيق الابتدائي - للجنة الإجراءات الجنائية في مجال الأحداث المنبثقة عن أعمال المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي في موضوع الاتفاق الجديدة للعدالة الجنائية في مجال الأحداث والذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ١٨ - ٢٠ أبريل سنة ١٩٩٢ بأن «تخصص جهة تحقيق في شئون الأحداث المنصرفين يقوم عليها محققون متخصصون ومؤهلون تأهيلاً خاصاً نفسياً وعلمياً واجتماعياً وممارسة، والتنويه بالتوجه نحو محاولة النظم القضائية الابقاء على المحققين في شئون الأحداث في تخصصهم لأطول فترة زمنية ممكنة تسمح بها النظم القضائية، أن لم يمكن تعديلها لتنتمشى مع هذا الهدف».

٢ - الحبس الاحتياطي :

الحبس الاحتياطي عبارة عن إجراء بمقتضاه تسلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصلحته وفق ضوابط قررها القانون، وقد يؤمر بحبس المتهم احتياطياً بصفته إجراءً ضرورياً للتحقيق وذلك عندما يكون هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأدلة، أو لمنع ممارسة ضغط على الشهود، أو اتفاق بين المتهم وغيره، وقد يؤمر به بصفته تدبيراً احترازياً، وذلك عندما يكون ضرورياً للحفاظ على النظام العام أو لحماية المتهم نفسه من وقوع اعتداء انتقامي عليه، أو لمنع هروبه أو ارتكابه لجرائم أخرى.

وفي قضايا الأحداث فإن إجراءات التحقيق تتطلب أحياناً حبس الحدث احتياطياً ريثما يتم جمع الأدلة أو خشية هروبه، أو بهدف حمايته من وقوع اعتداء انتقامي عليه، وغني عن البيان أنه إذا كان الحبس الاحتياطي - بصورة عامة - يعتبر تدبيراً استثنائياً لأنه يمس بالحرية الشخصية وهي حق أساسي للفرد، ويمكن أن يشكل انتهاكاً لها فيما لو حصل بصورة تعسفية دون وجود مبرر قانوني له، فإنه يصبح ذو خطورة أكثر عندما يتخذ بالنسبة لحدث، لأنه بالإضافة إلى الحد من حريته فإنه ينزع السلطة الأبوية عنه، كما ينزعه من بيئته الطبيعية ليضعه في مكان منعزل عنها، وأحياناً بعيداً عن أهله وأصدقائه مما يسبب له صدمة نفسية، فضلاً عن تأثيره في مجريات المحاكمة التالية بحيث تصبح في نظر الحدث وكأنتها امتداد للتدبير القسري المانع للحرية الذي اتخذ بحقه.

ولما كان تطبيق القواعد العامة للحبس الاحتياطي يصبح ذات خطورة كبيرة عندما يستهدف الحدث، لأنه يضعه في إطار الإجراءات الجزائية العادية التي تستهدف دائماً قوانين الأحداث النأي بالحدث عنها، فإنه يتعين النص على عدم جواز حبس الحدث احتياطياً، على أن يستعاض عنه - حيثما أمكن ذلك - بإجراءات بديلة، كالتسليم إلى أحد الوالدين أو إلى من له الولاية أو الوصاية على

الحدث، أو إلى شخص آخر يؤمن عليه في الحالات التي يتعذر فيها تسليمه إلى ذويه، على أن يكون ملتزماً بتقديمه عند كل طلب، على أنه إذا كانت مصلحة الحدث أو ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه، تعين تنفيذه في إحدى دور الملاحظة المعدة لرعاية الأحداث (١)، والتي ينبغي أن تكون بعيدة تماماً عن الأماكن المخصصة لحبس البالغين، وأن يقوم بإدارتها والإشراف عليها وحراسها ذوو الخبرة والدراية بشئون الأحداث ورعايتهم، كما يجب أن يتلقى الأحداث خلال فترة التحفظ عليهم الحماية والرعاية وكافة المساعدات الشخصية، الاجتماعية والتعليمية والطبية والنفسية، التي قد تلزمهم بالنظر إلى سنهم وجنسهم وشخصيتهم.

(١) وإصلاً لذلك تقضي القاعدة (١٣) من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضاء الأحداث لسنة ١٩٨٥ على أنه :

١ - لا يستخدم اجراء الاحتجاز بانتظار المحاكمة إلا كملاذ أخير ولاقصر فترة زمنية ممكنة.

٢ - يستعاض عن الاحتجاز بانتظار المحاكمة، حيثما أمكن ذلك، بإجراءات بديلة، مثل المراقبة عن كثب، أو الرعاية المركزة، أو الألقاق بأسرة أو بأحدى مؤسسات أو دور التربية .

٣ - يتمتع الأحداث المحتجزون بانتظار المحاكمة، بجميع الحقوق والضمانات التي تكفلها قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء.

٤ - يحصل الأحداث المحتجزون رهن المحاكمة عن البالغين، ويحتجزون في مؤسسة منفصلة أو في قسم منفصل من مؤسسة تضم أيضاً البالغين.

٥ - يتلقى الأحداث أثناء فترة الاحتجاز الرعاية والحماية وجميع أنواع المساعدة الفردية الاجتماعية والتعليمية والمهنية والنفسية والطبية والجسدية - التي قد تلزمهم بالنظر إلى سنهم وجنسهم وشخصيتهم.

هذا وقد جاء بالتوصية الرابعة من توصيات المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي الذي انعقد بالإسكندرية في الفترة من ٩ إلى ١٢ أبريل ١٩٨٨ أنه «وتضمن نصوص القانون عدة إجراءات بديلة للحبس الاحتياطي، ولا يجوز حبس الحدث احتياطياً».

كما أكد المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي الذي انعقد بالقاهرة سنة ١٩٩٢ في التوصية الثالثة للجنة الإجراءات الجنائية على عدم حبس الحدث احتياطياً مهما بلغت سنة وفقاً للقوانين الوطنية المختلفة، ويقتصر الأمر على اتخاذ الإجراءات التحفظية ذات طابع الرعاية الاجتماعية، والاستعاضة ببدايل أخرى يقدرها المحقق، ومن بينها على سبيل المثال تسليم الحدث إلى شخص مؤتمن ولو لم يكن من ذوي قرباء.

وبهذا يأخذ المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أن ينص في المادة (٢٨) من قانون الأحداث على أنه «لا يجوز حبس الحدث احتياطياً، على أنه إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي اتخاذ إجراء تحفظي ضده جاز للنيابة العامة أن تأمر بإيداعه إحدى دور التربية المعدة لرعاية الأحداث على ألا تزيد مدة الإيداع على أسبوع ما لم توافق المحكمة على مدها، ويجوز بدلاً من إيداع الحدث دار التربية، الأمر بتسليمه إلى أحد والديه، أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه، على أن يكون ملتزماً بتقديمه عند كل طلب».

ونرى أنه يتعين وضع حد أعلى لمدة التحفظ على الحدث في كل مرة، وحداً أقصى لا يجوز تجاوزه كمجموع عام لمدة هذا التحفظ، وبهذا الخصوص ندعو إلى جعل التحفظ محدداً بحد أعلى قدره أسبوع واحد في كل مرة - كما هو الحال في قانون الأحداث الاتحادي - وعلى ألا تزيد مجموع مدد التحفظ عن خمسة وأربعين يوماً فقط، فهذه المدة - على حد اعتقادنا - كافية لاتخاذ القرار المناسب بشأن الحدث الجاني، على اعتبار أن قضايا الأحداث من القضايا المستعجلة التي تتطلب السرعة في كافة إجراءاتها^(١).

ويلاحظ أننا إذا كنا قد تكلمنا - سلفاً - عن عدم جواز حبس الحدث الجاني احتياطياً وأنما تباشر قبله إجراءات تحفظية بشكل لا يجعله غير مطلق

(١) ولهذا تنص القاعدة (١٧) من مشروع قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم والذي أوصى مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد في هافانا - بكوبا - في الفترة من ٢٧ من أغسطس إلى ٧ سبتمبر سنة ١٩٩٠، بأعماله من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه «يقترض أن الأحداث المقبوض عليهم أو الذين ينتظرون المحاكمة أبرياء ويعاملون على هذا الأساس، ويجتنب ما أمكن احتجازهم قبل المحاكمة، ويقصر على الظروف الاستثنائية ولذلك يبذل قصارى الجهد لتطبيق تدابير بديلة، ولكن إذا استخدام الاحتجاز الاحتياطي أعطت محاكم الأحداث هيئات التحقيق أولوية عليا للتعميل إلى أقصى حد بالابت في هذه القضايا لضمان أقصر فترة ممكنة للاحتجاز، وفي كل الأحوال يفصل بين المحتجزين الذين يحاكمون والأحداث الذين صدرت أحكام عليهم».

السراح، وهو في ذات الوقت لا يخضع لأنظمة السجون إذ يتم إيداعه والمحافظة عليه في جهة اجتماعية تخصص لهذا الغرض، وبشروط وقيود تختلف عن تلك المتبعة في شأن المحبوسين البالغين، فإنه لا يجوز - من باب أولى - حبس الحدث المشرّد احتياطياً، بل ويتعين عدم الحديث في شأنه عن الإيداع، وأنما عن رعاية وأشراف، ومن ثم يتعين دائماً تسليم الحدث المشرّد لذويه. وأن تعذر ذلك لأي سبب من الأسباب فيعهد به إلى أسرة معينة أو لجهة اجتماعية ينص عليها القانون بشأن الأحداث المشردين تكون مغايرة لما يخصص للجانحين من الأحداث حتى يمكن تفادي مضار الاختلاط، بل وحدة المكان نفسه أن انتفى الاتصال، وعلى النيابة العامة دائماً تقديمه بتحقيق موجز إلى المحكمة المختصة، وهذه الأخيرة لها فقط الأمر بتسليم هذا الحدث إلى دار الملاحظة المخصصة له، بهدف تمكين المشرّفين على الدار والأخصائيين فيها من إجراء كافة الفحوص اللازمة لتكوين فكرة صحيحة عن حالته من كافة الوجوه، وكذلك المحافظة عليه حتى تفصل المحكمة في شأنه، مع الأخذ في الاعتبار أن التسليم هنا ليس بالجزاء ولا بالاجراء التحفظي، بل فيه من الرعاية والعناية قدر أكبر، ومن ثم فهو غير معدد المدة سلفاً.

ثانياً - في مرحلة المحاكمة :

تعريف : المحاكمة هي المرحلة الأخيرة من المراحل التي تمر بها الدعوى الجزائية، حيث تستهدف إجراءاتها تمحيص أدلة الدعوى وتقييمها بصفة نهائية بهدف الوصول إلى الحقيقة الواقعية والقانونية في شأنها، ومن ثم الفصل في موضوعها أما بالبراءة أو الادانة، ولذلك فهي تعد من أكثر المراحل خطورة لأن مصير المتهم معلق بما تنتهي إليه المحكمة من قول في شأنه(١) ..

(١) لمزيد من التفاصيل - راجع كتابنا في مبادئ الإجراءات الجنائية، مرجع سابق الإشارة إليه .

محاكمة الحدث :

لما كانت دعاوي الاحداث هي مسائل اجتماعية أكثر منها وقائع جنائية، بل أنه تنتفي فيها هذه الصفة الأخيرة إذا كان موضوعها حدثاً مشرداً، فإنه من الطبيعي أن تقوم سياسة محاكمة الاحداث على قواعد ومبادئ تختلف في الأغلب عن تلك التي تقوم عليها محاكمة البالغين .

ولذلك نلاحظ أنه إذا كان جانب كبير من تشريعات الاحداث قد أغفل تماماً تحديد جهات معينة وإجراءات خاصة للتعامل مع الاحداث ابان مرحلة التحقيق الابتدائي - على النحو السالف بيانه - فأن الأمر على العكس من ذلك فيما يخص مرحلة محاكمتهم، حيث اولت هذه التشريعات عناية خاصة بهذه المرحلة الهامة، وتبدو هذه العناية جلية في تعيين جهة خاصة للنظر في دعاوي الاحداث بعيدة عن الجو العام للمحاكم الجزائية العادية في تشكيلها واختصاصاتها وكيفية جريان المحاكمة أمامها.

فمن حيث الجهة المنوط بها مهمة النظر في دعاوي الاحداث :

حصرتها الكثير من التشريعات في يد السلطة القضائية في صورة محكمة مختصة بهذه الدعاوي وتنظرها بصفتها هذه(١)، وعلى الرغم من أهمية تعيين

(١) ظهرت أول محكمة أحداث بمدينة شيكاغو Chicago بولاية إلينوي Illinois الأمريكية سنة ١٨٩٩ ثم امتدت لتشمل العديد من دول العالم وفي مقدمتها مصر سنة ١٩٠٥ وانجلترا سنة ١٩٠٨ وبلجيكا وفرنسا سنة ١٩١٢ ثم في العديد من دول العالم بعد ذلك.

ويلاحظ أن هناك بعض الدول لا يوجد بها قضاء خاص بالأحداث، بيد أن المحاكم فيها عندما تحال إليها قضية تخص حدثاً، تنظرها بصفة محكمة أحداث، مثال ذلك ما تتمتع عليه المادة السابعة من قانون الاحداث الأردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ من أن لقاضي الصلح بصفته محكمة أحداث صلاحية النظر في الجرائم التي لا تزيد فيها العقوبة على سبع سنوات، بينما أناط بالمحكمة الابتدائية - كمحاكمة أحداث - النظر في سائر جرائم الاحداث الأخرى.

محكمة خاصة للأحداث، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا يوجد بها قضاء خاص بالأحداث، إذ تنتظر قضاياهم من قبل المحاكم الجزائية بصفتها العادية، فعلى الرغم من أن معاملة الأحداث الجانحين والمشردين تتم وفق أحكام القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الأحداث الجانحين والمشردين، إلا أن ذلك القانون لم يتطرق إطلاقاً إلى مسألة تخصيص محكمة تعني بنظر قضايا الأحداث، وإنما يذكر دائماً كلمة محكمة أو قاضي، وعملاً لا يتم عرض الأحداث على محاكم خاصة بهم وإنما يتم تقديم الحدث إلى المحكمة الجنائية التابعة للإمارة التي وقع فيها الفعل الذي استلزم عرضه عليها.

ونحن نعتقد بأنه من الملائم ألا يعهد بمهمة النظر في دعاوي الأحداث لغير السلطة القضائية على اعتبار أن القضاء هو المختص بتكييف الأفعال المرتكبة، وهو الذي يملك وحدة الحكم بالتدابير الإصلاحية والتربوية على الأحداث حماية للحريات والحقوق الشخصية، لأن هذه التدابير تمثل -بلاشك- انتقاصاً من الحرية الشخصية للحدث ومن سلطة الآباء الطبيعية والقانونية على ابنائهم، وبالتالي فإن أي حكم يتخذ ويمكن أن يمس بهذه الحرية أو بتلك السلطة الأبوية لابد وأن يصدر عن السلطة القضائية بوصفها الحارس الأمين على ضمان وكفالة حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية.

بيد أنه لا يكفي في هذا أن يعهد للسلطة القضائية بمهمة النظر في مسائل الأحداث إذا لم تعين محكمة خاصة بهم بعيدة عن الجو العام للمحاكم العادية في تشكيلها وإجراءاتها ومقر عملها.

ولما كانت وظيفة قاضي الأحداث لا تقتصر على تطبيق القانون كما هو

= كما أن هناك بعض تشريعات قد رأت إخراج هذه المهمة من اختصاص السلطة القضائية وجعلها في يد مجالس إدارية تابعة لبلديات الحكم المحلي، ومشكلة من المواطنين المهتمين بشئون الأحداث وهذا النظام هو السائد في النرويج والسويد والبرتغال، ويلاحظ أنه يتفق إلى حد بعيد مع الواقع الاجتماعي الخاص بهذه الدول ونظام الحكم فيها حيث تمارس أكثر من سلطة عامة مباشرة بواسطة الشعب.

الحال بالنسبة لقاضي الأمور العادية، وإنما هي عمل اجتماعي يهدف إلى حماية الحدث وعلاجه، فأنه من المتعين أن يكون قاضي الأحداث متخصصاً في شئونهم، على قدر كبير من الثقافة منها، ملماً بالمسائل الاجتماعية والنفسية والعلاجية الخاصة بالأحداث، فضلاً عن كونه من ذوي الميول الخاصة للعمل في هذا الميدان، وهذا يعني أننا لا نقصد بمبدأ التخصص مجرد تخصيص قاعة أو مبنى أو قاضي عادي للنظر في دعاوي الأحداث، وإنما نعني التخصص الفعلي لمحكمة الأحداث، ومن ثم ضرورة أن يكون قاضي الأحداث مؤهلاً علماً وخبرة في شئونهم، يهيمه الحدث قبل أن تهمة الجريمة، ويهتم بتكوين النشء وبناء المجتمع أكثر من الاهتمام بتوقيع العقاب.

وغني عن البيان أنه إذا كان النظر في دعاوي الأحداث من اختصاص المحكمة الجزائية العادية - كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة - ضاع - بلاشك - الاهتمام والدراسة المرجوة لحالة الحدث في زحام العمل والقضايا العادية فضلاً عن الجو النفسي للمحاكمات الجزائية^(١)، أما إذا عينت محكمة خاصة للأحداث وكان تشكيلها من أحد القضاة العاديين، فلن تكون الفائدة كبيرة لانتفاء التخصص المطلوب لتعرف الأسباب العديدة والبواعث المختلفة للجنوح أو التشرد، والتي يمكن على أساسها تقرير أفضل التدابير الواجبة لحماية الحدث وإصلاحه.

(١) تأكيداً لذلك فقد انتهت الدراسة الميدانية لظاهرة جناح الأحداث في مجتمع الإمارات العربية المتحدة إلى أن محاكمة الحدث بمعرفة المحكمة الجنائية العادية تتم عن طريق الاستجواب السريع مع الحدث من أجل التحقق من الإدانة أو البراءة دون النظر إلى أية اعتبارات بدوافع الجرم أو الظروف المعيشية أو البيئية التي تحيط بالحدث في حياته، وأن السبب في هذا يرجع إلى عدم وجود محاكم خاصة للأحداث يرأسها قاض على دراية كافية بالدراسات الإنسانية وأساليب الرعاية والتربية. راجع في ذلك.

د. محمد هويدي «ظاهرة جناح الأحداث في مجتمع الإمارات» دراسة ميدانية تحليلية مطابع البيان التجارية دبي سنة ١٩٨٦ ص ٦٨ وما بعدها.

ومن حيث تشكيل محكمة الأحداث :

نلاحظ أن جانب كبير من تشريعات الأحداث لم يعهد أمر النظر في دعاوي الأحداث إلى رأي القضاة وحدهم، بل أحاطهم بعناصر فنية من المتخصصين في شئون الأحداث تكون مهمتهم إعداد تقرير بنتيجة بحثهم لظروف الحدث من جميع الوجوه يتم عرضه على قاضي المحكمة مشفوعاً بالرأي، فضلاً عن حضور إجراءات المحاكمة بصفة وجوبية، مما يعني أنهم جزء من تشكيل المحكمة، فيترتب على تخلفهم أو تخلف أحدهم بطلان إجراءات المحاكمة (١)، ويحدد المشرع العدد القانوني المقرر لتشكيل المحكمة من القضاة والخبراء مع ملاحظة أن هناك جانب آخر من هذه التشريعات قد اكتفى في تشكيل محكمة الأحداث بالعنصر القضائي فقط (٢).

ونحن نرى أفضلية ذلك الاتجاه التشريعي الذي يقضي بتشكيل محكمة الأحداث من عناصر قانونية وأخرى فنية متخصصة، في شئون الأحداث، لأن ذلك يحقق الغاية المرجوة من إنشاء محاكم خاصة بالأحداث تهتم بدراسة مشاكلهم الاجتماعية والعاطفية أكثر من دراستها لذات الفعل الذي أدى إلى عرض الحدث عليها، على أن يتم اختيار هؤلاء الفنيين وفقاً لقواعد منظمة وموضوعة تكفل الإنماء بالمسائل الاجتماعية والنفسية والعلاجية والتربوية الخاصة بالأحداث.

وفي الحقيقة فأننا نرى أنه لا يجب أن يعهد إلى محكمة الأحداث المشكلة من قاضي واحد رئيساً وعضوية اثنين من الخبراء المتخصصين في شئون الأحداث بمهمة النظر في كافة الوقائع المسندة إلى الأحداث أياً كان نوعها (٣)، بل

(١) يأخذ المشرع المصري بهذا النظام حيث نص في المادة (٢٨) من قانون الأحداث على أن «تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من الاختصاصين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوبياً».

(٢) وهذا هو الحال في قانون الأحداث اللبناني، انظر المادة (٢٠) من هذا القانون .

(٣) وهذا هو الحال في مصر حيث تنص المادة (٢٩) من قانون الأحداث على أن تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث».

يتعين أن يقتصر اختصاص هذه المحكمة على نظر جميع الجرائم التي يرتكبها أحداث لم يبلغوا من العمر السادسة عشر سنة، وكذلك الجنع والمخالفات التي يرتكبها أحداث لم يتجاوزوا الثامنة عشرة فضلاً عن حالات التشرد.

أما الجنايات التي يرتكبها أحداث بلغوا السادسة عشرة من العمر ولم يتجاوزوا الثامنة عشرة، فإننا نرى وجوب أن تنشأ لهم محكمة جنايات للأحداث تكون هي المختصة بنظرها، على أن تشكل هذه المحكمة من مستشار من محكمة الاستئناف رئيساً، وعضوية اثنين من قضاة الأحداث من دائرة محكمة الاستئناف، ويعاونهم خبيران من الاختصاصيين في شئون الأحداث، أحدهما على الأقل من النساء، ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوباً، إذ أنه وفقاً لنص المادة (١٠) من القانون الاتحادي للأحداث يجوز الحكم على الحدث الذي اتم السادسة عشر من عمره في جناية بعقوبة الحبس التي قد تصل مدتها إلى عشر سنين، ولا يسوغ أن يخول قاض واحد الحكم بمفرده بمثل هذه العقوبة إذ أن القواعد الأساسية في الإجراءات الجزائية تقضي بأن يكون الاختصاص بالنظر في الجنايات والحكم بعقوبتها لمحكمة الجنايات، وهي مشكلة من ثلاثة من المستشارين، وهذه القاعدة قررت من أجل توفير الضمانات للمتهم، ولا يجوز - بطبيعة الحال - أن تقل الضمانات المقررة للأحداث عما هو مقرر بالنسبة للبالغين(١).

وبالنسبة لكيفية جريان المحاكمة أمام محكمة الأحداث :

نجد أن تشريعات الأحداث قد خرجت - في مواضع محددة - عن الأصول العامة التي تحكم إجراءات نظر الدعوى أمام المحاكم الجزائية العادية إذ أخضعت محاكمة الأحداث لقواعد خاصة تستهدف مراعاة الظروف الخاصة

(١) ولذلك فقد أكد المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي الذي انعقد بالقاهرة سنة ١٩٩٢ على وجوب أن «تتظر محكمة الجنايات في دائرة خاصة في الجنايات المسندة إلى الحدث مع غيره من المتهمين البالغين على أن تستعين بالخبراء الاجتماعيين قبل إصدار الحكم».

بجنوحهم أو تشردهم ووجوب أن تتحرى المحكمة عواملها بما يحقق مقتضيات إصلاح شأن الحدث وتأهيله وعدم جواز أن تعوق إجراءات محاكمته هذه المقتضيات.

وتبدو تلك القواعد الخاصة بمحاكمة الأحداث - المستثناءة من القواعد العامة المتعارف عليها في أصول الإجراءات الجزائية - فيما يلي :

١ - سرية المحاكمة :

الأصل العام الذي يحكم جلسات المحاكمات هو العلانية، وعلى هذا تجمع التشريعات الحديثة، فإذا كان من اللازم في المرحلة السابقة على مرحلة المحاكمة أن يجرى التحقيق كله أو بعضه في سرية، فإنه لا يوجد ما يدعو إلى الاستمرار في هذه السرية بعد أن استكمل التحقيق عناصره وأصبحت الدعوى في مرحلتها النهائية.

والمقصود بالعلانية أن تكون قاعة الجلسة مفتوحة أمام من يشاء من الجمهور حضور المحاكمة، فليس المقصود بها أن تجرى بحضور الخصوم فيها، فهذا أمر لازم حتى ولو أمرت المحكمة بسماع الدعوى في جلسة سرية عندما يجوز لها ذلك، وتقرير العلانية للجمهور على هذا النحو يجعل الرأي العام رقيباً على إجراءات المحاكمة، فيدعم الثقة في القضاء والأطمينان إلى عدالته، ويدفع القضاة أكثر إلى الحياد والتطبيق السليم للقانون، فضلاً عما تثبته العلانية من طمأنينة في قلب المتهم فلا يخشى من انحراف الإجراءات أو تأثير في مجريات الدعوى أو على الشهود لما تتضمنه من موضوعية وإجراءات وإدعاء ودفاع (١).

(١) لأهمية مبدأ علنية جلسات المحاكمة الجنائية قررت المادة (١٦١) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ بأنه يجب أن تكون الجلسة علنية، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام، أو محافظة على الآداب، أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو أن تمنع فئات معينة من الحضور فيها.

وإذا كانت هذه هي القاعدة العامة بالنسبة لمحاكمة المجرمين البالغين، فإنه خلافاً لذلك فرضت تشريعات الأحداث السرية على محاكمة الأحداث، ويقصد بالسرية هنا منع الجمهور من دخول قاعة الجلسة، والجمهور هو كل فرد ليست له علاقة بالقضية المطروحة على المحكمة، ولهذا فالسرية لا تسري بالنسبة للخصوم ووكلائهم، فلهؤلاء أن يحضروا الجلسة السرية بغير حاجة إلى قرار من المحكمة، وألا أخلت المحكمة بحقوقهم في الدفاع.

وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز أن يحضر محاكمة الحدث غير أعضاء المحكمة وموظفيها ذوي العلاقة والحدث وأقاربه والمدافع عنه، والشهود والمراقبون الاجتماعيون - إن وجدوا - ومندوبي الجمعيات المعنية بشئون الأحداث ما لم تمنع المحكمة حضور بعضهم، وبهذا تنص تشريعات الأحداث الجانحين ومنها تشريع الأحداث لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تنص الفقرة الأولى من المادة (٢٩) منه على أن «تجرى محاكمة الحدث في غير علانية ولا يجوز أن يحضرها إلا متولي أمره والشهود والمحامون ومندوبوا وزارة الشؤون الاجتماعية ومعاهد الأحداث ومن تاذن له المحكمة بالحضور»(١).

ويلاحظ أن من سمح النص بحضورهم محاكمة الحدث لكل منهم وظيفة أو دور في القضية أو في رعاية الحدث وتوجيهه وتنفيذ الحكم الذي يصدر بشأنه. فوجوب حضور أولياء الحدث ومن يدافع عنه من المحامين يؤمن للحدث دفاعاً عن مصالحه إذ بإمكان هؤلاء عرض دفاعهم وآرائهم، وملاحظاتهم على المحكمة، الأمر الذي يعجز عنه عادة الحدث بسبب عدم إدراكه وقلة خبرته، كما أن وجوب السماح لمندوبي وزارة الشؤون الاجتماعية ومعاهد

(١) وبنفس الاتجاه تذهب المواد ٣٤ من قانون الأحداث المصري، ٢١ من قانون الأحداث العراقي، ٤٩ من قانون الأحداث السوري.

وعلى هذا يؤكد المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي إذ جاء بالتوصية الثانية للجنة الإجراءات الجنائية - التوصيات المتعلقة بمرحلة المحاكمة - بوجوب «التأكيد على سرية المحاكمة، ولا يحضر فيها غير المحقق، والباحق الاجتماعي والمدافع عن الحدث، والوالدي أو ولي أمره أو الوصي عليه، إلا باذن من المحكمة».

الأحداث يسمح لهم بأن يتقدموا بمقترحاتهم حول التدبير الذي يرونه مناسباً للحدث، مما يشكل ضماناً لحسن اختيار القاضي للتدبير الذي سيقرره فيستتير بالرأي دون وجوب التقيد به.

ولقد قصدت التشريعات من وجوب سرية جلسات محاكمة الأحداث ضمان مصلحة الحدث بصيانة سمعته وسمعة أسرته، وأبعاده قدر الإمكان عن جو المحاكمة وما يتبعه من رهبة، فالعلانية تضر بمصلحة الحدث لأنها وسيلة تشهير غير مباشرة، كما توصمه بوصمة الجاني، وتؤثر في وضعه النفسي أن انطواء على النفس وخجلاً من خلال نظر الناس إليه، وأن تسبباً باتخاذ مواقف بطولية ترفع من شأنه في نظره عندما يجد نفسه موضع اهتمام الناس الذين يتوافدون إلى قاعة الجلسة، أو محل اهتمام وسائل الإعلام.

وغني عن البيان أنه إذا كان الأصل هو سرية جلسات محاكمة الأحداث، والعلانية تبطلها، فإن سرية الجلسات لا تمتد إلى جلسة النطق بالحكم الذي يجب دائماً أن يصدر في جلسة علانية، وكل حكم يصدر في جلسة سرية يكون باطلاً أعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة (٢١٠) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لسنة ١٩٩٢ في قولها بأن «يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ويجب اثباته في محضر الجلسة وأن يوقعه رئيس المحكمة والكاتب» (١)، ويؤكد المشرع الاتحادي على ذلك في نهاية الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من قانون الأحداث إذ يقرر بأنه «يجب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية».

(١) تقابل الفقرة الأولى من المادة (٢٠٣) من قانون الإجراءات الجنائية المصري، ولقد قضى تطبيقاً لذلك بأن «علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية يجب مراعاتها إلا ما استثنى بنص صريح تحقيقاً للغاية التي توخاها الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والأطمئنان إليه، فإذا ثبت من محضر الجلسة والحكم أنه قد صدر في جلسة سرية فإن الحكم معيباً بالبطلان الذي يستوجب نقضه».

نقض مصري ٢٧ فبراير ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٢ ق ٥١ ص ١٩٥.

ب - اتخاذ بعض الإجراءات في غياب الحدث :

من المبادئ الأساسية التي تحكم إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الجنائية مبدأ مباشرة الإجراءات في حضور الخصوم، ليس فقط جلسات المحاكمة وإنما عند كل إجراء تتخذه المحكمة حتى ولو كان خارج قاعة الجلسة، كما لو انتقلت المحكمة أو نذبت أحد أعضائها لإجراء معاينة أو لسماع شاهد لم يستطع المثول أمامها.

ويستوي في وجوب اتخاذ الإجراءات في حضور الخصوم أن تكون الجلسة علنية أم سرية حيث تقرر المحكمة ذلك - وكما هو الأصل العام في محاكمة الأحداث - إذ أن السرية - كما أسلفنا القول - في الجلسات إنما تكون فقط للجمهور وليس بالنسبة للخصوم.

مما تقدم يتضح لنا أن حضور المتهم في جميع ادوار التحقيق أمام المحكمة أمر ضروري ليكون على علم تام بسير التحقيق، ويحضر دفاعه على موجب ما تم فيه من إجراءات(١)، ولكن حرصا من المشرع على رعاية الحدث والنأى به على قدر المستطاع عن الجو المشبع بالإجراءات الرسمية والمحاكمات القضائية، والمظاهر الشكلية التي توقع الرهبة أحيانا في النفوس... فضلا عما قد يكشف فيها من علل أصابت الحدث ولكنها خافية عليه فتؤثر على نفسيته وتعرقل سبيل اصلاحه وتأهيله، فقد أجازت تشريعات الأحداث للمحكمة أعفاء الحدث من حضور المحكمة بنفسه - ولو كان متهما بجناية- إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك، ويكتفي بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضوريا، كما أن للمحكمة أيضا أن تأمر بإخراج الحدث بعد سؤاله إذا رأت ضرورة ذلك.

(١) بالنسبة للمتهم فقد عرضت المادة (١٦٤) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لسنة ١٩٩٢ مثولة أمام المحكمة وأوجبت حضوره الجلسة بغير قيود ولا اغلال، وإنما تجري عليه الملاحظة اللازمة، ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا اذا وقع منه تشويش يستدعي ذلك. وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات إلى أن يمكن السير فيها بحضوره، وعلى المحكمة أن تطلعه على ما تم في غيبته من الإجراءات.

ولقد أخذ المشرع الاتحادي بهذا الاتجاه إذ ينص في الفقرة الثانية من المادة (٢٩) من قانون الأحداث على أن «للمحكمة أعفاء الحدث من حضور المحاكمة بنفسه وأن تقرر سماع الشهود في غير حضوره إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك» ولكن المحكمة مقيدة في هذه الحالة بعدم جواز الحكم بالإدانة على الحدث إلا بعد فهمه بما تم في غيبته من إجراءات (الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون الأحداث) أي بعضمون الشهادة التي سمعت والأدلة التي توفقت، وفي ذلك رعاية لنفسيته فلا يفجأه حكم الإدانة.

ويلاحظ أن المشرع الاتحادي قد فاته النص على من يمثل الحدث في حالة أعفائه من حضور المحاكمة بنفسه، أو في حالة سماع الشهود في غير حضوره، كما لم يشر إلى نوع الحكم الذي سيصدر في مثل هذه الحالة، وكان من المتعين على المشرع أن ينص على أنه يكتفي بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضورياً (١).

ويلاحظ أخيراً أن إخراج الحدث من الجلسة أو أعفائه من حضورها أمر جوازي للمحكمة وله طابع استثنائي ويعني ذلك أن الأصل حضور الحدث إجراءات محاكمته وأن يشارك فيها وأن يعبر عن نفسه بحرية (٢).

(١) وهكذا فعل المشرع المصري إذ نص في الفقرة الثانية من المادة (٢٤) من قانون الأحداث على أن «للمحكمة أن تأمر بإخراج الحدث من الجلسة بعد سؤاله أو بإخراج أحد من ذكروا في الفقرة السابقة - أي الأقارب والشهود والمدافعين - إذا رأت ضرورة لذلك، على أنه لا يجوز في حالة إخراج الحدث أن تأمر بإخراج محامي أو المراقب الاجتماعي. كما لا يجوز للمحكمة الحكم بالإدانة إلا بعد فهم الحدث بما تم في غيبته من إجراءات» وللمحكمة أعفاء الحدث من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك ويكتفي بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضورياً.

(٢) ولذلك تقضي القاعدة رقم (١٤/٢) من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضايا الأحداث بأنه «يتوجب أن تساعد الإجراءات على تحقيق المصلحة القصوى للحدث وأن تقم في جو من التفهم يتيح للحدث أن يشارك فيها وأن يعبر عن نفسه بحرية».

ج - الفحص السابق على الحكم :

هناك بعض اتجاهات حديثة في التشريعات الجنائية ذات صلة وثيقة بمواجهة ظاهرة الجريمة بأساليب علمية مستمدة من بحوث علمي الإجرام والعقاب، ومن هذه الاتجاهات اتجاه «الخبرة المفروضة» Expertise imposee، الذي بدأ يدخل إلى بعض التشريعات الأجنبية وهو يفرض على القاضي بوجه عام ندب خبير مختص لفحص حالة المتهم ومدى تأثير جريمته بظروفه الفردية والاجتماعية، وبدون توقف على طلب من أحد، وعلى أن يكون هذا الفحص الإلزامي للجناة الزامياً خصوصاً في الجنايات الهامة وأيضاً بالنسبة لبعض فئات خاصة من الجناة مثل فئة المتهمين العائدين عوداً متكرراً، والذين يكشف العود عن توافر ظروف نفسية خاصة بهم^(١).

(١) ومن الجهود الدولية الأخيرة والجديرة بالذكر في هذا الشأن الندوة الدولية حول خبرة فحص شخص المجرم والتي عقدت في الفترة من ١٤ إلى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بمقر المعهد العالي الدولي للعلوم الجنائية بمدينة (سيراكوزا) بإيطاليا، وذلك بناء على اقتراح من الجمعية الدولية لعلم الإجرام، ولقد تبلورت في تلك الندوة فكرة الحاجة إلى الخبرة في القضاء الجنائي مثلما تدعو الحاجة إليها في القضاء المدني، وأن أعداد خبراء في المسائل الجنائية أمر بالغ الأهمية ويلزم الاستعداد له باعتباره أمراً مرتبطاً منشوداً ووضعت في أعمال الندوة فكرة التفرقة بين:

خبرة الفحص الطبي العقلي Expertise psychiatrique.

وخبرة الفحص الطبي الشرعي Expertise medico - Legale .

وخبرة فحص شخص المجرم Expertise criminologique .

وخبرة فحص الآثار والأدلة الجنائية Expertise criminalistique .

وانتهت الندوة إلى أن هناك صعوبة في القيام بخبرة فحص شخص المجرم إذ أنها خبرة تقتصر على الصعيد العالمي إلى من يفلحون حفظها ويرتفعون إلى مستوى مسؤولياتها حيث ينهض بأعبائها فريق من المتخصصين، ولا يكفي أي واحد منهم منفرداً لإداء أعمالها، ويندرج في هذا الفريق الطبيب الشرعي والأطباء المتخصصون في مختلف أمراض الجسم والطبيب المتخصص في مختلف أمراض النفس، والباحث الاجتماعي وتكون الخبرة خلاصة أعمال هؤلاء مجتمعهم ومنه يكاد لا يوجد راجع في أعمال هذه الندوة:

Revue Annales, internationales de criminologie, Vol. 19, 1981.

ويلاحظ أن التحقيق في شخصيات الجناة، وفي مراكزهم المادية والعائلية والاجتماعية موضوعة تقديم عناصر تقدير صحيحة إلى السلطات القضائية عن هؤلاء الجناة فيما يتعلق بأسلوب حياتهم الماضية والحاضرة، وقد أستقر الرأي على أن ملف دراسة الشخصية "Le dossier de personnalité" هو ملف لا يستهدف البحث عن أدلة أدانة، بل يرمى فحسب إلى حماية المتهم، أو بالأدق يرمى إلى توسيع السلطة التقديرية للمحكمة بما يقدمه من بيانات عن كل الملابسات المحيطة به والتي لها اثرها في توجيه سلوكه الإجرامي(١).

والواقع أن هذا الاتجاه العام نحو ضرورة فحص ودراسة شخصية الجناة البالغين ما هو إلا أخذاً بصورة التحقيق الاجتماعي والنفسى الذي يجرى الآن في أغلب دول العالم للأحداث الجانحين والمشردين حيث تتضمن تشريعات الأحداث في هذه الدول نصوصاً ملزمة بتحقيق شخصية الحدث كجزء من التحقيق والمحاكمة بحيث تتمكن المحكمة من الوقوف على وضع الحدث الشخصى والعائلي والاجتماعي والثقافي والمهني مما يمكنها من اتخاذ التدبير الأكثر مناسبة بحقه.

وبهذا الاتجاه الأخير يأخذ المشرع الاتحادي إذ نص في الفقرة الأولى من المادة (٣٠) من قانون الأحداث على أنه يجب قبل الحكم على الحدث التحقق من حالته المادية والاجتماعية ودرجة ادراكه والبيئة التي نشأ فيها والأسباب التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة أو إلى التشرذ والتدابير الناجعة في اصلاحه، وعلة وجوب ذلك ما هو معروف من تأثير الظروف الاجتماعية والبيئية في جريمة الحدث أو تشرده، ومن شأن المام المحكمة بهذه الظروف أن تحسن الفصل في أمر الحدث بالتدبير أو العقوبة الملائمة - إذا كان قد أتم السادسة عشرة من عمره - على أساس من الواقع، ويلاحظ أن هذا الإجراء جوهرى لا

Marce Ancel: Le proces penal et l'examen scientifique des delinquants, Revue Science (١) criminelle et droit penal compare, 1961, P. 83 ets.

تصبح المحاكمة يدونه، ووفقا للقواعد العامة فإن للمحكمة الاستعانة في استيضاح تلك الظروف والعوامل ومقترحات الإصلاح بأهل الخبرة (١).

وأعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون الاتحادي للأحداث فإنه وإذا رأت المحكمة أن حالة الحدث الجسمية أو العقلية أو الاجتماعية تستلزم قبل الفصل في الدعوى ملاحظته ودراسته قررت وضعه في مركز للملاحظة أو في أي مكان آخر تعينه المحكمة وذلك للمدة التي تراها ويوقف السير في الدعوى إلى أن تتم الملاحظة والدراسة. ويلاحظ أن للمحكمة أن تأمر بوضع الحدث في دار للملاحظة أو في أي مكان آخر مناسب تحدده في قرارها وذلك بحسب حالة الحدث وما أ استدعى نظرهما من أصابة جسمية أو عقلية أو مرض نفسي فيه، أو في حالته الاجتماعية، كاحد المستشفيات أو المصحات أو المؤسسات الاجتماعية المتخصصة في الفحص والعلاج، والمدة اللازمة لذلك هي المدة التي تكفي المتخصصين لفحص الحدث وملاحظته والوقوف على حقيقة أصابته أو مرضه أو عاقبته ومداها، مما قد يرسى له من تستعين بهم المحكمة من أهل الخبرة أثرا في تسبب الجنوح أو التشرد.

نوع الفعل الموجب للفحص السابق على الحكم :

وفقا لنص المادة (٣٠) من القانون الاتحادي للأحداث - السالفة البيان - فإن على المحكمة في حالة ارتكاب الحدث لجريمة أو تواجده في إحدى حالات التشرد وقبل الحكم عليه أن تجري هذا التحقيق الاجتماعي.

ويلاحظ - في هذا الخصوص - أن التشريع المقارن يلتقي في وجوب اجراء تحقيق لشخصية الحدث عند ارتكابه لجرائم خطيرة والجنايات عموما،

(١) وذلك أعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة (١٨٠) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لسنة ١٩٩٢ والتي تنص على أن والمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيراً أو أكثر في الدعوى وإذا تطلب الأمر تعيين لجنة من الخبراء وجب أن يكون عددهم وترأه.

وهو أقل النقاء في الجنب، فالكثير من التشريعات تتطلب إجراء التحقيق الاجتماعي فيها، والبعض الآخر لا يتطلبها، أما في الجرائم التأهية والمخالفات عموماً، فالغالب ألا يتم شيء من ذلك على اعتبار، عدم تعطيل عمل المحاكم فضلاً عن جهود الاختصاصيين لمجرد أفعال تأهية أو ضئيلة وهذا يعني أن هذه التشريعات لا توجب على المحكمة أن تتلقى فيها تقريراً اجتماعياً ولا أن تعلق الفصل فيها على ذلك نظراً لضالة ما تشير إليه أو تدل عليه تلك الأفعال من خطورة اجتماعية أو إجرامية.

أما بالنسبة لوجوب الحصول على ذلك التقرير الاجتماعي إذا ما ضبط الحدث في إحدى حالات التشرذم المنصوص عليها في القانون على الرغم من أن حالة التشرذم ليست جريمة تدمر إلى العقاب وإنما هي عيب اجتماعي يحتاج إلى علاج، فذلك يرجع إلى أن تقدير التدبير المناسب للحدث المشرد يستوجب بالضرورة التعرف على حالته الاجتماعية من مختلف وجوهها، أي بقدر الإمكان الظروف المحيطة به من وقت ولادته إلى حين وجوده في حالة التشرذم، ولا سيما ما كان منها لا يتفق مع سير الأمور العادية في حياة الإنسان ويكون مؤثراً في نفسه (١)، ويستوي في هذا أن تكون تلك الظروف والعوامل قد مرت به شخصياً أو صادفت أحد أفراد عائلته أو عبرت حياته بطريق عارض وتركت فيها أثراً ما، وفضلاً عن هذا فإنه يجب أن تتضمن الدراسة بياناً لحالة الحدث

(١) ولذلك كان المشرع المصري موافقاً عندنا من المادة (٢٥) من قانون الأحداث على أنه يجب على المحكمة في حالات التفرغ للانحراف وفي سواد الجنائيات والجنح وقبل الفصل في أمر الحدث، أن تستمع إلى أقوال المراقب الاجتماعي بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التي دفعت الحدث للانحراف أو التفرغ له ومقترحات إصلاحه كما يجوز للمحكمة الاستعانة في ذلك بأهل الخبرة - وتأكيذاً لذلك فقد نصت القاعدة (١٦) من قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث لسنة ١٩٨٥ على أنه «يتعين في جميع الحالات باستثناء الحالات التي تنطوي على جرائم ثانوية، وقبل أن تتخذ السلطة المختصة قراراً نهائياً يسبق إصدار الحكم، إجراء بحث سليم للبيئة وللظروف التي يعيش فيها الحدث أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة، حتى يتسنى للسلطة المختصة إصدار حكم في القضية عن تبصر».

من الناحية الصحية وما أعتراها، من مرض أو إصابات لما قد يكون له من اثر أيضا في التعرف على مختلف الظروف المحيطة بالحدث.

القائمون بتحقيق شخصية الحدث :

يفهم من نصوص قانون الأحداث لدولة الإمارات العربية المتحدة أن الجهة المختصة بأجراء التحقيق الاجتماعي للحدث هي وزارة الشؤون الاجتماعية، فمن الطبيعي أن يعهد بهذه المهمة إلى أخصائيين اجتماعيين مهنيين، لديهم من الخبرة والعلم والمران ما يؤهلهم للقيام بها، ونرى أنه يتعين أن تتوافر لديهم صفات طبيعية وقدرات خاصة كميلهم لأداء هذا العمل الاجتماعي، وإيمانهم العميق بقدرة الأفراد على مساعدة أنفسهم، وأن يكون لهم من الاتزان العقلي والعاطفي وحسن التصرف وسلامة البدن وحضور البديهة ما يمكنهم من القيام بهذا العمل، هذا بجانب الدراسات العلمية والعملية للخدمة الاجتماعية في مجال الأحداث، مع الفهم التام للمجتمع الذي يعملون فيه فهما شاملا من النواحي الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية والنفسية والتقاليد والعادات والآداب العامة .

ولابد من التنويه إلى أنه على الرغم من أن تشريعات الأحداث في الدول العربية قد عهدت لمراقب اجتماعي أو لمكتب خدمة اجتماعية أوبدار ملاحظة - منشئة خصيصا لهذا الغرض - بمهمة القيام ببحث دقيق لحالة كل طفل جانح أو ضبط في حالة تشرد، والبيئة التي يعيش فيها وحالته البدنية والعقلية مع اقتراح التدابير المفيدة في إصلاحه وتأهيله، وتقديم تقرير شامل بذلك ليكون في متناول القاضي المختص مجموعة من المعلومات الدقيقة التي تعينه على فهم حالة الطفل وظروفه الخاصة، إلا أن الملاحظ في العمل أن تلك الأجهزة الاجتماعية في الوطن العربي عموما تفتقر إلى وجود المتخصصين من الأطباء والمحليين النفسيين، وحتى في الاخصائيين الاجتماعيين لدرجة أن التقرير الاجتماعي الذي

يكتب عن حالة الحدث مجرد شكل لا يحتوي على مضمون، يكتب في بضع دقائق في جلسة المحكمة استيفاء لإجراءات قانونية شكلية لا أكثر (١).

ثالثا : في مرحلة التنفيذ :

أخضع المشرع تنفيذ التدابير والعقوبات السالبة للحرية والتي قررهما للأحداث لمجموعة من القواعد تتسق مع طبيعتها التربوية والتأهيلية وغرضها الذي يستهدف إعداد الحدث لحياة شريفة في المجتمع، وهي تبعا لذلك تختلف من الأحكام التي تخضع لها العقوبات التي تصدر على المجرمين البالغين، وأهم هذه القواعد :

١ - جواز إعادة النظر في التدبير المحكوم به لتعديله أو إنهاؤه :

أقر المشرع الاتحادي جواز إعادة النظر في التدبير المحكوم به ضد الحدث إذ ينص في المادة (٣٥) من قانون الأحداث على أن «للمحكمة من تلقاء نفسها بعد الاطلاع على التقارير التي تقدم إليها أوبناء على طلب الحدث أو من له حق الولاية عليه أو المستول عنه بحسب الأحوال تعديل التدابير المحكوم به على الحدث أو وقفها أو إنهاؤها، ويكون حكم المحكمة في جميع الأحوال غير قابل للطعن ولا يجوز تجديد الطلب قبل انقضاء ثلاثة أشهر على صدور الحكم المذكور».

وبين من هذا النص أنه إذا كان الأصل في الأحكام الباتة الصادرة من

(١) وتأكيدا لذلك فقد جاء في دراسة ميدانية حديثة على محاكم الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة أن فريق البحث قد لاحظ عدم اهتمام المحكمة بالتقرير الاجتماعي المقدم إليها، كما أنها لا تنتظر إليه في معظم الأحوال - رغم أهميته - بل وتتم عليه محاكمة الحدث بصورة سريعة لأجل التحقق من ادانته من عدمه دون النظر إلى أي اعتبارات بدوافع الجرم أو الظروف المعيشية أو البيئة التي تحيط بالحدث في حياته.

راجع في ذلك : د. محمد هويدي «الأحداث في دولة الإمارات» مرجع سابق الإشارة إليه سنة ١٩٨٦ ص ٦٨ وما بعدها .

المحاكم أن تكون لها قوة واستقرار، بحيث تعتبر عنوان الحقيقة ولا تقبل التغيير متى استنفذت طرق الطعن فيها، إلا أنه استثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إعادة النظر والتغيير في أحكام التدابير المحكوم بها على الأحداث، وذلك ترجيحاً لقاعدة مقتضاها أن التعديل يرد على التدبير بقدر ما يرد التطور على الخطورة التي يواجهها، فإذا ثبت أنه قد طرأ على شخصية الحدث تطور جعل التدبير الذي قضى به الحكم غير ملائم لها وجب أن يعاد طرح أمره على المحكمة لتقرر تعديل التدبير بما يتفق مع هذا التطور، واستهدافها لاصلاح الحدث وتقويمه بكل سبيل ودون تقيد بشكليات معينة»(١).

اجراءاته وحدوده :

١ - لمحكمة الأحداث :

من تلقاء نفسها - أثناء مباشرتها الإشراف والرقابة على تنفيذ الأحكام الصادرة على الأحداث - أن تأمر بعد الاطلاع على التقارير المقدمة إليها بشأن التنفيذ بإثاء التدبير الخاضع له الحدث أو بتعديل نظامه أو بإبداله، وراثها في كل ذلك أن ترى أن التعديل - والإنهاء إذا كان له مقتضى - أكثر ملائمة للحدث.

٢ - والحدث نفسه أو وليه أو المسئول عنه :

أن يتقدم بطلب إلى المحكمة التي قضت بالتدبير على الحدث، لاصدار مثل هذا الأمر، فنتطلع المحكمة على التقارير الخاصة بالحدث، والفالب أن الحدث أوولييه يطلب انهاء التدبير، وقد يطلب ابداله بغيره يراه أكثر صلاحاً أو نفعاً فتصدر المحكمة الأمر بالتعديل الملائم، أو ترفض الطلب.

ويلاحظ أنه لايلزم انقضاء مدة معينة من التنفيذ قبل ابداء هذا الطلب (ابتداءً) من الحدث أو وليه أو المسئول عنه، أو قبل أن تعيد المحكمة - من تلقاء

(١) د. سمير الجنزوري : الاسس العامة لقانون العقوبات، سنة ١٩٧٧ ص٦٤٤.

نفسها - النظر في التدبير، فرعاية الحدث، والحرص على مصلحته تقتضي المبادرة بإعادة النظر في التدبير إذا طرأ موجبها(١).

بيد أنه إذا رفضت المحكمة الطلب الذي يقدم إليها في هذا الخصوص، فإنه لا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على صدور حكمها برفضه، وهذه المدة لازمة لحصول تغيير في حالة الحدث أو ظروفه يسمح بالتقدم بطلب جديد، ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر بالرفض وذلك بصريح نص المادة (٣٥) من قانون الأحداث متقدمة البيان .

وغني عن البيان أن نطاق تطبيق نص المادة (٣٥) من القانون الاتحادي للأحداث محصور في التدابير التي يحكم بها على الأحداث والنص واضح في اقتصار حكمة على التدابير، وهذا يعني استبعاد العقوبات الجائز الحكم بها على الأحداث الذين اتهموا السادسة عشر من عمرهم - إذ من كانت سنة دون ذلك لا يحكم عليه بعقوبة - من نطاق هذا النص، فلا يجوز إنهاء أو تعديل أو إبدال هذه العقوبات وتحوز الأحكام الصادرة بها قوة الشيء المحكوم به باستنفاد طرق الطعن فيها.

ب - تحديد أماكن خاصة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية :

حرصاً من المشرع على تفادي التأثير الضار لاختلاط الأحداث بالبالغين بالنظر إلى أن الآخرين أكثر من الأحداث خطورة وأشد أجراماً فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة (١٠) من القانون الاتحادي للأحداث لسنة ١٩٧٦ على أن «تتخذ عقوبة الحبس التي قد يحكم بها على الحدث طبقاً لهذه المادة في أماكن خاصة تتوافر فيها وسائل الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم». ويلاحظ أن نطاق تطبيق هذا النص محصوراً بالضرورة في الأحداث الذين بلغوا من العمر السادسة عشر، إذ من كانت سنه دون ذلك لا يحكم عليه بعقوبة.

(١) د. البشري الشوريجي: «رعاية الأحداث في الإسلام» والقانون المصري سنة ١٩٨٢ بدون دار نشر رقم ٧٦- ص ٧٨٩.

وتنفيذاً لحكم الفقرة المتقدمة البيان فقد نص المشرع الاتحادي في المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢، في شأن تنظيم المنشآت العقابية على أن «المنشآت العقابية ثلاثة أنواع:

١ - منشأة للرجال.

٢ - منشأة للنساء .

٣ - منشأة للأحداث المحكوم عليهم بالحبس، يراعى فيها فصل الجنسين».

كما أضاف المشرع الاتحادي في نص المادة (٥٤) من القانون المذكور بأن «الأحداث المحبوسون إذا جاوزوا سن الثامنة عشر تخصص لهم أماكن منفصلة عن الأحداث الذين لم يجاوزوا تلك السن» ونعتقد أن المشرع بهذا النص قد قدر أن بقاء الحدث الذي بلغ الثامنة عشر من العمر في المكان المخصص للأحداث الذين لم يجاوزوا تلك السن، قد يفسد نظامها .

* * *

تم بحمد الله تعالى

فهرس

الصفحة

كلمة عامة	٧
خطة الدراسة	١١

الباب الأول

العقوبة

ما هية العقوبة	١٥
تقسيم	١٧

الفصل الأول

المبادئ العامة للعقوبة

تمهيد وتقسيم	١٨
--------------------	----

المبحث الأول

جوهر العقوبة وخصائصها

أولاً : جوهر العقوبة الإيلام المقصود	١٩
ثانياً : خصائص العقوبة	٢١
١ - شرعية العقوبة	٢١
٢ - شخصية العقوبة	٢٣
٣ - عمومية العقوبة	٢٤
٤ - تفريد العقوبة	٢٥
أ - التفريد التشريعي	٢٥
ب - التفريد القضائي	٢٥
ج - التفريد الإداري	٢٦
٥ - قضائية العقوبة	٢٦

المبحث الثاني العقوبة وآثار الجريمة الأخرى

٢٨	تمهيد
٢٨	أولاً : العقوبة وإجراءات التحقيق
٢٨	ثانياً : العقوبة والتعويض المدني
٣٩	ثالثاً : العقوبة والجزاءات التأديبية
	النتائج المترتبة على التمييز بين العقوبة من ناحية والتعويض
٣٩	والجزاء التأديبية من ناحية أخرى

المبحث الثالث

أغراض العقوبة

٣٣	تمهيد
٣٣	أولاً : تحقيق العدالة
٣٤	ثانياً : الردع العام
٣٥	ثالثاً : الردع الخاص

المبحث الرابع

تقسيم العقوبات

٣٧	تمهيد
٣٧	أولاً : تقسيم العقوبات من حيث جسامتها
٣٩	ثانياً : تقسيم العقوبات بحسب أهميتها كجزاء قائم بذاته
٣٩	أ - العقوبات الأصلية
٤٠	ب - العقوبات الفرعية
٤٢	أهمية التقسيم
٤٣	ثالثاً : تقسيم العقوبات بحسب منتها
٤٤	رابعاً : تقسيم العقوبات بحسب محلها

الفصل الثاني
أنواع العقوبات
في قانون العقوبات الإتحادي

٤٧ تمهيد وتقسيم

المبحث الأول
للعقوبات الأصلية

٤٩ تمهيد وتقسيم

المطلب الأول
عقوبات الحدود والقصاص والمبة

٥١ الفرع الأول : الحدود

٥١ أولاً : تعريف

٥٣ ثانياً : العقوبات المقرر للحدود

٥٤ حد السرقة

٥٥ حد الزنا

٥٧ حد القذف

٥٩ حد الحرابة «قطع الطريق»

٦٠ حد الشرب

٦١ حد الردة

٦٢ حد البقي

٦٣ الفرع الثاني : القصاص

٦٣ تعريف

٦٥ أنواع القصاص

٦٥ استيفاء القصاص

٦٦ حق العفو عن عقوبة القصاص

٦٦ حكم عدم امكانية القضاء بالقصاص

الفرع الثالث : الدية

تعريف ٦٧

أقسام الدية ٦٨

الفرع الرابع : الإجراءات الخاصة بجرائم القصاص والدية

أولاً : أولياء الدم في جرائم القتل وأجراءاتها ٧٠

ثانياً : إجراءات خاصة بجرائم الاعتداء على ما دون النفس ٧٢

ثالثاً : تنفيذ الحكم بالقصاص أو الدية ٧٤

المطلب الثاني

عقوبات التعازير

ماهية التعازير ٧٥

الفرق بين التعازير وغيرها من العقوبات ٧٥

العقوبات التعزيرية في قانون العقوبات الاتحادي ٧٦

الفرع الأول : عقوبة الإعدام

تعريف : ٧٧

الجدل حول عقوبة الإعدام ٧٨

أولاً : حجج الاتجاه المؤيد لالغاء عقوبة الاعدام ٧٨

ثانياً : حجج الاتجاه المعارض لالغاء عقوبة الإعدام ٨٠

رأينا في الموضوع ٨١

عقوبة الإعدام في قانون العقوبات الاتحادي ٨٢

ضمانات الحكم بعقوبة الإعدام ٨٣

إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام ٨٤

وسيلة تنفيذ الحكم بالإعدام ٨٥

موانع تنفيذ عقوبة الإعدام ٨٦

الفرع الثاني : العقوبات السالبة للحرية

تمهيد : ٨٨

أولاً : أنواع العقوبات السالبة للحرية ٨٩

٨٩	السجن المؤبد
٨٩	السجن المؤقت
٩٠	الحبس
٩٢	الحجز
٩٣	ثانياً : قواعد تنفيذ العقوبات السالبة للحرية
٩٣	١ - وقت تنفيذ العقوبة
٩٤	١ - حالات الارجاء الوجوبي
٩٥	ب - حالات الارجاء الجوازي
٩٨	٢ - تحديد مدة العقوبة وحسابها
٩٩	٣ - ترتيب تنفيذ العقوبات
٩٩	٤ - خصم مدة الحبس الاحتياطي
٩٩	أ - القاعدة وعلتها
	ب - الجرائم التي تخصم مدة الحبس
١٠١	الاحتياطي من عقوباتها
	جـ - العقوبات التي تخصم منها مدة الحبس
١٠٣	الاحتياطي
١٠٥	٥ - الإفراج الشرطي
١٠٥	خصائص الإفراج الشرطي
١٠٧	غاية الإفراج الشرطي
١٠٧	شروط الإفراج الشرطي
١٠٨	أ - الشروط المتعلقة بالعقوبة المحكوم بها
١٠٨	ب - الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه
١٠٩	جـ - الشروط المتعلقة بالمدة المنقضية من العقوبة
١١٠	* قواعد حساب ثلاثة أرباع المدة
	* حالة قضاء المحكوم عليه في الحبس
١١١	الاحتياطي مدة يجب خصمها من مدة العقوبة .

١١٢	في المنشأة العقابية جريمة
١١٢	جزء من العقوبة المحكوم بها
١١٣	من يملك الإفراج الشرطي
١١٤	إلغاء الإفراج الشرطي
١١٥	متى يصبح الإفراج نهائياً
	الفرع الثالث : العقوبات المالية «الغرامة»
١١٥	تعريفها
١١٦	مزايا وعيوب الغرامة
١١٧	خصائص الغرامة
١١٨	مجال تطبيق الغرامة
١٢٠	تقدير الغرامة
١٢١	الغرامة النسبية
١٢٤	تنفيذ الغرامة
١٢٤	أولاً : التنفيذ العيني
١٢٦	ثانياً : التنفيذ بالأكراه البدني
	المبحث الثاني
	العقوبات الفرعية
١٢٩	تمهيد وتقسيم
	المطلب الأول
	العقوبات التبعية
١٣٠	تمهيد وتقسيم
	الفرع الأول : الحرمان من بعض الحقوق والمزايا
١٣١	ماهية هذه العقوبة
١٣٢	خصائص هذه العقوبة

١٣٢	الحقوق والمزايا التي يتناولها الحرمان
١٣٦	العزل من الوظائف العامة
	الفرع الثاني : مراقبة الشرطة
١٣٨	ماهيتها
١٣٨	قيودها
١٤٠	حالات توقيفها
١٤٢	تنفيذ مراقبة الشرطة

المطلب الثاني

العقوبات التكميلية

١٤٣	أولاً : الحرمان من بعض الحقوق والمزايا
١٤٤	ثانياً : العزل من الوظيفة العامة
١٤٦	ثالثاً : المصادرة
١٤٦	* تعريف المصادرة وخصائصها
١٤٧	* الفروق بين المصادرة والغرامة
١٤٨	* أنواع المصادرة
١٤٩	* الأشياء التي تجوز مصادرتها
١٥١	* الشروط العامة للمصادرة
١٥٤	* المصادرة كعقوبة
١٥٧	* المصادرة كتدبير وقائي
١٦٦	* المصادرة كتعويض

الفصل الثالث

تطبيق العقوبات

١٦٣	تعهد
١٦٥	أولاً : تطبيق العقوبة بين الحدين
١٦٦	ثانياً : أسباب التخفيف
١٦٦	تعريف وتقسيم

١ - الأعدار القانونية

- ١٦٧ تحديدها
- ١ - الأعدار المعفية ١٦٨
- * ماهيتها ١٦٨
- * الفرق بين الأعدار المعفية وأسباب الإباحة
- وموانع المسؤولية ١٦٩
- * تطبيقات لعل الأعدار المعفية ١٦٩
- * أثر العذر المعفي ١٧١
- ب - الأعدار المخففة ١٧١
- * ماهيتها ١٧١
- * نوعا الأعدار المخففة ١٧٢
- الأعدار العامة ١٧٣
- عذر حداثة سن المجرم ١٧٣
- عذر ارتكاب الجريمة لبواعث غير شريرة ١٧٦
- عذر الاستفزاز الخطير الصادر عن المجني عليه بغير حق ١٧٩
- الأعدار الخاصة ١٧٩
- * أثر العذر المخفف ١٨٠

٢ - الظروف التقديرية المخففة

- * وظيفة الظروف التقديرية المخففة ١٨٣
- * ضوابط الظروف التقديرية المخففة ١٨٣
- * سلطة المحكمة في تقرير توافر الظروف المخففة ١٨٥
- * نطاق أعمال الظروف المخففة ١٨٧
- * تأثير الظروف المخففة على العقوبات الأصلية والفرعية ١٨٩

ثالثاً : أسباب التشديد

- ماهيتها ١٩١
- نوعا الأسباب المشددة ١٩١

- * أسباب التشديد الخاصة ١٩١
- * أسباب التشديد العامة ١٩٢

المبحث الأول

وقف تنفيذ العقوبة

- تعريفه وعلته ١٩٥
- موضع وقف التنفيذ في النظام القانوني ١٩٦
- تقسيم الدراسة ١٩٧

المطلب الأول

شروط وقف التنفيذ

- أولاً : الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه ١٩٨
- ثانياً : الشروط المتعلقة بالجريمة موضوع المحاكمة ١٩٩
- ثالثاً : الشروط المتعلقة بالعقوبة المحكوم بها ٢٠٠

المطلب الثاني

الأمر بوقف التنفيذ وأثره المؤقت

- أولاً : الأمر بوقف التنفيذ ٢٠٤
- ثانياً : الأثر المؤقت لوقف تنفيذ العقوبة ٢٠٦

المطلب الثالث

المصير النهائي لوقف التنفيذ

- أولاً : الغاء الإيقاف ٢٠٨
- * إجراءات الغاء وقف التنفيذ ٢١١
- * أثر الغاء وقف التنفيذ ٢١٣
- ثانياً : اعتبار الحكم بالعقوبة كأن لم يكن ٢١٣

المبحث الثاني

العفو القضائي

- ماهيته ٢١٥
- علة العفو القضائي ٢١٥

٢١٦ شروط العفو القضائي

٢١٧ آثار العفو القضائي

المبحث الثالث

العمود

٢١٨ العود والتعبد

٢١٨ أنواع العود

٢١٩ أولاً : العود الخاص والعود العام

٢١٩ ثانياً : العود المؤقت والعود المؤبد

٢٢٠ ثالثاً : العود البسيط والعود المتكرر والاعتقاد على الإجرام

٢٢١ أحكام العود في قانون العقوبات الاتحادي

٢٢٢ خطة دراسة أحكام العود

المطلب الأول

ركنة العود وشروطها بوجه عام

٢٢٤ أولاً : الحكم السابق أو السابقة

٢٢٧ ثانياً : الجريمة الجديدة

المطلب الثاني

٢٢٩ حالات العود

المطلب الثالث

درجة العود

٢٣٣ أولاً : العود المتكرر

٢٣٤ * شروط العود المتكرر

٢٣٥ أ - الشروط المتعلقة بأحكام الادانة «السوابق»

٢٣٧ ب - الشروط المتعلقة بالجريمة الجديدة

٢٣٩ * آثار العود المتكرر

٢٤٠ ثانياً : العود البسيط

٢٤١ * آثار العود البسيط

الفصل الرابع

تعدد العقوبات

٢٤٢	القاعدة العامة
٢٤٢	المقصود بتعدد الجرائم
٢٤٣	المناقشات الفقهية في شأن مقدار العقاب في حالة تعدد الجرائم
٢٤٥	أنواع تعدد الجرائم وعقوباتها

المبحث الأول

التعدد الجنوي

٢٤٦	ماهيته
٢٤٧	حكم التعدد الجنوي

المبحث الثاني

التعدد المادي

٢٤٨	ماهيته
٢٥٠	حكم التعدد المادي
٢٥٠	أ - قاعدة تعدد العقوبات
٢٥٠	ب - القيود الواردة على قاعدة تعدد العقوبات
٢٥٦	القيد الأول : من حيث ترتيب تنفيذ العقوبات المتعددة
	القيد الثاني : من حيث الجب الذي يترتب عن عقوبتي
٢٥٦	الاعدام والسجن
	القيد الثالث : من حيث الحد الأقصى الذي لا يصح أن
٢٥٣	يتجاوزه التعدد
	القيد الرابع : الاكتفاء بعقوبة واحدة في حالة الارتباط
٢٥٤	الذي لا يقبل التجزئة
	* أمثلة لجرائم اتصلت بوحدة الغرض والارتباط
٢٥٨	غير القابل للتجزئة
٢٥٩	* أمثلة لعدم الارتباط

٢٦٠	* أثر الارتباط في العقوبات الأصلية
٢٦١	* أثر الارتباط في العقوبات الفرعية
٢٦٤	* أثر الارتباط في الإجراءات
٢٦٤	أولاً : المحكمة المختصة بالنظر في الجرائم المرتبطة
٢٦٥	ثانياً : أثر الارتباط في حجية الشيء المحكوم فيه
	الفصل الخامس
	انقضاء العقوبة
٢٦٧	تمهيد وتقسيم
	المبحث الأول
	أسباب انقضاء الالتزام بتنفيذ العقوبة
٢٦٨	تقسيم
	المطلب الأول
٢٦٨	وفاة المحكوم عليه
	المطلب الثاني
	تقادم العقوبة
٢٧٠	تعريف
٢٧٠	حكمة التقادم
٢٧١	العقوبات التي تنقضي بالتقادم
٢٧١	مدد التقادم
٢٧٢	بدء سريان مدة التقادم
٢٧٣	انقطاع مدة التقادم ووقفها
٢٧٦	آثار تقادم العقوبة
	المطلب الثاني
	العفو الخاص
٢٧٦	ماهيته
٢٧٨	آثار العفو الخاص

المبحث الثاني أسباب محو الحكم بالإدانة

٢٨٠ تقسيم

المطلب الأول العفو الشامل

٢٨٠ تعريف

٢٨١ علة العفو الشامل

٢٨١ خصائص العفو الشامل

٢٨٢ السلطة المختصة بالعفو الشامل

٢٨٢ آثار العفو الشامل

٢٨٢ أولاً : من الناحية الجنائية

٢٨٣ ثانياً : من الناحية التأديبية

٢٨٣ ثالثاً : من الناحية المدنية

المطلب الثاني رد الاعتبار

٢٨٤ الفائدة الاجتماعية لرد الاعتبار

٢٨٤ رد الاعتبار يكون بأحد طريقين مستقلين

أولاً : رد الاعتبار القانوني

٢٨٥ ماهيته

٢٨٥ شروطه

ثانياً : رد الاعتبار القضائي

٢٨٧ ماهيته

٢٨٧ من يجوز رد اعتباره

٢٨٨ شروطه

٢٨٩ تعدد الأحكام على طالب رد الاعتبار

٢٩٠ إجراءات رد الاعتبار

٢٩١	قابلية الحكم برد الاعتبار للإلغاء
٢٩٢	جواز تكرار الحكم برد الاعتبار
	ثالثاً : آثار رد الاعتبار
٢٩٣	* من الناحية الجنائية
٢٩٣	* من الناحية المدنية

الباب الثاني

التدابير غير العقابية

٢٩٧	كلمة عامة
٢٩٧	خطة الدراسة

الفصل الأول

مبادئ التدابير غير العقابية بوجه عام

٢٩٨	تقسيم
-----------	-------

المطلب الأول

٢٩٨	نشأة فكرة التدابير وتطورها
-----------	----------------------------

المطلب الثاني

وظائف التدابير وخصائصها

٣٠١	أولاً : وظائف التدابير
٣٠٢	ثانياً : خصائص التدابير

المطلب الثالث

أنواع التدابير غير العقابية

٣٠٦	أولاً : التدابير الوقائية الصرف أو الاحترازية
٣٠٦	ثانياً : التدابير الجنائية
٣٠٧	ثالثاً : تدابير الدفاع الاجتماعي

المطلب الرابع
الشروط العامة لتوقيع التدابير غير العقابية
التي تواجه الجرائم

- تمهيد ٣٠٨
- الشرط الأول : ارتكاب جريمة سابقة ٣٠٨
- الشرط الثاني : الخطورة الإجرامية ٣١٠

الفصل الثاني

التدابير غير العقابية في قانون العقوبات الاتحادي

- تمهيد وتقسيم ٣١٦

المبحث الأول

التدابير الجنائية

- تقسيم ٣١٧

المطلب الأول

- ماهية التدابير الجنائية وخصائصها ٣١٧

المطلب الثاني

أنواع التدابير الجنائية

- أولاً : التدابير المقيدة للحرية ٣٢٠
- حظر ارتياد بعض المحال العامة

- * تعريف ٣٢١

- * حالات انزاله ٣٢١

- * مدته ٣٢١

- * جزاء الاخلال بتدبير حظر ارتياد بعض المحال العامة ٤٢١

- منع الإقامة في مكان معين

- * تعريف ٣٢٢

- * حالات فرضه ٣٢٣

- * مدته ٣٢٤

- * جزاء الاخلال بتدبير منع الإقامة في مكان معين ٣٢٥

- المراقبة

- * تعريف ٢٢٥
- * الالتزامات التي ينطوي عليها تدبير المراقبة ٢٢٦
- * حالات فرض تدبير المراقبة ومدته ٢٢٧
- * بداية مدة المراقبة ٢٢٩
- * جزاء الاخلال بتدبير المراقبة ٢٣٠

- الالتزام بالعمل

- * تعريف ٢٣٠
- * حالات فرضه ومدته ٢٣١

- ابعاد الاجنبي عن الدولة

- * تعريف ٢٣١
- * حالات فرضه ٢٣٢
- * جزاء الاخلال بتدبير الابعاد عن الدولة ٢٣٢

ثانياً : التدابير السالبة للحقوق

- اسقاط الولاية أو الوصاية أو القوامة أو الوكالة عن الغائب

- * تعريف ٢٣٣
- * مدته ٢٣٤
- * حالات فرضه ٢٣٥

- حظر ممارسة عمل معين

- * تعريف ٢٣٥
- * مجاله وأحكام انزاله ٢٣٦
- * جزاء الاخلال بتدبير حظر ممارسة عمل معين ٢٣٨

- سحب ترخيص القيادة

- * تعريف ٢٣٨
- * حالات انزاله ٢٣٩

ثالثاً : التدابير المادية

- اغلاق المحل

- ٣٣٩ * تعريف
- ٣٤٠ * حالات انزاله
- ٣٤٠ * الاشخاص الخاضعون لتدبير اغلاق المحل
- ٣٤١ * مدته وجزاء الاخلال به

المبحث الثاني

حالات الدفاع الاجتماعي

والتدابير المقررة لها

- ٣٤٢ تمهيد وتقسيم

المطلب الأول

حالات الدفاع الاجتماعي

- ٣٤٤ تقسيم
- ٣٤٥ الفرع الاول : حالة المرض العقلي أو النفسي
- ٣٤٩ الفرع الثاني : حالة اعتياد الاجرام
- ٣٥١ الفرع الثالث : حالة الخطورة الاجتماعية

المطلب الثاني

التدابير المقررة لحالات الدفاع الاجتماعي

- ٣٥٢ تقسيم

الفرع الاول : الإيداع في مأوى علاجي

- ٣٥٢ - تعريف
- ٣٥٣ - حالات الحكم بالإيداع في مأوى علاجي
- ٣٥٣ - مدته

الفرع الثاني : الإيداع في إحدى مؤسسات العمل

- ٣٥٥ - تعريف

- ٣٥٦ حالات الحكم بالإيقاف في إحدى مؤسسات العمل
- ٣٥٦ مدته

الفرع الثالث : المراقبة

- ٣٥٨ تعريف
- ٣٥٨ الالتزامات التي ينطوي عليها تدبير المراقبة
- ٣٦٠ مدته
- ٣٦٠ جزاء الاخلال بتدبير المراقبة

الفرع الرابع : الإلزام بالإقامة في الموطن الأصلي

- ٣٦١ تعريف
- ٣٦١ مدته
- ٣٦٢ جزاء الإخلال بتدبير الإلزام بالإقامة في الموطن الأصلي

المبحث الثالث

التدابير المقررة للأحداث الجانحين والمشردين

- ٣٦٣ المراد بالحدث
- ٣٦٥ مفهوم جنوح الأحداث
- ٣٦٧ مفهوم تشرد الأحداث
- ٣٧٠ الإتجاهات الفقهية والتشريعية لمعاملة الأحداث الجانحين والمشردين
- ٣٧٢ خطة المشرع الاتحادي في معاملة الأحداث الجانحين
- ٣٧٧ تقدير سن الحدث
- ٣٧٧ أولاً : كيفية تقدير سن الحدث
- ٣٨١ ثانياً : الوقت الذي يعتد به عند تقدير سن الحدث
- ٣٨٣ التدابير المقررة للأحداث
- ٣٨٤ أولاً : التوبيخ
- ٣٨٤ ثانياً : التسليم
- ٣٨٥ * مسئولية متسلم الحدث

* عدم جواز استئناف احكام للتسليم ٢٨٧

* جواز تعديل هذا التدبير أو وقفه أو انهاءه ٢٨٨

ثالثاً : الاختيار القضائي

* تعريف ٢٨٨

* حالات الحكم بالاختيار القضائي ٢٨٩

* مدته ٢٩٠

* المصير النهائي للاختيار القضائي ٢٩١

أ - الغاء الاختبار واعادة محاكمة للحدث طبقاً لاحكام القانون ٢٩١

ب - العدول عن الاختيار إلى تدبير آخر غيره ٢٩٤

ج - اعتبار الحكم بالتدبير كأن لم يكن ٢٩٢

رابعاً : منع ارتياد أماكن معينة ٢٩٣

خامساً : حظر ممارسة عمل معين ٢٩٤

سادساً : الالتزام بالتدريب المهني ٢٩٥

سابعاً : الإيداع في مأوى علاجي أو معهد تأهيل أو دار للتربية أو معهد

للإصلاح حسب الأحوال

* تدبير الإيداع في مأوى علاجي ٢٩٦

* تدبير الإيداع في معهد تأهيل أو دار للتربية أو معهد للإصلاح ... ٢٩٧

ثامناً : الإبعاد من البلاد ٢٩٨

- خطة المشرع الاتحاد في معاملة الأحداث المشردين ٢٩٩

* حالات التشرد ٢٩٩

* التدابير التي تتخذ ازاء الحدث المشرّد ٤٠٢

- قواعد عامة تخضع لها التدابير المقررة للأحداث وفق

١ - قانون الأحداث الاتحادي ٤٠٥

أولاً : تعدد التدابير يسمح بوجوب تفريدها ٤٠٥

ثانياً : صلاحية هذه التدابير للتطبيق على الحدث الجانح

والحدث المشرّد ٤٠٦

٤٠٧	ثالثاً : جواز الحكم بأكثر من تدبير على الحدث
٤٠٨	رابعاً : جواز الأمر بوقف تنفيذ التدابير
٤٠٨	خامساً : عدم تحديد مدة التدبير
٤٠٩	الإجراءات الجزائية في مسائل الأحداث
٤١١	أولاً : في مرحلة التحقيق الابتدائي
٤١١	- كيفية سؤال الحدث
٤١١	- الحبس الاحتياطي
		ثانياً : في مرحلة المحاكمة
٤١٩	- تعريف
٤٢٠	- من حيث الجهة المنوط بها مهمة النظر في دعاوي الأحداث
٤٢٣	- من حيث تشكيل محكمة الأحداث
٤٢٤	- كيفية جريان المحاكمة أمام محكمة الأحداث
٤٢٥	أ - سرية المحاكمة
٤٢٨	ب - اتخاذ بعض الإجراءات في غياب الحدث
٤٣٠	ج - الفحص السابق على الحكم
٤٣٢	* نوع الفعل الموجب للفحص السابق على الحكم
٤٣٤	* القائمون بتحقيق شخصية الحدث
٤٣٥	ثالثاً : في مرحلة التنفيذ
٤٣٥	أ - جواز إعادة النظر في التدبير المحكوم به
٤٣٧	ب - تحديد أماكن خاصة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية ...
٤٣٩	فهرس

مطابع البيان التجارية - هاتف: 3444400 - ص. ب: 2710 دبي

مطابع البيان - هاتف: ٣٤٤٤٤٠٠، ص.ب: ٢٧١٠، دبي

حقوق الطبع محفوظة

أكاديمية شرطة دبي، هاتف: ٩٧١٤٣٤٨٢٢٥٥، ص.ب: ١٢٠٨٥، دبي

بريد إلكتروني: college@dubaipolice.gov.ae

Bibliotheca Alexandrina



0550782

أكاديمية شرطة دبي أكاديمية شرطة دبي أكاديمية شرطة دبي